بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الجزائر

معهد العلوم الاقتصادية

التكامل الاقتصادي العربي
و
السوق العربية المشتركة

رسالة لنيل شهادة الماجستير

من اعداد الطالب:

بوزيدي قدور

إشراف:

الدكتور عمر صخري

لجنة المناقشة

1 –

2 –

3 –

جوان 1989

مقـــدمـــة :

ان سعي الدول العربية الدؤوب سواء من خلال جامعة الدول العربية أو من خلال المنظمات الاقتصادية العربية ، من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بغية الوصول الى تحقيق الوحدة السياسية التي تبقى - والحالة كما يعلم الجميع - بعيدة المنال ، وهذا السعي المتواصل يعود في الأصل الى الأهمية الاقتصادية التي يمكن أن تحققها عملية التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية ، وخاصة فيما يتعلق بالاستقلال الاقتصادي للدول العربية ، كما أن التطور الاقتصادي الذي تشهده الساحة الاقتصادية العربية ، وما تتعرض له من ضغوط خارجية ، لا يمكن القضاء عليها الا بالبحث عن وسيلة ذات فعالية مثلى ، وبدون شك أن هذه الوسيلة تكمن في الواقع ، في جمع الجهود وتوحيد الرؤى ، أو تقريبها على الأقل ، فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية على مستوى الوطن العربي .

واننا نود بدراستنا هذه ، أن نساهم ولو بمساهمة جد متواضعة في إلقاء الضوء على أهمية التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة وبعثها من جديد ، كخطوة أولى في تطوير الاقتصاد العربي ، وتعميق المصالح المشتركة لهذه الدول ، بما يمكن أن يكون لهذه العملية من أثار ايجابية عميقة على اقتصادياتها ، فهي تمكن دولها من تغيير استراتيجيات التنمية بما يحقق لها فوائد اقتصادية هامة وبالتالي كخطوة هامة على طريق الوحدة السياسية ، أي أن تكوين منطقة متكاملة بين عدة دول يعتبر بحق النواة لتحقيق الوحدة السياسية بينها ، ولا شك أن حجم هذه النواة يتوقف على درجة وفاعلية السوق المشتركة ومدى تنسيق الجهود في مجال الانتاج وتطويره . وان عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية غير مستقلة نظرا لتبعيتها للاقتصاد الرأسمالي الأجنبي ، ولذلك فان أرادت الدول العربية تحقيق استقلالها الاقتصادي عليها أن تمارس عملية التكامل الاقتصادي بينها في ميدان الانتاج وكذا التسويق .

وهو ما دفعني لمعالجة هذا الموضوع من أجل كشف المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العربي ، واقتراح بعض الحلول المناسبة لها . وما يمكن قوله بالنسبة للتخلف

الاقتصادي العربي الذي اكتسب أبعادا جديدة نتيجة للتطور النظام الاقتصادي العالمي ، حيث أدت - المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها النظام الاقتصادي الحالي - الى تدهور مستمر في الأوضاع الاقتصادية لدول العالم الثالث بصورة ترتبعنها اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية التي تفصل بينها وبين الدول المتطورة .

ونظرا للمزايا التي يتسمها التكامل الاقتصادي وخاصة منها توفير عوامل الانتاج في المنطقة المتكاملة والقضاء على فكرة ضيق السوق التي تعتبر عائقا أمام توسع النشاط الصناعي في البلدان العربية ، بالاضافة الى تعبئة المنافسة الكاملة .

فيمكن لنا أن نطرح التساؤلات التالية : -

- هل بامكان الدول العربية - في عصر التكتلات الاقتصادية الدولية - كل على حدة النهوض باقتصادياتها ، وتحقيق الأهداف المرجوة والمخططة بامكانياتها المادية والبشرية .

- هل يمكن للدول العربية الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي - في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية - التي تعاني منها اقتصادياتها عن طريق التنمية المنعزلة .

- اذا كانت الدول الاوربية المتقدمة (أوربا الغربية) تسعى لأن تتحالف في شكل تكتل اقتصادي في اطار السوق الأوربية المشتركة بغية تحقيق أهداف اقتصادية وأهداف سياسية ، أو اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي في اطار الكوميكون لمجابهة التكتل الاقتصادي الرأسمالي والوقوف أمامه ، ألا يحفز هذا الوضع الدول العربية للقيام بمبادرة التكامل الاقتصادي والانضمام الى السوق العربية المشتركة والعمل على دعمها وتوفير شروط نجاحها في الميدان .

ان تقسيم العمل الدولي هو بمثابة دعم للعمل التكاملي بين الدول ، منذ قيام التبادل التجاري بين الدول ، ولذلك نجد أنه لا مفر من انجاح عملية التكامل الاقتصادي ، ولكن يبقى السؤال المطروح .

- هل من المفيد أن تتكامل الدول العربية مع بعضها البعض .

أو تتكامل مع الدول الرأسمالية كل على انفراد .

في الواقع ان هذه التساؤلات يمكن أن تجد لها حلا عن طريق تنسيق الجهود العربية وتوحيد الرؤي لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها لتصبح قوة اقتصادية ، سواء تعلق

الأمر بالتصدير (بائع)أو تعلق الأمر بالاستيراد ،اذ أن مجموع الدول العربيـــة يشكل سوقا واسعة ،وبالتالي تزول المنافسة بينها في ميدان الانتاج نظرا للتخطيط الذي يمكن أن تتجه الدول العربية في اطار التكامل الاقتصادي بينها .

ونتيجة لتحكم الدول الرأسمالية المتقدمة في الأسواق الدولية بحكم تفوقها الصناعي من حيث الكم والنوع ،وبحكم ضمن الدول العربية . كل على انفراد ـ لا يستطيع انتاجهـــا منافسة المنتوجات على المستوى الدولي من جهة ، بالاضافة الى التنافس بين المنتوجـــات العربية مما يكون في صالح الدول المتقدمة للحصول على صادرات الدول العربية والتي تتركز أساسا في المواد الأولية الخام مثل البترول والغاز وبعض المواد الأولى الأخرى من جهة ثانية ،وقد نجم عن هذه الوضعية تدهور مستمر في معدلات التبادل التجاري للدول العربية نتيجة لتزايد أسعار وارداتها من السلع الغذائية والصناعية بنسب أكـــبر من تزايد أسعار صادراتها ،ومن ثم فهي تعاني من نقص حصيلتها من العملات الأجنبية بصورة تؤثر سلبا على موازينها التجارية وقيم عملاتها الوطنية . الأمر الذي أدى بدوره الى الحد من امكانيات تحقيقها التنمية الاقتصادية المراد تحقيقها .

لهذا ـ والحالة هاتـه ـ لا يمكن للدول العربية أن تحقق تنمية اقتصادية حسب الأهداف المتوخاة مالم تتخلص من التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية الصناعية ،وهذا لن يـتم الا بتوحيد الجهود وتشكيل تكتل اقتصادي عربي الذي يجعل منها قوة اقتصادية لها وزنها في المحافـل الدوليـة .

وأهمية التكامل الاقتصادي بين الدول تعود الى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عنه وخاصة فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية أحسن استغلال نتجه التخصـــص وتقسيم العمل ولكن مع مراعاة توزيع الاعباء والارباح ،ولهذا نجد ،وبعد الحرب العالميـة الثانية سارعت دول أوربا الغربية الى تكوين المنظمات الاقتصادية وتشكيل السوق الأوربيـــة المشتركة لما لها من فوائد اقتصادية وسياسية من أجل التخلص من الهيمنة الاقتصاديـــة التي تنجم عن المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية مـــن جهة ،والتصدى للمد الشيوعي . هذا عن أوربا الغربية ولكن مايتعلق بالكوميكون فلهـــا نفس الأهداف الاقتصادية والسياسية ولكن في اطار النظام الاشتراكي ، وعليه نطرح السؤال التالي : اذا كانت الدول العربية عاجزة عن تنمية اقتصادية في اطار التنمية الانعزاليـة ، ألا يجدر بها أن تحاول اقامة التكامل الاقتصادي بينها للوصول الى الأهداف الاقتصادية

بغية الاستقلال الاقتصادي ، وكسب القوة التفاوضية في المحافل الدولية وبالتالي أن تلعب دورا حاسما في الحوار بين الشمال والجنوب .

لأن أهمية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية تكتسب قوة دفع جديدة نتيجة لتزايد حدة الاتجاه نحو التكتل بين الدول المتقدمة ، حيث لم يبق التكامل يقتصر على الصورة التقليدية والمتمثلة في ابرام اتفاقيات التكامل بين الدول بل أصبحت الشركات متعددة الجنسيات هي المسيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي ، ولذلك ،فانه لا مجال للوحدات الاقتصادية الصغيرة ،بل أصبحت الكيانات الاقتصادية الكبرى هي القوى المعترف بها في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية ولها امكانية التحكم في النشاط الاقتصادي وتسيير دواليبه على المستوى العالمي .

ولهذا فان التكامل الاقتصادي بين الدول النامية بشكل عام يمثل ضرورة أساسية سواء اعتبرناه استراتيجية التنمية في اطار الدعوة الراهنة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، أو اعتبرناه أداة تمكن الدول النامية من التفاوض مع القوى الاقتصادية الدولية ، وعليه فان ضرورة التكامل الاقتصادي تبعا لهذين المبررين ومايلعبه في تلك الدول ،لتعجيل النمو الاقتصادي ورفع معدلاته عن طريق التغيير الهيكلي الذي يحدثه في اقتصادياتها .

والدول العربية جزء من الدول النامية فهي تسعى الى الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي ومن ثم ، فالتكامل الاقتصادي العربي يلعب بينها نفس الدور الذي يمكن أن يلعبه في مناطق الدول النامية الأخرى .

الا أن التكامل الاقتصادي العربي - بالاضافة الى العوامل الاقتصادية - فانه يتميز عما عداه من تجارب باستناده الى عوامل أخرى غير اقتصادية والتي تتمثل في وحدة اللغة ،وحدة الدين ،والتاريخ المشترك ،الشيء الذي يكسب تجربة التكامل العربي قوى ذاتية لا تتوفر لغيرها ،ورغم توافر العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تبرر - من الناحية النظرية - نجاح أية تجربة للتكامل الاقتصادي العربي . فقد تميزت النتائج المترتبة على هذه التجارب بالنجاح المتواضع - أحيانا - وبالفشل أحيانا أخرى .

وان تجربة الدول العربية في مجال التكامل الاقتصادي يعتبر قديمة ،اذ تعود محاولات التكامل الاقتصادي الى ميلاد جامعة الدول العربية 1944 وخاصة في فترة الخمسينات ، ولكن لم تصل بعد هذه المحاولات الى تحقيق ماتصبو اليه الدول العربية نتيجة الخلافات السياسية الحادة قد تعود في بعض الأحيان الى اتفه الأسباب ،ولذلك - وفي هذا الاطار يجب على الدول العربية تحييد الجانب السياسي في المجال الاقتصادي كما جاء

في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في عمان الأردن 1980 .

ولذلك نجد أن عوامل انجاح التكامل الاقتصادي بين الدول العربية تكمن في تخطي العقبات السياسية أولا : ثم الاعتماد على الدراسات العلمية الموضوعية لشروط تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية المتعلقة بهذه العملية وكذلك تجسيد قرار انشاء السوق العربية المشتركة على أرض الواقع . وتوفير وسائل بلوغ تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ومحاولة التخلص من المشاكل التي تعيق تحقيقه مثل اثارة مشكلة التفاوت الاقليمي ومشكلة السيادة الوطنية الى غير ذلك من المشاكل الحقيقية التي تقف عائقا أمام تحقيق هذه العملية .

وتعتبر السوق العربية المشتركة من أهم الوسائل الحقيقية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي لما توفره هذه السوق من سيولة الموارد الاقتصادية المادية وانسيابية نتيجة حرية حركة رأس المال وحرية تنقل اليد العاملة .

ولكن هل عملت الدول العربية على توفير شروط تحقيق أهداف السوق العربية المشتركة .

في تقديري ، أن تحقيق أهداف السوق العربية المشتركة وتشجيع التبادل التجاري بين دول السوق يتطلب بالدرجة الأولى تطوير وتنويع الانتاج ولكن هذا لم يحصل في الدول العربية ، مما كانت له آثار سلبية على تجسيد أهداف السوق العربية المشتركة .

وان المحاولات الحالية التي تقوم بها الدول العربية على المستوى الأقليمي تعتبر في حقيقة عملية هامة وبناءة . وذلك لأن الدول العربية أصبحت مهددة أكثر من ذي قبل وخاصة وأنها لم تستطيع الوقوف أمام العدو الصهيوني الغاصب للأرض العربية الفلسطينية ، لأن كل المحاولات الانفرادية باءت بالفشل وبالتالي ، فانها تحاول من خلال جامعة الدول العربية ومن خلال المنظمات العربية المتخصصة تشكيل اتحادات اقتصادية عربية اقليمية والتي لا تتنافى مع ميثاق الجامعة العربية ، فميلاد اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي في المشرق ومن قبله مجلس التعاون الخليجي ، هو بمثابة دعم العمل التكاملي العربي واكتساب قوة اقتصادية وقوة سياسية ، وان كانت الأهداف المسطرة لهذه الاتحادات في الواقع ماهي الا أحياء وبعث من جديد لأهداف الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمت في الخمسينات .

وبشكل عام فان سبب فشل تجربة التكامل الاقتصادي العربي يعود أساسا الى التركيز على الأسلوب التقليدي للتكامل الاقتصادي والذي يعتمد على تحرير التبادل التجاري كأسلوب للتكامل . في غياب الأهتمام بالانتاج وتطوير قطاعاته ، بينما الواقع يوضح أن الدراسة

الموضوعية لاقتصاديات الدول العربية أنها تتميز بالتخصيص والتماثل في انتاج وتصدير المواد الأولية وخاصة النفط ، وضعف القطاع الزراعي والصناعي .
ومن ثم نجد أن التكامل الاقتصادي العربي يعتمد على مجرد تحرير التبادل التجاري ، وعليه فان تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية في ظل أوضاع التخلف الاقتصادي وضعف هياكل الانتاج السائدة .
حيث نجد اتفاقية قرار السوق العربية المشتركة تنص على تحرير التبادل التجاري كأسلوب لتحقيق التكامل الاقتصادي ، وكأنها اعادة تجديد لاتفاقية تسهيل وتشجيع التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيست المبرمة في عام 1953 .
وللتذكير ، فان التبادل التجاري بين الدول العربية يكون ذا فائدة اذا كانت هذه الأخيرة تتميز بوفرة الانتاج الذي يمكن توجيهه الى التصدير . ولكن - والحالة كما نعلم - ظروف الدول العربية الاقتصادية كما يتبين من خصائص الاقتصاد العربي . لا تساعده على النجاح في المبادلات التجارية اللهم الا اذا حدث تنشيط القطاعات الاقتصادية للانتاج وتوفير الشروط الموضوعية لها ، وهذا لا يتم - في وقتنا الراهن - الا عن طريق التكامل الاقتصادي العربي الذي يعمل على تجميع الموارد الاقتصادية واستغلالها في الانشطة الاقتصادية حسب ماتمليه ظروف العمل وامكانيات التخصص تبعا لتعظيم الربح وتخفيض التكاليف مع مراعاة الجوانب الاجتماعية .
ودراسة هذا الموضوع ، قد تركزت أساسا على مفهوم التكامل الاقتصادي وأهميته الاقتصادية في مجال تحقيق وتطوير أساليب التنمية الاقتصادية .
بالاضافة الى التعرض الى التجارب التي مر بها على مستوى العالم ، مثل تجربة السوق الأوربية المشتركة التي كانت لها آثارا على فكرة انشاء السوق العربية المشتركة ، ثم تجربة الدول الاشتراكية في هذا المجال في اطار مجلس التبادل الاقتصادي والذي كان يهدف الى ترقية النشاط الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي ، وعلاقة التكامل الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية ، كما أن دول العالم الثالث سعت الى تبني هذه الانماط لانعاش اقتصادياتها ومحاولة التخلص من الهيمنة الأجنبية الرأسمالية .
كما أنني تعرضت الى وضعية الاقتصادي العربي المتضمن أساسا قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة دون سواهما ، نظرا لما لهذين القطاعين من أهمية رئيسية لأي اقتصاد ، اذ لاحظت خلال تعرضي لهذين العنصرين الهامين ، أنه على الدول العربية ألا تعتمد على التنمية

الانعزالية القطرية ، لعدم تمكنها من توفير عناصر الانتاج من حيث التمويل والموارد الطبيعية والموارد البشرية ، والتي لا يمكن التغلب عليها - في عصر التكتلات - الا عن طريق اتباع النهج التكاملي بين اقتصاديات الدول العربية ، بغية توفير الظروف المناسبة والشروط الموضوعية لانجاح التنمية الاقتصادية للوطن العربي والتخلص من التبعية الاقتصادية لأن عملية التكامل الاقتصادي من أهم أهدافها هو العمل على توفير عناصر الانتاج ، وتنسيق السياسات التنموية بين اقتصاديات البلدان العربية بخلق استراتيجية موحدة ذات بعد اقتصادي واجتماعي وثقافي ، وبالتالي الوصول الى التخلص من الهيمنة الاقتصادية .

وعليه فان ضرورة التكامل الاقتصادي العربي حتمية اقتصادية واجتماعية ، ولهذا فان هذه العملية ينبغي أن تتميز بأن تكون محايدة للجانب السياسي حتى لا تتأثر بأبسط الخلافات السياسية بين حكومات الدول العربية ، والتي كانت السبب الرئيسي في افشال جل المحاولات التي جرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بين الدول العربية .

ولهذا فان التكامل الاقتصادي هو وسيلة بلوغ الوحدة السياسية التي أراها بعيدة المنال وخاصة في الوقت الراهن ، وحتى وان كانت الأجواء السياسية العربية قد آلت الى الصفاء والنقاء لكن يبقى الحذر قائما ، رغم المجهودات الجبارة المبذولة بين الدول العربية على المستوى الاقليمي لاقامة الاتحادات الاقتصادية العربية ومن خلال وضعية العالم العربي الاقتصادية والمتميزة بالارتباط الخارجي أكثر من ارتباط اقتصاديات الدول العربية مع بعضها البعض ، لذا نتساءل هل يمكن للدول العربية أن تنمي اقتصادياتها تبعا للنظام الاقتصادي العالمي ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال تكمن في معرفة الخصائص الاقتصادية لاقتصاديات الدول العربية والتي تتسم بتوجهها نحو الخارج اكثر من توجهها الى الدول العربية مما أكسبها ضعف الارتباط ، وتفككه عن بعضه البعض ، وهذا ماصعب من مهمة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية .

ولنجاح التكامل الاقتصادي العربية والسوق العربية المشتركة يجب أن تكون العملية تسير في الاطار الاقتصادي فحسب ، حتى تضمن نجاح هذه العملية ، بالاضافة الى نقطة هامة جدا وهي مشاركة القاعدة الشعبية في تبني قرار عملية التكامل الاقتصادي على المستوى العربي وكذا على مستوى المغرب العربي ، لأن البناء في الحقيقة يبتدى من القاعدة الى القمة وليس العكس ، لأنها هي المسئولة على انجاز وتنفيذ هذا المشروع الاقتصادي .

وأعتقد أنه من الأسباب التي أدت الى فشل هذه التجارب هي عدم مشاركة الشعوب العربية في مثل هذه القضايا الهامة ، رغم هذا فان التكامل الاقتصادي العربي قد حقق انجازات اقتصادية على مستوى المؤسسات العربية والتي تعتبر أساسية لتحقيق أي تقدم في هذا المجال ،كما أعتبرها من الوسائل الرئيسية للبدء في عملية التكامل نظرا لما توفره من دراسة ميدانية وشامل للوضع الاقتصادي العربي بالاضافة الى مؤسسات التمويل المشتركة العربية .

ولكن مايجب الاشاره اليه ، هو دور الاخطبوط العالمي الذي يسيطر على الاقتصاديات العالمية وخصوصا اقتصاديات الدول النامية ومنه الدول العربية ،التي هي جزء منه ، ألا وهي الشركات متعددة الجنسيات المؤسسة على مؤسسات التمويل العالمية ،والتي تسعى الى احتكار الانتاج والتسويق معا ،وأعتبر أن أهم المشاكل التي تعرقل التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة هي (ش م ج) التي جعلت اقتصاد الدول النامية مرتبطا بالدول الرأسمالية ،وهذا اذا لم تتخلص منه الدول العربية عن طريق خلق استيراتيجية شاملة لانجاح التكامل الاقتصادي بينها وتطبيق السوق العربية المشتركة على أرض الواقع ،فان كل المحاولات ستبوء بالفشل .

لكن الظروف الراهنة تجعلنا نؤكد على أهمية التكامل الاقتصادي وفتح السوق العربية أمام الانتاج العربي في اطار التبادل التجاري بينها ،وهذا لن يتم الا اذا حدث تنسيق في السياسات الاقتصادية العربية في مجال الخطط القطرية بغية الفائض من الانتاج الذي يوجه الى السوق العربية ،والاعتماد بشكل رئيسي على تلبية الطلب المحلي العربي بصفة أساسية ،وأقصد بالتنسيق ها هنا أن الدول العربية تصبح في تعاملها الاقتصادي مع الدول الأجنبية في مجال الاستيراد والتصدير كدولة واحدة وبالتالي تشكل قوة اقتصادية ذات وزن فعال في المبادلات التجارية ،كما تزول فكرة منافسة الانتاج العربي لبعضه البعض في الأسواق الخارجية ،ولهذا فان تحرير التجارة الخارجية العربية بين أقطار السوق العربية المشتركة غير فعال لأن انتاج هذه الدول الأطراف أصلا غير كاف ،فالتبعية الاقتصادية قائمة ،والهدف من اقامة السوق العربية المشتركة بهذه الظروف لن يكتب له النجاح ،ويتجلى هذا في ضعف التبادل التجاري بين دول السوق . بالاضافة الى العوامل الاقتصادية ،ضعف الارادة السياسية لحكام الدول العربية ،بالاضافة الى ذلك فان معظم القرارات الاقتصادية التي يحصل حولها الاتفاق الجماعي تأتي لتلبية رغبات عاطفية سياسية

وليست مبنية على دراسة اقتصادية شاملة .

ولدراسة موضوع التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة قسمت البحث الى ثلاثة أبواب :-

الباب الأول : وتناولت فيه مفهوم وأشكال التكامل الاقتصادي مع التطرق الى الأساس النظري الذي يعتمد عليه ووسائل تحقيقه بالاضافة الى ذلك تم التعرض الى تجارب العالم في هذا المجال كتجربة السوق الأوربية المشتركة وتجربة الكوميكون الى غير ذلك من التجارب ،ثم تطرقت في نهاية هذا الباب الى خصائص الاقتصاد العربي الاجتماعية والاجتماعية مع التركيز على القطاعين الزراعي والصناعي ،حيث أن عملية التكامل الاقتصادي تعتمد بالدرجة الأولى على تنسيق الجهود في مجال الانتاج والتسويق وكان تناولي لهذين القطاعين لأنهما أساس كل تنمية اقتصادية في أي منطقة من العالم .

الباب الثاني : بعد التطرق الى خصائص الاقتصاد العربي ،تناولت التكامل الاقتصادي العربي - والذي يعتبر ضرورة اقتصادية في وقتنا الراهن ،من حيث الأهمية الاقتصادية والمراحل التي قطعها ،ومدى تحققه على أرض الواقع والمتمثل في الانجازات التي حققها والتي تتمثل في المؤسسات المشتركة ثم تعرضت الى العراقيل التي تعيق نجاح هذه العملية الهامة وركزت كثيرا على دور الشركات متعددة الجنسية .

الباب الثالث : تناولت فيه السوق العربية المشتركة من حيث الأهداف التي ترمي الى تحقيقها والخلفية التاريخية الى دعت الى قيامها والتعرض الى البنود الواردة في الاتفاقية وكيفية تحقيق مراحل الاعفاء التدريجي ففي الأخير تعرضت الى التجارة الخارجية بين دول السوق العربية المشتركة وأهميتها النسبية وأخير توصلت الى الخاتمة .

وأود في الأخير أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير بالعرفان الى الأستاذ الدكتور عمر صخري الذي قبل الاشراف على لانجاز هذا البحث ،كما أشكر كل الأصدقاء الذين قدموا لي يد العون والمساعدة سواء من قريب أو من بعيد .

الباب الأول

التكامل الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

الفصل الأول :- التكامل الاقتصادي والأساس النظري الذي يعتمد عليه

تمهيد :-

ان التكامل الاقتصادي يعتبر من الضرورات الاقتصادية التي يجب أن تسود عالم اليوم ،وخاصة في العالم الثالث ، ولكن بعيدا عن الهيمنة الاقتصادية والاستقطاب ،حتى يتسنى لكل الدول الأطراف في التكامل من تحقيق الوفرة الاقتصادية ،والعمل على زيادة الرفاهية الاجتماعية المنتظرة من عملية التكامل الاقتصادي ،التي يجب أن تتحقق اثر قيام التكامل الاقتصادي في المجالات الاقتصادية ،الصناعية والزراعية على حد سواء دون تمييز قطاع على آخر ،حتى لا يحدث عدم توازن اقتصادي ،وعليه فان عملية التخصص وتقسيم العمل الدولي التي يركز عليها الاقتصادي الشهير دافيد ريكاردو ،تتم بصورة آلية تبعا للتفوق كل حسب توفر الامكانيات المادية والبشرية لديه .

ولهذا فان أهم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية تبرز عموما في اتجاهين بارزين ،هما علاقات التعاون الاقتصادي وعلاقات التكامل الاقتصادي .

المبحث الأول :- مفهوم التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي .

المطلب الأول :-

1) مفهوم التكامل الاقتصادي
2) مفهوم التعاون الاقتصادي

1 - مفهـــوم التعاون الاقتصـــادي :

ان علاقات التعاون الاقتصادي تتضمن عادة العمليات التي تتم بين دولتين على الأقل في مجال اقتصادي معين ،وذلك من أجل الحصول على منفعة مشتركة ،ولمدة زمنية معينة ،على أساس من التكافؤ في الفرص ،غير أن علاقات التعاون الاقتصادي من أهم سماتها الأساسية ،هو حفاظ الدول المتعاونة في مجال اقتصادي معين على خصائصها المميزة لكل منها . قبل الدخول في علاقات التعاون الاقتصادي .

وفي الواقع أن هذا الشكل من المعاملات الاقتصادية ،يعتبر من أقدم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية ،التي ظهرت بظهور الدولة المنظمة ، وفي هذا الصدد يمكن أن نجد أشكالا عديدة من العلاقات الاقتصادية الدولية ،فقد تكون علاقات التعاون الاقتصادي ،ثنائية أو جماعية أي تتم بين دولتين أو أكثر ،وغالبا ما تتم العلاقات الثنائية خارج المنظمات الدولية . أي منظمة الأمم المتحدة ،الا أن العكس من ذلك نجده في العلاقات الجماعية ،حيث تتم داخل المنظمات الدولية الاقتصادية للأمم المتحدة ،وهذا لا يعني عدم ظهور منظمات عديدة للتعاون الاقتصادي بين مجموعات مختلفة من دول العالم خارج نطاق الأمم المتحدة ، اضافة الى ذلك ،فانه يوجد شكل آخر من التعاون الاقتصادي الدولي ،والذي

يتمثل في المساعدات التي تقدمها دولة ما الى دولة أخرى أو الى مجموعة من الدول ،والذي ينجم عن المبادرات الفردية التي تتم من طرف واحد دون وجود اتفاقية مسبقة .

الا أن مثل هذا التعاون الناجم ،سواء عن المنظمات الدولية أو عن المبادرات الفردية ،فانه يعود الى أسباب اقتصادية أو أسباب سياسية بالدرجة الأولى .

واذا نظرنا الى أشكال علاقات التعاون الاقتصادي من زاوية مجال هذه العلاقة ،أي الأساس الذي تتم عليه هذه العلاقة التعاقدية ،ومن أمثلة ذلك علاقات التعاون الاقتصادي الدولي ،وعلاقات التعاون في مجال المشروعات المشتركة ،ويمكن القول أن علاقات التعاون في مجال التبادل التجاري القائم بين الدول ،يعتبر أكثر العلاقات التعاونية في المجال الاقتصادي التي تسود في عصرنا الحاضر .

وعلى العموم فان كانت علاقات التعاون الاقتصادي ،هي في الواقع علاقات تعاقدية تقوم أساسا على تحقيق المنفعة أو المنافع المشتركة للدول المتعاقدة ،وبصورة متكافئة لأطراف التعاون ،تقوم على قدم المساواة في علاقاتها .

ولكن في الحقيقة ،نجد أن الواقع لا يعكس هذا الحقيقة بصفة كلية ، حيث نجد أن معظم الدول المتعاقدة ضمن اتفاقيات اقتصادية ،في الغالب قد لا تحقق المنفعة أو المصلحة المتوقعة والمنتظرة من دخولها في ابرام هذه

الاتفاقيات الاقتصاديه ،وهذا مايجعل هذه العلاقة التعاقدية . في الواقع العملي تخدم طرفا على حساب الطرف الثاني ،وهو مايجعلنا نقول أنها تتميز بالتبعية الاقتصادية والتي تظهر جليا من خلال العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول النامية والدول الرأسمالية المتقدمة " لأن مثل هذه العلاقات ناجمه عن الظروف الموضوعيه لتقسيم العمل الدولي الرأسمالي لصالح الدول الأكثر تقدما ،اذ لاتقف على قدم المساواة في علاقاتها " . (1)

ومن ثمّ فان المنافع المحققة من خلال هذه العلاقات توزع بشكل غير عادل لصالح الدول الأقوى على حساب الدول النامية ،والتي ترتبط اقتصادياتها في أهم قطاعاتها باقتصاديات الدول المتطورة ،لذلك تعتبر علاقات التبعية علاقات استغلالية تقترن بظاهرة الاستعمار الاقتصادي أو مايسمى بالهيمنة الاقتصادية. ويمكن أن تعبر عن التعاون الاقتصادي بايجاز ،على أنها أقدم أشكال علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول بحيث تحتفظ الدولة المتعاقدة بكل مميزاتها وخصائصها قبل التعاون . كما يجب الانتباه الى أن التعاون القائم بين الدول اليوم يتميز بنهب خيرات العالم الثالث وبالتالي يزيد على تبعيته لاقتصاديات الدول الرأسمالية المتطورة من جراء تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأوليه الى الدول المصنعه بأثمان رخيصة من جهة ،ومن جهه تعتبر الدول النامية سوقا لتسويق المنتجات الصناعيه للدول المتطوره ،وعليه فانني ألجأ الى التكامل الاقتصادي كحل لما تتخبط فيه الدول النامية من تبعيه وهيمنة اقتصادية من طرف الأمبريالية العالمية .

---

1) - الأندماج الأقتصادي العربي ص : 35 أحمد الغندور .

وان التكامل الاقتصادي بين دول العالم الثالث هو الطريق الأسلم ان لم نقل هو الأمثل لتخطي العقبات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية * .

2 - مفهوم التكامل الأقتصادي :

التعريف اللغوي : ان التكامل الاقتصادي يعني تعزيز الروابط بين القطاعات الأقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر وترك القطاعات الاقتصادية المتنافسة . (1)

فمن المعروف أنه يوجد بعض القطاعات الأقتصادية ،التي يكمل بعضها البعض الآخر ،فالقطاع الزراعي ينتج المواد الأولية مثل القطن ، في حين القطاع الصناعي يقوم بتصنيعها . فاذا تم تعزيز هذه العلاقة بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والذي يسمى تكاملا قطاعيا وقد يكون التكامل بين دولة زراعية ودولة صناعية ،وعليه فان هذا الترابط هو التكامل في المجال اللغوي .

التكامل الأقتصادي من الناحية الاصطلاحية : -

ان التكامل الاقتصادي من الناحية الاصطلاحية هو ادماج كافة القطاعات الأقتصادية ،المتكاملة والمنافسة ،حيث لا تقتصر عملية التكامل الاقتصادي على القطاعات الأقتصادية التكاملة فقط بل يشمل كذلك القطاعات الأقتصادية

* - للمزيد أنظر : الاندماج الاقتصادي وذريعة السيادة الوطنية . ص 159 للدكتور يوسف صايغ عبد الله من الكتاب : دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي .

1) التكامل الاقتصادي ص : 15 المؤلف : التكريتي عبد المجيد .

للمنافسة ،ولهذا فانه يعني صهر كافة القطاعات الأقتصادية الموجودة في البلدان المتكاملة ،بحيث تصبح كاقتصاد البلد الواحد . دون تمييز ، وهذا الدمج يشمل الاندماج الاداري والقانوني والأقتصادي للمؤسسات الأنتاجية الموجودة في البلدان المتكاملة . (1)

لذلك ،فان عملية التكامل هذه تعتبر مرحلة متقدمة في العلاقات الأقتصادية الدولية .

على علاقات التعاون الأقتصادي ،وبالتالي ،فان لكل من هذين النوعين من العلاقات الأقتصادية الدوليه سمات متميزه عن الأخرى . سواء من ناحية الانتماء السياسي أو القومي للوحدات الاقتصاديه الأطراف في علاقات التكامل الاقتصادي ،حيث تتميز هذه الأخيره ،بأنها تتم بين وحدات اقتصادية تسودها أنظمة مماثلة أو ذات انتماء قومي واحد ،أنها تشمل كافة المجالات الاقتصادية باعتبارها تهدف الى بلوغ الوحدة الاقتصادية ، وأن منافعها تتميز بالشمولية والعلو ،لأن وسيلة التكامل الاقتصادي يفترض أنها أكثر قدرة على تعجيل التنمية الاقتصادية للوحدات الأقتصادية الأطراف في التكامل أكثر من التنمية المنعزله التي تتحقق على مستوى الوحدات كل على حدة ،اضافة الى ذلك فان فترة التكامل غير محدودة ." لأنها تهدف من خلال تحقيق الوحدة الاقتصادية ،اقامة وحدة سياسية ،أي اقامة الدولة الواحده المكونة من عده دول متكاملة . من الواضح أن الخاصية البارزة للتكامل الأقتصادي،هي أن الوحدات الاقتصادية ذات العلاقة ،تفقد سماتها ،من خلال عمليات التكامل الاقتصادي ،لصالح تكوين وحدة اقتصادية واحدة ." (2)

1) التكامل الاقتصادي ص : 16 المؤلف : التكريتي عبد المجيد .
2) التكامل الاقتصادي العربي ص : 18 التركيني عبد المجيد .

تتميز عن تلك الوحدات الأخرى ،على خلاف علاقات التعاون كما سبق أ ن ذكرت سابقا والتي تحتفظ فيها هذه الوحدات الاقتصادية بسماتهـا المتميزة كدولة مستقلة ذات سيادة تتعامل فيها بينها على أساس احترام السيادة الوطنية لكل بلد وأن التكامل الاقتصادي بمعنى الدمج يأخذ شكلين ، الشكل الأول والذي يدعى التكامل الأفقي والشكل الثاني التكامل الرأسي .

ورغم حداثة هذا المصطلح ،فقد أزداد الاهتمام به في الأدب الاقتصادي على نطاق واسع ،بحيث أصبحت المفاهيم الاقتصادية واسعة الانتشار في الوقت الحاضر ،حيث استخدمت هذه الصيغه في أوقات مختلفة لتعني مقاصد مختلفة .

" فعلى المستوى العالمي استخدمت لفظه التكامل لتشير الى أشكال العلاقات الاقتصاديه ،أما على المستوى الوطني أو المحلي ،فاستخدمت لتشير الى التقليص في التباينات الاقتصادية والاجتماعيه في مجال توزيع الثروة أو الدخل الوطني " (1)

وفي هذا المجال استخدمت كلمة التكامل الرأسمالي ( ) والتكامل الأفقي (INtegration Horizontal) في اطار الاقتصاد الجزئي لتغطي أشكالا من العلاقات المتشابكه على مستوى المشروعات .

بينما يشير التكامل السلبي " In/Negative" والتكامل الايجابي " In:Positive" الى الأسلوب المستخدم في التكامل سواء كان قاصرا على مبدأ اليه التحرير أو يأخذ بمبدأ بآليات تدخلية مثل التخطيط والتنسيق . (2)

---

1) التنميه العربيه ومدخل الى المشروعات المشتركة ص : 16 عبد الوهاب رشيد

2) أنظر : الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في السوق الاشتراكية ودور المشروعات المشتركة : ص : 486 .

مما سبق يمكن القول أن التكامل الأقتصادي ينحصر في نوعين من التكامل

المطلب الثاني : أنواع التكامل الأقتصادي

1 - التكامل الاقتصادي الرأسي وهو الذي يقوم بين قطاعات تدخل في علاقات تكاملية فيما بينها ،بحيث أن المنتوج النهائي لمشروع معين ،يكون وسيطا للمشروع الآخر الذي يدخل معه في علاقة تكاملية ،فنجد أن القطن منتوجا نهائيا بالنسبة لقطاع الفلاحة بينما يعتبر هذا المنتوج وسيطا بالنسبة لقطاع الصناعة .

2 - التكامل الاقتصادي الأفقي : -

" وهو عباره عن التكامل الذي ينشأ بين مشروعات انتاجية تنتج سلعا متماثله أو متشابهه لتكون مشروعا واحدا ،حيث نجد أن الدول قبل أن تتكامل ،تنمي اقتصادياتها عن طريق انشاء مشاريع اقتصاديه مختلفه ،وبعد اقامه التكامل مع البلدان الأخرى ." (1) نجد لدى البلدان العديد من المشاريع المتماثلة في الانتاج ،وبالتالي لا يمكن تركها ،ولا بد من معاملتها من خلال دمجها مع بعضها البعض، وهذا الدمج يعني التكامل الأفقي ،وباختصار يمكن عن طريقه زياده عدد المشاريع التي تنتج نفس المنتوج في اطار الدمج أو الأندماج كما يطلق عليه أحيانا .

ان التكامل الاقتصادي سواء الرأسي أو الأفقي ،لا يؤتي ثماره، مالم يحدث تحرير التبادل التجاري بين البلدان المتكاملة ،لذلك

1) - التكامل الاقتصادي العربي ص 19 التكريني عبد المجيد .

فيجب اعفاء السلع المتبادلة من الرسوم والضرائب الجمركية ،كما أن تحرير التبادل التجاري من كافة القيود والعوائق التي تعترض سبيلـه ، قد لا يحقق النتائج المرجوة من التكامل الاقتصادي ،طالما أن السياسيات الأقتصادية ـ النقدية والمالية ـ المتبعة في البلدان المتكاملة مختلفه، لذلك لابد من تنسيق هذه السياسيات أو توحيدها من أجل ضمان توزيع أفضل للموارد الأقتصادية والاستفادة أكثر ،وبالتالي زيادة الرفاهية الأقتصاديه المجتمع ،ويمكن الوصول الى تحقيق من خلال هذين الوسيلتين .

المطلب الثالث : وسائل تحقيق التكامل الاقتصادي .

1 ـ الوسيله الوظيفيه : ويتم فيها السير خطوة خطوة نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الملائمة ،بما في ذلك هذه السياسات المهمة كالغاء الضرائب والرسوم الجمركيه ،وفرض تعريفة جمركية موحدة على السلع المستورده ،ويتضح من أنه بموجب هذه الوسيلة ،أنه لا يتم توحيد السياسات المختلفة دفعة واحده ،وانما يتم التنسيق على مراحل تتماشى والظروف الأقتصادية ،حيث يتم الاتفاق على تخفيض تدريجي للضرائب الجمركية الى أن يتم الاعفاء الكامل خلال فترة معينة ،وبعد ذلك ينتقل الى توحيد السياسات النقديه على مراحل ،وهكذا دواليك ،حتى يتم التنسيق أو التوحيد بين كافة السياسات الاقتصادية المتبنيه في البلدان الداخله في دائره التكامل الأقتصادي .

مرجع سابق ص 17 عبد الوهاب حميد رشيد .

2 - وسيلة الدمج القطاعي :-

تدعى هذه الوسيلة بوسيلة الدمج القطاعي ،اذ تقوم هذه الوسيلة على ادماج قطاعات معينه من الاقتصاد ،فاذا ماتم ادماج هذه القطاعات ،انتقل الى ادماج قطاعات أخرى ،وهكذا حتى تضم عملية الدمج القطاعي كافة القطاعات الاقتصادية حتى تصبح كافة اقتصاديات البلدان المتكاملة كاقتصاد البلدالواحد ، أي تزول السمات الفرديه لكل قطاع على حدة وخلف سمات جديدة للقطاعات المتكامله .

ويمكن استعمال كلتا الوسيلتين معا لتحقيق التكامل ،فيتم الاتفاق على تنسيق السياسة الاقتصاديه والدمج الاقتصادي التدريجي للقطاعات الاقتصادية الأخرى .

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول أن التكامل الأقتصادي على أن الادماج لكافة القطاعات الأقتصادية الموجودة في البلدان المتكاملة مع الغاء كافة القيود المفروضة على تبادل منتجات هذه القطاعات وتنسيق أو توحيد مختلف السياسات الأقتصاديه .

مرجع سابق ص 18 - عبد الوهاب حميد رشيد .

المبحث الثاني : ـ تطور فكره التكامل الاقتصادي :

المطلب الأول : التكامل الاقتصادي في النظام الرأسمالي :

لقد اختلف الاقتصاديون في اختيار نقطة بدء بحثهم فكره التكامل ،متأثرين بالزاويه التي نظروا منها الى الموضوع.

وقد اختيرت نقطة البدء من نقطة سيادة الدولة التي صاغها الاقتصادي والقانوني جان بودان " " الذي نشر كتابه عام 1577 في باريس والذي عرف فيه الدولة بكونها سيادة مطلقة مستمرة في أراضيها ولا يمكن التنازل عنها ،هذه السيادة المطلقة المستمرة كانت ولا تزال حتى يومنا هذا ،هي العقبة الرئيسية التي تقف حجرة عثرة في وجه كل تكامل اقتصادي يقوم بين الدول .

في هذا الاطار نوضح مدى تأثر المدرسة الكلاسيكية بفكرة السيادة المطلقه للدول في جميع المجالات ،ومن ضمنها المجال الاقتصادي ،الذي كان يتمثل في اقامه علاقات بين دول تفصل بينها الحدود ،لذلك اقتصرت المدرسه الكلاسيكيه على معالجة التجاره الخارجية وسعر الصرف ،حيث بحث الاقتصادي المشهور دافيد ركاردو توازن السوق بين اقتصاد دولتين ، وأنتهى الى أن البضائع أكثر انتقالا وحركه عبر الحدود من الأشخاص لأن اختلاف اللغة وحب الوطن ،والعادات والتقاليد والبيئة ،والتعليم كلها تحول دون انتقال الأشخاص ،وأن تبادل السلع وفق نظارية ريكاردو وعلى أساس الميزه النسبيه المتأخره بكميه العمل اللازم لأنتاج السلعه

وظروف انتاجها .

- ثم جاء فريدريك لستد عام 1831 ليوضح أن الانتاجية الاقتصادية تزداد بحجم الانتاج ،لأن حجم الانتاج الصغير يحول دون التوسع الاقتصادي ،والفني في الانتاج ،وأن ظروف الانتاج تتغير حسب مراحل التطور الاقتصادي من الزراعة الى الصناعة .

وان البلاد الصناعية متفوقة في التجارة الخارجية على البلاد الزراعية، بحكم الانتاج الصناعي لا يخضع الى العوامل الطبيعية وبالتالي يمكن التحكم فيه. بخلاف الانتاج الزراعي الذي يخضع غالبا الى الظروف المناخية .

- جون استوارد ميل :- تناول موضوع السعر المالي للسلعة وعلاقته بالتغيرات التي تطرأ على كميات الانتاج ،وقد أكد أغلب الاقتصاديين الذين جاؤا بعد ميل على أهمية وجود السوق أو الأسواق الواسعة للسلع من أجل تحقيق مزايا الانتاج الكبير المتمثلة في خفض تكاليف الانتاج عن طريق تحقيق الوفرات الداخلية والوفرة الخارجية .

كما جاء أيضا هتلر ودعا الى الانتاج الكبير (في النظام الجديد لأوربا وفنها) ،حيث يقام اقتصاد متكامل يوزع الانتاج ويتم التخصص لسبب الظروف الطبيعية والمكانية ،كما يجري تبادل السلع على أساس المقايضه " والمعاملة التفضيلية ،الا أن هدف هتلر كان واضحا ، حيث يتمثل في جعل أوربا سوقا لمصانع بلاده ألمانيا ومورد ا من المواد الأوليه والغذائيه على أسس غير عادله ،وعلى سبيل المثال ،نجد أن ألمانيا تعاقدت مع أوربا على شراء حبوبها بسعر يزيد ب 40٪ عن السعر العالمي

للحبوب وقت التعاقد على أن نقايضها بمنتجات صناعية ألمانية تفوق بـ 70٪ عن السعر العالمي .(1)

كما يعتبر هارتوغ " HARTOG " أن التكامل الاقتصادي هو نموذج أكثر تقدما من التعاون الاقتصادي أما روبرت Robert Margolin فان التكامل الاقتصادي لديه يعني أي عملية تقود الى درجة أكبر من الوحدة .

أما تينبرغن TINBERGEN ، فهو خلق المستوى الأمثل لهيكل الاقتصادي الدولي بازالة كافة الحواجز المصطنعة وادخال عناصر التنسيق بصورة تدريجية كما يوسع ميردال مفهوم التكامل الاقتصادي كعملية اقتصادية وعملية اجتماعية تربط بين التكامل الاقتصادي الاقليمي والتكامل الاقتصادي القطري .(2)

كما يحدد بلابلاسا مفهوم التكامل كعملية في المقام الأول وكحالة في المقام الثاني فهو عملية يشمل كافة الاجراءات المؤدية الى ازالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية وكحالة يعني غياب أشكال التمييز بين هذه الوحدات ، أما كاهنرت KAHNERT فانه يعتبر التكامل الاقتصادي عملية تتم من خلالها ازالة عوامل التمييز بين قطرين أو أكثر .(3)

---

1) التكامل الاقتصادي العربي س 30 / 31 التكريتي .

2) مرجع سابق ص 25 عبد الوهاب رشيد .

3) نظرية التكامل الاقتصادي ص 10 . بلابلاسا .

المطلـــب الثاني : التكامل الأقتصادي في النظام الأشتراكي : -

أ ـ ان التكامل الأقتصادي لا يعامل كظاهرة سببية مؤقتة ،كما أنـه لا يعني رقما حسابيا بسيطا من الأسواق المجمعة ،بل بالاضافة الى ذلك فانه عملية متواصلة طويلة الأمد . اذ يقرر من خلال القوى المنتجة وعلاقات الأنتاج ،فهو عملية سياسية تحتوي على علاقات حكومية " ،اذ تتم عملية التكامل باتخاذ القرارات اللازمة في المجالات المختلفة ،كما أنه عملية اقتصادية باعتباره يؤدي الى تقسيم العمل أوسع وأكثر عمقا بين الوحدات لتحقيق التغيرات الهيكلية وخلق التشابكات اللازمة على المستوى الأقليمي وعلى المستوى القطري لاقامة وحدة اقتصادية اقليمية أكثر تعقيدا ،وعليه فان التكامل الأقتصادي هو في نفس الوقت عملية موضوعية وعملية موجهة لتنظيم متبادل لاقتصاديات بلدين على الأقل أو أكثر ذات أنظمة اقتصاديه واجتماعية متماثلة بهدف بلوغ بناء هيكل اقتصادي معين ،يؤدي في آخر المطاف الى توفير الوقت ولزيادة الانتاجية في العمل الاجتماعي .

ب ـ السمات التي يعبر عنها مفهوم التكامل الأشتراكي : *

1 ـ عملية موضوعية باعتباره عملية جماعية لرسم الأقتصاد الوطني وتدويل الحياة الأقتصادية .

2 ـ عملية موجهة لأنه يتطلب فعاليات حكومية واعية لخلق التداخلات الاقتصادية .

3 ـ انه عملية لتخطيط الأقتصاد من قبل الشعوب المساهمة بصورة مشتركة لبلوغ مرحلة معينة .

* ـ التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة : ص 26 عبد الوهاب رشيد حميد .

4 - انه عملية تقود الى خلق اقتصاد دولي قومي ومعقد من خلال توحيد الوحدات الأقتصادية الوطنيه ،لذلك تشير هذه العملية الى الحدود الأقليمية للتكامل والى طبيعتها الأقليمية .

5 - انه يؤدي الى تحقيق نتائج ايجابية مثل توفير الوقت وزيادة العمل الأجتماعي .

6 - انه يتحقق فقط بين أقطار تتماثل في طبيعة أنظمتها الأقتصادية والأجتماعية ،أي تتميز بأسلوب انتاجي متماثل ،وهذا يحدد القيود الأقتصادية والأجتماعيه على عملية التكامل ،ويرتبط هذا التباين في مفهوم التكامل اختلاف أشكاله التي برزت من خلال العلاقات الأقتصادية الدولية والتي يمكن حصرها في زاويتين :

أ - من ناحية طبيعة علاقات الأنتاج .

ب - من ناحية طبيعه الأنظمة الأقتصادية والاجتماعية ومستوياتها تطورها .

فبالنسبة لطبيعة علاقات التكامل فانه يستند الى سمات علاقات التكامل التي تسود بين الدول المتكاملة وطبيعة توزيع وأثاره بين هذه الأطراف، وهي على نوعين .(1)

1) علاقات التكامل الرأسي : ان مثل هذه العلاقة التكاملية ظهرت في فترة الأستعمار ،والتي تعمل على دمج اقتصاديات البلدان المستعمرة مع اقتصاد البلد المستعمر (المركز والمحيط) ،حيث تتكامل العملية الأنتاجية على مرحلتين :تتم المرحلة الأولى في الدول

1) مرجع سابق، ص : 26 . عبد الوهاب حميد رشيد .

الأقل تطورا (انتاج المواد الأولية) ،ومعنى هذا أن هذه العلاقة تؤدي الى التخصص الدولي في الانتاج ،ويعتبر مثل هذا التكامل غير متكافىء ،يؤدي الى تقسيم العمل الدولي غير المتكافىء ، باتجاه زيادة معدلات النمو لصالح الدول الأكثر تطورا على حساب الدول الأقل تطورا وتوسيع الفجوه التخلفيه بينها ،لذلك اقترنت هذه العلاقات بظهور التبعية الأقتصادية التي أصبحت رمزا لتخلف الدول النامية في علاقاتها مع الدول الرأسمالية المتطورة ،لكونها أرتباطات أستغلالية تقترن بظاهرة الأستعمار الأقتصادي .

2 - علاقات التكامل الأفقي :-

بدأت العلاقات الأفقية للتكامل بالظهور بعد انتهاء الحرب العالمية الثانيه ،وذلك نتيجة لتطور الظروف الدولية من النواحي الفنية (الثورة العلمية والتكنولوجيه) ،وظهور النظام الأشتراكي ، واتساع حركة التحرر الوطني في مختلف مناطق العالم من السيطرةالاستعمارية التي كانت تسود العالم ،وتقوم هذه العلاقات مبدئيا بين أطراف متجانسة، من حيث تماثل طبيعه الأنظمة أو الأنتماء القومي ،بالأضافة الى ذلك تماثل مرحله التطور الأقتصادي .

ان تتكامل العمليه الانتاجية وفق أسس التخصص وتقسيم العمل ، باقامه علاقات متكافئة ،لتحقيق مصالح مشتركة لكل الأطراف المتكاملة أقتصاديا .

أما من حيث طبيعه الأنظمة الأقتصاديه والأجتماعية ومستويات تطورها فيمكن القول .

1 - التكامل الرأسمالي : فيتم التكامل بين الدول ذات النظام الرأسمالي التي تتميز كما هو معلوم بالملكية الخاصه لوسائل الانتاج ، وعدم التدخل ، اضافة الى تطور هياكلها الأقتصادية ، لهذا ينبثق التكامل مبدئيا من تحرير التجارة لملاءمتها طبيعة الأنظمة القائمة عن المنافسه في ظل آلية السوق ، والتي هي في حاجة الى منافذ خارجيه لتصريف الفائض من المنتجات وتمكينها من استمرار الآلات الأنتاجية وتحديثها .

2 - التكامل الأشتراكي : - وهو يقوم بين الدول ذات النظام الأشتراكي المتميز بالملكية الجماعية لوسائل الأنتاج ، والدور القيادي للدولة في توجيه الأقتصاد الوطني من خلال سيادة القطاع العام ، في ظل التخطيط المركزي ، الا أنه بعد الحرب العالمية الثانية ، اتسمت هذه الدول بتخلفها مقارنة بالمجموعة الرأسمالية ، لذلك ينطلق التكامل الأشتراكي مبدئيا من اعادة بناء هياكلها الأنتاجية ، وفق مبدأ التخطيط لبلوغ التنميه المناسبة .

علاقات التكامل في الدول النامية : -

ان التجربه التي مرت بها الدول النامية قد أكدت عن عجز وسائل المنافسة وآليه السوق ، لمعالجة مشاكل التخلف والتبعية الأقتصاديه التي تعاني منها ، لذلك اتجهت هذه البلدان وبدرجات متفاوتة ، الى التدخل في توجيه العملية الانتاجية ، ولكن مستويات تطورها أعاقتها والتي تتمثل في تخلف هياكلها الانتاجية وضعف علاقاتها التجارية مع بعضها البعض . (1)

---

1) نفس المرجع السابق ص : 27 عبد الوهاب رشيد .

ولذلك فان عملية التكامل الأقتصادي بالنسبة للدول النامية ،تنطلق

حل مشكلة قلة الأنتاج في اطار تخطيط مناسب بقصد خلق التداخل

(التشابك) وتقليص نقاط (الأختناق BOTELNECK)

التي تعاني منها لاعادة بناء هياكلها الأنتاجية . وفي هذا الصدد ينبغي

أن نقول أن التكامل الأقتصادي ،لا يعني أبدا الهيمنة الأقتصادية ،والتي

تعني استحواذ اقتصاد بلد ما على اقتصاد بلد آخر في اطار

عملية التكامل الأقتصادي ،لأن المفهوم الحقيقي للتكامل هو تحقيق

المنفعة المشتركة لكل البلدان الداخل في دائرة التكامل تبعا للأستراتيجية

التي تتبعها كل دولة وتبعا للهدف المنشود من اقامة هذا التكامل ،

والذي لا يخلو من دفع عجلة التنمية الأقتصادية الى التوسع والنماء

في اطار التخصص وتقسيم العمل الدولي ،تبعا للظروف الأقتصادية

المتوفرة في كل بلد على حدة .

الأهتمام بالتكامل الأقتصادي : " بالرغم من عدة محاولات جرت

للربط بين اقتصاديات بلاد أوربية مختلفة ،يمكن الاستنتاج المعقبات

التي يرجع اليها سبب فشل تحقيق مثل هذا الاتحاد وهي عقبات

سياسية ،فهي بمثابة العقبة الرئيسية التي تقف حجرة عثرة أمام

نجاح هذا الأتحاد " (1)

---

1) نظارية التكامل الأقتصادي ص 11 . بلا بلاسا

La Théorie de l'integration économique "Beli Blasso".

ففي أثناء الحرب العالمية الثانية ،حدث قدر معين من التكامل ، وان تم ذلك عن طريق مغاير ومخالف للسياسة الهتلرية ، التي أرادت أن تربط البلاد الأوربية الدائرة في فلكها (المانيا) من الناحية الأقتصادية ،ولكن التكامل بدأ في حالته الأخيرة ضربا من التوسع الأستعماري .

ففي أوربا نجد الاتحاد الجمركي ، وبعده الأتحاد الأقتصادي بين دول البيلوكس وجماعة الفحم والصلب الأوربية ،وجماعة السوق الأوربية المشتركة ،ورابطة التجارة الحرة الأوربية ،وكلها مظاهر دالة على هذه الحركة .

ان الأعتبارات الكامنة وراء الخطط الراسية الى تحقيق الأقتصاديات القومية المستقلة ،ليست متجانسة بكل تأكيد ،اذ يجب أن تعطي أوزانا مختلفة للعوامل الأقتصادية في الحركة نحو التكامل الاقتصادي في أوربا .

ومن خلال هذا العرض الوجيز يظهر لنا أن عملية التكامل الأقتصادي مرت بمراحل زمنية مختلفة ،واستخدمت بمعاني متعددة ،ولذلك فان هذه ستشير الى التكامل الاقتصادي على أنه يعني في جوهرة اقامة علاقات وروابط متكافئة لخلق مصالح متبادلة وتحقيق منافع مشتركة لصالح التنمية بالنسبة للدول المتكاملة (أقليميا ومحليا) وبلوغ درجة من الأندماج في صورتها المثلى تؤدي الى الوحدة الأقتصادية .

المبحث الثالث : ـ الأساس النظري للتكامل الأقتصادي ومراحل تحقيقه.

المطلب الأول : ـ الأساس النظري للتكامل الأقتصادي : ـ

لقد كانت النظرية الكلاسيكية في التبادل التجاري بين الدول ،سواء التي صاغها دافيد ريكاردو ، (1) أو التي طورها بعد ذلك " أرهلن" والتي تقوم على أساس أن التخصص وتقسيم العمل الدولي ، يقرره اختلاف النفقات النسبية لانتاج السلع المختلفة في كل دولة على حدة ،وهذا أمر يتحدد على أساس التوفر النسبي لعناصر الأنتاج التي تدخل في انتاج كل سلعة ،كما تعتقد النظرية الكلاسيكية أن التخصص تبعا بين الدول يشبه الى حد كبير التخصص وتقسيم العمل في المشروعات الانتاجية من حيث الفوائد التي يمكن أن تعود على الدول نتيجة قيام التبادل التجاري فيما بينها وفقا لهذا المفهوم للتخصص الدولي .

غير أن الذين يرددون هذه النظرية ويعتمدونها الأساس الذي يجب أن يتحدد تبعا له التبادل التجاري بين الدول وتقسيم العمل فيما بينها ، قد نسوا أن تلك الفرضيات التي أرتبطت بها وأن التطورات الأقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية ، قد أوجدت معطيات ومفاهيم جديدة لما يجب أن تكون عليه العلاقات الأقتصادية ، نتيجة تحرر العالم النامي من السيطرة الاستعمارية ، ورغبة الانطلاق نحو بلوغ تحقيق أهداف التنمية التي يجب أن تعوضه مافاته ، حتى يوفر مستوى مقبولا لمعيشة سكانه ، ومسايرة العصر في كل المجالات الأقتصادية والثقافية والأجتماعية .

---

1) D. RICARDO : Principes de l'economie politique (1817).

وذلك أن النظرية الكلاسيكسية في التخصص وتقسيم العمل الدولي ، تعتمد أساسا على توفر المنافسة الكاملة داخليا وخارجيا ، وعلى تحقيق الأستخدام لعناصر الأنتاج في كل دولة ، وفضلا عن توفر هذه الشروط ، نلاحظ أن النظرية تفترض وضعا دوليا جامدا غير منظور ، وهو أمر يتنافى مع طبيعة الأشياء والمجتمعات خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث تتجه المجتمعات نحو التطور بمعدلات تسترعي الانتباه معا .(1)

لقد أصبحت التجارة الدولية - منذ عهد بعيد - ميدانا خصبا تتسابق فيه الدول باتخاذها مختلف الوسائل والقيود الحمائية لمنتجاتها ، مما أدى الى عرقلة المجرى الطبيعي للنشاطات الأقتصادية (داخليا وخارجيا) ، والى عرقلة الانتقال الحر للعمل ورأس المال ، وبهذا انعدمت الفرضيات النظرية التي تعتبر شروطا أساسية لقيام التخصص الدولي على التكاليف النسبية للمنتجات المختلفة ، اضافة الى ذلك ، أن المجتمع الدولي ، لم يكن في يوم من الأيام مؤمنا ايمانا حقيقيا أو صادقا بحرية التجارة الخارجية المطلقة ، ولا موفرا لشروط المنافسة الكاملة ، حيث كان لكل دولة من الدوافع السياسية والأقتصادية ، مايجعلها تفرض القيود على تجارتها الخارجية لحماية صناعتها الناشئة ، أو لحماية سوقها من الأغراق . أو لتنويع منتجاتها حتى لا تتعرض اقتصادياتها لهزات قوية نتيجة اعتمادها على انتاج منتوج واحد ، أو زيادة حصيلتها من الايرادات الخارجية ولمواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها .

---

1) الاطار النظري للتكتلات الاقتصادية ص . . 6 عبد العزيز هيكل .

وعلى كل حال ،ومهما اختلفت الظروف ،فانه لكل دولة هدفا تريد تحقيقه ،مما جعلها تتبنى فكرة تفرض القيود على تجارتها الخارجية ،وبذلك تصبح النظرية الكلاسيكية في التبادل التجاري بعيدة عن واقع التجارة الدولية كما يمارسه العالم عمليا وتهما لذلك فقدت هذه النظرية أهميتها كأساس نظري يفسر التخصص وتقسيم العمل الدولي ،كما نلاحظ من جهة أنها تبدأ بوصف التخصص بين الدول في فترة زمنية محدودة كأن العالم أثناءها مقسما الى مجموعات من الدول ذات مستويات مختلفة من التطور والنمو لاسباب فرضها الاستعمار القديم وعمل على تدعيمها وتبريرها بالكتابات النظرية . ذات المظهر العلمي المضلل ،بحيث أنه من الواضح أن استمرار الأخذ بالمفاهيم الاقتصادية التي تترتب على النظرية الكلاسيكية ،واستمرار العمل على أساسها يؤديان الى اتساع الفجوة بين العالم المتقدم والعالم النامي (1) ،ووفقا للنظرية الكلاسيكية في التخصص وتقسيم العمل الدولي يعنيان بشكل آخر أن تستمر الدول النامية في توفيرها المواد الأولية وتصديرها الى الدول المتقدمة التي تتخصص بدورها في تصنيع هذه المواد واعادة تصديرها الى الدول النامية باثمان مرتفعة جدا ،وبالتالي ستظل هذه الأخيرة تابعة لغيرها من الدول المتطورة صناعيا .

وفي الواقع هذا مايحدث في عالم اليوم ،اذ تزداد الهوة اتساعا بين الدول النامية المنتجة للمواد الأولية ،والدول المتقدمة التي تتخصص في الصناعة وتطويرها اعتمادا على استيراد المواد الأولية المواد ،من الدولة النامية وفي هذا ينبغي على الدول النامية أن تجد

---

1) G.FRANK : Le developpement du sous-develoment.L'Amérique latine (Paris MASPERO 1970.

لها طريقا لكسب التكنولوجيا الحديثة من أجل تطوير قطاع الصناعة ، الذي ظالما بقي راكدا دون أن يبلغ المستوى الذي يخدم التنمية الاقتصادية ، التي تسعى هذه الدول جاهدة لتحقيقها . ولكن دون جدوى ، بسبب عدم التحكم الجيد في التكنولوجيا المستوردة وعدم توفر الاطارات الكفأة التي تشرف على استخدامها ، مما ينجم عنه ارتفاع في التكاليف مما سيترتب عنه ضآلة الربح والذي يمكن أن يوجه في حالة تحققه الى زيادة تراكم رأس المال الموجه الى الأستثمار وبالتالي زيادة فرص التشغيل وامتصاص البطالة التي تعاني منها دول العالم الثالث .

وفي هذا الصدد ، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ، فرض المفاهيم الاقتصادية النظرية التي تتفق ومصالحها الخاصة ، فهي تزداد دائما وأبدا تحقيق المزايا والفوائد التي تنجم عن الحرية التجارية والتخصص الدولي القائم على اختلاف التكاليف النسبية للمنتجات المختلفة بين مختلف الدول ، غير أن الحرب العالمية الثانية أخذت شرخا في الجبهة الأمبريالية التي سيطرت على العالم الثالث طويلا ، ذلك لأن الدول الأوربية ذاقت مرارة الهزيمة خلال هذه الحرب ، اذ وجدت نفسها بعد انتهاء هذه الحرب أمام عملاق قوين ، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، يبسطان سيطرة كاملة على السياسة العالمية . ويحققان نموا اقتصاديا بمعدلات مرتفعة ، حيث توصلا الى تحقيق مستويات عالية من الانتاج . والى تحقيق أنواع مختلفة من المعرفة الفنية والتكنولوجية التي أدهشت العالم جميعا ، واثر ذلك وجدت أربا نفسها عاجزة عن الحركة دوليا منفرة ولعل أزمة قناة السويس كانت هي المؤشر الواضح عن هذه الحقيقة ، لقد أدركت أوربا نتيجة لهذا الوضع المستجد ، بأنها اذا

أرادت ألا تصبح في المستقبل مجرد ذكرى تاريخية ،يتحتم عليها ، جميعا أن توحد مجهودها وقواها من جميع النواحي كي تستطيع أن تقف على قدم المساواة أمام الجبارين العملاقين (، ،) ، كما يتحتم عليها أن تقوم بتدبير حياة شعوبها دون اللجوء الى هذين العملاقين وباستقلال عنهما كلما أمكن ذلك .

وكلما كانت الحاجة تستدعي ذلك ، ولا شك أن الرئيس الفرنسي ديغول استطاع أن يعبر عن هذا الوضع الجديد بوضوح وأن يحمل لواء هذا الرأي بتطرف أحيانا عندما كان ينادي باوربا كقوة ثالثة في العالم (1) وعندما قويت الرغبة السياسية في الوحدة بين الدول الأوربية ،أصبح التكامل الأقتصادي بينها أمرا ممكنا . وعلى الرغم من هذه الحقيقة ،يكاد ينعدم المضمون السياسي لاتفاقية السوق الأوربية المشتركة ،حيث أن الممارسة في الماضي ،أثبتت لدعاة الوحدة السياسية بين الدول الأوربية بأن " أية محاولة للانتقاص من السيادة الوطنية محكوم عليها بالفشل مسبقا ، بينما شاهدوا المحاولات الناجحة للأتحاد الأقتصادي الأوربي في مشكل اتحاد الفحم والصلب الأوربي ،لذلك تقرر أن الطريق الى الوحدة السياسية يمر بنجاح عبر التكامل الأقتصادي أولا ،(2)

على الرغم من الصعوبات التي يمكن أن تعترض مثل هذا التكامل ،ذلك أن هذا النوع من التكامل لابد وأن يفرض على الدول الأعضاء فيه أن تخطو خطوات هامة نحو تنسيق سياساتها الوطنية تدريجيا حتى تصل في النهاية الى تحقيق الوحدة السياسية . فيما بينها ،فتكون هذه الوحدة نتيجة ضمنية

---

1) نفس المرجع السابق : عبد العزيز هيكل .
2) نفس المرجع السابق : " " "

للممارسات السياسية من وقت الى آخر ونهاية طبيعية لأمر أصبح واقعا عمليا .

ان التجربة التي مرت بها الدول الأوربية يجب أن تعتبر حقيقة هامة ، لأن العوامل السياسية يمكن أن تندرج مع العوامل الأقتصادية لتقرر الوحدة بين الدول والمثل الواضح على ذلك مجلس المعونة الأقتصادية المتبادلة " الكوميكون " حيث سعت الدول الأوربية الأشتراكية وبعض الدول الأشتراكية الأخرى ، الى انشاء هذه المنظمة لمواجهة نوع من الحصار الاقتصادي والتجاري الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ولمنع بعض الدول الأعضاء الأنضمام الى مشروع " مارشال " وللحد من التبادل التجاري مع الدول الصناعية الغنية بالاضافة الى الأهداف الأقتصادية الأخرى .

ان الحرب العالمية الثانية أفرزت ظروفا وتطورات اقتصادية ، حيث أصبحت النظرية الكلاسيكية في التخصص وتقسيم العمل الدولي لا تتفق مع التجارة الخارجية ، ولذلك ظهر اتجاهان : -

الأتجاه الأول : يرى أن النظرية الكلاسيكية ، تتفق مع تجارة السلع التي لا يمكن انتاجها محليا وأن تكاليف انتاجها في الدول موضوع الدراسة عاليا جدا بالمقارنة مع تكاليف انتاجها في الخارج .

الأتجاه الثاني : - يفرق بين تجارة السلع الصناعية وتجارة السلع الزراعية والمواد الأولية . حيث يعتمد انتاج السلع الزراعية على الوفرة أو الندرة للعناصر الطبيعية ، في حين يعتمد انتاج السلع الصناعية على مدى تطور واكتساب التكنولوجيا والمهارات الفنية والادارية والخبرة العمالية في

مدى التحكم العملي في ادارة مثل هذه التكنولوجيا ،وهي عوامل جميعها يمكن أن تكتسب ،وبذلك يجب أن لا تعتبر عائقا دون انتاجها في أية دولة ،طالما أن ذلك يساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية ،ورفع مستوى الدخل الفردي مما يؤدي الى الرفع من مستوى التراكم الرأسمالي الذي يوجه الى المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية وبالتالي تزيد القوة الشرائية شكلا آخر لاتساع السوق وأحد العوامل الهامة التي تدفع الى التخصص على نطاق أكثر اتساعا وشمولا للدول المتخلفة ولأنواع النشاطات المختلفة ."

" وأخيرا برزت نظرية الأقتصادي " ميد M E A D " التي تعتبر حلا وسيطا بين الحرية والحماية بالنسبة للتجارة الخارجية ،حيث يمكن على أساسها أن يتسع نطاق الحماية بحيث يتعدى الحدود الأقليمية لكل دولة الى الحدود التجارية التي تشمل عدة دول تكوّن سويا منطقة اقتصادية تتوفر لها مجتمعة المقومات الاقتصادية التي تساعدها على التكامل والنمو بمعدلات طموحة نتيجة توفر الحرية لانتقال السلع والعمال ورؤوس الأموال بينها " (1)

المقصود بالمنطقة الاقتصادية هو الغاء كافة القيود الجمركية والقيود على التبادل التجاري ،وتطبيق تعريفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من خارج المنطقة بهدف التوصل الى التنسيق بين السياسات الأقتصادية المختلفة .

ويمكن القول أن التكتلات الأقتصادية التي سعت الدول الى اقامتها سواء في شكل السوق الأوربية المشتركة أو في شكل منظمة التعاون الأقتصادي

---

1) - الاطار النظري للتكتلات الأقتصادية ، عبد العزيز هيكل ص11

لدول الكوميكون ماهي في الحقيقة الا وسيلة تلجأ اليها الدول المعنية ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف مختلفة ومتعددة ،ويبقى الهدف الأساسي هو دفع عجلة النمو الأقتصادي في الأتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية والمناسبة لتحقيق معدلات نمو طموحه ،يمكن من خلال تضييق الفجوة الواسعة بين مستوى المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول .

وتبعا لما سبق أن ذكرته يمكن نورد بشكل مركز على الأسس التي يعتمدها التكامل :-

1 - الأستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول التي تكون المنطقة الأقتصادية موضوع البحث ،وفقا للمبادي التي تقوم عليها نظرية التكاليف النسبية نتيجة حرية التبادل التجاري وانتقال عناصر الانتاج بين هذه الدول ،ولا شك أن ذلك سيؤدي الى خلق التجارة وتحويل مناشئها وهذا بدوره يؤثر على مستويات الأسعار والأجور وتوزيع عناصر الانتاج بين القطاعات الأقتصادية المختلفة توزيعها أمثلا ضمن هذه المنطقة الأقتصادية .

ومن الواضح أن توسع القطاعات الانتاجية التي تتخصص فيها الدولة يساعد على تحقيق وفرة الانتاج الكبير كما يؤدي الى تزايد انتاجها لمواجهة تزايد الطلب عليها من دول المنطقة الأقتصادية محل الدراسة ،كما أن ارتفاع أجور عناصر الانتاج في هذه القطاعات يساعد على تزايد القوة الشرائية التي تصبح عاملا مساعدا على امتصاص الزيادة في انتاج السلع المختلفة التي تتوسع وتتخصص في انتاجها المنطقة الأقتصادية .

مرجع سابق : ص : 12 عبد العزيز هيكل .

اذن فان انضمام احدى الدول الى التكتل الأقتصادي يؤدي الى انخفاض الأنتاج المحلي من بعض المنتجات التي لا تتميز في انتاجها بالمقارنة مع الدول الأخرى الداخلة في التكتل وبالتالي يقل الأستخدام في الصناعات التي تعمل في انتاج هذه المنتجات ،الا أنه تدريجيا تنتقل عناصر الانتاج التي تعطلت الى قطاعات انتاجية أخرى تتميز فيها الدولة فتزداد انتاجيتها وترتفع أجورها نتيجة لذلك .

2 - المنافسة الكاملة : - ان المنافسة الكاملة بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة ضمن المنطقة موضع الدراسة تؤدي الى خروج المنتجين الحديين وتوقفهم عن العمل بسبب تكاليف انتاجهم المرتفعة ،وهذا يؤدي الى توسع المؤسسات واتجاهها نحو الأندماج فلاستفادة من مزايا الأنتاج الكبير ، ولا شك أن ذلك يشكل العامل المحرك الذي يعمل على تطوير الأنتاج وتحديثه ومسايرة التكنولوجيا الحديثة في مراحل الأنتاج وعملياته المختلفة ، وبذلك تضيق الفجوة الواسعة التي تفصل بين الدول الصناعية المتقدمة وغيرها من الدول النامية ،غير أن المنافسة الكاملة وحرية انتقال رأس المال واليد العاملة ،من دول المنطقة الأقتصادية لا تلعبان دورهما وحدهما في العمل على تشجيع تطور المؤسسات الأقتصادية المختلفة الخاصة بالمنطقة ،وانما يساعدهما في ذلك توحيد السياسة التجارية التي تتبعها تلك الدول تجاه العالم الخارجي ،سواء من ناحية القيود النوعية أو القيود الكمية التي تفرضها على منتجاتها ،وذلك بقصد الحماية ،أو من ناحية المعاملة التفضيلية التي تمنح لبعض الدول التي تساعد على تشجيع التبادل التجاري معها على تزايد الطلب على منتجات المنطقة مقابل الحصول على سلع هذه الدول بأسعار معتدلة نتيجة المعاملة التفضيلية التي تتفق عليها .

3 - تعبئـة للموارد الأقتصاديـة المتوفرة في دول المنطقة موضع البحـث

والدراسة ضمن خطة للتنمية المشتركة لهذه الدول مجتمعة ، ولا شك أن ذلك يذلل كثيرا من الصعاب التي تعترض الأجهزة التي تضع خطط التنميـة في كل دولة على حدة ، كما يساعد على تفادي الاختناقات التي كثيـرا ما تعترض تنفيذ مشروعات التنمية وتضعف من معدلات النمو المحددة ضمن هذه المشروعات لنمو النشاطات الأقتصادية وفقا لتوقعات القائمين علـى اعداد خطط التنميـة ، بل انها قد تؤدي الى طريق حدود أمام تحقيق مشروعات التنمية الأقتصاديـة المخططة ، ذلك أنه عندما أعدت هـذه المشروعات في الدول النامية على أساس وطنية بحتة وليس على أساس قومية بالنسبة لكل مجموعة من الدول ذات الروابط القوميـة ، وواضح أن اعداد المشـروعات على هذا الأساس يوفر لها عمقا جغرافيا وتنوعا اقتصاديـا وديمغرافيـا واتساعـا في الأسواق يضمن النجاح لهذه المشروعات .

4 - تنسيـق المشروعـات بين الـدول المتكاملـة : -

يجب تنسيق مشروعات التخطيط الأقتصادي بين الدول التي تكون السوق المشتركـة بالشكل الذي يحقق قيام صناعـات متكاملـة ومترابطة سويا ، وفقا للأسس الأقتصاديـة الصحيحة ، ذلك لأن التنمية الأقتصاديـة على نطاق وطني بحت تؤدي في الغالب الى انشاء مشروعات صناعيـة وخاصة تلك المترابطة بالصناعـات الثقيلـة بأحجـام واسعة للاستفادة من وفور الأحجـام الكبيرة الى تشغيلها بأقل من طاقتها الكاملـة ، وقد لا يتعدى 50 ٪ من طاقتها الانتاجيـة ، اذ لا تكون السوق الوطنية بالاتساع الذي يساعد على تشغيلها بطاقتها الانتاجيـة

القصوى ، الأمر الذي يعمل على رفع تكلفة الانتاج أكثر ، خاصة اذا تذكرنا أن عدم تشغيل بعض الآلات وعدم توفير الصناعة الضرورية لهما يؤديان الى اهتلاكها سريعا ، كما يساعد تنسيق مشروعات التنمية على تفادي انشاء مثل هذه المشروعات في كل الدول التي تشكل التكتل الاقتصادي موضع البحث ، وبذلك يمكن انشاء المشروعات الأنتاجية الواسعة للاستفادة من وفرة الحجم الكبير دون الاضطرار الى الحد من طاقتها الأنتاجيه ، ودون الحاجة الى تكرار مثل هذه المشروعات في كل الدول التي تدخل في المنطقة الأقتصادية ، ضمن السوق المشتركة التي تجمع منطقة متكاملة .

ومن الواضح أن التنسيق بين مشروعات التنمية في الدول التي تكون السوق المشتركة يمكن أن تؤدي في الأجل الطويل الى التقليل من الفوارق بين مستويات التنمية في الدول الأعضاء في التكامل ، وما يترتب على ذلك من فوارق في معدلات النمو ومستويات الدخل ، وهو أمر نلاحظه بشكل واضح في الوطن العربي حيث يتفاوت كثيرا مستوى الدخل الفردي بين الدول العربية ، كما سنرى ، ويزداد هذا التفاوت من سنة الى أخرى ، اذ تزداد الصعوبات التي تواجهها الدول العربية ذات الدخل المنخفض في تمويل مشروعات التنمية التي تراها مناسبة لها بينما ترتفع مستويات الدول العربية النفطية كالعربية السعودية والكويت ، وذلك بسبب الأوضاع السياسية التي تمر بها المنطقة العربية ، ورغم ذلك نجد أن الدول العربية النفطية ذات الدخل المرتفع تعتبر من الدول المتخلفة ، لأنها لم تستطيع أن تكوّن لها صناعات مستقلة في تخدم التنمية الوطنية دون الأعتماد على الخارج نسبيا .

مما سبق ذكره ، يتضح أن التكتلات الاقتصادية تستطيع وفقا لهذه الأسس المختلفة تنمية الفعاليات الأقتصادية للدول الأعضاء ، تنمية سليمة تبعا للمبادئ النظرية الأقتصادية الصحيحة ، وبذلك تستطيع الدول المتكاملة أن تحقق الرفاهية الأقتصادية والأجتماعية لشعوبها بمعدلات طموحة والتضييق من الفجوة الفاصلة بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة . على أن التكتلات الأقتصادية تبعا لهذا المفهوم يجب أن تتبع الخطوات التي من خلالها تستطيع تحقيق الأهداف المتوخاة .

2 : - الخطوات المتبعة ضمن التكامل لتحقيق الأهداف المتوخاة :

1) أن يكون لدول التكتل الأقتصادي مجتمعة سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى ، تقررها مصالحها الأقتصادية دون جمود ، اذ يجب أن تتطور السياسة وفقا لتطور الأوضاع والعلاقات الأقتصادية الدولية ، وهذا ما تطبقه السوق الأوربية المشتركة حاليا .

2) الغاء كافة القيود على انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة والسلع بين الدول الأعضاء في التكامل ، وبذلك يمكن لأي فرد من أفراد الدول المتكاملة أن يعمل أو يستثمر أمواله في أي من هذه الدول دون عائق ودون أية تفرقة بينه وبين مواطني هذه الدولة .

3) الالتزام بالمنافسة الكاملة داخل التكتل الأقتصادي ، وواضح أن مثل هذا الألتزام يستدعي منع اتفاقات المنتجين على تقسيم الأسواق أو تحديد الأسعار ، كما يستدعي كذلك منع المساعدات الحكومية التي تمنح للمؤسسات الانتاجية التي لا يتفق وجودها واستمرارها في العمل مع السياسة الأقتصادية الموحدة للدول

التكتل والتي من شأنها تقسيم العمل بين هذه المؤسسات على أساس تخصصها ووفقا لمبدأ اختلاف التكاليف النسبية ضمن التكتل .

4) التعاون بين الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات بالنسبة للدول التي تصاب موازينها بالعجز النابع من اختلال بنيانها الأقتصادي خلال المراحل الأولى للتنمية ،وأن العمل يستدعي التعاون في تحقيق الأستخدام الكامل لعناصر الانتاج على أساس امكانيات الأنتاج المتوفرة في الدول الأعضاء مجتمعة ،كما يستدعي التعاون في تحقيق استقرار النشاط الأقتصادي وما يتبعه من استقرار الأسعار في كل دولة على حدة .

5) انشاء الصندوق الموحد للتعاون الأجتماعي بين كل الدول الأعضاء ، والهدف من انشائه هو تدريب العمال وتأهيلهم تأهيلا علميا حتى يستطيعون التحكم في استخدام التكنولوجية الحديثة . وعليه يمكن زيادة فرص العمل وتحسين شروطه ،بالأضافة الى تحديث جو العمل في المصانع وحماية العمال من الحوادث والتأمين عليهم من المخاطر ضد أخطار العمل ،وتوفير الشروط الصحية التي يجب توفرها كحد أدنى في أية مؤسسة صناعية حديثة .

6) انشاء بنك الاستثمار الموحد لدول التكتل اذ الهدف من انشائه هو تمويل المشاريع الصناعية التي يجب اقامتها لاستغلال الامكانيات الصناعية المتاحة في هذه الدول ،وكذلك اعادة بناء الصناعات القائمة أصلا على أسس اقتصادية صحيحة من حيث نطاق الانتاج ووسائله مع مراعاة التقدم التكنولوجي الحديث والتقدم التنظيمي . ذلك ضمن خطة عامة لتنمية المناطق المختلفة نسبيا وتطويرها واستصلاح الأراضي وما تتطلب هذه المشروعات التي تحتاج الى أموال ضخمة لانجازها .

7) استخدام المواد الأستيراتيجية التي تملكها الدول المتكاملة للضغط على الدول الصناعية المتقدمة لكي تمدها بما يحتاج اليه من تكنولوجيا متطورة ، وحتى تقبل باعادة تقسيم العمل الدولي والتخصص ، وفقا لمقتضيات التطور الحديث من النواحي السياسية والأقتصادية ، وحتى تتخلص سياستها الخارجية من التحرك الأمبريالي من أهدافه القائمة على الأستغلال وخلق بؤر التوتر والمشاكل الهامشية للدول الصغيرة حتى تشغلها عن التنمية الحقيقية وحتى تحتفظ بها كسوق لتصريف بضائعها ومصدرا لما يمكن أن تحتاجه من مواد أولية ، وبعبارة أخرى يجب على الدول المتكاملة وخاصة الدول النامية أن تستخدم المواد الأستيراتيجية التي تملكها كالنفط ، لخلق علاقات اقتصادية دولية تقوم على تبادل المصالح على أسس من التكافؤ دون تمايز بين دول كبرى ودول صغرى .

8) التعاون بين الدول النامية . وذلك بعقد الاتفاقات التجارية التفضيلية معها ومساعدتها في تنمية وتطوير مواردها وأمكانياتها الأقتصادية حتى تتمكن هذه الدول أن تكوّن سوقا لمنتجاتها في اطار التكتل الأقتصادي ومصدرا لما يمكن أن ينقصه من مواد أولية ، وبالتنسيق معها في مجالات الانتاج المختلفة وفقا لأسس تخدم المصالح المشتركة بين الفريقين وتساعد على تطوير اقتصادياتها سويا ، وكذلك انشاء صندوق يهدف الى تبادل المعونات والمساعدات الفنية والعلمية .

ويجب على أجهزة التكتل الأقتصادي وادارته أن تستوحي الخطط التي تمدها من الواقع الأقتصادي للدول الأعضاء ، آخذة في الأعتبار احتياجات الأفراد لمختلف الدول المتكاملة وتطلعاتها الى المستقبل ، ذلك أن التكامل

يمكن أن تكون مشكلته الأساسية هي حرية التبادل السلمي وانتقال عناصر الأنتاج بين القطاعات في الدول الأعضاء مجتمعة للاستفادة من مزايا اتساع الأسواق والانتاج الكبير لتحقيق ارتفاع في معدلات النمو ، ذلك هو الحال بالنسبة لدول السوق الأوربية المشتركة ، وقد تكون المشكلة التي تواجهها دول التكتل هي اقامة المشروعات المشتركة وادخال التكنولوجيا الحديثة في نواحي الانتاج المختلفة ، ومهما تكن المشكلة التي تعترض سبيل التكامل بينها فينبغي التعرف على هذه المشكلة وتنسيق العمل مما يتفق وطبيعة الأوضاع السياسية والأجتماعية والأقتصادية .

والمثل الواضح على ذلك أن اقامة السوق الأوربية المشتركة لم يغير من أهمية التجارة الخارجية بين الدول التي وقعت اتفاقية الوحدة الأقتصادية اذ بقيت نسبة الصادرات فيما بينها (6 ، 2٪) من مجموع صادراتها كما بقيت نسبة الواردات فيما بينها (2 ، 4٪) من مجموع وارداتها وذلك في المدة (1964 - 1974) وذلك بسبب ضيق القاعدة الأنتاجية في هذه الدول وضآلة حجم الانتاج في كل منها ، مما أدى الى توفر امكانيات الترابط العضوي التجاري فيما بينها ، ولهذا وحتى يمكن أن تنجح السوق العربية المشتركة في تحقيق أهدافها يجب ان تعتبر من نقطة انطلاقها فتركز على حرية التجارة وتعمل على تخطيط الانتاج حتى تحقق نموا مقبولا في كل الدول الأعضاء نتيجة التخصص فيما بينها وما يترتب عليه من وفورات الانتاج الكبير .

المطلـــب الثاني : ـ مراحل تحقيق التكامل الأقتصادي :

ان حركات التكامل الاقتصادي اقتصرت بادئ ذي بدء على انشاء المناطق الحرة والتي تهدف الى الغاء الضرائب الجمركية في وجه السلع المستوردة من البلدان الأعضاء ، وترك علاقاتها التجارية مع بقية العالم الخارجي حرة ، مع أن التكامل الأقتصادي من الممكن أن يكون على نطاق ضيق جدا ويتمثل في نظام التفضيل ، أو أن يكون ذا نطاق واسع اذ يصل الى تشكيل وحدة اقتصادية ، ولهذا الغرض نقوم بذكر المراحل التي من الممكن أن يتدرج عليها التكامل الأقتصادي، مع التركيز بشيء من التفصيل على نظرية الاتحاد الجمركي التي تعتبر أساس التكامل الأقتصادي .

1) نظـــام التفضيـــل : ـ اذ يتم بموجب هذا النظام ابرام اتفاقيات ثنائية بين دولتين على الأقل ، تتعهد الدولة بموجبها منح تسهيلات ومزايا جمركية للسلع الواردة من الدولة المتعاقدة ، ولا تستفيد منها الدول الأخرى ، حيث يعرف هذا عادة بنظام الدولة الأكثر رعاية ، وتحت هذا النظام لا تزال القيود المفروضة على السلع المستورده بشكل كامل ، وانما يتفق الطرفان على تعريفه جمركية فضلى ، لا يمكن أن تطلب دولة أخرى التمتع بمزايا هذا التفضيل الجمركي ، ويتجلى هذا التفضيل بتخفيض جزئي 10٪ مثلا من التعريفة العادية التي تفرضها الدولة على مستورداتها بشكل عام (1) .

---

1) التكامل الاقتصادي العربي : من ص 22 ، 23 التكريتي عبد المجيد

2) المنطقــة الحــرة : - بالنسبة لما يسمى بالمنطقة الحرة ،فــــان كل دولة تحتفظ بتعرفتها الجمركيــة على السلع المستوردة من الدول خارج المنطقة الحــرة ،أي تلغي الضرائب المفروضــة على السلع المستوردة المتبادلة بين الدول الأعضاء فقط ،وقد يكون الاعفاء شاملا لكل السلع المستوردة ،أو مقتصرا على بعضها فقط ،وعليه فان هذا النظام يعتبر أولى الخطوات الجادة في طريق التكامل الأقتصادي ،بخلاف نظام التفضيل الذي لا يعتبر الا خطــوة هزيلــة يمكن أن تقام بين بلدان لا تجمعها أية علاقــة قوميــة أو فكــريــة أو لا تريد التكــامــل أصــــلا .

3) الأتحـــــاد الجمركـــي : - بموجب هذا النظام تلغي كافة الضرائب الجمركيــة المفروضــة على سلع البلدان الأعضاء في الاتحاد ،اذ يتم وضــــع تعريفـــة جمركيــة موحـدة تلتزم بها كافــة البلدان الأعضاء في الاتحاد ،بينما تبقى الضرائب الجمركيــة ساريــة المفعول على بقية العالم الخارجي (1) واستنادا الى منظامة الجات فان الاتحاد الجمركي هو خطوة هامة نحو تطويــر المناطق الحــرة ،وذلك بعدم الاكتفــاء بالاعفاء الجمركي ،بل يتم وضع تعريفة جمركيــة موحــدة تلتزم بها كافــة الأطراف الداخلة في الاتحاد الجمركي .

وفي الواقع ،ان عملية التحليل الأقتصادي للتكامل ،نجدها تعتمد أساســا على نظريــة الاتحاد الجمركي . ورغم حداثـــة عهد النظريــة ،الا أن الاهتمام بها قد ازداد بعد الحرب العالميــة الثانيــة ،في الوقت الذي أصبحـــت التكتــلات الاقتصادية السمــة البارزة في العلاقات الأقتصادية الدوليــة ،ومن

---

1) التكامل الأقتصادي : ص 24 التكريني عبد المجيد .

المعلوم أن الفكرة الشائعة قبل فينر أن الاتحادات الجمركية خطوة في طريق تحرير التبادل التجاري ،وأنها تزيد في مستوى الاشباع أي تزيد في الرفاهية الأقتصادية طالما ترتبط بمبدأ حرية التجارة الذي نادت به المدرسة الكلاسيكية التي يتزعمها آدم سميث ودافيد ريكاردو ،قد أكد هذا الأخير أن تحرير التجارة من القيود الجمركية قد تكون نافعة للبلدين ، وان كان النفع يختلف من دولة الى أخرى حسب التكلفة المستنفذة لانتاج السلع والخدمات ،ولهذا يجب على الدولة المتفوقة في انتاج سلعة معينة أن تتخصص في انتاجها وتترك انتاج السلع الأخرى للدولة التي تفوق نسبيا في انتاجها ،وهكذا ،تلجأ الدول حسب ظروف تكاليف الانتاج السائدة عندها الى التخصص وتقسيم العمل الدولي ،الذي ينجر عنه الاستخدام الأمثل للموارد •

الا أن فينر قد فند هذه الفكرة عندما أكد أن اقامة اتحاد جمركي في الوقت الذي تحقق تحرير للتجارة الخارجية ،بينما قد تحدث أن تحقق خسارة بأحدهما أو كليهما ،اذا أدت الى تحول مشتريات البلد المعني من المصدر الأقل تكلفة الى المصدر الأكثر تكلفة (1) •

وتعتبر نظرية الاتحاد الجمركي جزءا من النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية القائمة على المنافسة التامة في اطار الفروض التقليدية التي تستند الى كمية معطاة . . . . . من الموارد الأقتصادية في لحظة زمنية معينة ،ومن ثم تبحث أثر قيام الاتحاد في اعادة تخصيص هذه الموارد وفي توزيع مراكز الانتاج وبالتالي في الرفاهية الأقتصادية (2) •

---

1) التنمية العربية ومدخل الى المشروعات المشتركة ص 23 • عبد الوهاب رشيد

2) المرجع السابق : ص 24 - عبد الوهاب حميد رشيد •

وتبعا لهذا المنظور بين فينر أن اقامة الاتحاد الجمركي وما يترتب عنها من ازالة للضرائب الجمركية وتغير في الأسعار بالنسبة للسلع في الأسواق لدول الاتحاد ،ستؤدي الى اعادة توزيع مراكز الانتاج والتأثير في الرفاهية الاقتصادية .

4) الوحدة الاقتصادية : - وهي مرحلة هامة جدا ،حيث تتسم بالاتحاد بالاضافة الى تدعيم حرية التنقل للعمل ورأس المال بين البلدان المتعاقدة ،وتنسيق السياسات النقدية والسياسات المالية والتجارية والاجتماعية ،حيث تنتهي في النهاية بعملية الدمج الاقتصادي لكافة القطاعات الاقتصادية ،حيث تصبح اقتصاديات البلدان المتحدة كاقتصاد البلد الواحد .

هذا ونشير الى أنه ليس من الضروري أن يمر التكامل الاقتصادي بالمراحل الأربعة المتقدمة في تدرجه ،اذ من الممكن الشروع في اقامة اتحاد جمركي دون المرور بنظام التفضيل والمنطقة الحرة .

المطلب الثالث : - أثر قيام الأتحاد الجمركي :

- تأثير الأتحاد الجمركي على توزيع الموارد .

ان ازالة مجموعة من الدول التفرقة الجمركية فيما بينها ،واقامة جدار جمركي موحد تجاه بقية العالم ،هو اجراء حمائي ،بمعني رفع التميز في وجه المنتجات الخارجية ولهذا فان للأتحاد الجمركي أثران : -

الأثر الأول : هو ايجابي من خلال ازالته للقيود واطلاقه لحركة التجارة بما تمثله من قوة بالغة في مجال تجميع المصادر الأقتصادية .

الأثر الثاني : - وهو سلبي حيث ينجم عنه الأثار التحويلية ،وما تمثله من ضعف شديد في مجال تجميع المصادر الأقتصادية (1) وان اجراء مقارنة قياسية للأثر الصافي الناتج عن قيام الاتحاد الجمركي وتقدير مدى نجاحه ، فان هذا يعتمد على قياس العوامل المؤثرة في الرفاهية الاقتصادية . كتأثيرات الانتاج وتأثيرات الاستهلاك والشروط المؤثرة على التجارة وعلى الأقتصاديات ذات الطابع الاداري .

ان الأثر الصافي للأتحاد الجمركي ضمن اطار المعطيات المحددة كالحجم وتنقل عناصر الانتاج وشروط الطلبات وامكانيات الانتاج والتعريفة هو العمود الفقري لنظرية الأتحاد .

ومن الناحية النظرية يفترض وجود منطقة تجارة حرة ،ففي ظل نظام التجارة الحرة لا يمكن أن تتغير أثمان السلع الفردية ،الابمقدار نفقات نقلها ،ويجري انتاج أية سلعة معلومة ،حيث يتوفر أرخص مورد لازم لها ،ووضع التعريفة الجمركية يؤثر في توزيع الموارد بطريقتين : -

---

1) التكامل الأقتصادي وقضية الوحدة العربية ص 33 سمير التنيو .

أ ـ تحول انتاج بعض منتجات السلع من المنتجات الأجانب ذ وي التكلفة الأقل الى المنتجين المحليين المتمتعين بالحماية والذ ين يعملون في ظـل تكاليـف انتـاج أعلـى .

ب ـ تحول الطلب من جانب المستهلكين من السلع الأجنبية التي تختلـف من حيث النوع استجابة للتغير في الأثمان النسبيـة المترتبـة عن فـرض التعريفة الجمركيـة (التميز ضد السلع التي تختلف من حيث النوع عن السلع المحليـة (1) ،وبعبارة أخرى فان انتاج سلعة معينـة يجب أن يتم عن طريق أرخص المصاد ر المتاحة ،ولذ لك فان أسعار السلع (استنادا الى نظريـة الأتحـاد الجمركـي) ،تتباين فقط تبعا لنفقات النقل ،وعنـد اد خال التعريفة الجمركيـة ،يتم انتاج بعض السلع بنفقات نقد يـة كبيرة مع توقـع تقلص الا نتـاج في حد ود المـوارد الأقتصاد ية المتاحة (2) .

هذ ان التغيران يؤ ثرا ن في الرفاهيـة الأقتصاد يـة العالميـة فالتحـو ل من المصاد ر الأقل كلفـة الى المصاد ر الأعلى كلفـة ،معناه اعـاد ة توزيـع عـومل الا نتاج بطريقة يصبح فيها مـا يجـري انتاجـه بقد ر معلوم من الموارد أقل منـه في حـالـة التجارة الحـرة . بالا ضافـة الى هذا سوف يتقيد الأختيار من جانب المستهلكـين للسلع المختلفة التي يراد منها اشباع حاجـات معينـة ،وسوف يستهلكـون مزيد ا من السلع المحلية ذ ات القيمة الأقـل وينقص استهلا كهم من السلع الأجنبيـة ذ ات القيمة الأكبر . ففي حالة الغـا ء التعريفة الجمركيـة (الحماية) د اخل الأتحـاد والا بقاء عليها ازاء البلا د غير الأعضاء في الا تحاد ،يؤ د ي الا تحاد الجمركي الى ازالة التميز بـين

1) ـ نظ رية التكامل الأقتصادي ـ ص 23 بلا بـلا سـا .
2) ـ التكامل الا قتصادي وقضيـة الوحد ة العربية ص 31 سمير الفخـير .

السلع المحلية والسلع الأجنبية (الأعضاء في الاتحاد) . ولكنه في ذات الوقت يخلق تمييزا بين السلع المنتجة محليا والتي تنتج خارج الأتحاد .

أما النتيجة الخالصة لقيام الأتحاد الجمركي تمثل حركة في اتجاه حرية التجارة أو أنها تزيد من التمييز ،فهو أمر يتوقف على الحصص النسبية لعوامل مختلفة (الأستهلاك ،الأنتاج) وتتحقق النتائج الايجابية عن طريق تحويل المشتريات من سلعة معينة من المصادر المحلية الأكثر ثمنا الى المصادر الأقل ثمنا من دولة عضو في الأتحاد ،أما العكس فيحدث حين يتم تحويل المصادر من المنتجين الأجانب ذوي التكلفة الأقل الى المنتجين ذوي التكلفة الأعلى في البلدان الأعضاء في الأتحاد وهي نتيجة سلبية (1) .

ولمعرفة هيكل نظرية الأتحاد الجمركي في صياغتها المعدلة فان "MEAD" ميد يقدم على هذا النحو .

يرى ميد أنه اذا لم يكن الطلب عديم المرونة فان أثر الأتحاد لا يقتصر على توزيع مراكز الانتاج فحسب ،بل يؤثر في توزيع مراكز الاستهلاك في العالم ،لأن أعضاء الأتحاد سيزيدون استهلاكهم من المنتجات التي يستوردونها من بعضهم . ويقللون من استيرادهم من خارج الأتحاد ،ولهذا التوسع في الاستهلاك يوفر فرصة الحصول على المنافع الاقتصادية التي تدعم أي خلق للتجارة وتعادل أية خسارة لتحولها نتيجة قيام الأتحاد الجمركي وذلك بأخذ المحصلة الصافية للأثرين : -

---

1) نظرية التكامل الأقتصادي : ص 38 بلا بلاسا .

1 - أثر قيام الأتحاد الجمركي على الانتاج .

2 - أثر قيام الأتحاد الجمركي على توسع التجارة .

أولا : - أثر قيام الأتحاد الجمركي في الانتاج .

1 - الأثر التحويلي : لتبسيط شرح الأثر يفترض ميد ثلاث دول : هولندا ، ألمانيا ، بلجيكا ، وأن هولندا تفرض ضريبة على وارداتها من الصلب بنسبة متساوية قدرها (100٪) من تكلفة الانتاج ، فان أثر قيام الأتحاد بين هذه الدول يتضح مما يلي : - (1)

الدول	تكلفة انتاج الطن من الصلب / دولار	تكلفة واردات هولندا من الصلب (قبل الأتحاد)	تكلفة واردات هولندا من صلب (بعد الأتحاد)
ألمانيا	100	200 *	200
بلجيكا	150	300	150 ×
هولندا	250	250	250

نجد من المثال السابق أنه من مصلحة هولندا قبل الأتحاد أن تستورد الصلب الألماني نظرا لانخفاض تكلفته مقارنة بالصلب البلجيكي والصلب المحلي ، ولكن بعد قيام الاتحاد الجمركي وازالة الحواجز الجمركية ، فان سعر الطن من الصلب البلجيكي الذي تستورده هولندا أصبح أقل من تكلفة انتاج الطن الواحد من الصلب الألماني والصلب المحلي ، وفي هذه الحالة يتحول انتاج الصلب من مصدر أجنبي ذي تكلفة أقل قبل قيام الأتحاد الجمركي (المانيا) الى مصدر محلي ذي تكلفة مرتفعة وهي بلجيكا بعد قيام الأتحاد ،

---

1) - التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة ص 26 عبد الوهاب رشيد .

كما أن الخسارة الناتجة عن تحول التجارة تقدر بـ :

بلجيكا　　　ألمانيا

[150 - 100 = 50]

وتمثل الزيادة في تكلفة الانتاج من الصلب بـ 50٪ للطن الواحد بالنسبة للانتاج الألماني .

$\frac{50}{100} \times 100 = 50$٪ .

وعلى فرض أن استيراد هولندا من الصلب يبلغ مليون طن ، فان قيمة التجارة المحولة فيبلغ 000 . 1000 × 50 = 50 . 000 . 000

الأثر الانشائي : لتغير الفرضية الخاصة لضريبة الواردات من (100٪ الى 200)

فان الصورة تصبح على النحو التالي :

الدول	تكلفة انتاج الطن الواحد من الصلب	قبل الاتحاد تكلفة واردات هولندا من الصلب	قبل الاتحاد تكلفة واردات هولندا من الصلب
ألمانيا	100	300	300
بلجيكا	150	450	150 *
هولندا	250	250	250

هنا ، نجد عكس الحالة السابقة ، حيث أن الانتاج ينتقل من التكلفة الأعلى الى التكلفة الأقل بعد قيام الاتحاد الجمركي وتصبح المنفعة المتحصل عليها مساوية الى : -

250 - 150 - 100 دولار .

(*) - مرجع سابق ص 26 . عبد الوهاب حميد رشيد .

حيث تقدر بنسبة الزيادة

$$\frac{100}{250} \times 100 = 40\%$$ من تكلفة الانتاج

حيث أن الاستهلاك هولندا قدّر بمليون طن من الصلب فان قيمة التجارة المنشأة بمبلغ 100 مليون دولار منه ،والجدير بالذكر أن الاختلاف الوحيد بين الحالتين (تحول التجارة وخلق التجارة) هو ضريبة الـــــواردات الهولندية التي كانت مرتفعة في الحالة الثانية 200٪ مقارنة بالحالـــة الأولـــى 100٪ .

ثانيا : أثر قيـــام الاتحاد الجمركي في توسع التجارة .

خلق التجارة اضافة الى تحول التجارة من الحالة الأولى كانت الخسارة الناجمة مساوية الى 50 مليون دولار ،لكن لنفرض أنه بعد قيام الاتحـــاد الجمركي أصبحت بلجيكا تستورد الجبن من هولندا بعد الغاء الضريبـــة الجمركيـــة (50٪) على وارداتها من هولندا وفقا للمثـــال التالـــي :

الـــدول	تكلفة واردات بلجيكا من الجبن: قبل قيام الاتحاد الجمركـــي	تكلفة واردات بلجيكا من الجبن: بعد قيام الاتحاد الجمركـــي
ألمانيـــا	300	750
بلجيكـــا	200	200
هولنـــدا	250	100

مرجـــع سابـــق - ص 27 : عبـــد الوهـــاب رشيـــد .

من خلال المثال السابق ، يتضح أن بلجيكا تحقق منفعة نتيجة لاستيرادها الجبن من هولندا ومقدارها 200 - 100 = أي بنسبة 50٪ .

ولو أعتبرنا أن حاجة الأستهلاك البلجيكي هي 600 ألف طن من الجبن ، فتبلغ قيمة التجارة من الجبن 000 . 600 × 100 = 60 مليون طن دولار ، وتصبح المحصلة النهائية من تحول التجارة من الحالة رقم 1 ، ومن خلق التجارة الحالة الثالثة ، منفعة صافية قدرها 60 - 50 = 10 .

ويلاحظ أن الطريقة المتبعة من قبل ميد في أثر الاتحاد هي :

ضرب قيمة كل عنصر من التجارة المحولة من زيادة التكلفة لكل وحدة من التجارة المنشأة مقابل ضرب قيمة كل من التجارة المنشأة في انخفاض لكل وحدة من التجارة المنشأة ، بينما بلغت تكلفة الكمية المنتجة في بلجيكا 300 مليون دولار وبالنتيجة تحققت منفعة قدرها .

* أثر تحول التجارة في توسيع التجارة : لما تبنت الفرضية القائلة بثبات الطلب لفينر سيترتب على التحول زيادة في الأستهلاك أي زيادة الطلب وهذا نتيجة لازمة لأزالة الضريبة الجمركية والذي ينجم عنها انخفاض الأسعار ففي الحالة الأولى بلغت الخسارة كما هو معلوم 50 مليون دولار وعلى فرض زيادة الطلب من مليون الى ثلاثة ملايين طن من الصلب ، فان المليون الأول تمثل تحولا في التجارة بلغت قيمتها 50 مليون . وأما المليونان الباقيان فهما يمثلان أثر تحول التجارة في زيادة الاستهلاك وأن قيمتها الكلية في هولندا تساوي : -

---

* - مرجع سابق - ص 27 عبد الوهاب رشيد .

الحد الأعلى لسعر الطن من الصلب قبل قيام الأتحاد	250	400
الحد الأدنى لسعر الطن من الصلب بعد قيام الاتحاد	150	300
الحد المتوسط	175	950

بينما كانت تكلفة نفس الكمية من الصلب تساوي 150 x 2 = 300 مليون دولار ونلاحظ أنه قد تحققت منفعة قدرها 50 نتيجة توسع التجارة وزيادة الأستهلاك في هولندا بمعنى أن العائد من توسع التجارة قد عادل الخسارة من تحول التجارة .

* أثر خلق التجارة في توسع التجارة : ـ من الحالة الثانية بلغت نسبة الضريبة 200٪ على واردات الصلب لهولندا وكانت نتيجة قيام الأتحاد خلق منفعة قدرها 100 مليون دولار وعلى فرض زيادة الطلب الى ثلاثة ملايين من الصلب ،وذلك لا زالة الضريبة الجمركية وانخفاض الأسعار فان قيمة التجارة المنشأة بسبب أثر خلق التجارة في زيادة الأستهلاك للمليوني طن ستبلغ في هولندا .

الحد الأعلى قبل قيام الاتحاد الجمركي	250	500
الحد الأدنى بعد قيام الاتحاد الجمركي	150	300
الحد المتوسط	200	400

* ـ مرجع سابق ص 28 عبد الوهاب حميد رشيد .

بينما بلغت تكلفة الكمية المنتجة في بلجيكا 300 مليون دولار وما تنتجه تحققت منفعة قدرها 100 مليون دولار من اثر خلق التجارة في توسع التجارة ، ويبلغ أثر قيام الاتحاد من خلق التجارة 100 مليون دولار ، وتوسع التجارة 100 مليون أي ما مجموعه 200 مليون دولار .

ولهذا فان عملية خلق التجارة بتعلق بالتجارة الجديدة التي تنشأ بين البلدان الأعضاء في الأتحاد .

أما تحويل التجارة فيشير الى التجارة التي تتحول من بلد أجنبي الى بلد عضو في الاتحاد أوكليهما عقب الغاء التعريفات الجمركية في داخله .

ففي حالة المنافسة الخالصة ، والنفقات الثابتة ، وانعدام تكاليف النقل ، يكون ثمن السوق العالمية لأية سلعة مساوية لتكلفة انتاجها في أقل بلد نفقة ، وهذا يستتبع أن البلاد التي تكون نفقات الانتاج فيها أعلى من مجموعة التعريفة الجمركية ، والسعر العالمي تستورد تلك السلعة من المصدر الذي ينتجها بأقل تكلفة ، بينما تنتجها بلاد أخرى محليا .

مثال على قيام الأتحاد الجمركي بين البلد أ والبلد ب مع استبعاد البلد ج من نطاق الأتحاد ، وهنا يمكن التمييز بين خمس حالات (1) .

1) كلا البلدين (أ ، ب) ينتجان السلعة قبل تكوين الأتحاد الجمركي الذي يضم أقل المنتجين تكلفة ، فبعد قيام الأتحاد الجمركي نجد أن المنتج الذي يفتقر الى الكفاية وليكن البلد (أ) سوف يتوقف عن انتاج هذه السلعة ويسد حاجته عن طريق الأستيراد من (ب) خلق التجارة وتتحقق النتيجة نفسها لو ألغيت التعريفات الجمركية ازاء جميع البلدان .

---

1) نظرية التكامل الاقتصادي - ص 40 بلا بلاسا .

2) كلا البلدين كانتا ينتجان نفس السلعة في ظل الحماية ، وأن الاتحاد لا يضم أقل المنتجين تكلفة ، فالغاء الرسوم الجمركية بين البلدين المشتركين فيه سوف يخلق تجارة جديدة أيضا ، لأن استغلال الفوارق في التكلفة وهو ماكانت التعريفة الجمركية تحول دونه من قبل ، يصبح في حيز الامكان ، وبالرغم من هذا الموقف الناشيء هو موقف التجارة الحرة العالمية ، اذ في ظل حرية التجارة لن ينتج أي من البلدين السلعة وانما يستوردونها من البلد الذي ينتج بأقل تكلفة ممكنة .

3) البلد " ب " هو المنتج الأقل تكلفة والبلد " أ " لم يكن ينتج السلعة في ظل حماية جمركية ، وهنا لن يحدث أي تغيير بعد قيام الاتحاد كما هو في حالة التجارة الحرة .

4) اذا كان البلد " ب " ينتج السلعة في ظل حماية جمركية ، بينما كان البلد " أ " يستوردها من البلد " ج " الذي هو أقل بلد من ناحية تكلفة الأنتاج ، فالغاء الرسوم الجمركية بين (أ و ب)) يحول واردات " أ " كلها من " ج " الى " ب " - لأن - مع افتراض مستويات متجانسة من الرسوم - تكاليف الانتاج في " ب " أقل من مجموع الرسوم وتكلفة الأنتاج في (ج) (تحويل التجارة)

هذا الموقف الناشيء * أقل كفاية من الموقف السابق على قيام الأتحاد الجمركي ، وأقل كفاية بطبيعة الحال من الموقف في حالة التجارة الحرة العالمية .

مرجع سابق ص : 42 بلا بلاسا .

5) كلا البلدين (أ و ب) لم يكونا منتجين للسلعة في ظل الحماية الجمركية ،وهنا لا يطرأ تغيير بعد قيام الأتحاد ،اذ سوف يواصلان استيرادها من أقل البلاد تكلفة في الانتاج أي من البلد (جـ) كما يحدث في ظل حرية التجارة يمثل حركة صوب موقف التجارة الحرة ،طالما أنه يسفر عن تحويل من المصادر الأعلى تكلفة الى المصادر الأقل تكلفة ،بينما تحويل التحويل أي تحويل المشتريات من المنتج الأقل الى المنتج الأعلى تكلفة يسفر عن نتيجة مضادة لما ينتج عن خلق التجارة وطبقا لما يقول فينر تصبح الغلبة للنتائج الطيبة اذا كان خلق التجارة أكبر من تحويلها (1) وهذا مالاحظناه في الحالات التي اوردها ميد في تحليله لآثار الأتحاد الجمركي .

ويمكن أن نستنتج أن تعبيري (خلق التجارة) و (تحويل التجارة) لا يشملان الا ناحية من النتائج الأنتاجية ولكي تكون أقرب الى الدقة ، ينبغي أن نميز بين النتائج الموجهة والنتائج السالبة .

فالنتائج الايجابية يمكن تعريفها بأنها الوفر في التكلفة بسبب تحول المشترين من المصادر الأعلى تكلفة الى المصادر الأقل تكلفة .

أما النتائج السلمية فيشير الى التكلفة الاضافية أثناء انتاج سلعة ما في البلد الشريك بالقياس الى البلد الأجنبي ،لأن تحول التجارة ينقل مصدر السلع من المنتجين الأقل تكلفة (الأجانب) الى المنتجين الأعلى تكلفة (الشركاء) أما مايكسبه العالم أو يخسره فيتوقف على الفرق بين النتائج الايجابية والنتائج السلبية أي أيهما أكبر .

ان نظرية الاتحاد الجمركي استنادا الى اطار التحليل الذي وضعه فينر VINER هي مجرد مناقشة مقنعة لنظرية حرية التجارة ،وفي التحليل

---

1) Théorie de l'integration économique Bella Blàssa P ..

التقليدي لنظرية التجارة ،فان انتاج سلعة معينة ،يجب أن يتم عن طريق أرخص المصادر المتاحة ، ولذا فان أسعار السلع (تبعا لهذه النظرية) تتباين فقط لنفقات النقل ،فعند ادخال عنصر الضريبة الجمركية ،يتم انتاج بعض السلع بنفقات نقدية كبيرة مع توقع تقلص الانتاج في حدود المصادر الاقتصادية المتاحة ،كما يزيد على ذلك أيضا تقلص مجال اختيار المستهلك ، وقد أجاب فينر على ذلك بالتمييز بين الأثر الانشائي والأثر التحويلي للاتحاد الجمركي ،فاذا ازداد الأثر الانشائي على الأثر التحويلي ،فان الاتحاد الجمركي يصبح مفيدا ومرغوبا فيه اقتصاديا .

أما لبسي LEBSSI فيقرر اثر مناقشته أفكار فينر " انه اذا كانت، البلدان المتكاملة تنتج سلعة واحدة بغير نجاح ضمن الاجراءات الحمائية، فان انشاء الاتحاد الجمركي سوف يمكن تلك السلع من السيطرة على سوق الأتحاد ، وفي هذه الحالة فان أي أثر تجاري سيكون انشائيا ،وبتعبير آخر ،فان الأثر الانشائي للتجارة الذي يقصده فينر هو الحصول على سلع أكثر من خلال اعادة التجميع الجغرافي لمصادر الانتاج .

في حين أن الأثر التحويلي فهو الحصول على سلع أقل بالنفقات نفسها ، ويحدث الأثر الانشائي في الاتحاد الجمركي عندما يؤدي رفع القيود الى استبعاد المنتجات الأقل كلفة ،مما يتيح للتيارات التجارية الجديدة أخذ مجالها كاملا ،أما الأثر التحويلي عندما يأخذ المنتجات الواردة من البلدان غير الأعضاء في الاتحاد مجالا واسعا في الميدان التجاري (1)

---

1) التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية ص 33 سمير التنير .

الا أن فينـر لا يعترف بالأثر الصافي لحجم التجارة كمقياس لمدى نجاح الاتحاد الجمركي ، بل يضيف عليه عناصر أخرى مثل الفروق في الكلفة ، ولذا فانه علينا حين نشرع في حساب الأرباح والخسائر الناجمة عن قيام الاتحاد الجمركي أن نفرق في المعطيات بين مايلي : -

1 ـ كمية التجارة الانشائية مضروبة كل وحدة بالفرق بين أسعار كلفة كل منها .

2 ـ كمية التجارة التحويلية مضروبة كل وحدة منها بالفرق بين كل منها .

ولكن هذه الطريقة تفرض مدى غير محدود للمرونة في العرض مع ابقاء الطلب عديم المرونة وتزداد قدرة الاتحاد الجمركي على خلق التجارة عند توفر الشروط التالية في الدول الأطراف قبل قيام الاتحاد : -

أ ـ اتساع المساحة الاقتصادية اذ مع زيادة عدد الدول الأعضاء يختفي الأثر التحويلي تماما عند الأخذ بالحالة القصوى للاتحاد (نطاق العالم) .

ب ـ تنافس اقتصادياتها مقابل مرونة أجهزتها الانتاجية وتطورها .

جـ ـ ارتفاع مستوى الضريبة الجمركية فيما بين دول الاتحاد .

د ـ ارتفاع الأهمية النسبية لعلاقاتها التجارية مقابل انخفاضها مع الخارج .

هـ ـ انخفاض نسبة تجارتها الى انفاقها الوطني .

كما يرتبط أثر الاتحاد الجمركي في الرفاهية الاقتصادية بدراسة أثره على الانتاج وأثره على الاستهلاك ، ولكن تحليل فينر يقتصر على بيان أثر الاتحاد

نفس المرجع السابق ـ ص 34 سمير التنير .

وفي الانتاج فقط دون الأخذ بعين الاعتبار أثره في الاستهلاك ،لأفتراضه عدم مرونة الطلب ،وثبات التكلفة ،وعلى ذلك كمية الطلب على الواردات في الأسواق المحلية لدول الأتحاد ستبقى ثابتة رغم انخفاض الأسعار النسبية بعد ازالة الضرائب الجمركية ، (1)

حجم الأتحاد وأثره في الرفاه الأقتصادي : -

فبالنسبة لحجم الأتحاد فهناك اختلاف في الرأي بشأن مايعود الى الكفاية العالمية من آثار مترتبة على حجم الاتحاد اذ يرى (DYUCOOB.VINER (TINEBERGHER (فينر ،د يوكوب ، تينبرغر) أنه كلما زاد حجم الأتحاد الجمركي عظمت النتائج الأنتاجية (الموجبة) ومع ذلك يمكن اعتبار الاختلاف في هذه الأراء الواردة من (رج • هوتري وولد رويكة اختلاف في الفروض الخاصة بالسياسات التي يحتمل اتباعها بعد اقامة الأتحاد •

فالذين يرون فائدة ازدياد المساحة الاقتصادية التي يجري فيها التكامل الاقتصادي في داخلها ،يفترضون أن تظل السياسات الأقتصادية في الاتحاد بدون تغيير ،بينما يبني معظم الرأي المضاد وعلى امكانية ظهور اتجاهات نحو الحماية الجمركية في السياسات التجارية ،ويستخدم ميد ،وفينر حجة معقولة فيريان أن المساحة الاقتصادية الأكبر مع تساوي الأشياء الأخرى - تزيد في مجال التقسيم الداخل للعمل ،بينما قد يؤدي

---

1) التنمية ومدخل المشروعات المشتركة ص 25 عبد الوهاب رشيد •

2) الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة عبد الله فضيل محمود

اتحاد جمركي أصغر حجما الى تحولات مفيدة في بعض خطوط الانتاج ،فان الفرص المتاحة لاعادة الانتاج تزداد اتساعا تبعا لأتساع المساحة وفي نفس الوقت يقال أن الزيادات المتتالية في حجم الاتحاد تقلل من امكانية تحويل التجارة ،والذي يشمل العالم أجمع لن يترتب عليه أي تحول في تحول التجارة.

أما تنبرغن فيقدم لنا صيغه أشد صرامة ،فهو يستعمل نموذجا رياضيا بسيطا بلادا متساوية الحجم وكل منها ينتج سلسلة واحدة ،ثم يتخلص من هذا أن كل امتداد للأتحاد يزيد في الانتاج الكلي وبذلك يزيد الرفاه الأقتصادي ،هذا من جهة ،ومن جهة ثانية يتصور دنكان وريبكة تعديلات في السياسات الأقتصادية ،اذ يعتقدان أنه بينما تعنى الشعوب بالتقسيم الدولي للعمل ،فان الشعوب الكبيرة أعظم ميلا الى الديكتاتورية الأقتصادية "الهيمنة" مادامت المصالح المؤيدة للحماية الجمركية يمكن أن تجد لها مجالا أوسع في شعب كبير (1) .

هذا المثل أو بالأحرى هذا الرأي يدعمه نموذج الاتحاد السوفيتي ،ولكن ليست ثمة كثير في تطبيق هذا المثال على السوق الأوروبية المشتركة ،كما أن التطورات الحديثة في أوربا ،لا تبرر تفاؤل دنكان وروبكة . وبالرغم من هذا قد يكون للاتجاهات المؤيدة للسياسة الحمائية مجالا أوسع في مشروعات التكامل في أمريكا اللاتينية .

---

1) مرجع سابق ص 29 : عبد الوهاب رشيد .

المطلــــب الرابـــع : ـ الآثار الاقتصادية والأجتماعيـةللتكامل الأقتصادي :ـ

1 ـ الآثــار الأقتصـاديـة للتكامـل الاقتصادي : ـ

ولتقدير أثر التكامل الاقتصادي يمكن الأعتماد على مجموعة من القواعــــد

أ ـ أسعار الضرائـب قبـل قيـام الأتحـاد الجمركي .

ب ـ التنافس والتكامل بين اقتصاديات البلدان المتكاملـة .

جـ ـ نطـاق التكامـل الأقتصــادي (مسـاحتـــه)

ففيما يخص الضرائب الجمركيـة قبل التكامل ،فانه كلما كانت مرتفعة ،كلما تعاظم أثر التكامل على كفاءة استخدام الموارد الأقتصادية ،لأن ارتفاعها يعـــني وجود مشاريع اقتصادية لا يمكن أن تعيش أو تستمر دون حمايـة جمركيـة عالية ، وذلك لأن نفقات انتاجها مرتفعـة .

أما فيما يتعلق بالتنافس والتكامل بين اقتصاديات البلدان المتكاملـة فان فــيـنر VINER يـرى أنه كلما قلت درجة التكامل ودرجة التنافس بين اقتصادياتها بالنسبة للصناعات المحلية قبل قيام التكامـل ،زادت المكاسب من تكوينـه .

والتنافس في نظر فيـنر VINER هو تطابق نوعية السلع التي تنتجهـــا الصناعات بنفقات انتاج مرتفعة ،وبذلك فان التنافس يدل على مدى التداخل في انتاج السلع (1) ،وعليه فان قيام التكامل بين بلدان ذات اقتصاديات متنافسة تترك المشاريع الأقل كفاءة مكانها بغيرها من المشاريع الأكثر كفاءة .

أما اذا أقيم تكامل بين بلدان اقتصادياتها متكاملـة ،ولتكن بلدانا منتجــة للمواد الأولية وبلدان متخصصة في انتاج السلع المصنوعة ،فان أثر قيـــام التكامل على الانتاج لا يخرج عن الأحتمالين التالـيـين : ـ

1) اقتصاديات الوطن العربي ص ـ 36 جمال غريـــب .

الأحتمال الأول : - أن تكون أكثر بلدان العالم كفاءة في انتاج المواد الأولية عضوا في هذا التكامل ،وفي هذه الحالة يبقى الانتاج على النحو الذي كان عليه قبل قيام التكامل .

الأحتمال الثاني : - ألا يضم هذا التكامل أكثر بلدان العالم كفاءة في انتاج المواد الأولية بل يضم بلدا أقل كفاءة من الناحية الانتاجية وفي هذه الحالة يكون للتكامل أثر تحويلي ،وتمتنع عن الأستيراد من البلد الأكثر كفاءة وستحصل على المواد الأولية من البلد الأقل كفاءة .

أما فيما يخص نطاق التكامل ،فان انضمام الأقتصاديات الصغيرة الى دائرة التكامل يؤدي الى تحسين مستوى الكفاءة الانتاجية فيها وأن الكسب الذي يستفيده كل بلد يزيد تبعا للاتساع النسبي في حجم السوق ،ولهذا فان الفوائد التي تتحصل البلدان الصغيرة من تكاملها تكون أكبر نسبيا من الفوائد التي تتحصل عليها البلدان الكبيرة من مثل هذا الاتساع ،ذلك لأن حجم السوق يزيد من الكفاءة الأنتاجية بنسبة أكبر كلما كان حجم السوق صغيرا قبل قيام التكامل ،ولهذا فان عملية الأنضمام الى الاتحاد تزيد من نطاق التكامل الأقتصادي ،فكلما كان التكامل يحتوي عددا كبيرا من الدول فان عملية التحويل تقل ،بينما تزداد الآثار الانشائية ،ولذلك فان التكامل الأقتصادي الجيد هو ذلك التكامل الذي يؤدي الى رفع الدخول " الدخل" من خلق التبادل " الأثر الانشائي " ويتحرك ناحية حرية التجارة ،أما العكس فهو الذي يؤدي الى خفض الدخول من خلال تحويل التبادل " الأثر التحويلي " وتتجه نحو سياسة أكثر حماية . هذا فيما يتعلق بأثر التكامل الأقتصادي على الأنتاج .

نفس المرجع السابق : ص - 37 غريب جمال .

أما فيما يتعلق بأثر التكامل الاقتصادي على الأستهلاك . مما لا شك فيه أن عملية التكامل الأقتصادي تؤثر على مستويات الأستهلاك في اتجاهين متضادين :

الأتجاه الأول : اتساع التبادل بين البلدان المتكاملة.

الأتجاه الثاني : انخفاض التبادل مع العالم الخارجي .

ففي حالة اتساع التبادل بين البلدان المتكاملة والذي ينتج عن الغاء الضرائب الجمركية على السلعة المنتجة في البلدان الأعضاء في الاتحاد يؤدي الى زيادة مستوى الاشباع لدى المستهلكين ،نظرا لانخفاض أثمان السلع الأمر الذي يمكنهم من الحصول على كميات كبيرة من السلع بنفس الثمن الذي كانوا يدفعونه قبل قيام الاتحاد ،أو الحصول على نفس الكمية بثمن أقل بعد قيام الاتحاد أما في الحالة المعاكسة والتي يصحبها انخفاض من التبادل مع العالم الخارجي نتيجة لاستمرار فرض الضرائب الجمركية والقيود على السلع المستوردة منها ،فانه يؤدي الى انخفاض مستوى اشباع المستهلكين ، أما الأثر النهائي للتكامل الأقتصادي فيتوقف عما يتركه في مستوى الأشباع للمستهلكين على المقارنة بين أثر كل من اتساع التبادل وانكماشه على مستوى الاشباع .

فاذا كان اتساع التبادل أكبر من الانكماش ،فان مستوى الاشباع للمستهلكين يزيد ،أما اذا كان العكس ،فان مستوى الاشباع ينخفض ،أما اذا حدث أن تساوت في مستوى التبادل مع الأنكماش ،فان مستوى الاشباع يبقى ساكنا . أي لا يحدث عليه أدنى تغيير .

مرجع سابق : ص 39 - جمال غريب .

وبعد ما تعرضنا لأثر التكامل الاقتصادي على الاستهلاك ، يمكن لنا أن نستند على الأسس التالية في تقدير هذا الأثر على الاستهلاك .

أ - كلما ارتفعت الضرائب الجمركية وأن القيود على التبادل شديدة في البلدان المتكاملة مقارنة بأسعار الضرائب الجمركية التي تفرضها البلدان الأخرى خارج التكامل ، كلما كانت الفرصة مواتية لزيادة الاشباع بالنسبة للمستهلكين لأن اتساع التبادل التجاري بين البلدان المتكاملة يكون أكثر من خطر نقص مستوى الاشباع الناشيء عن انكماش التبادل مع البلدان التي هي خارج التكامل .

ب - كلما زادت امكانية الاستبدال بين منتجات البلدان المتكاملة (أي زيادة التنافس بينها) وكلما قلت امكانية الاستبدال بين هذه المنتجات ومنتجات العالم الخارجي (خارج التكامل) كلما قوي احتمال أن تلغي الزيادة في اشباع المستهلكين - (الناتجة عن زيادة التبادل بينهما) - النقص في الاشباع الناتج عن انخفاض التبادل مع بلدان العالم الخارجي ، ذلك لأن امكانية اتساع التبادل بين البلدان المتكاملة ستكون - في هذه الحالة - أكبر من امكانية انخفاض التبادل وذلك لاستمرار فرض الضرائب الجمركية والقيود على الواردات من العالم الخارجي .

2 - الآثار الاجتماعية للتكامل الاقتصادي :-

يمكن لنا أن نلاحظ هذه الآثار من خلال العناصر التالية :-

1) أثر التكامل الاقتصادي على العمال .

2) أثر التكامل الاقتصادي على الرأسماليين .

3) أثر التكامل الاقتصادي على الرفاه الاجتماعي .

مرجع سابق ص 39 - جمال غريب .

1 ـ أثـر التكـامـل الأقتصـادي علـى العمـال :ـ

مـن السمات الهامة التي يتسـم بها التكامل الاقتصادي هي حريـة تنقـل العمل ورأس المـال ، وعليه فانه مع حدوث عملية التكامل الاقتصادي بين مجموعـة معينـة من الدول ، فهذا يؤدي الى اطلاق حرية انتقـال العمـال من البلدان التي فيها فائض في اليد العاملـة الى البلدان الـتي فيها عجـز في اليـد العاملـة ،* وان الاستمرار في هذه العملية ، سيعيد في الأجل الطويل التوازن في المستويات السائدة في الأجور في البلدان المتكاملة ، ففي البلدان ذات الفائض تكون فيها الأجور منخفضة بسبب كثرة العرض علـى الطلب (عرض العمل > الطلب عليه) من حين نجد العكس في البلـدان ذات النقص في العمل ، اذ يكون مستوى الأجور فيها مرتفعا نظرا لكثرة الطلـب على العمل (طـلب العمل > عرض العمل) وعليه فتنتقل العمال هـذا يعمل على رفع مستوى الأجور في بلد الفائض نتيجـة لسحب الفائض منها من اليـد العاملـة ، وبالتالي زيادة دخول العمال ، أما في البلدان ذات النقص فيحدث العكس ، اذ سيحصل المتنقلون من العمال على نفس الأجور المرتفعة ، ولكن استمرار تدفق اليد العاملة اليها وسيؤدي الى خفض مستوى الأجور ، الأمر الـذي يجعل مستويات الأجور متقاربـة في جميع البلدان المتكاملـة نظرا لتوزيع اليد العاملـة بشكل اقتصادي متناسب مع الموارد الاقتصاديـة المتاحة .

ومن المعروف أن النقص في العمل يؤدي الى استخدام رأس المال بكثافـة أكـبر ، الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع المركز النسبي للرأسماليين من خـلال مـا يحققونـه من أرباح وفوائد ، حيث أن اليد العاملة تتحرك في اتجاه البلـد الذي يعـاني نقصا في اليد العاملة ، ولهذا فان المركز النسبي للرأسماليين سينخفض لصالح الطبقة العاملة ، والى اعادة توزيع الدخل الوطني لصالحها .

---

* في اطـار البلـدان المتكـاملـة فقـط .

2 - أثر التكامل الأقتصادي على الرأسماليين : -

من المعلوم أن الربح والفائدة تكون مرتفعة في البلدان التي تكون فيها رؤوس الأموال نادرة ،في حين نجد أن المكافآت منخفضة في البلدان التي تتوفر على رأس المال بشكل يفوق الطلب عليه ،أي لا يعاني الندرة ،هذا التمايز أو الاختلاف في المكافأة ،يؤدي الى انتقال رؤوس الأموال من البلدان التي تعاني فائضا منه الى البلدان التي تعاني ندرته ،مما يؤدي الى اعادة توزيع المكافآت لرأس المال ،بحيث تنخفض في البلدان التي كانت تعاني من الندرة في رأس المال ،الأمر الذي يؤدي الى انخفاض دخول الرأسماليين ،ونتيجة لاستمرار تدفق رأس المال من البلد ذي الفائض الى البلد ذي النقص يؤدي الى تقارب مكافآت رأس المال في البلدان المتكاملة.

3 - أثر التكامل الاقتصادي على الرفاه الاجتماعي : -

1) من الآثار الاقتصادية للتكامل أنه ذو مردود ايجابي على الانتاج ، اذ يؤدي الى زيادته نتيجة زيادة الطلب وتخفيض لتكاليف الانتاج وبالتالي انخفاض الأثمان وعليه فهو يزيد من رفاهية المستهلكين نتيجة زيادة مستوى الاشباع .

2) أما فيما يخص حركة العمال من البلد ذي الفائض الى البلد ذي النقص في اطار عملية التكامل فذلك يؤدي الى التخفيف من الضغط على الموارد الاقتصادية في بلد الفائض وبالتالي يحدث تقاسما أفضل بين السكان والموارد وبالتالي زيادة الرفاه الاجتماعي " مستوى الاشباع " نظرا لزيادة حصة الفرد من السلع والخدمات التي سيحصل عليها ،أضف الى ذلك أن اتجاه مستوى الأجور نحو الارتفاع يؤدي الى زيادة دخول الأفراد وبالتالي

قدرتهم الانتاجية الشرائية ،ولهذا فان ضمان حرية التنقل سينخفض من حدة ذلك النقص أو الفائض من خلال انتقال الأيدي العاملة بين بلدان الفائض الى بلدان العجز .

3) أما فيما يخص البلدان التي تعاني نقصا في اليد العاملة فاننا نجد في معظم الأحوال أن كثيرا من الموارد قد لا تستغل أو تستغل ولكن بصورة ناقصة ،فعند انتقال اليد العاملة اليها ،فان ذلك يؤدي الى استغلال الموارد العاطلة من جهة ،ومن جهة ثانية الى الاستغلال الأمثل للموارد الأخرى مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير قبل الاتحاد ،الأمر الذي يؤدي الى زيادة رفاهية المجتمع ،كما نشير الى أن البطالة المقنعة التي تعاني منها البلدان ذات الفائض السكاني ،فان حرية الانتقال لليد العاملة بين البلدان المتكاملة ،فانه يترتب عن هذه العملية أن تتحول الطاقات العاطلة الى طاقات انتاجية ويرفع من مستوى دخولها ،الأمر الذي يؤدي الى زيادة الانتاج . (1)

وفي هذا الصدد يظهر غارلز GHARLZ أن تقييم الاتحاد في ضوء تأثيرات الانتاج هو الطريقة الصحيحة لقياس مدى نجاحه ،كما أظهر ليبسي LEBSSI ،أن الزيادة في الرفاه الاقتصادي ،في حالة انشاء الاتحاد الجمركي اذ حدث أثر تحويلي للتجارة من المنتجين الأقل كلفة الى المنتجين الأعلى كلفة ،واذا كانت نظرية الاتحاد الجمركي من منطلق تحرير التجارة ملائمة لظروف التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة اقتصاديا اجتماعيا نتيجة تطور ومرونة أجهزتها الانتاجية ،الا أن هذه الصورة تختلف

---

1 - اقتصاديات الوطن العربي - ص 44 - جمال غريب .

تماما في الدول النامية ، لأن أهمية التكامل الاقتصادي لا يقتصر على مجرد ازالة الحواجز الجمركية من خلال النمط الحالي لتجارتها في الاستفادة من مكانات السوق الأقليمية من جهة ، والاستغلال المشترك لمواردها الاقتصادية من جهة أخرى ، وذلك من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الأمد الطويل نحو احداث تغييرات هيكلية في أجهزتها الانتاجية لخلق نمط جديد ومحاور لتجارتها . (1)

ولهذا فان مهمة التكامل الاقتصادي في الدول النامية لا تكمن في تحرير التجارة بل في خلق التجارة بعكس الدول الصناعية ، ولذلك فان عملية تطوير نظرية الاتحاد الجمركي لمواجهة متطلبات التنمية في الدول النامية تتطلب دراسة الآثار الاقتصادية الناتجة عن تغيير نمط التجارة الخارجية في الأمد الطويل من خلال استخدام آليات وأدوات مثلا ثمة تنبثق أساسا من تخطيط سياساتها المشتركة (2) .

ولهذا ومن خلال استعراضنا للنظرية الكلاسيكية - هذا نلاحظ أنها أقتصرت على الآثار التي تنجم عن التكامل في توزيع الموارد والتخصص الدولي دون تعرضها للمجالات الأكثر حيوية مثل انتاجية العمل ومعدلات النمو والاستقرار الاقتصادي وتوزيع الدخل ، حيث نجد أنها أهملت انتاجية العمل من التحليل الاقتصادي وذلك لافتراضها أن التقدم التكنولوجي عنصرا مستقلا (خارجيا) وأن الانتاج يتم من خلال عمليات تتسم بالكفاية الأقتصادية ، أما اعتبارات توزيع الدخل فلم تؤخذ في الحسبان لاعتماد التحليل مع المنفعة النسبية السكونية (الاستاتيكية) وافتراض المنافسة التامة وعدم التدخل ، كما أنها أهملت تكاليف النقل لافتراضها

---

1) - التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية ص 33 - سمير التنير .

2) - أنظر African of integration and desintegratiun P35.

قابلية تنقل عناصر الانتاج داخل حدود البلد وعدم قدرتها على الحركة خارج البلد العضو في الاتحاد ،كما اعتبرت سياسة التعريفة الجمركية الوحيد لتقييد التجارة وأن الاسعار تعكس بدقة الفرضية للأنتاج ،وأن التجارة متوازنة كما أن هناك استخداما أمثل للموارد أي هذه افتراضات غير واقعية (1) ، لأنها ليس الاداة الوحيدة لبلوغ الأهداف المشتركة كما ترى النظرية الكلاسيكية ،كما أنها ليس بالضرورة الآليه الأكثر أهمية ،أي أن ازالة التعريفة الجمركية من الاتحاد الجمركي لوحدها ليست كافية ا ا م غ توزيع أفضل للموارد ،دون معالجة التفاوت النسبي في السياسات الاقتصادية الوطنية الأطراف في الاتحاد ،وأن العوائد التي تتحقق نتيجة لعلاج هذه الظاهرة يمكن أن تساهم في الوصول الى تحقيق أهداف أكثر من العملية التكاملية ،لهذا فانه لبلوغ عوائد أفضل من توزيع للموارد للدول المساهمة في الاتحاد تتطلب تنسيق سياساتها الاقتصادية في المجالات المشتركة التي تتفق عليها والتي تتمثل في سياسات توزيع الدخل ،والسياسات المالية والسياسات النقدية . والتسويق ،وعلى ذلك يمكن أن نستنتج أن نظرية التكامل الاقتصادي تتجاوز الحدود الاقليمية لنظرية الاتحاد الجمركي الى الاهتمام بعوامل الانتاج بين الدول الأطراف وتنسيق أدوات السياسات الأقتصادية الوظيفية بغرض تحسين مستوى الانتاجية ورفع معدلات النمو لصالح البلدان الأقل نمو أو تطورا على الأقل ،واعادة بناء هياكلها الاقتصادية، وبالتالي عدم الاقتصار على العملية التجارية (2) ،والاهتمام بتقويم عملية التكامل وفق معايير أخرى غير تلك القاصرة على كفاية توزيع الموارد الاقتصادية ،بالاضافة الى ذلك . فان التكامل الاقتصادي أمام كثير من

---

1) التنمية العربية ومدخل الى المشروعات المشتركة،ص 30 عبد الوهاب رشيد .
2) التكامل الاقتصادي العربي : ص . 27 التكريتي عبد المجيد .

الصناعات القائمة التي قد تشكوا من عدم استغلالها بكامل طاقتها الانتاجية بسبب ضيق السوق ،وما يترتب عنه من ارتفاع نفقات الانتاج وبالتالي ارتفاع ثمن منتجاتها ،ولذلك فان توسيع السوق سيؤدي الى زيادة الانتاج والوصول الى الانتاج الكبير الذي يؤدي الى تحقيق الوفرات الخارجية [illegible] وبالتالي انخفاض الأسعار ،الذي يترتب عنه زيادة الرفاهية للمستهلكين اذ سيحصلون على المزيد من السلع بنفس المبلغ النقدي الذي كانوا ينفقونه قبل قيام الاتحاد .

ويمكن لنا أن نوجز الآثار المترتبة عن التكامل الاقتصادي : -

1) التكامل الاقتصادي يؤدي الى توسيع السوق .

2) قيام التكامل الاقتصادي سيغني الدول المتكاملة عن اقامة مشاريع متماثلة قد تفتقر الى الاطارات الفنية والادارية (اضافة الى تبذير الموارد الاقتصادية بانشاء صناعات ضعيفة لا تقوى على المنافسة ،اذ لا يمكن أن تعيش الا في ظل الحماية .

3) ينجم عن التكامل الاقتصادي توزيع عناصر الانتاج بصورة عقلانية نتيجة ضمان حرية انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة بين البلدان المتكاملة

4) تحقيق القوة التفاوضية للبلدان المتكاملة تجاه العالم الخارجي بسبب كبر حجم صادراتها ووارداتها ،الأمر الذي يهيء الحصول على شروط أفضل بمبادلاتها التجارية ،سواء فيما يتعلق باستيراداتها التي يمكن أن تحصل عليها بأسعار أقل من السابق ،بسبب التخفيضات التي تقدم اليها ،أو تعلق الأمر بصادراتها التي يمكنها من زيادة أسعارها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية ،كما يمكنها أن تحصل

مرجع سابق : ص 29 - التكريتي عبد المجيد .

على تخفيضات جمركيــة لهذه الصادرات ،الأمر الذي يؤدي الى انخفاض أثمان صادراتها بالنسبة للصادرات المماثلة لها والتي تصدرها البلدان الأخرى ،وبالتالي فان رواج صادرات البلدان المتكاملة وما في ذلك من أثر على توسيع الأقتصـــاد القومـــي .

5) تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات للبلدان المتكاملة ،اذ تعوض زيادة التبادل التجاري بين البلدان المتكاملة عن الحاجة الى الأستيراد من العالم الخارجي بعملات أجنبيـــة .

4 - فوائـد التكامل الأقتصادي السياسيــة : -

1) القوة السياسيــة : أن التكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة قـوة سياسة بسبب تقارب وجهات نظرها ومواقفها السياسية الأمر الذي يمكنها مـــن السيطرة على ثرواتها القومية وموارد ها الطبيعية والحصول على أحسن النتائج واستغلالها لصالحها قوميا ومنع السيطرة الأجنبية .

2) ان أية قوة سياسية وعسكرية لا يمكن وجودها وتكوينها دون اقتصاد متين تعتمد عليه ،كما كان الاكتفاء الذاتي أو الاقتراب منه في أوقـــــات الشدائد كالحروب لا يمكن تحقيقه الا باقتصاد متكامل على درجة من التقدم والتنوع من الانتاج وهذا لا يمكن تحقيقه الا من خلال التكامل الاقتصادي ، (1) كما أن التكامل الاقتصادي يعتبر الخطوة الأولى على طريـــق الوحدة السياسية .

مما سبـق ،يتضح أن للتكامل الأقتصـادي فوائـد اقتصاديـــــة واجتماعيـــة وسياسيـــة لا يمكن أن تحـققهــا الدول الا باقامــــة مثـل هـذا التكامـــل .

---

1) مرجع سابـــق - ص 29 : التكريتي عبد المجيد .

المطلـــب الخامس : ـ علاقة التكامل الأقتصادي بالتنمية الأقتصادية :

ان علاقة التكامل الاقتصادي بالتنمية الأقتصادية تتجسد في الموائد التي يمكن أن يخلقها لصالح الأعضاء المساهمة في اقامة مثل هذا التكامل ، لأن الدافع الأساسي والحافز للحكومات في الأنضمام الى مثل هذه التكتلات الاقتصادية هو تحقيق قدر من الأهداف الأقتصادية على نحو أحسن وأفضل من تلك التي يمكن أن تبلغه بجهود منفردة ، وهذا يعني أن العلاقة تتمثل في ارتباط الوسيلة بالهدف ، اذ يفترض أن التكامل من أفضل الوسائل لتحقيق التنمية وفي هذا الصدد قيل " بينما ليس كل محور للتنمية محورا للتكامل ، فان كل محور للتكامل هو محور للتنمية." ولهذا يمكن أن توجد عوائق التكامل الاقتصادي على التنمية الأقتصادية فيما يلي : ـ

1 ـ العمل على توسيع السوق بما يزيد من امكانية اقامة المشروعات الانتاجية بأحكام متنامية للاستفادة من مزايا الحجم الكبير .

2 ـ مواجهة مشكلة سوء الاستغلال وذلك باستغلال الموارد الأقتصادية غير المستغلة " التوسع الأفقي " وتحسين استغلال الموارد المستغلة فعلا (التوسع الرأسي) .

3 ـ زيادة نسب التبادل التجاري بين البلدان المتكاملة مقارنة بتجارتها مع الخارج وذلك عن طريق ترشيد مبادلاتها السلمية وتحقيق الوفر في عملاتها النادرة لصالح موازين مدفوعاتها .

4 ـ زيادة قوتها التفاوضية وتحسين شروطها لصالح موازينها التجارية

5 ـ توفير امكانيات أفضل لاستخدام فعّال لمنجزات العلم والتكنولوجيا بغرض تحسين مستويات الكفاية الاقتصادية .

6 ـ خلق ظروف مواتية لاقامة نمط جديد ومتكافيء من التخصص وتقسيم العمل وما يتبعه من تطوير الهيكل الانتاجي .

٧ - زيادة عدد الدول المساهمة في توسيع مساحتها الاقتصادية وتنويع مواردها ولكي يحقق التكامل الاقتصادي الأهداف السابقة يجب الاعتماد على أدوات مشتركة تتفق مع النموذج المختار للتكامل ومع مستويات التطور الاقتصادي للبلدان المتكاملة والتي يمكن ذكر أهمها :-

1) - اقامة مجموعة من المؤسسات الاقليمية القادرة على تحقيق الأهداف المشتركة وهو بما تقوم به في الوقت الحاضر الجزائر وتونس من اقامة مشاريع اقتصادية مشتركة كخطوة أولى للوصول الى تكامل اقتصادي حقيقي شمل جميع القطاعات الاقتصادية وذلك في اطار معاهدة الاخاء والوفاق الموقعة من طرف رئيسي الدولتين مارس- 1983 - والمؤسسات الأقليمية هي : -

أ) المؤسسات التنظيمية المتعلقة بتسهيل امكانية اتخاذ القرارات الموحدة ومتابعة تنفيذها ،لأنها تعتبر العمود الفقري للتكامل لاعتماده على مدى فعاليتها ويستحسن في هذا الاطار اقامة مافوق القطرية والكونفدرالية والتي لا تخضع لدولة محددة ،وانما تتجاوز والقطرية الضيقة .

ب) مؤسسات البحث العلمي المشترك ،اللازمة لاخذ القرارات المشتركة وفق أسس علمية لتحقيق مصالح الدول المتكاملة " الأعضاء" حيث أن هذه المؤسسات تقوم بالدراسات قبل اتخاذ أي قرار اضافة الى المتابعة المستمرة وتقييم النتائج التي تفرزها عملية التكامل الاقتصادي وتحليل أدائها بصفة منتظمة لصالح تطوير انتاجيتها وأثارها التكاملية من أجل تعزيز القدر) الذاتية المشتركة في مجال التنولوجيا وتطويرها

2) - التنسيق بين السياسات الاقتصادية للأطراف الأعضاء من أجل تلافي آثار قوى السوق وتقليص مشكلة التفاوت النسبي ، والاهتمام بتوزيع التكاليف والعوائد منها على نحو متناسب بين البلدان الأعضاء في دائرة التكامل [illegible] ان عملية التنسيق هذه نجد مبرراتها في عدم القدرة على بلوغ درجة مناسبة من التكامل وذلك في ظل استمرار الاتجاهات المختلفة للسياسة القطرية ، اضافة الى أهميتها السياسية ومن ثمّ تكمن أهمية التنسيق بين السياسات الاقتصادية ليضمن حركة تنقل عناصر الانتاج فيما بينها .

3) - أهمية الاتفاق الأقليمي على سياسة استثمارية معينة ضمن حدود عملية التكامل من أجل استخدام الموارد المشتركة بصورة ذات فعالية وبصورة مشتركة على نحو أكثر كفاية وتجنب ظاهرة الازدواجية . كما أن هذه الأهمية تكمن في تقليص مشكلة التفاوت والتقريب من مستويات التطور الاقتصادي (1) .

وعلى هذا الأساس نجد أوربا الغربية قد أتخذت من هذا التكامل الاقتصادي الحل المناسب للقضاء على المشاكل التي ظهرت ، حيث شهدت الفترة بعد الحرب العالمية الأولى والثانية درجة بالغة من التفكك في اقتصادها والاقتصاد العالمي ، حيث نجد أن القيود المتزايدة على التجارة والمدفوعات منذ 1913 يستوجب الاهتمام ، وأظهر انجفار - Ingiver - وسفينيسون " SVENNILSUN " أنه ترتب على زيادة العقبات في وجه التجارة أن تحولت تجارة الاستيراد في البلاد الصناعية المتقدمة في أوربا من الاقتصاديات المتقدمة الى الاقتصاديات الأقل تقدما في هذه المنطقة التي لم تتخصص في

التنمية العربية ومدخل الى المشروعات العربية المشتركة ص 33 عبد الوهاب رشيد .

المنتوجات الصناعية ،هذا التحول ينطوي على تضاؤل المنافسة بين المنتجات الصناعية بالاقتصاديات الأكثر تقدما وعلى تقلص في التخصص في صفوفها ،لكن ظاهرة هذا التخصص لم يكن ظاهرة مقتصرة على الاقتصاديات الأوربية الأكثر تقدما فحسب ،بل شمل كل الاقتصاد الاوروبي ،وهذا التطور يمكن أن تشهد به أرقام التجارة والانتاج عن الفترة 1913 - 1938 ، اذ بينما زاد انتاج السلع في أوروبا بنسبة 32٪ خلال تلك الفترة في حين هبطت التجارة بين البلدان الأوربية بنسبة 10٪ .

ومن هنا يمكن النظر الى اتحاد أوربي على أنه يؤدي الى ربط الاقتصاديات من جديد (1) .

كما أن هناك ثمة مسألة أخرى مسؤولة عن تفكك الاقتصاد الأوروبي ، ألا وهي ازدياد تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية بقصد مقاومة التقلبات الدورية والمحافظة على الاستخدام الكامل واعادة توزيع الدخل بشكل عادل ،والتأثير في النمو ،فالمشروعات الخاصة بالتكامل ترمي بصفة جزئية الى مقارنة عنصر التمييز وهو الهدف من وراء التدخل الواسع من جانب الدولة ،ولهذا فكان ينظر الى الاتحادات الجمركية على أنها الوسيلة الفضلى للتخفيف من حدة الاضطرابات الدولية التي تقع على علاقات التجارة الخارجية ،فاعتماد السوق الأوربية المشتركة على التجارة الخارجية مثلا يقل بنسبة 35٪ اذ اعتبرت التجارة بين الدول الأعضاء في السوق الأوربية على أنها تجارة داخلية ،ولهذا فان دور التكامل الاقتصادي في توفير الشروط المناسبة لانجاح عملية التنمية الاقتصادية بشكل فعال كما ينجلي ذلك ،بالاضافة الى الفوائد المذكورة سابقا -

---

1) - نظرية التكامل الاقتصادي : ص 14 بلا بلاسا .

في توفير الوفرات الخارجية والداخلية مع ايجاد سوق كبير الحجم ،كما أنه يقلل من عنصر عدم التأكد من التجارة بين البلدان الأعضاء ،وازدياد التطوير التكنولوجي ،ومن هذه الناحية نجد أن الاهتمام المتزايد بالنمو الاقتصادي ،زاد من الاهتمام بامكانيات التكامل الاقتصادي . هذا مايمكن ملاحظته في الدول المتقدمة صناعيا والتي قد تعاني فيضا في الانتاج ولهذا فان عملية التكامل سوف تعظم الطلب على منتجات هذه البلدان (1) .

أما بالنسبة للدول النامية كما يرى بلا بلاسا أن التنمية في هذه الدول تظهر على أنها الاعتبار الرئيسي ،بالبلاد التي تسير على طريق دعاة النمو المتوازن قد تجاهد في التكامل الاقتصادي كي تضمن سوقا أكبر بالدرجة الكافية للتنمية ،فعند تنفيذ برامج التصنيع تكتسب أهمية تلك الوفرات الناشئة عن حجم المشروع ،والذي لا سبيل اليها في ظل الأسواق القطرية الصغيرة ، كذلك يجري الادعاء بأن قيام اتحاد ما ،يدفع بالتنمية الاقتصادية قدما عن طريق زيادة قوة المساومة ،والتقليل مما تتعرض له البلاد الأعضاء من عدم المناعة في علاقاتها مع الخارج وأخيرا قد يعود ازدياد الاهتمام بالتكامل في الدول النامية الى الرغبة الشديدة في احتذاء المثل الأوربي والوصول الى النتائج التي توصلت اليها السوق الأوربية المشتركة من حيث تحول التجارة .

---

1) - مرجع سابق - ص 16 - بلا بلاسا .

وخلاصة القول فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي وأثره في التنمية الاقتصادية ،أنه يتجنب التمييز الناجم من فرض القيود على التجارة والمدفوعات ،ومن اطراد التدخل الحكومي ،كما يراد أن يخفف من حدة التقلبات الدورية ويزيد من نمو الدخل الوطني بالاضافة الى توفير عناصر التنمية الاقتصادية من وفرات خارجية ووفرات داخلية والحجم الكبير للسوق ،وهذا ماسعت اوربا الغربية الى تحقيقه ،أما الدول النامية فلا عتبارات التنمية الاقتصادية أهمية أساسية تدعمها عوامل أخرى من قبل الرغبة بالاحتذاء بالغير ومحاولة حماية اقتصادياتها من أية نتائج مضادة قد تنشأ عن التكامل الأوربي .

المطلـــب السـادس : العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية (1) .

1 - مؤشرات الاستقطاب : هذه المؤشرات تؤدي الى زيادة وتعميق التفاوت في مستوى التطور لصالح المناطق الأكثر تطورا على حساب الأقل تطورا وهو ماينطبق على زضعية الدول النامية اثر تماسلها الاقتصادي مع الدول الصناعية المتطورة ، وهي مؤشرات غير مرغوب فيها لأنها تؤدي الى ظهور هياكل اقتصادية غير مناسبة *

2 - مؤشرات الانتشار وهي تؤدي الى تقليص التفاوت ، وخلق روابط وعلاقات تشابكية فمؤدية بذلك الى بناء هيكل اقتصادي متناسب وعلى هذا فان أية عملية اقتصادية أو غير اقتصادية لا تخلو من وجود عقبات أثناء التطبيق العملي وبالتالي فان عملية التكامل الاقتصادي لا شك أنها تصطدم بالمشاكل الأساسية التالية : -

1) مشكلة التفاوت الأقليمي .

2) مشكلة تحقيق العدل في توزيع الاعباء والايرادات من التكامل .

3) مشكلة السيادة الوطنية .

المشكلة الأولى : مشكلة التفاوت الأقليمي : - يمكن التميز من خلال الاختلافات الجغرافية في مستويات ومعدلات نمو الناتج القومي ، وهذا سواء على مستوى الاتحاد ، أوعلى المستوى الوطني لكل منها ، أي أنها تعبر عن عدم توازن معدلات نمو ومستويات الانتاجية الصناعية ، فالمناطق ذات الانتاجية المنخفضة تكون في مستوى معدل متدن للدخل القومي ، وأن مصدر المشكلة الاقليمية يتمثل أساسا في حالة التفاوت القائم بين الدول المتقدمة

1) - التنمية العربية ومدخل الى المشروعات المشتركة ص - 37 عبد الوهاب رشيد

* - للمزيد انظر المشاكل والحلول الاقتصادية الكلية للدول العربية حجر مبارك

والدول النامية اذ لا يمكن تفسير هذه المشكلة على أساس التفاوت في الموارد الطبيعية لأنها نمت وتوسعت نتيجة العملية الاقتصادية بين مجموعتي هذه الدول في عصرنا الحاضر .

ولهذا يجب أن نشير الى أن المشكلة الاقليمية ينجم عنها آثارا خطيرة على العملية الاقتصادية والأجتماعية ، وهذا بظهور ظاهرة الهجرة غير الاعتيادية ، سواء داخل البلد نفسه ، أو على مستوى الاقليم ككل ، اذا ما استمرت هذه الحالة دون تدخل من طرف المعنيين ، فان قوى السوق ستولّد عوامل مضادة لصالح الاستقطاب ، لأن آلية السوق ستعمل على زيادة قوة المركز على جذب الموارد الطبيعية من الدول المتخلفة ، ورغم أن المشكلات الاقليمية على مستوى الحكومات الأعضاء في الاتحاد لن تكون متماثلة ، الا أن العديد من العوامل المؤثرة فيها يمكن أن تكون متشابهة ، ويتطلب معالجتها ، الاتفاق على وضع سياسة اقليمية مشتركة ، وخلق الترابط بينها وبين السياسات الاقليمية للأطراف الأعضاء بأن تضمن مايلي : -

أ - العدل في توزيع التكاليف والعوائد بين الدول الأعضاء في الأمد الطويل .

ب - ربط المنح والمساعدات الأقليمية للحكومات الأعضاء بأهداف الجماعة

ج - عدم تفاقم هذه المشكلة لتأثيرها من زيادة عرقلة مسيرة التكامل .(*)

وعلى العموم فانه ولتطبيق سياسة اقليمية يتطلب : -

- الاتفاق على أهداف محددة
- الأتفاق على معايير معينة لتحرير المنغمة
- اختيار الوسائل والأدوات المناسبة
- توفير الموارد المالية اللازمة لتطبيق هذه السياسة .

(*) مرجع سابق - ص 41 - عبد الوهاب حميد رشيد .

وأن يكون الهدف الهام من السياسة الأقليمية أن تعمل على تحقيق زيادة أكبر في معدلات ونمو انتاجية العمل في المناطق الأكثر تخلفا وحرمانا مثل ماهو جاري به العمل بين الجزائر وتونس في منطقة سايقة سيدي يوسف وكذا الجزائر وليبيا في منطقه الحدود الجزائريه الليبية .

2 - مشكلة تحقيق العدل في توزيع أعباء وعوائد التكامل الاقتصادي : انه ليس بالمهمة السهلة تحقيق العدل في توزيع العوائد والأعباء بين الدول المتكاملة ولهذا فان أية دولة لا تقبل الانضمام الى دول الاتحاد الا على أساس ماتحققه من عوائد نتيجة الانضمام الى دائرة التكامل ، ولهذا فان مواجهة هذه المسألة تتطلب دراسة مستمرة بهدف الوصول الى صيغه موازنة ومقبولة بين الأطراف المعنية ، وان هذه العملية التكاملية تتضمن عادة آثار توزيعية في ثلاث مستويات وهي : -

المستوى الأول : آثار التوزيع بين الاتحاد وبقية العالم الخارجي وخاصة المستثمرين الاجانب ان هذه العملية تتأثر بأسلوب دول التكامل في تنفيذ مشروعاتها الأقليمية فكلما أعتمدت على المستثمر الأجنبي من خلال المشروعات متعدده الجنسية ، فان نسبة عالية من العائد تتجه الى خارج الاتحاد ولهذا فان مثل هذه الحالة تتطلب اتفاق الأطراف المتكاملة على التزام أسلوب ملائم لأقامة مشروعاتها الأقليمية على نحو يؤدي الى تقليص الاعتماد على الشريك الأجنبي قدر الامكان من أجل الحفاظ على عوائد التكامل لصالح المجموعة ذاتها .

نفس المرجع السابق - ص 38 - عبد الوهاب حميد رشيد .

المستوى الثاني آثار التوزيع بين أطراف المجموعة نفسها : - لقد سبق أن ذكرنا الانضمام الى دول التكامل : لا يكون الا بعد حساب المنفعة التي سيجنيها من وراء انضمامه الى الاتحاد ، ولهذا فان عملية التوزيع بين الأطراف المتكاملة ستكون جدّ هامه لأنها تؤثر في مستوى تنمية الأطراف المساهمة التي تحاول تعظيم منافعها والتقليص من التكاليف ، ولهذا فان مسألة العدل في التوزيع مهمة جدا لضمان استمرار العضوية في التكامل أولا ؟ كما تعتمد على نظرة أو موقف الأقطار الأعضاء من عملية التكامل سواء من حيث أهدافها أو مجالاتها أو حدودها ، وهذه النظرة تحدد طبيعة العلاقة التوزيعية التي ستقوم بين التكاليف والأعباء نتيجة للتكامل ، اذ تقرر بدورها آليه التوزيع المناسبة لها ، ولهذا فعندما تكون الأطراف تنظر الى التكامل على أنه وسيلة آتية لتحقيق منافع محددة ضمن مجالات محدودة عندئذ تقوم العلاقة بين المساهمات والعوائد على حساب التكاليف المالية والربحية التجارية ، بخلاف ماتكون نظرة الأطراف الى التكامل كوسيلة لتحقيق غايات شاملة على أسس منظور التنمية الاقتصادية المشتركة .

وبطبيعة الحال فان العلاقة ستتجه الى حساب التكاليف الاجتماعية في الأمد الطويل ، وتكون الموارد المالية في هذه الحالة واحدة من المساهمات العديد التي تشترك في تقديمها الأطراف الأعضاء الى جانب عوامل الانتاج الأخرى والخدمات اللاحقة ، مما يؤدي الى تحقيق التكامل في استغلال مواردها الاقتصادية وعلاج المشكلات الهيكلية لبناء اقتصاد موحد له القدرة على تحقيق الأهداف التنموية المطلوبة من

مرجع سابق - ص 39 : عبد الوهاب حميد رشيد .

عملية التكامل الاقتصادي .

المستوى الثالث : آثار التوزيع بين الفئات الاجتماعية على المستوى الكلي لكل من الأطراف المساهمة اذا كانت الآثار التوزيعية على مستوى الجماعة عاملا في تكوين ما مواقفها تجاه التكامل فان الآثار التوزيعية بين الفئات الاجتماعية داخل كل من الأطراف تحتل أهمية مركزية في استمرار عملية التكامل وديمومتها نتيجة علاقاتها بالرفاه الاجتماعي ،وهذه المسألة تشكل واحدة من المبررات التي تدعو الى الربط بين التكامل الأقليمي والتكامل القطري لصالح الشعوب المتكاملة (1)

الا أن العلاقة بين الآثار التوزيعية الخارجية والآثار التوزيعية المحلية يؤثر في مواقف فئات المجتمع المختلفة من عطية التكامل ،فقد يكون الهدف من عوائد وأعباء التكامل مقتصرا على مستوى المجموعة أو عدد منها ،الا أن هذه النظرة الى التكامل قد تكون مختلفة باختلاف القوى الاجتماعية والسياسية في كل بلد يعتمد في ذلك على مدى تأثر مصالحه ،بالعملية التوزيعية ،بالاضافة الى ذلك بين هذه الآثار تعتمد على آلية التوزيع في كل من الأطراف المساهمة ،فكلما كانت هذه الآلية ملائمة وطبقت بكيفيه مناسبة تقلصت المواقف الاجتماعية المضادة للتكامل . وهذا معناه ضرورة الاهتمام بمصالح الفئات الاجتماعية المختلفة عند اختيار آلية التوزيع ،فعلى سبيل المثال ليس المقصود بتحقيق التوافق بين المدخلات الواردة وتخفيض أسعار السلع المصدرة في قطر ما ،لأن هذه الحالة ستؤدي الى خلق قوى سياسية مضادة لعملية التكامل بقصد الحفاظ على مستويات معيشتها ،ولا يمكن المتوقع أن تتخذ مواقف مضادة لصالحها ،ولما أصبحت

مرجع سابق : ص 40 - عبد الوهاب حميد رشيد .

سياسات التكامل العاملة على توزيع أفضل للموارد في ظل آلية السوق عاجزة عن بلوغ نتائج مقبولة في التوزيع ،يمكن أن تؤدي الى التباينات وتجعل من بعض الأطراف في وضع لا يحسد عليه ،لذلك فانها تتطلب تنسيق سياسات التوزيع بين الحكومات الأعضاء وربطها بسياسة توزيعية اقليمية ملائمة وعليه ـ في هذا الشأن ـ افترضت مجموعتين من الاجراءات التوزيعية لصالح الدول الأكثر فقرا في المجموعة وهي : ـ

1) ـ تعمل على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة بغرض تحقيق منافع آنية فيها استخدام أدوات السياسة التجارية والحواجز المالية والاجراءات التعويضية ومنها : ـ

أ ـ السماح لتلك الأطراف بالحفاظ على حواجزها الجمركية لفترة أطول لحماية صناعتها الناشئة وتخفيف أعبائها .

ب ـ تعويضها عن الخسائر التي تتحملها من جراء الغاء حواجزها الجمركية " ابتداء "

2) ـ ترتبط باقامة آلية تتضمن شكلا مقبولا لتوزيع التكاليف في الأمد الطويل من خلال الاتفاق على سياسة استثمارية اقليمية ملائمة .

المشكلة 3 : ـ ان المشكلة الأخيرة والعويصة التي تعترض سبيل اقامة التكامل الاقتصادي هي لا شك أنها السيادة الوطنية والتي تعتبر بحق من العقبات الخطيرة التي تواجه عملية التكامل الاقتصادي لأنها تتميز بالحساسية واذا لم تتوافر الشروط اللازمة لمعالجتها دفعة واحدة ،عندئذ يكون ضروريات الاستفادة من الظروف القائمة لخلق التداخل الاقتصادي نظرا للتناسب الطردي بين زيادة وزن العامل الاقتصادي لأطراف التكامل ومن امكانية خلق القرارات السياسية الموحدة .

مرجع سابق ص 41 ـ عبد الوهاب حميد رشيد .

الفصل الثاني : ـ تطبيقات على التكامل الاقتصادي :

تمهيد : ـ

ان تباين طبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية بين كل من الدول الرأسمالية والدول الأشتراكية ،اضافة الى تباين مستويات التطور الاقتصادي فيهما ،كانت عوامل أساسية في اختلاف الوسائل التي اعتمدتها هاتين المجموعتين من الدول لاقامة التكامل الاقتصادي ،باعتبار أن وسيلة بلوغ التكامل الاقتصادي يجب أن تتفق مع طبيعة الأنظمة الاقتصادية ومع مستويات تطورها في الدول الأعضاء لكي تتمكن من السير على طريق تحقيق أهدافها المشتركة في تعجيل تنميتها بصورة متناسبة وتحقيق وحدتها الاقتصادية ،لذلك اختلفت نماذج التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية ،وان كان التكامل الاقتصادي في الدول النامية فانه يحاول تكييف النماذج المذكورة مع ما يتلاءم وظروفها الاقتصادية .

المبحث الأول : - السوق الأوربية المشتركة .

ينبثق التكامل الاقتصادي الرأسمالي من جوهر النظام الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ،وعلى مبدأ الحرية الاقتصادية وتقليص تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ،وقد نجم عن هذا النظام مظاهر أساسية، من بينها الدورات الاقتصادية ومراحل الازمات العامة ،وما نشأ عنها من مشاكل عانت منها الدول الرأسمالية متمثلة في مشكلة فيض الانتاج وأزمة البطالة العامة التي تهدد النظام الرأسمالي بالانهيار ،لذلك فان النموذج الذي استندت اليه الدول الرأسمالية في الوصول الى تكاملها الاقتصادي يركز أساسا في العمل على خلق التوافق بين هذا النموذج كوسيلة للتكامل وبين طبيعة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية ومستويات تطورها الاقتصادي متمثلا في العمل على تحقيق حرية التجارة بين الدول الأطراف في التكامل . (1)

المطلب الأول : - انشاء السوق ودوافع انشائها .

أنشئت منظمة السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة روما التي تم توقيعها 1957 وبدئ في تنفيذها عام 1958 من قبل ست دول وهي : فرنسا ،ألمانيا الغربية ،ايطاليا ،هولندا ،بلجيكا ،لوكسمبورج ، كما تم قبول انضمام المملكة المتحدة في عضويتها بعد مفاوضات استمرت الى غاية 1973 . ونشير في هذا الصدد أن هناك نوعان من العضوية، هي العضوية الكاملة والتي تقتصر على الدول الأوربية المتقدمة صناعيا ،حيث يجوز لكل دولة أوربية أن تكون عضوا في المنظمة عن طريق

---

1) التكامل الاقتصادي العربي ص : (9) عبد الوهاب رشيد .

تقديم طلب الى مجلس وزراء المنظمة ، ويصدر قراره بالاجماع بعد أخذ رأي اللجنة التنفيذية فيها .

أما النوع الثاني من العضوية فيتمثل بوجود الأعضاء المشتركين ، وقد سمحت هذه المعاهدة أن تنضم الى السوق الدول غير الأوربية ، أو مجموعة من الدول أو الهيئات ، وذلك في حالة ما اذا كانت هذه الدول تربطها علاقة بأعضاء السوق ، اذ تتجدد أغراض الاشتراك في ايجاد علاقة بين المنظمة والدول المشتركة تزيد على ما كان يمكن الوصول اليه عن طريق تجاري ، لكنها لا ترقى الى العضوية الكاملة . أما الدوافع الداعية الى انشاء السوق الأوربية فيمكن تقسيمها الى نوعين : -

أ - الدوافع الاقتصادية : أما الدوافع الاقتصادية لهذا التنظيم حسب ماورد في المادة الثانية من معاهد : روما والتي نصّت على اقامة السوق المشتركة وتنسيق السياسات الاقتصادية بصورة تدريجية فتوسيع النشاطات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار وتسريع النمو المتوازن للدول الأطراف وتتخذ آليات وأدوات اصدار القرارات بمجموعة من المؤسسات الاقليمية وفي مقدمتها مجلس السوق الأوربية المشتركة ، هذه المؤسسة الاقليمية تتميز باصدار القرارات الملزمة لأعضائها المعارضين ، بالاضافة الى البرلمان الأوربي الذي يؤمل أن يتطور الى سلطة تشريعية ومحكمة للجماعة الأوربية * .

وقد أخذت المجموعة الأوربيه بمبدأ الربط المباشر بين زيادة المساهمة المالية للاعضاء فيها ، مع زيادة مساحتها الاقتصادية وعدد سكانها وقدرتها الاقتصادية من جهة ، ومن جهة أخرى عدد اصواتها (1) وممارسة

---

* - للمزيد من التوسع ارجع الى " التكتلات الاقتصادية الدولية - هشام محمد خواجة

1) التنمية العربية ومدخل الى المشروعات المستركة - ص 46 عبد الوهاب رشيد .

أخرى تتلخص الدوافع الاقتصادية في توفير فرص أكبر لنموها الاقتصادي من خلال بلوغ نوع من الاكتفاء بينها، وتحسين نسب التبادل التجاري مع العالم الخارجي لصالحها، والتعاون المشترك في مجال العلم والتكنولوجيا، اضافة الى ذلك مواجهة المشاكل الاقتصادية خاصة منها الأزمات الاقتصادية التي أصبحت تتعرض لها الأنظمة الرأسمالية وايجاد الحلول المشتركة لتفاديها وتنوعها، كما أنه من الدوافع الاقتصادية أيضا هي التطورات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية والمتمثلة في اتجاه الدول النامية الى التحرر من هيمنة الدول الرأسمالية ومجابهة التطور الكبير في المنظومة الأشتراكية .

ب - الدوافع غير الاقتصادية : وتتلخص في استبعاد وازالة مظاهر الحروب التي استمرت فترة طويلة بين دول غرب أوربا، وخاصة الحرب التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا على منطقة الالزاس، وتعزيز قدراتها على مواجهة الكتلة الشرقية والوقوف أمام الزحف الشيوعي، وتوحيد أوربا وجعلها قوة عالميه ثالثة كما كان يسعى دائما الرئيس الفرنسي ديغول لتحقيق ذلك بالاضافة الى ذلك، فانها تحاول أن تلعب دورا متميزا وهاما في السياسة الدولية بجانب الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الطبيعي أن هذا الهدف لن يتحقق الا في اطار نوع من التكتل الاقتصادي، وهو ما عملته أوربا الغربية .

المطلب الثاني :- مساهمة اتفاقية روما في تطوير المناطق المتخلفة

ان مسألة التوزيع فتبرز في السياسة الأقليمية للسوق التي طرحتها اتفاقية روما كاحدى مهامها الرئيسية لتخفيف مشكلة تخلف المناطق الأقل نموا ، ورغم أن هذه المشكلة كانت قائمة قبل ظهور السوق، فقد وجدت المجموعة أن استمرارها في ظل المبادىء الاستاتيكية للاتحاد الجمركي يمكن أن

تؤدي الى تعميق التفاوت الأقليمي وأخير مسيرة السوق ،ولهذا نجد أن المبادئ التي استندت عليها المنظمة لا تحقق المساواة في المعاملة بين أعضائها ،حيث لا يتمتع الأعضاء بمعاملة متساوية وعادلة ،لأن حقوق البلدان الأعضاء ودورها يخضع لمساحة أراضيها وعدد سكانها وقدراتها الاقتصادية ،والاشتراك في تمويل المنطقة ،لذلك فالدول الأقوى تستطيع فرض ارادتها على الدول الضعيفة في المنظمة ،لأن القرارات في السوق المشتركة تتخذ بالأكثرية المطلقة للأصوات حيث نجد أن لكل من فرنسا وألمانيا الغربية أربعة أصوات ولكل من هولندا وبلجيكا صوتان والدولة الأخيرة لوكسمبورج فلها صوت واحد ،لأنها تتميز بضعف مساحتها وقلة سكانها وضعف القدرة الاقتصادية ،اضافة الى قرارات المنظمة بأكثرية الأصوات ملزمة لجميع الأطراف دون استثناء ولذلك نجد أن جهود السوق في مجال تطوير آليات وأدوات توزيعية ملائمة لمعالجة المشكلة الأقليمية مرت بمرحلتين هما (1) :-

<u>المرحلة الأولى</u> :- بدأت منذ توقيع اتفاقية روما لغاية منتصف السبعينات والتي تتضمن الخطوات التالية :-

1 - أوضحت اتفاقية روما أن المساعدات والمنح الحكومية تعتبر غير مقبولة حفاظا على ظروف المنافسة ،الا أنها أخذت مبدأ الاستثناء بالسماح للأطراف الأعضاء ممارسة هذه المهمة تجاه مشكلاتها الاقليمية وفق سياستها ،المحلية .

2 - منحت لجنة الجماعة الاوربية مجموعة من الصلاحيات لمراقبة المساعدات الحكومية المحلية في مجال سياساتها الأقليمية .

---

1) التنمية العربية ومدخل الى المشروعات المشتركة - ص 16 عبد الوهاب شر...

3 - توفير قدر محدود من المساعدات الأقليمية من قبل مجموعة من المؤسسات الأقليمية وهي بنك الاستثمار الأوربي (E.I.B) والصندوق الأجتماعي الأوربي (F.S.E) ثم مؤسسة الارشاد والضمان الزراعي الأوربي .

الا أن هذه الخطوات لم تكن كافية لأسباب عديدة أهمها : - لم تتمتع المؤسسات المذكورة أعلاه ،بصلاحيات دعم التنمية الاقليمية وحتى البنك المذكور فان مساهمته لم تشمل على مبالغ المنح والهدايا ،كما أن موارده لم تكن مناسبة . لذلك كانت آثاره من اعادة التوزيع ضئيلة، اذ لم تكن للمؤسسات الأقليمية سلطات المبادرة تجاه المشكلة الاقليمية ولم يتم تنسيق سياساتها بالاضافة الى ذلك غياب التنسيق بين السياسات الحكومية المحلية وعدم ربطها بسياسة اقليمية مشتركة . فالاجراءات المتعلقة بتنسيق سياسات الأطراف في السوق كانت بطيئة لغاية 1971 ، حيث لم يتم تطبيق أدوات المساعدات الأقليمية المشتركة حتى 1975 .

رغم أن الجهود التي بذلتها لجنة السوق الأوربية المشتركة لغاية 1973 في مجال الاقليمية ،اقتصرت على تطوير مبادئ مقبولة من أجل تنسيق المساعدات الأقليمية كانت تقوم بتقديمها الحكومات الأطراف لحل مشكلاتها الأقليمية ،الا أنها واجهت عراقيل صعوبة خلق الموازنة بين المحافظة على شروط المنافسة التي كانت تتطلب التدخل لمعالجة المشكلات الأقليمية في اطار السياسات الحكومية ،لذلك فان هذه التنظيمات المؤسسية والاجراءات لم توفر أساسا لتطبيق سياسة اقليمية جذرية على مستوى السوق . (1)

---

1) التنمية العربية ومدخل الى المشروعات العربية المشتركة ص 45 . عبد الوهاب رشيد .

وقد أعترفت لجنة السوق الأوربية المشتركة من خلال تقريرها (تقرير توسون) عام 1973 باستمرار مشكلة التنمية الأقليمية غير المتوازنه حيث يرى التقرير أن الفجوة في الدخول الفردية بين الأقاليم المختلفة أتجهت نحو التفاقم والزيادة ، بحيث أصبحت المناطق الأكثر تطورا تتمتع بدخول فردية تعادل خمسة مرات مقارنة بتلك الدخول المتحققة في الدول الاخرى الأقل نموا ، ورغم أن دراسات أخرى صدرت عن هاربر " HARPER " وبيك BUCK عام 1978 ، من هذه المرحلة قد أشارت الى انخفاض الفروقات نسبيا من الدخول الفردية في الدول الست الأصلية 1974 .

الا أنها أكدت على أن نسبة الأنخفاض هذه كانت ضئيلة الى درجة لم تضع حدا من التصاعد . بحيث أصبحت المشكلة الأقليمية ، في السوق أكثر بروزا ، كما وضعت الدول الأعضاء الأقل تطورا في السوق في موقف أسوأ من السابق كما يتضح من هذه الأرقام أدناه .

الجــــدول رقـــم (1) *

حصـة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المناطق الغنية والفقيرة فـــي السوق الأوربيــة المشتركـة .

* بوحدات الحســاب الأوربي محولــة الى سعر الصرف لعام 1960 .

السنة / أسعار جارية	جنوب ايطاليا	هامبورغ المانيا	الفروقات المطلقة
1960	306	2098	1792
1970	965	5487	4472
1974	1323	8705	7382
أسعار ثابتة	جنوب ايطاليا	هامبورغ (المانيا)	الفروقات المطلقة
1960	477	2980	2603
1970	965	4738	3773
1974	1163	5173	4010

ان هذه الأرقام الواردة في الجدول أعلاه والتي تبين حصة الفرد من الدخـــل المحلي الاجمالي في المناطـق المذكورة لاتحتــاج الى تعليــق .

* مـــرجـع سابـــــق : ص- 46 عبد الوهاب رشيـد .

المرحلـــــة الثانيـــة : بدأت محاولات علاج القصور في آليات وأدوات السياسة الأقليميـة باجتماع قمة باريس لدول السوق في شهر أوت 1972 والتي أقرت أولويـــة تصحيح الاختلالات الهيكليـة الأقليمية للجماعة وخاصـة من خلال تنسيق السياسات الأقليميـة ،الا أن مسئولية صياغة هذه السياسات، بقيمت مرتبطـة بالحكومات الأعضاء وعلى كل حال فان هذه المرحلة كانـــت تهدف الى استخدام أداتـين جديدتـين لمواجهـة مشكلـة التفاوت، الأقليمـي وهمـا :-

الأداة الأولـــى :- انشاء صندوق خاص بالتنمية الأقليميـة مارس 1975 ، ودوره يمكن في تقديم المنح والمساعدات والهبـات التكميليـة للمساعـدات، الحكوميـة الموجهـة أصـلا لدعـم الاستثمارات في المناطـق الأقـل نموا ، وقد تـم اقرار ميزانيـة الصندوق لثلاث سنوات الأولـى 1975 - 1977 - بمقدار 1300 مليون وحـدة متماثلـة وهي تساوي 540 مليـون جنيــــه استرليـــني بسعر 4 ، 2 حساب أوربي للجنيه ،كما شارت الحكومـــات، الأعضاء ،بتلـك الموارد وفـق صيغـة تعكس نداق المشكلـة الأقليميـة في كـــل منهـا علـى هـذا النحـــو :-

الدول	ايطاليا	بريطانيا	فرنسا	ألمانيا	هولندا	ايرلندا	بلجيكا	الدانمارك	لوكسمبورج	المج
السنة	40،	28،	15،	06،4	1، 7	06،	1،5	1، 3	0،1	0،

الأداة الثانيـــة :- انشاء وكالـة اقليمية وهي عبارة عن مؤسسة استشاريـــة ارشادية تقوم بمقارنـة وتقديم السياسات الأقليميـة للحكومات الأعضاء في مجــال التنسيق بينهـا وبين أهداف السوق ،اضافـة الى فحص كل أوجـه فعالية الســوق التي تؤثـر في المجالات الأقليميـة وتقديم النصائح الى لجنـة السوق الأوربيـــة

الأوربيــة ومجلس السوق عند ما يكون موضوع النشاط على مستوى الجماعة بحاجة الى حمايــة المصالح الأقليميــة (1) .

ورغم ذلك ، واجهت هذه الاجراءات عددا من القيود يمكن تلخيصها في النقاط التاليــة : -

1) تواضع (ضعــف) موارد الصندوق وصعوبة ضمان مساعداته الأقليميــة لتشكل جزءا مكملا له بدلا من المساعدات الحكوميــة .

2) ضعف استجابة الصندوق للمبادرات وعدم تفويضه صلاحيات تمويــل المشروعات المشتركــة المملوكــة للسوق .

3) بالاضافة الى ذلك ، أن المنح ليست بالضرورة الوسيلة الأكثر فعاليــة لاستغلال الموارد المتاحة ففي سنة 1977 اقترحت سلسلــة جديدة مــن الاجراءات التمويليــة لازالــة بعض هذه القيود وضمان تطبيق سياسة اقليميــة للسوق تكون أكثر فعاليــة تتضمــن : -

أ - تخصيص مبالغ خارج نطاق الحصص من موارد الصندوق التنميــة الاقليميــة لتمويل الاجراءات التي تنطلق لمساعدة المناطق الأقل نموا غير تلك الــتي تقدمهــا الحكومــات .

ب - تخصيص جزء (5 ٪) من موارد بنك الاستثماري الأوربي خارج نطاق الحصص لنفس الغرض للفترة 1978 - 1980 ، بعد التوصية بزيادة رأسمالــه الى 100 مليون وحدة حساب أوربيــة ، لدعم الاستثمارات في المشروعات التي تساهــم بدرجة أكبر في تقليص التفاوت وفي عمليــة التكامــل .

---

1) التنميــة العربية ومدخل الى المشروعات العربية المشتركة ص 47 - عبــد الوهــاب حميــد رشيــد .

الا أن هذه الاجراءات اعتبرت قاصرة عن تحقيق تغير جوهري لتقليص الاختلافات الأقليمية بسبب عدم كفاية الموارد المخصصة مقارنة بحجم المشكلات الأقليمية والحاجة الى انشاء مؤسسة للتنمية الأقليمية، والأهم من ذلك هو غياب استيراتيجية للتنمية الاقتصادية على مستوى السوق في ظل استمرار السياسات الأقليمية الحكومية في الاخذ بزمام المبادرة تجاه مشكلاتها هذه .

وفي اطار جهود الجماعة الأوربية للسوق بتوسع علاقاتها التجارية ذاتها اختارت الوسيلة المتكاملة المناسبة لطبيعة أنظمتها ومستوى تطورها عندما أكدت اتفاقية السوق على ازالة القيود المنافية لتحقيق حرية انتقال السلع وعوامل الانتاج بين الدول الأعضاء لأقامة السوق الواحدة (1) .

وكما هو معلوم ، فقد تمت فعلا ازالة الضرائب الجمركية والقيود الكمية على تجارتها في تموز 1968 ، كما تمت اقامة جدار جمركي من خلال رفع تعريفة جمركية مشتركة تعمل على بلوغ حرية انتقال السلع ورأس المال وتنسيق مختلف سياساتها الوطنية لزيادة فعالية السوق بالاضافة الى موافقة مجلس السوق في أواخر الستينات على انجاز شيء ملموس لبلوغ هذا الهدف في السنوات القليلة القادمة ، ان وسيلة تحرير التجارة الخارجية التي اعتمدتها دول السوق ، قد نجحت في توسيع العلاقات التجارية فيما بينها مقابل تقليصها مع العالم ، كما يوضحه الجدول التالي : -

---

مرجع سابق : ص- 49 - عبد الوهاب حميد رشيد .

جدول رقم (2) تطور الأهمية النسبية للتجارة بين دول السوق الأوربية المشتركة مقارنة بمجمل تجارتها مع العالم .

دول السوق	1961	1973
فرنسا	%32،6	% 48،2
ألمانيا الغربية	% 32،3	% 43،0
ايطاليا	% 30،3	% 44،2
هولندا	% 48،5	% 60،1
بلجيكا ولوكسمبورج	51، 8	% 68،3
المجموع	% 36، 9	% 50، 1

من هذا الجدول " أعلاه " يتضح لنا أن دول السوق قد نجحت في توسيع مبادلاتها التجارية بينها في هذه الفترة وأصبحت تعتمد في أكثر من 50 % من مجمل تجارتها على المبادلات التي تتم بين دول السوق وعلى ذلك فانها قد حققت أفضل من الاكتفاء الذاتي مع بعضها البعض كما يمكن القول أن نجاح هذه الدول في تنسيق تجارتها الخارجية وتوسيعها يعكس بالمقابل زيادة قدرتها على فرض شروط تجارتها أفضل لصالحها وفي استمرار تحسين نسب مبادلاتها التجارية خاصة مع البلدان النامية .

كما أن نجاح الدول الأوربية المكونة للسوق في زيادة اعتمادها على بعضها البعض بالتأكيد على وسيلة تحرير التجارة الخارجية من بلوغ تكاملها ناجم عن ملاءمة هذه الوسيلة القائمة على كلية السوق مع طبيعة أنظمتها الاقتصادية ومستويات تطورها .

وعند دراسة التجارة الخارجية فيما بين دول السوق في الفترة 1958- 1978 يلاحظ ارتفاعها من 7 ، 13 مليون دولار الى 6 ، 424 مليون دولار وبحدود 9 ، 410 مليون دولار تشكل زيادة قدرها 6 ، 18 مليون سنوياً مقابل زيادة تجارتها مع الدول النامية لنفس الفترة من (6 ، 16 - 3 ، 173) بمقدار 1 ، + 15) مليون دولار ، بمعدل زيادة سنوية 1 ، 7 مليون دولار مقارنة بعام 1958 والجدول رقم (3) يوضح أثار هذه التطورات .

ج : 3 " التوزيع الكغرافي النسبي لمجمل تجارة السوق الأوربية المشتركة"

الفترة	دول السوق الأوربية	الفدول الرأسمالية	الدول النامية	الدول الاشتراكية	المجـ
1958	29، 8	29، 3	36، 4	4، 5	00
1978	45، 3	30 ، 0	18، 5	6، 2	00

أهم النتائج التي يمكن أن تشير اليها هذه البنايات :-

1) ارتفاع الأهمية النسبية للتجارة الأقليمية بين دول السوق اذ يقارب أن تصل الى نصف تجارتها وبزيادة قدرتها 5 ، 15 خلال هذه الفترة رغم ارتفاع مستواها أصلا ، بحيث أصبحت علاقتها التجارية تمثل المرتبة الأولى مقارنة ببقية المناطق .

2) بالمقابل انخفاض الأهمية النسبية لتجارة السوق مع الدول النامية من 4 ، 36 - 5 ، 18) وبنسبة 9 ، 17٪ وبالنتيجة تقلصت أهميتها الى المرتبة الثالثة بعد أن كانت تحتل المرتبة الأولى ، هذه التغيرات

التنمية العربية ومدخل الى المشروعات المشتركة ص 49 . عبد الوهاب رشيد

النسبية انتهت الى تطورات نوعية في الهيكل الجغرافي لتجارة السوق ، بحيث ارتفعت تجارتها مع مجموعة الدول الرأسمالية بضمها السوق لنفس الفترة من (1 ، 59 - 3 ، 75) بما يعنيه ذلك من زيادة درجة الأكتفاء الذاتي وتعزيز قدرتها التساومية والتفاوضية مع البلدان النامية، (1) ومايمكن قوله أن السوق الأوربية المشتركة ماهي الا محاولة للتكتل الاقتصادي الأوربي في سبيل منع التفكك الذي شهدته وحتى تتبوأ مكانتها السياسية والاقتصادية وتلعب الدور التبادىء الذي لعبته في القرن التاسع عشر ، ولهذا اعطت دول السوق على الغاء الرسوم الجمركي تدريجيا فيما بينها وعلى مراحل حيث بدأت المرحلة الأولى بالفعل عام 1958 وانتهت 1961 وتم بموجبها تخفيض الرسوم الجمركية بمقدار 30٪ على ثلاث دفعات، أما المرحلة الثانية من مراحل الغاء الرسوم فبدأت عام 1962 وهي كما يلي : -

1957-	1961	بنسبة	30٪
1962-	1966	" "	30٪
1967-	1970	" "	30٪

ولم يقتصر السوق على مجرد تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وأنها تستهدف أن تكون منظمة اقتصادية ، تعمل على تنظيم انتقال الأموال والعمال بين أعضائها ، فضلا عن تنسيقها وتنظيمها للسياسة الاقتصادية الزراعية والمواصلات وضمان سيادة المنافسة داخلها .

مرجع سابق : ص - 50 . عبد الوهاب حميد رشيد .

ومما يزيد من خطورة وأهمية السوق هو عدم اقتصارها على تنظيم التكتل الاقتصادي بين الدول الأوربية بحسب ، بل ربطت بين الدول الأفريقية النامية معها برباط اقتصادي ،ذي لون جديد نصت عليه المواد من 131 الى 136 من ميثاقها على الاجراءات والمبادىء التي تؤدي الى انتساب الدول الأفريقية التي كانت تابعة لبلجيكا وفرنسا وهولندا الى السوق متذرعة بنطاق توسيع التجارة فيها وفيها أولا ،ثم رفع مستوى معيشة الدول الأفريقية المنتسبة الى السوق ثانيا . (1)

---

1) السوق الأوربية المشتركة ـ صلاح الدين ناسق .

المبحث الثاني : نموذج التكامل الاقتصادي الاشتراكي :

المطلب الأول : - عوامل قيام مجلس التعاضد الاقتصادي "الكوميكون وأهدافه .

أولا : عوامل قيام مجلس التعاضد الاقتصادي : -

1) لمجابهة التكتل الاقتصادي لدول أوربا الغربية لقد تبين لنا من خلال دراسة نموذج التكامل الاقتصادي الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية ،أن بدايته كانت عندما أعلن مارشال مشروعه بمنح القروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الى البلدان الأوربية التي خربت الحرب جهازها الانتاجي ،الا أن الاتحاد السوفيتي رفض الاستفادة من هذا المشروع نظرا لوجود الرقابة والاشراف الأمريكيين على القروض العينية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية الى أوروبا ،(1) الأمر الذي حد بالاتحاد السوفييتي الى معالجة هذا الوضع وقطع الطريق أمام ظهور رغبات أخرى مماثلة من دول المعسكر الاشتراكي باقامة منظمة الكوميكون " مجلس التعاضد الاقتصادي " لمجابهة نمو التكتل الغربي الذي توج بقيام السوق الأوربية المشتركة ،وما يمكن أن تحدثه هذه السوق من آثار على اقتصاديات المعسكر الشرقي (2)

2) اتساع مساحة البلدان الاشتراكية وتعدد مصادر ثرواتها ،مما يمكن معه أن يشكل التعاون الاقتصادي وتنسيق الانتاج فيما بينها خطوة كبرى في تحقيق الثورة الاشتراكية كما يعطي فائدة عظمى لمجموع اقتصادياتها ولكل منها أكثر مما يمكن أن يحققه اقتصاد كل منها بصورة منعزلة .

---

1 - اقتصاديات الوطن العربي - ص 69 . جمال غريب .
2 - التكتلات الاقتصادية الدولية : ص 229 . محمد هشام خواجكية.

3) ايجاد المنافذ لتصريف فائض الانتاج الكبير لدى كل دول الكوميكون بمعزل عن تأثيرات البورصات والأسواق المالية التي يقع معظمها تحت النفوذ الغربي .

4) الاسراع بحرق المراحل لتحقيق مزيد من التشابك بين دول المعسكر الأشتراكي بشكل يكون حائلا أمام التطلع الى الأنظمة الأخرى في البلدان المجاورة .

ومما سبق يتضح أن الدوافع التي أدت الى اقامة مجلس التعاضد الاقتصادي فيما بينها كانت بالدرجة الأولى سياسية ، والتي تكمن في رفض الاتحاد السوفيتي مبدأ تدخل واشراف الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ القروض التي تقدمها ، وأن الدافع الاقتصادي يأتي بالدرجة الثانية ، وذلك على اثر فرض الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوربا الغربية المقاطعة التجارية على البلدان الأشتراكية من الرد على هذا التحدي ، وذلك بالتعاون الوثيق فيما بينها وتبادل الخبرة الفنية والاقتصادية ، وذلك من أجل تجميع كل قواها الاقتصادية واستخدام كل طاقاتها وامكانياتها لزيادة الانتاج ، وتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي (1) ، وعليه أنشيء مجلس التعاضد الاقتصادي في كانون الثاني 1949 واشترك في تأسيسه كل من : الاتحاد السوفييتي ، تشيكوسلوفاكيا ، بولونيا ، وهنغاريا وبلغاريا ، ورومانيا وانضمت اليه البانيا والمانيا الديمقراطية وفي عام 1962 انضمت اليه منغوليا وفي عام 1963 انضمت كوبا كمراقب وفي 1964 اتفق المجلس مع يوغوسلافيا على اشتراكها في نشاطها (2)

---

1) اقتصاديات الوطن العربي ص 69 و ص 70 جمال غريب .

2) "علاقة وحالة المغرب العربي" ص 14 مصطفى

L'integration économique internationale P 14

Economique et théorie des

بالاضافة الى وجود أعضاء ملاحظين مثل كوريا الشمالية ،ولا غوس وأنقولا ، أثيوبيا وموزمبيق في بعض منظمات المجلس كما توجد هناك اتفاقيات اقتصادية مع دول أخرى مثل العراق ،المكسيك فلندة اليمن الديمقراطي .

كما نشير أنه قد خرجت البانيا من المجلس في بداية الستينات على أثر الخلاف الذي حصل بين الاتحاد السوفيتي والصين (1) . اذ أنها قد وقفت الى جانب الصين ،كما أن رومانيا جمدت عضويتها في نهاية الستينات ،هذه العوامل على تعددها وتنوعها ،فانها ذات جذور عميقة وأسباب نابعة من طبيعة العلاقات السياسية بين دول المعسكر الاشتراكي . ومن الايديولجية التي تعتنقها هذه الدول ،ومن الخصائص التي يتصف بها اقتصاد كل منها بشكل مختصر .

أ - الدور الريادي الذي تلعبه الأحزاب الشيوعية التي تمسك زمام الأمور في دول المعسكر الأشتراكي في رسم الخطط العامة للسياسة الداخلية والخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية بين دول هذا المعسكر والدول الأخرى .

ب - التلاقي الكبير الذي أوجدته الحركة الأشتراكية العالمية بين مختلف المناهج الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المعسكر الشرقي بعد أن قامت فيها حكومات ديمقراطية شعبية تنفذ مقررات مؤتمرات الأحزاب الشيوعية فيها .

ج - ما تفرضه النظرية الماركسية اللينينية من ضرورة وجود الأوضاع المشابهة من البلدان التي تتبع في تقدمها الطريق الأشتراكي كاعتماد الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ،واعتماد حكم الشعب عن طريق تحالف العمال والفلاحين وتوليهما أمر التوجيه والقيادة (2) .

---

1) مصطفى بن علاق

2) التكتلات الاقتصادية الدولية (ص 230) محمد هشام خواجكية .

2) l'integration économique internationale politique et théorie .

ثانيـــا : المقومـات الاقتصاديـة للكوميكـون : -

1 - السكــان : يتبين لنا بالرجوع الى احصائيـات الأمم المتحدة 1960 أن هناك تباينا كبيرا في السكان بين الاتحاد السوفيتي وبين باقـي أعضاء المنظمة، ففي الوقت كانت الذي فيه نسبة سكان منظمة الكوميكون 4 ، 10٪ من سكان العالم كان الاتحاد السوفيتي وحده ينفرد بنسبة 1 ، 7٪ بينما الباقي لدول المنظمـة هو نسبة 3 ، 3٪ كما يتضح أن عدد سكان المنظمة يبلغ حوالي 329 مليـون نسمة ،أما الكثافة السكانية فهي منخفضة حيث تبلغ 21 نسمة في الكلم^2 ، وتوزع بين دول المنطقة الى 10 / كلم^2 في الاتحاد السوفيتي ونحو 160 كلم^2 في المانيا الديمقراطية بينما تبلغ في كل من تشيكوسلوفاكيا وبولونيا حوالـي 100 كلم^2 وهذا مايوضحه الجدول التالـي : -

الـدولـة	المساحة/ كلم^2	عدد السكان 1964	الكثافة / كـ
الاتحاد السوفيتي	224 02 200	22914800	10، 288
تشيكوسلوفاكيـا	12 7858	14 17700	11 ، 08
المانيا الديمقراطية	108 302	17011931	157،078
بولونيـا	31 2500	31339000	100 ،28
هنغاريـا	92 070	101 35000	110 ،07
رومانيـا	23 7500	18 98000	79، 9
بلغاريـا	1 10 912	81 77500	73، 72
منغوليـا	15 65000	10 87000	0، 694
المجمـوع	249،57.302	329 .985.431	

المرجـع السابق ص 230 . محمد هشام خواجكيـة .

2 - المستوى الاقتصادي لدول منظامة الكوميكون : في مجال الصناعة نجد أن الاتحاد السوفيتي يتصدر قائمة الدول الاشتراكية تليه المانيا الدمقراطية ثم تشيكوسلوفكيا في الوقت الذي نجد فيه رومانيا وبلغاريا يعتمدان على الزراعة حيث 81 ٪ من السكان في رومانيا و 83 ٪ من سكان بلغاريا يعيشون على القطاع الزراعي ، وبفضل الجهود الكبيرة التي وجهت الى الصناعة والزراعة ، توصلت الدول الأعضاء في المنظامة أن تنتج عام 1960 النسب التالية من مجموع الانتاج العالمي :

17 ٪ من القدرة الكهربائية . 28 ٪ من الفحم ، 25 ٪ من الصلب الخام ، 15 ٪ من البترول ، 22 ٪ من الأسمنت ، 20 ٪ من الخيوط القطنية وكان نصيب الديمقراطيات الشعبية من مجموع هذه النسب نحو 28 ٪ ، 29 ٪ في الوقت الذي انفرد الاتحاد السوفيتي بانتاج الباقي .

أما الزراعة فقد استطاعت دول المنظامة أن تساهم في 31 ٪ من انتاج الحبوب في العالم و 20 ٪ من انتاج السكر و 13 ٪ من انتاج اللحوم ، ويبلغ الدخل القومي لدول الكوميكون نحو 54 ٪ من الدخل القومي لدول السوق الأوربية المشتركة وفي صميم دول الكوميكون بيد و الفرق واضحا بين دول المنظامة نفسها . (1)

3 - الثروات الطبيعية : ان الاتحاد السوفيتي غني بالثروة الطبيعية المعدنية ، وهو بهذه الصفة أيضا هي اوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في مجال الصناعة ، اذ يوجد فيه حوالي 25 ٪ من مخزون الفحم العالمي ، و 10 ٪ من احتياطي البترول و 50 ٪ من فلزات الحديد بالاضافة الى

---

1) مرجع سابق . ص - 234 . محمد خواجكية .

توفر الطاقة الكهربائية بغزارة ،كما تتوفر كميات قليلة من المعادن في كل من تشيكوسلوفاكيا والمانيا الديموقراطية وخاصة فحم الينيست والكروم والزنك والرصاص . فيجرى استخراجها من بولونيا وبلغاريا بكميات كبيرة بالاضافة الى استخراجه من رومانيا وتشيكوسلوفاكيا ولكن بكميات قليلة (1) .

وهذه لمحة مختصرة عن الوضع الاقتصادي لدول الكوميكون والتي يبدو من خلالها وجود امكانية التعاون الاقتصادي فيما بينهما .

2 ـ أهداف مجلس التعاضد الاقتصادي " الكوميكون " .

لقد كان مجلس التعاضد الاقتصادي يهدف الى تحقيق الأهداف التالية :

أ) ـ تعجيل تطوير الاقتصاد الوطني للبلدان الأعضاء في المنظمة بصورة مخططة .

ب) ـ ارساء أساس التعاون الفني والعلمي بين الدول الأعضاء ،وتبادل الخبرات والبحوث في مجالات الصناعة والزراعة والبحث العلمي .

جـ) ـ تنسيق النشاط الاقتصادي للدول الأعضاء في اطار خطة اقتصادية طويلة الأجل تنظم اقتصاديات الدول الأعضاء ،وبالتالي ايجاد نوع من التخصص الانتاجي لكل دولة وتوزيع العمل بصورة تحقق تكامل اقتصاديات الدول الأعضاء .

د) ـ تنظيم وتوزيع المعونات المالية بين الدول الاعضاء المتخلفة نسبيا

و) ـ الانماء التدريجي للاختلاف في مستوى تطور الدول الأعضاء .

هـ) ـ تحسين مستوى الحياة للبلدان الأعضاء باستمرار .

---

1) مرجع سابق : ص 232 . محمد خواجكية .

2) مرجع سابق : ص 71 ـ غريب جمال .

3 - وسائل بلوغ الأهداف :-

من أجل الوصول الى تحقيق الأهداف المذكورة ،فان الاتفاقية قد نصت على قيام مجلس التساعد الاقتصادي بالنشاطات التالية :-

أ - تحقيق التعاون الاقتصادي والفني والعلمي بين الدول الأعضاء .

ب - التخصص وتقسيم العمل ،دعت الحاجة الى زيادة التعاون بين الدول الأعضاء في المجلس الى تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي ، للاستفادة من مزايا الانتاج الكبير ومن المميزات النسبية المتاحة لبعض الدول في فروع معينة من الانتاج وتلافي قيام مشاريع متماثلة في انتاجها ولذلك قرر المجلس أن يتخصص الاتحاد السوفيتي في بناء السفن وهنغاريا وبلغاريا في الصناعات الزراعية ،والاتحاد السوفيتي وألمانيا الديمقراطية في معدات صناعة الاسمنت .

جـ - تنسيق خطط الانتاج : من أجل ضمان التعاون وتطبيق مبدأ التخصص، حيث من المعروف أن كل دولة من الدول الأعضاء ترسم لنفسها خطة اقتصادية قد تتعارض مع خطط الدول الأخرى ،ولذلك فقد اهتم المجلس بتنسيق هذه الخطط ،وخصوصا في الفترة مابين 1956 - 1960 ،كما اهتم بالتخطيط بعيد الأجل لتنسيق الخطط الاقتصادية للفترة 1960 - 1980 . (1)

---

1) مرجع سابق : ص 71 جمال غريب .

المطلب الثاني : - المراحل التي مر بها نشاط المجلس وأجهزته :

أولا : المراحل التي مر بها نشاط المجلس : -

لقد مر نشاط مجلس التعاضد الاقتصادي بثلاث مراحل هي : -

1) المرحلة الاولى 1949 - 1955 - تدعى هذه المرحلة بمرحلة التكوين والانشاء حيث كان نشاطه في الفترة المذكورة محدودا جدا ، لأنه لم يعقد الا ثلاث اجتماعات ، اذ كان الأول في موسكو وذلك في نيسان 1949 والثاني في صوفيا آب 1949 . والثالث في تشرين الثاني 1950 ، ثم انقطعت بعد ذلك ، حتى عقد اجتماعا في آذار 1964 ، وكان نشاط المجلس خلال هذه الأجتماعات منصبا على تنمية التبادل التجاري وزيادة نطاق التعاون العلمي والفني بين دول المجلس ، بالاضافة الى زيادة الفعالية مثل قاعدة التضامن من أجل تحقيق التنمية المناسبة للتعاون المتعدد ، وهي المهمة الأساسية التي بحثت سبل تدعيم التجارة بين دول المجلس (1)

2) المرحلة الثانية (1956 - 1962) تتميز هذه المرحلة بتعميق التعاون في الانتاج وذلك عن طريق تنسيق خطط التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء بوضع خطة طويلة الأجل وهدفها تنسيق الانتاج وتحسينه (2)

3) المرحلة الثالثة 1962 - 1969 وتتسم هذه المرحلة بتقسيم الكتلة الاشتراكية وهي تقترن بتحسين طرق ووسائل الانتاج والتعاون كالتخصص في الانجاز شيئا فشيئا بين الفروع الاقتصادية من الدول الأعضاء ويتضح

---

1) مصطفى بن علاق : رسالة ماجيستر :

2) اقتصاديات الوطن العربي ص 75 : جمال غريب .

من المراحل الثلاث السابق ذكرها ، التدرج في اقرار المبادئ والوسائل الوصلة الى تحقيق الأهداف المنشودة .

فالمرحلة الأولى هي مرحلة تعاون تجاري وعلمي وفني وبالتالي فهي تعتبر من المراحل الأولية للتكامل .

أما المرحلة الثانية فهي أكثر تقدما في طريق التكامل اذ أنها سعت الى تنسيق خطط الدول الأعضاء .

وأخيرا المرحلة الثالثة فهي مرحلة أكثر تقدما حيث سعت الى أن يتخصص كل عضو في انتاج السلع التي تتمتع بانتاجها بأكبر ميزة نسبية .

ثانيا : الأجهزة التابعة لمجلس التعاضد الاقتصادي " الكوميكون "

استنادا الى المادة الخامسة من الميثاق فان الأجهزة الرئيسية التابعة للمجلس تنحصر أساسا في :-

أ) - الجمعية العامة

ب) - مؤتمر ممثلي الدول الأعضاء

جـ) - اللجان الدائمة

د) - الأمانة المركزية .

غير أنه عندما أعيد تنظيم المجلس في حزيران 1962 ، أضيف الى هذه الأجهزة السابق ذكرها جهازان رئيسيان وهما :-

1 - اللجنة التنفيذية

2 - مكتب تنسيق الخطط الاقتصادية .

مرجع سابق : ص 75 - غريب جمال .

أ - الجمعية العامة وهي أعلى جهاز في منظمة الكوميكون ، ولكن سلطاتها ليست فوق سلطة الدول الأعضاء ، حيث أن أعمالها تنصب على مناقشة بيان الأمانة العامة عن سير أعمال المجلس وأجهزته ولجانه المختلفة، (1) وتتكون من وفود الأعضاء والتي تتكون من المستشارين والخبراء برئاسة وزير ونائب لرئيس مجلس الوزراء ، ويجتمع أعضاء هذه الهيئة مرتين في السنة في احدى عواصم الدول الأعضاء ، بالاضافة الى الاجتماعات غير العادية التي يدعو اليها ثلث أعضاء المنظمة ، بالاضافة الى مناقشة جميع المشاكل والمقترحات واصدار التوصيات والقرارات المناسبة ، ولها أن تتخذ على ضوء التقارير وعلى ضوء اهداف المنظمة جميع التدابير التي تراها ضرورية ولو استدعى ذلك انشاء أجهزة جديدة .

2 - مؤتمر ممثلي الدول الأعضاء : - وهو ينظر الى جميع المسائل التي في تخصصات المجلس ، الا أنه الى جانب هذا الاختصاص العام ، يمارس اختصاصات محددة أعدتها الفقرة الرابعة من المادة السابعة من الميثاق وهي : -

- دراسة واقتراحات الدول الأعضاء واقتراحات المجلس ماعدا تلك المتعلقة بتنفيذ توصيات وقرارات الجمعية العامة .

- تصديق ميزانية أمانة المجلس والأنظمة الداخلية بالأجهزة التابعة والصادقة على أوضاع الموظفين .

- المساهمة مع الجمعية العامة في انشاء الأجهزة لتحقيق أهداف المنظمة (2)

---

1) اقتصاديات الوطن العربي - ص 73 : جمال غريب .
2) التكتلات الاقتصادية الدولية ص 237 - محمد هشام جواكية .

3 - اللجان الدائمة وهي لجان تختص كل منها بفرع من فروع الانتاج والنشاط الاقتصادي ، وقد اقتضى هذا الطابع الفني أن تتعدد اللجان تبعا لذلك (الطاقة الكهربائية ، والصناعات الكيماوية والصناعات الخفيفة والصناعات الميكانيكية ... الخ) . ونظرا لطبيعة هذه اللجان فان لائحة المجلس لم تحدد عددا محددا لها وانما تركت ذلك لضروريات العمل وتطوير مراحله ، وعلى هذا الأساس فقد أوجدت الجمعية العامة (وهي صاحبة الاختصاص في انشاء اللجان) في اجتماعها السابع الذي عقد في برلين الشرقية في شهر شباط 1956 أول هذه اللجان واستمر ذلك حتى 1963 حيث ارتفع عدد هذه اللجان ، وهي كما يلي :-

اسم اللجنة	تاريخ انشائها [1]	مقرها
1 - لجنة الفحم	أيار 1956	وارسو
2 - لجنة الصناعات الكيماوية	" " "	برلين الشرقية
3 - لجنة الطاقة الكهربائية	" " "	موسكو
4 - لجنة التعدين الخفيف	" " "	موسكو
5 - " " الثقيل	" " "	بودابست
6 - " الصناعات الميكانيكية	" " "	براغ
7 - " البترول والغاز	" " "	بوخارست
8 - " " الزراعة	" " "	صوفيا
9 - " التجارة الخارجية	" " "	براغ
10- " تنسيق المساعدة الفنية	" " "	وارسو
11- " النقل والمواصلات	حزيران 1958	وارسو
12- " الانشاء والتعمير	" " "	برلين الشرقية
13- " المسائل الاقتصادية	" " "	موسكو
14- " الصناعات الحقيقية الغذائية	كانون الأول 1950	براغ
15- لجنة الطاقة الذرية	" " "	موسكو
16- لجنة الأجور والاسعار	" " "	برلين الشرقية
17- لجنة الابحاث العلمية والفنية	" " "	موسكو
18- لجنة الاحصاء	كانون الأول 1963	موسكو
19- لجنة المالية		موسكو
20- لجنة الصناعات الاكترو تكنيكية والاكترونية	تموز 1963	موسكو

نفس المرجع السابق : ص - 242 محمد خواجكية هشام .

4 - الأمانة المركزية ،تقوم باعداد التقارير عن نشاط المجلس والتحضير للاجتماعات المختلفة ،والاشتراك مع اللجان الدائمة في اعداد مشاريع الاتفاقيات بالتعاون الاقتصادي والفني والعلمي على أساس التوصيات والقرارات المتخذة من قبل الجمعية العليا وهي الهيئة العليا للمجلس كما سبق القول .

ويتضح من تقسيمات أجهزة مجلس التعاضد الاقتصادي " الكوميكون " أنها تشبه الى حد كبير في تشكيلاتها المؤسسة العامة .

فالجمعية العامة هي بمثابة رئيس المؤسسة واللجان التنفيذية (مؤتمر ممثلي الدول) هي بمثابة المدراء العاملين في الشركات التابعة للمؤسسة ،واللجان الفنية الدائمة هي عبارة عن اقسام هذه المؤسسة، والأمانة المركزية هي سكرتير رئيس المؤسسة ،وهكذا نجد أن التقسيمات التي روعيت في المجلس كانت متأثرة بالتقسيمات الواردة في المؤسسة العامة وبالتالي ترى أثر النظام الاشتراكي في مؤسساته وانعكاسه على التكامل الاقتصادي المنبثق عنه (1)

بالاضافة الى هذه الأجهزة التي تشرف على أعمال المجلس ،فانه في حزيران 1962 عقد اجتماع مؤتمر الأحزاب الشيوعية وأشرك فيه الأحزاب ورؤساء الحكومات في الدول الأعضاء بالاضافة الى ممثلي جمهورية منغوليا التي كانت انضمت حديثا وفتح عن المؤتمر اقامة الأجهزة الجديدة وهي: -

اللجنة التنفيذية ومكتب تنسيق الخطط الاقتصادية واللجان الحكومية وذلك من أجل زيادة الفعالية ودعم الأجهزة السابقة في ميدان التخطيط الاقتصادي ○

1) اقتصاديات الوطن العربي ص : 74 - جمال غريب .
2) التكتلات الاقتصادية الدولية . ص 244 - محمد خواجيكة.

المطلب الثالث : - الفوائد التي حققتها دول المجلس : -

يجدر بنا القول قبل تبيان الفوائد التي حققتها الدول الأعضاء في المجلس ، أن توضح أن النظرية الماركسية لم تكن تتصور وجود دولا اشتراكية (شيوعية) متعددة . وانما كان تصورها على دولة واحدة تحكمها الطبقة البروليتارية (العمالية) .

وعند ما أسس مجلس التعاضد الاقتصادي لم يكن - طبعا - من أهدافه ولا من سبله اطلاق حرية انتقال رؤوس الأموال أو الأشخاص أو للسلع بين الدول ، باعتبار أن الدول الأعضاء خاضعة الى تخطيط مركزي يتم فيه تخصيص رؤوس الأموال والأشخاص " اليد العاملة " والاستيراد والتصدير على ضوء أولويات معدة على أساسها الخطط الاقتصادية في كل بلد بالأضافة الى ذلك فان أسعار السلع لا تحدد تبعا لتفاعل قوى العرض والطلب ، بل يجري تحديدها مركزيا من قبل الدولة وفق أسس معينة تأخذ بعين الاعتبار أهمية السلعة للأستهلاك القومي ، ولهذا كان من الصعب اجراء تبادل تجاري لهذه السلع بين البلدان الأشتراكية ، لذلك كان يسترشد في تحديد أسعارها تبعا لأسعار السلع المماثلة لها في السوق العالمية ، وفي غالب الأحيان كان التبادل يتم على أساس سلعة بسلعة (مقايضة) وبالتالي غياب النقود كوسيط في التبادل مع العلم أن عملات الدول الأشتراكية غير قابلة للتحويل . (1)

ولكن رغم هذه الحالة الشائكة والعائقة في نفس الوقت فانه من الممكن أن يتم انتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال من دول المجلس بصورة جزئية

1) مرجع سابق - ص 76 جمال غريب .

ويمكن لنا تحديد الفوائد التي حققتها دول المجلس والتي تجملها فيما يلي : -

أ) زيادة الانتاج الصناعي في الدول الأعضاء بمعدل سنوي قدره 9٪ خلال الفترة 1950 - 1966 وزيادة نصيب دول المجلس في الانتاج الصناعي العالمي من 18٪ الى 31٪ لنفس الفترة ، ويعود ذلك الى تعاون الدول الأعضاء فيما بينها في مجال العلوم والتنولوجيا وتطبيق مبدأ التخصص وتبادل المساعدات الاقتصادية بما يقارب 38 الف مشروع صناعي ، بالأضافة الى ذلك تبادل عشرات الآلاف من الخبراء والفنيين ، الأمر الذي أدى الى تغلب بعض البلدان الأعضاء على مشكلة افتقارها الى الاطارات الفنية أو قلة رؤوس الأموال المتوفرة لديها .

ب) تطبيق نظام المدفوعات المتعددة الأطراف بين دول المجلس منذ 1964 ، وذلك بعد أن تم ابرام اتفاقية انشاء البنك الدولي المتعاون الاقتصادي عام 1963 ، وهدفه هو تسجيل التبادل التجاري بين دول المجلس ، والقيام بعمليات المقاصة ومعالجة أي خلل مؤقت في ميزان المدفوعات لأحد البلدان الأعضاء عن طريق منح القروض القصيرة الأجل .

جـ) على صعيد التبادل التجاري فقد ازداد بين دول المجلس خلال 1950 - 1966 بنسبة 400٪ ، كما ارتفعت صادرات دول المجلس الى الاتحاد السوفيتي من 2842 مليون روبل عام 1960 الى 3688 مليون روبل عام 1966 بزيادة قدرها 846 مليون روبل وبنسبة 8، 29٪ بينما ارتفعت استيراد

مرجع سابق - ص - 77 ص 78 جمال غريب .

الدول الأعضاء من الاتحاد السوفيتي من 2566 مليون روبل الى 3283 مليون روبل خلال نفس الفترة .

د - كما تم عقد اتفاقيات لاقامة مشاريع اقتصادية مشتركة مثل اقامة المحطات الكهربائية على نهر الدانوب وذلك بين بلغاريا ورومانيا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، وانشاء شريكتين لانتاج الالومنيوم زالقوستور .

ومما سبق نستنتج أن اتفاقية مجلس التعاضد الاقتصادي قد حققت لدوله زيادة في الانتاج الصناعي وبالتالي زيادة نصيب الكتلة الأشتراكية في الانتاج الصناعي العالمي والاسراع في التنمية الاقتصادية ، كما أنها أدت الى زيادة التبادل التجاري وتسهيله بسبب اقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف الأمر الذي يسهل على تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلدان الأعضاء .

وعلى كل فان الصعوبات التي اعترضت منظمة الكوميكون رغم الفوائد المذكورة سابقا وهي : -

1) لم تستطيع المنظمة خلال السنوات الأولى من انشائها الوقوف على أقدامها للقيام بمهامها التنظيمية والتوجيهية والتنسيقية للفعاليات والمبادلات الاقتصادية من الدول الأعضاء الا في حدود ضيقة كالاختصار على تبادل المساعدات الفنية ، وتطبيق الحصار على يوغوسلافيا اثر ابعادها .

2) ان التقسيم الدولي للعمل الأشتراكي لم يطبق على الاتحاد السوفيتي بقدر ما طبق على باقي الدول الأعضاء . بحكم معطياته الاقتصادية بالاضافة الى قدرته التوجيهية سواء من الناحية السياسية والايديولوجية .

مرجع سالف : ص 269 - محمد هشام خواجيكة .

3 ـ قد اعترض المنظمة بعض الفتور في البداية بسبب اهمال المعطيات الاقتصادية في الديمقراطيات الشعبية وما تعرضت له من أزمات اقتصادية وتغيرات سياسية واجتماعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية واتحامها في خطط التصنيع الفوري التي رسمها الاتحاد السوفيتي في عهد ستالين مما أدى الى تعديل هذه الخطط في بعض الديمقراطيات وقد ارجع علماء الاقتصاد هذا الفتور الى تباين الأوضاع والمصالح الاقتصادية في البلاد الاشتراكية منفردة أو مجتمعة وما تضمه بعض الديمقراطيات من تحفظات حول التوصيات خاصة وأن هذه التوصيات ليست لها صفة الزامية ولا تكسبها الا بعد اقرارها من الدولة حسب انظمتها الدستورية .

4 ـ زيادة على ذلك فان السوق الاشتراكية ظلت مغلقة على نفسها حتى مشارف 1963 ، حيث بدأت بعض الدول كرومانيا وبولونيا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا تطل على جارتها في العالم الغربي وعلى أسواقها وسلعها ، وتقدمها النادر مشروط أكثر ملازمة من تلك التي تفرضها سوق المنظمة ، حيث أشار وزير الداولة الهنغاري في عام 1963 الى ضرورة توفيق التعاون بين الدول الصديقة خارج الكوميكون عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية ، ومن الملاحظ أن دول الكوميكون قد انفتحت على باقي العالم الرأسمالي أكثر فأكثر بالنسبة للتبادل التجاري وذلك بعد أن بدأت سياسة التعايش السلمي في علاقاتها الخارجية . وهذا الانفتاح (في رأي بعض علماء الاقتصاد) سينجنب المنظامة الجمود والركود الاقتصادي .

مرجع سالف : ص 271 هشام خواجيكية .

المبحث الثالث : نموذج التكامل في الدول النامية .

المطلب الأول : التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية :

تمهيد :

ان الظروف الاقتصادية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية تميزت بالتكتلات الاقتصادية والتي فرضت على البلدان النامية السير في طريق التكامل الاقتصادي لمجابهة التكتلات الاقتصادية الرأسمالية ، والعمل المشترك في سبيل تعجيل تنميتها الاقتصادية وتقليص الفجوة التخلفية .

ان مشكلة التبعية التي تعاني منها اقتصاديات البلدان النامية اقترنت بتماثل هياكلها الانتاجية ومن ثم منتجاتها الداخلة في التجارة الخارجية مقابل تكاملها رأسيا مع الاقتصاد الرأسمالي ، لذلك اعتمدت التجارة الخارجية للبلدان النامية على تجارتها مع الدول الرأسمالية أكثر من اعتمادها على تجارتها فيما بينها ، كما أن الظروف التي تحيط بالبلدان النامية لا تسمح لها بالتأكيد على آلية السوق ، (العرض والطلب) كما نفرضها عليها رفض الطريق الرأسمالي أسلوبا لتنميتها مقابل التوجيه الواعي لمواردها الاقتصادية ، وعليه فان تجربة التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية كانت تنحصر في : -

1) - منطقة التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية

2) - السوق المشتركة لامريكا الوسطى .

أنظر : KEHNERT وآخرون : Integration économique entre pays en voie de developement Centre de l'organisation de coopération et de developement économique (O.C.D.E) paris 1969 P 24.

أولا : - منطقة التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية :

بعد سلسلة من الاجتماعات التي عقدتها دول أمريكا اللاتينية تم الوصول الى اتفاقية تم على ضوئها انشاء منطقة التجارة الحرة في 1959 ،وكانت الدول الموقعة على هذه الاتفاقية هي : - البرازيل ، الأرجنتين ، بيرو ، شيلي ،بوليفيا ،وبرجواي ،فنزويلا ،المكسيك ،ثم انضمت بعد ذلك الى الاتفاقية كل من كولومبيا والاكوادور سنة 1961 ،وكانت الدول الأعضاء تغطي حوالي 80٪ من مساحة القارة كما يشكل سكانها حوالي 70٪ من سكان القارة ويحتل الدخل القومي للدول الاعضاء 70٪ من دخل القارة، (1) وفي عام 1965 كانت هذه المجموعة تشمل كل البلدان التي تدخل تحت اسم فنزويلا الكبرى وكان الهدف من هذه الاتفاقية " مونتفيديو " هو : -

أ - البدء في الغاء الرسوم الجمركية والقيود المفروضة على تبادل السلع، خلال فترة أمدها اثناعشر سنة (12) فيما بين البلدان الاعضاء ويتم التحرير الكامل خلال نهاية المذكورة .

ب - القيام بتخفيض الضرائب الجمركية على كل السلع المفروضة عليها ،وليس على كل مجموعة من السلع على حدة .

ج - انشاء هيئتين للقيام بمهمة الاشراف على حسن تنفيذ الاتفاقية هي : -

1) الهيئة الأولى : - وتسمى المؤتمر العام ويعقد اجتماعا واحدا كل سنة لبحث مشروعات الاتفاقية المتبادلة بين الدول الاعضاء ،وتمثل أعلى سلطة في المنطقة ،الا أنها لا تتميز بسلطة فوق سلطة الدول الأعضاء ،حيث أن سلطتها محدودة بتنفيذ الاتفاقية واقرارها .

---

1 - نفس المرجع السابق ص 103 جمال غريب .

الهيئة الثانية وهي اللجنة الدائمة وتعتبر بمثابة الجهاز التنفيذي والاداري للمنطقة ، ويتضح أن اتفاقية منطقة التجارة هذه لم يكن سوى اطلاق حرية انتقال السلع والمنتجة فيما بين البلدان الأعضاء ، وهي تعتبر خطوة ايجابية نحو التكامل الاقتصادي بغض عن النتائج الضئيلة التي حققتها في هذه الميدان لدول أمريكا اللاتينية ، حيث نجحت هذه الاتفاقية في زيادة التبادل التجاري بين الدول الاعضاء ، حيث ازدادت صادراتها الى بعضها البعض بنسب معقولة وهذا ما يتضح من الجدول التالي : -

الأهمية النسبية لصادرات الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية في مجموع صادراتها الى العالم للفترة 1961 — 1973. (%)

دول المنظمة	1961	1973
الأرجنتين	%14، 1	%20، 5
بوليفيا	% 10، 1	%27، 3
البرازيل	% 6، 5	%06 ، 0
شيلي	% 7، 0	% 10، 3
كولومبيا	% 1، 7	%12، 3
الأكوادور	% 6، 9	%9، 2
المجموع العام	%7، 71	%14، 26

ان صادرات الدول المذكورة قد زادت بمعدل قدره 23 ، 14%

حيث كانت 1961 71 ، 7% وتقدر الزيادة بـ 55 ، 6% اجمال صادراتها ورغم ذلك تعتبر ضعيفة اذا ما قورنت بصادراتها

---

* U.N :YEAR BOOK OF INTERNATIONALE TRADE STATISTICS 1975. NEWYORK 1976.

مع بقيـة العالم كما أن وارداتها من بعضها البعض هي الأخرى شهدت اتجاها نسبيا نحو الزيادة وهذا ما يبينه الجدول التالـي :-

الأهمية النسبية لاستيرادات الدول الأعضاء في منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية من بعضها البعض مقارنة باستيرادها من العالم الخارجي للفترة 1961 - 1973) % (1)

دول المنظمـة	1961	1973
الأرجنتين	13،5	18،1
بوليفيا	15،2	33،3
البرازيل	10،0	7،1
كولومبيا	2،0	8،5
الأكوادور	2،9	5،6
المعدل العام	8،7	14،5

الا أن مايمكن ملاحظته هو ضعف الزيادة المحققة والتي كانت تسعى الـى تحقيقها دول المنظمة لبلوغ أهداف المنظمة وقد يعود هذا الى تأكيدها علـى وسيلـة تحرير التجارة من القيود ،واهمالها العمل المشترك باتجاه تطويـر هياكلها الانتاجية ،لأن حرية التجارة قد لا تؤدي في بعض الأحيان الـى زيادة نسب التبادل التجاري طالما لا تكمله سياسات تجارية واقتصاديـة منسقـة أو موحدة تدعـم من نشاطـه (2)

1) نفـس المرجع السالـف "NEWYORK 1976"

2) التكامل الاقتصادي العربي ص : 19 - عبد الوهـاب رشيـد .

2 - السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى :

على اثر اتفاقية منطقة التجارة لدول أمريكا اللاتينية ،فقد توصلت دول أمريكا الوسطى عام 1960 ،لانشاء سوق مشتركة ،وتضم الدول :- غواتيمالا ، كوستاريكا ،هندوراس ،سلفادور ،نيكاراغوا .
وتنص المعاهدات على الغاء القيود التجارية بين الدول الأعضاء ،في فترة قصيرة والاتفاق على سياسة جمركية مشتركة تجاه البلدان خارج السوق ،ولقد تمت ازالة جميع الضرائب والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء لغاية 1967 ، كما تم توحيد السياسات الضريبية على (87٪) من مجموع السلع المستوردة من خارج السوق (1)

وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية كانت تهدف الى اقامة سوق مشتركة ،الا أنها تعتبر اتفاقية لانشاء اتحاد جمركي فيما بين الدول الأعضاء ،اذ أن السوق تهدف الى تحديد انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء ،ونبني سياسة اقتصادية مشتركة ،وهذا ما لم تنص عليه اتفاقية كوستاريكا .

وقد حققت هذه الاتفاقية زيادة في التبادل التجاري للدول الأعضاء ، حيث شهدت الاستيرادات زيادة بنسبة قدرها 1 ، 15٪ ،الأمر الذي يعني أن اعتمادها على العالم الخارجي قد قل لانخفاض الاستيراد منه ،بنفس النسبة ،وذلك راجع الى الغاء الضرائب والقيود المفروضة على الاستيراد من البلدان الأعضاء . أما بالنسبة للصادرات فيما بينها فقد شهدت هي الأخرى

---

1) - التكامل الاقتصادي العربي ص : 18 عبد الوهاب رشيد .
2) - اقتصاديات الوطن العربي ص : 107 - جمال غريب .

اتجاها نحـو الزيادة ويمكن ملاحظة هذا التطور عموما من الجدول التالي :-

تطور الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بين دول الشرق المشتركة لأمريكا الوسطى مقارنة بمجمل مجموع تجارتها مع العالم (%) *

الـدولــة	1961	1973
كوستاريكا	3،1	17،5
غوتيمالا	7،1	18،5
سلفادور	15،8	16،4
نيكاراغوا	3،3	18،4
هندوراس	109	3،7
المجموع العام	8،04	1،5

ورغم نجاح دول السوق في اقامة منطقة التجارة الحرة بخلق السوق الواحدة ، وانتقال منتجاتها فيما بينها بحرية تامة ،اضافة الى نجاحها في اقامة الاتحاد الجمركي بتوحيد سياستها الجمركية ،فان العلاقات التجارية لهذه الدول بقيت مرتبطة مع العالم الخارجي بنسبة تجاوزت أربعة أخماس ($\frac{4}{5}$) من مجمل تجارتها . وهذه المؤشرات تبين ضعف النتائج الايجابية الحاصلة ، كما أنها تؤكد الاساليب غير المجدية التي تم اعتمادها من قبل هذه البلدان لبلوغ تكامل اقتصادي .

---

* - مرجع سابق 1976 " NEWYORK "

المطلـــب الثانـــي : ـ السـوق الأفـريقيـة المشـتركـة :

قد عقد مؤتمر في عام 1961 في الدار البيضاء شاركت كل من الجزائـر، والمغرب، مصـر، غـانا، غينيـا ومالـي، وانبثـق عن هذا المؤتمر فكرة انشاء السوق الأفريقيـة المشتركة، ولقد تحـدد لهذا المؤتمر هدفـين :ـ

الأول : وحدة العمل للدول الأفريقية في الشؤن الدولية للمحافظة علـى الاستقلال السياسي الذي حققته هذه الدول .

الثانـي : العمل على توجيه الطاقات الاقتصادية نحو استغلال الثروات القومية لمصلحة شعوب هذه الدول وضمان توزيع عائد هذه الثروات توزيعـا عادلا .

وعليه فقد تحددت أهداف السوق الأفريقية المشتركة من خلال البيان المشترك الذي صدر في اعقاب الدورة الأولى في كوناكري من تموز 1961 حيث يشمل البيـان النقاط التاليـة :ـ

1) انشاء جهاز اقتصادي باسم مجلس الوحدة الاقتصادية الأفريقية بقصـد دراسة المشكلات المشتركة للتنمية، كما يقوم باعداد الدراسات الخاصة الهادفـة الى تحقيق الوحـدة الاقتصاديـة .

2) اقامـة مصرف " بنـك " افريقي للتنميـة الاقتصاديـة

3) اقامة أتحاد مدفوعـات وهيئـة مقاصـة .

4) الغاء الحواجـز الجمركيـة بين دول السـوق الأفريقـي (1)

التكامل الاقتصادي العربي : ص ـ 20 عبد الوهـاب رشيـد .

ـ لمزيـد من المعلومات بالتفصيل راجع : التكتلات الاقتصادية الدولية : مرجـع سابـق .

ويتضح مما سبق ،أنها لم تكتف بتحرير السلع من الحواجز الجمركية فقط ، بل اقامة أجهزة مشتركة من أجل تسهيل التبادل ،وتقديم الدراسات الخاصة بالوحدة الأفريقية وايجاد مؤسسة تمويلية .

وفي 1963 عقدت اللجنة الاقتصادية لدول الدار البيضاء مؤتمرا في القاهرة أقر انشاء السوق الأفريقية المشتركة حددت أهدافها فيما يلي (1) .

أ - حرية تبادل السلع والمنتوجات .

ب - حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

ج - حرية النقل والترانزيت " العبور " .

ويتضح من الأهداف المتقدمة أنها قد سعت الى اطلاق حرية انتقال السلع وعنصر العمل فيما بينها دون التطرق الى عنصر رأس المال باعتبار أن أغلب الدول تفتقر الى هذا العنصر .

وللوصول الى تحقيق هذه الأهداف ،فقد اتفقت دول السوق على تنسيق وتوحيد التعريفات الجمركية في كل الدول الأعضاء وتنسيق سياسات الاستراد والتصدير والغاء الضرائب الجمركية تدريجيا بنسبة 25٪ في السنة الأولى ويتم الباقي في السنوات الأربع التالية .

ويتبين مما سبق أنها لم تتعرض الى كيفية تحقيق اطلاق حرية عنصر العمل ولم تعالج تبني سياسة اقتصادية مشتركة .

وباختصار يمكن أن كل هذه المساعي لم تر النور ،لأنه لم تصادق عليه سوى مصر ،الأمر الذي يعني أنه كان مجرد اعلان رسمي عن وجود رغبة لهذه الدول في التكامل ،دون أن يقترن ذلك بالتطبيق أو العمل على تنفيذ

---

(1) - اقتصاديات الوطن العربي : ص - 112 جمال غريب .

ما أعلن عنه . كما يعني أيضا أنه كان مبني على أساس تحقيق دعاية للدول الست الاعضاء في نفس الوقت مجرد رغبة عاطفية عابرة ، وتشير هذه الأرقام النسبية التالية الى طبيعة النتائج التي بلغتها السوق الأفريقية المشتركة ، اعتمادا على مبادلاتها التجارية .

تطور الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بين دول السوق الأفريقية المشتركة . (1)

مقارنة بمجمل تجارتها مع العالم (٪)

دول السوق	1961	1973
مصر	0،2	0،5
المغرب	3،7	5،9
الجزائر	1،4	1،4
مالي	5،2	1،5
غانا	0،4	0،5
غينيا	2،4	0،0
المجموع	2،2	1،6

نخلص الى القول أن النتائج التي تحققت في الأقطار النامية لبلوغ تكاملها الاقتصادي ، كانت دون بلوغ الحد الأدنى من أهدافها ، حيث استمرت تعاني المبادلات التجارية فيما بينها من المراقيل المختلفة التي حالت دون الوصول الى الأهداف المرجوة .

مرجع سابق - 1976 " NEWYORK. 1976 "

وخلاصة القول أن التكامل الاقتصادي في الدول النامية لا يمكن له النجاح طالما أن يستورد الأنظمة الاقتصادية ويطبقها برمتها دون تكييفها مع الواقع المعاش عندها لأن ظروف الدول المتقدمة يختلف كثيرا عن ظروف الدول النامية من حيث الخبرة التكنولجيا والتحكم فيها بالاضافة الى سيولة العمل الماهر وتوفر رؤوس الأموال وبالتالي فانه يجب على الدول النامية أن تراعي ظروفها الاقتصادية وتعمل على تجاوز الخلافات القائمة والتي كثيرا ما تكون سببا في فشل أي مشروع اقتصادي مشترك ، ناهيك عن أن معظم القرارات الاقتصادية تأتي عاطفية وبالتالي لا ترى النور والشواهد كثيرا مثل السوق الأفريقية المشتركة فهي موجود على الأوراق ، وكما سيأتي السوق العربية المشتركة .

وأني أرى ضرورة توفر الشروط الموضوعية لنجاح مثل هذه المشاريع الطموحة وتكمن هذه الشروط في توفير الشروط المادية من امكانات عناصر الانتاج بالاضافة الى توفر الدراسات العلمية التي تخلو من العواطف بل تعتمد أساسا على الأسس النظرية للمفكرين والباحثين الاقتصاديين .

وفي هذا الاطار تجدر الاشارة الى أن محاولات التكامل الاقتصادي وانواعه تجري على مستوى العالم ، لما لهذه العملية الاقتصادية من أهمية بالغة ، وهذا هو التوجه العام للعالم المتقدم منه والنامي ولكن كل حسب وجهته وامكانياته .

ولدراسة السوق الأفريقية المشتركة بالتفصيل أنظر : السوق الأفريقية المشلتركة بين السياسة والاقتصاد " محمد الجمالي .

الفصل الثالث : خصائص الاقتصاد العربي :

تمهيد :

لقد تعرض المجتمع العربي ابان الاستعمار الاستيطاني بدأ من حركة الرأسمالية العالمية الى ظهور تركيب اجتماعي اتصف بالتعاون المجحف ، حيث ظهرت أقلية متخلفة فكريا وعقائديا نابعة من القطاع العام والخاص تعمل على تهميش تام للشعوب الكادحة واغراقها في فقر مدقع يمكن ملاحظته من خلال الأوضاع المعيشية سواء في الأرياف أو المدن العربية على حد سواء من خلال مايعانيه المجتمع العربي من مشاكل اجتماعية حادة ومزمنة في نفس الوقت مثل أزمة السكن ، وسوء التغذية ونقصها ، والظروف الصحية غير الملائمة والتي تعرقل مجهودات التنمية بطريقة أو بأخرى وتفشي ظاهرة الأمية في مجتمع يفادي دينه الاسلامي الى التعلم والتعليم دون تمييز ، زد على ذلك ظهور البطالة المقنعة التي يعاني منها الاقتصاد العربي ناهيك عن الزيادة المخيفة للبطالة الحقيقية ، كل هذه العوامل عملت على تخلف المجتمع العربي ، حيث كان من نتائج الاستقرار الاقتصادي الرأسمالي الأمبريالي داخل الوطن العربي هو تشويه التركيب الاجتماعي ، اذ أن النمو الاقتصادي لم يؤدي الى تمركز النشاط الصناعي الى توسيع نسبي في القوى العاملة المرتبطة بالقطاعات الانتاجية مباشرة ، بل أدى هذا الاستقرار الى تدعيم مكانة الأعمال غير الانتاجية كالخدمات والأجهزة الادارية ، وهي عوامل أدمجت التركيب الاجتماعي والمهني في حركية غير سليمة ، تتجلى في تضخم البلد العاملة في القطاعات غير المنتجة ، والخدمات ، والعمل على زيادة البطالة المقنعة على حساب العمل المنتج ، كما أن التركيب الاجتماعي

غير المتكافئ، أدى الى تسرب نمط الاستهلاك الغربي داخل المجتمع العربي ،دون أن يصاحب هذه التسرب تدرجا في التطور الفكري والمادي ودون أن يصاحبه مجهود تراكمي يعتمد على التضحية ويعطي القيمة الحقيقية للموارد الاقتصادية وانفاقها انفاقا اقتصاديا ،مما نجم عنه تكسير التوازن الاجتماعي والحضاري داخل المجتمع العربي ،زد على ذلك كله انتشار ظاهرة المحسوبية والبيروقراطية والرشوة ،والتسابق في الاتفاق غير المنتج والذي يؤدي الى تبذير وهدر الموارد الاقتصادية مثل ظاهرة التنافس التي نراها في أيامنا هذه والتي تتمثل في بناء القصور وما تتطلبه من أموال طائلة على حساب الاستثمار الاقتصادي الذي لا يلقى في معظم الأوقات التحويل الكافي في جل الاقطار العربية مما يضطرها لتحويل المشاريع الاستثمارية المخططة الى التدين وهذا مايزيد من تعميق التبعية للخارج .

ولهذا كان لزاما الاشارة الى الوضع السائد في الوطن العربي من حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لاقتصاديات الوطن العربي .

المبحث الأول : ـ الخصائص الاجتماعية لاقتصاديات الوطن العربي :

الخاصية الأولى : أرتفاع النمو الديموغرافي : لقد اعتبرت مشكلة السكان والنمو الديمغرافي في البلدان النامية بوجه عام ، ومنذ أمد طويل عاملا معيقا للتنمية الاقتصادية ، اذ أن تزايد السكان بهذه الكثافة ، يخلق أعباء كثيرة على كاهل اقتصاديات الدول النامية ، حيث ينجم عن هذه الزيادة العمالة الناقصة " العمالة المقنعة " مما يحدث زيادة هامة من الخدمات الاجتماعية (الاسكان ، التعليم ، التغذية الصحية) وهي تشكل عوامل هامة في بناء الانسان القادر على العمل والمنتج فعلا .

ويشير واقع الوطن العربي أن الغالبية العظمى من سكانه تعاني حالا من التخلف ، تصل الى حد عدم اشباع حاجاتها الأساسية ، مثقلة بالديون والأزمات ، وبالتا واهر العديدة للتخلف الاجتماعي والثقافي ، ذلك كله ، رغم توفر الموارد وتنوعها عبر الأقطار العربية ، ولكن الأمور تجري الى تبذيروهدر هذه الأمكانيات (1) ودون استغلالها الاستغلال العقلاني الرشيد ، وباعتبار الوطن العربي جزءا من الدول النامية يشاركه في معظم الخصائص ، حيث أن أهم ما تعاني منه اقتصاديات الوطن العربي هو الزيادة السنوية المرتفعة للسكان والتي لا تتلاءم مع معدلات الاستثمار ، مما جعل التنمية الاقتصادية والحالة هذه عاجزة عن تلبية الطلب الاستهلاكي ، الشيء الذي جعل التنمية الاقتصادية في الوطن العربي تعاني مشكلة التبعية الاقتصادية ان لم نقل تعميقها وخاصة في مجال توفير الغذاء للمواطن العربي .

---

1) ـ الامكانات العربية ص : 107 علي نصر .

وأن معدل الزيادة السنوية للسكان يختلف من بلد عربي آخر اذ لا يزد في المتوسط في الدول العربية عن 3٪ (1982) . *

ونستنتج من الجدول الموالي ،أن الوطن العربي مقدم على أزمة اقتصادية حقيقية تكمن في نقص الأمن الغذائي الذي أصبح سلاحا استيراتيجيا يحسب له ألف حساب وذلك من خلال الزيادة المضطردة للنمو السكاني والتي لم تجاريها وتيرة النمو الاقتصادي ،حيث نجد أن نسب الزيادة السنوية للسكان في معظم الدول المتقدمة لا تتعدى الواحد في المائة (1٪) ،في حين نجد أن هذه النسبة في معظم البلدان العربية تتراوح مابين 2 ،2٪ في مصر و 4٪ في ليبيا على سبيل المثال .

وعليه فان مهمة التحكم في هذه النسب هي من الضرورات الأساسية التي يجب على الدول العربية مجتمعة أو منفردة أن تعمل جاهدة على تقليصها ، لأن زيادة السكان كما سبق أن ذكرت آنفا تتطلب توفير الشروط الضرورية لتلبية متطلبات المجتمع الجديد من " تعليم ومسكن وتوظيف " والتي تعاني منها البلدان العربية ذات الفائض السكاني مثل مصر ،الجزائر ،المغرب ، السودان ،والذي ينعكس في انخفاض الدخل الفردي .

وان الوعي بخطورة مشكلة النمو الديمغرافي في الوطن العربي يزداد ،ولكن حتى الآن ،لم يظهر العمل الفكري ،وبالطبع لم يبدأ الالتزام العملي المناسب لتغيير هذا الحال . (1) وأن شدة النمو السكاني وضعت النمو الاقتصادي ينعكس في البلدان العربية في حركة هجرة مزدوجة ،الهجرة الريفية الى المدن والهجرة الى الخارج .

وما تعانيه جل المدن العربية من اختناقات وخاصة في مجال السكن والمرافق العامة ،وظهور الأحياء القصديرية بها ،وهي ظاهرة غير حضارية يجب القضاء عليها ولكن مع مراعاة الجانب الانساني والاخلاقي .

---

* - الملاحق الرئيسية - في اقتصاديات الوطن العربي - أحمد يونس البطريق

1) - الامكانات العربية : ص 107 - علي نصار .

والجدول يوضح النمو السكاني في الوطن العربي ومقارنة هذه المعدلات مع معدلات الزيادة السنوية في بعض البلدان المتطورة .

البلــــــدان	متوسط السكان %			تقرير السكان بالملايين	
	73 - 65	84 - 73	2000 80	1990	2000
الصومال	3، 5	2، 8	3، 1	12	16
السودان	3، 1	2، 9	2، 9	25	34
موريتانيا	2، 3	2، 1	2، 7	2	3
الجمهورية العربية اليمنية	2، 6	2، 8	2، 8	9	12
جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية	2، 1	2، 3	2، 5	2	3
المغرب	2، 7	2، 4	2، 4	25	31
مصر	2، 2	2، 6	2، 2	53	65
سوريا	3، 4	3، 4	3، 4	12	17
لبنان	2، 6	—	—	—	—
الجزائر	3، 0	3، 4	3، 3	26	34
العراق	3، 3	3، 6	3، 5	19	26
عمان	2، 9	4، 5	3	1	2
ليبيا	4، 1	4، 1	4، 0	4	6
السعودية	4، 0	4، 9	3، 7	14	20
الامارات العربية المتحدة	11، 8	10، 7	3، 8	2	2
تونس	2، 0	2، 4	2، 3	8	10
فرنسا	0، 8	0، 5	0، 5	57	59
ايطاليا	0، 6	0، 3	0، 2	57	59
الولايات المتحدة الأمريكية	1، 1	0، 1	0، 7	248	263
اليابان	1، 2	0، 9	0، 5	123	.29
أبريطانيا	0، 4	(،)	0، 1	58	58

تقرير البنك العالمي - 1986 .

الخاصية الثانية : - ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع العربي :

ان التنمية الاقتصادية تعتمد على الموارد الطبيعية والموارد البشرية ، أما فيما يتعلق بالموارد الطبيعية فيتوقف على مدى توفرها وطرق الحصول عليها وكيفية استغلالها والتحكم فيها ،أما مايخص الموارد البشرية وهي محور الدراسة ، فيجب التذكير أن الوطن العربي " يتميز بتفشي ظاهرة الأمية على العموم وفي المجال التقني على الخصوص " (1) .

وقد ترجع هذه الظاهرة بالدرجة الأولى الى الوجود الاستعماري الذي عانت منه البلدان العربية ،حيث كانت السياسة الاستعمارية تهدف الى القضاء على مقومات هذه الشعوب ،ومنها الثقافية ،وتتجلى هذه الظاهرة خصوصا في الجزائر التي عانت من ويلات الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة كاملة .

ولهذا فاني أرى أن السبب الأول والأساسي في تخلف الاقتصاد العربي يعود بالدرجة الأولى الى الفقر الثقافي ،وخاصة في الميدان العلمي والتكنولوجي بسبب شيوع ظاهرة الأمية ،وبالتالي عدم امكانية استيعاب التطور التكنولوجي الذي يحدث في العالم المتقدم تكنولوجيا ،مما جعل الدول العربية تعتمد على الاطارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية في استغلال الثروات الطبيعية كالبترول والغاز .

الا أن الدول العربية ،بعد حصولها على استقلالها ،حاولت أن تعمل على تحسين الوضع التعليمي ،وذلك باقامة الهياكل القاعدية له (المدارس، الثانوية ،الجامعات ". والمعاهد المتخصصة) ،وتكوين الاطارات التي

---

1) - انظر : الاقتصاد العربي " انجازات الماضي واحتمالات المستقبل " ص 54 - عبد الله صايغ يوسف .

تسند لها مهمة التكوين . .

ولكن تبقى الأهمية النسبية قليلة مقارنة بالقطاعات الأخرى ، ويتجلى هذا في المخصصات المالية له ، حيث بلغت في بداية الثمانينات 80 / 1981 مليار دولار سنويا في الوقت الذي نجد فيه الولايات المتحدة الأمريكية تخصص من ميزانيتها الفيدرالية لنفس العام 36،1 مليار دولار للبحث والتنمية ، ناهيك عن مخصصات الولايات المفردة والسلطات المحلية والقطاع الخاص (1) *

---

1) - مرجع سابق ص : 68 عبد الله صايغ يوسف .

*)- للمزيد من المعلومات ارجع الانماء التربوي - معهد الانماء العربي - صيدا زي - خاص بالتعليم ودورة في التنمية

ويمكن ايراد الجدول التالي لايضاح مدى انتشار الأمية في أوساط المجتمع العربي (1) .

البلد	نسبة الأمية %	نسبة التسجيل في المرحلتين الاولى والثانية للتعليم الموحد %
الجزائر	70	41
السودان	85	16
سوريا	65	61
تونس	70	65
× اليمن	90	5
× اليمن الديمقراطي	90	22
المغرب	86	32
ليبيا	73	59
ليبنان	14	71
الكويت	53	79
الأردن	60	70
العراق	80	59
مصر	30	52
السعودية	85 595	20

يمكن ملاحظة تفشي ظاهرة الأمية في مرحلة الستينات حيث كانت تبلغ نسبتها في الجزائر ٧٠٪ و ٩٠٪ في اليمنيتين و 85٪ في المغرب و 95٪ في السعودية ، وبالتالي لا يمكن للتنمية الاقتصادية والحالة هاته أن تنمو وتزدهر لأنه لا يتوفر عنصرها الهام وهو عنصر التكوين الذي به يمكن التحكم في دواليب التنمية الاقتصادية .

1c United nation : Manuel de statistiques de commerce international et du developpement 1976.

(1) - أنظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد . 1983 للمزيد من المعلومات .

* (1)

- تطـور التعليم في الوطن العربي ومقارنته ببعض الدول المتقدمة : -

رغم ماذكرته آنفا ، فان الوطن العربي شهد تطورا ملحوظا في ميدان التعليم ، اذ عرفت مثلا الجزائر قفزة كمية في نسبة الوافدين الى المدرسة في سن الدراسة من 68٪ (1965) الى 98٪ (1983) وهي تعتبر نسبة ايجابية جدا مقارنة بدول المغرب العربي الكبير مثل المغرب الذي تصل فيه نسبة الوافدين الى المدرسة لأول مرة 57٪ (1965) ولم تصل في سنة 1983 الا الى 78٪ ، ففي الوقت الذي نجد فيه أن نسبة التعليم الثانوي لم تتعد (7٪) (1965) بلغت 47٪ (1983) ، وان كانت هذه النسبة ضئيلة اذا ماقارناها بدولة متقدمة كفرنسا التي تبلغ فيها هذه النسبة 56٪ سنة 1965 و 89٪ 1983 ، وأن نسبة التعليم العالي بلغت في دولة الجزائر 1 ٪ 1965 و 5 ٪ (1983) . في الوقت الذي نجدها في فرنسا قد بلغت 18٪ 1965 و 28٪ 1983 .

والمهم هنا أنني لست بصدد التعليق عن محتويات الجدول الوارد في الملحق ، وانما ذكر بعض الدول كالجزائر مثلا ، لاظهار مدى ما تتطلبه عملية القضاء على الأمية من تخصيص موارد مالية وتعبئة بشرية ، من أجل رفع المستوى التعليمي في الوطن العربي ، حيث أن رفع مستوى القدرة البشرية ليس مجرد الدراسة الرسمية وما تحتويه اذ يجب توفير الشروط التي تعمل على تشجيع روح العلم والتعليم لدى أفراد المجتمع العربي ، بالاضافة الى اقامة الهياكل القاعدية من مباني ومخابر علمية .

---

1) - تقرير البنك العالمي . 1986

*)- أنظر الملحق : الجدول رقم - 1 -

ومكتبات وغيرها ،والعمل على تشجيع الفكر وحرية الرأي ،وهما مسألتـــان ضروريتـــان للبحث العلمي ،كل ذلك بالاضافة الى الحوافز المالية المعقولة .

وفي هذا الاطار يجب التنويه والاشارة بالمجهودات التي تبذلها الجزائر في مجال القضاء على الأمية ولو بشكل تدريجي ،وخاصة ونحن نعلم أن الظروف التي مرت بها الجزائر ظروفا قاسية وصعبة طيلة فترة الاستعمار الفرنسي الاستيطاني وما استخدمه من أساليب جهنمية للقضاء على الشخصية الجزائرية العربيـــة الاسلامية ،حيث كان التعليم فيها موجها أساسا الى الفرنسيين خصوصا وغيـر المسلمين عموما ،حيث أن جامعة الجزائر لم تبدأ بقبول الطلبة الجزائريـــين الا منذ قبيـل الاستقلال ،وأن كان على أساس انتقائي يخدم أولئك المقربـين من المستعمر الفرنسـي .

حيث لم يوجد عشية استقلال الجزائر سوى مهندسين جزائريين (02) فقط ويمكن أن نخلص القول أن الدول العربية من المحيط الى الخليج قد تفبهت الـى أهميـة القضاء على الأمية ، نظرا لما للتكوين من دور فعال في مجال التنميـة الاقتصادية ،لأن توفر الموارد الطبيعية في العملية الانتاجية غير كافية وحدهـا ، دون توفر عنصر العمل الفعال المبدع والمنتج ،اذ نجد أنه في مرحلة السبعينات أن نسبـة التعليم التقني من مرحلة التعليم الثانوي لم تتعد في المتوسط 36،10٪ وهي نسبة ضئيلة جدا ،اذا علمنا أن التنمية الاقتصادية تعتمد بالدرجـــة الأولى على الكفاءات المختصة في المجال التقني ،حتى يتمكنوا من استيعـــاب التقنيات الجديدة والتحكم في التكنولوجيا المستوردة خدمة للتنمية الاقتصادية .

وبصفة عامة فان مستوى التعليم في مختلف المراحل وخاصة المهنية منهـــا لا يتناسب مع الحاجيات المتزايدة التي تتطلبها التنمية الاقتصادية السريعـــة،

سن التعليم العالي محددة بـ (20 - 24) سنة فقط .

بعد أن تعقدت مظاهر الحياة الاجتماعية ،لذلك أصبح من الضروري تجهيز عدد كبير من الخبراء ذوي الاختصاص في شتى مجالات العلم والمعرفة ، ولذلك اعتمدت أكثر البلدان النامية على الخبراء الأجانب على أساس مبدأ المساعدات الفنية بين الدول ،وهذا الوضع يجب أن يكون مؤقتا ، لأن الاعتماد بشكل دائم يشكل خطورة وخاصة وأن تبدل الظروف الدولية من وقت لآخر قد لا يسمح بذلك بالاضافة الى ذلك ، أن المصلحة الوطنية تتطلب الاعتماد على الكفاءات الوطنية بشكل أساسي وتضحيات أبناء الوطن نفسه ،غير أن المثقفين من أبناء الدول النامية يعاني من ضعف كفاءتها العلمية ونقص خبرتها الفنية ،ذلك لأن الاتجاه العام السائد في الدراسات المتقدمة هو التوجيه النظري دون الاهتمام بالجانب العملي (التطبيقي) (1)

الخاصية (3) عدم توفر الشروط اللائقة لحياة الأفراد :

من المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الوطن العربي شأنها في ذلك شأن الدول النامية الأخرى ،هو نقص الأمن الغذائي ،ذلك أن القطاعات المنتجة للغذاء لا تستطيع تلبية الطلب الاستهلاكي المتزايد بناء على تزايد السكان وخاصة وأن سكان الوطن العربي يتميز بغلبة فئة السن الصغرى في الهرم السكاني حيث تفوق 50٪ من السكان غير النشيطين أي لا يساهمون في العملية الانتاجية ممّا يعمل على زيادة الاعالة ويمكن الاستعانة بالجدول التالي لتوضيح متوسط نصيب الفرد من الغذاء ومقارنته ببعض الدول المتقدمة .

1) - دراسات في التنمية الاقتصادية ص 35 - وديع شرايحية .

الدول	القيمة المضافة في الزراعة بملايين الدولارات		حجم الواردات من الحبوب ألف / طن		معونة الغذاء من الحبوب. ألف / طن		استهلاك الاسمدة مئات الغرامات من مغذيات النبات لكل هكتار القابلة للزراعة		متوسط الرقم القياسي لنصيب الفرد من انتاج الغذاء
	1970	1984	1974	1984	1974	1984	1970	1984	4 / 83
الصومال	434	غ.م	42	330	111	177	31	23	69
السودان	1610	2203	125	530	46	450	31	67	93
موريتانيا	200	215	115	277	48	129	6	غ.م	95
الجمهورية العربية اليمنية	—	—	158	612	33	5	1 •	57	84
جمهورية اليمن د / ش	—	—	149	291	(•)	16	(•)	103	83
المغرب	2784	2905	891	2610	75	448	130	293	91
مصر	3282	4795	3877	8616	610	1783	1282	3605	91
تونس	712	1358	307	1071	59	146	82	160	84
سوريا	1057	2415	339	1855	47	17	67	320	123
لبنان	غ.م	غ.م	11	506	26	18	1279	1191	1 45
الجزائر	1731	2790	1816	4155	54	7	174	213	79
العراق	غ.م	غ.م	870	4511	(•)	صفر	35	165	" "
عمان	—	—	52	214	(•)	(•)	64	432	94
ليبيا	168	572	612	1005	(•)	(•)	44	1777	98
السعودية	833	1917	482	7643	(•)	(•)	(•)	4200	—
الكويت	42	108	101	770	(•)	(•)	(•)	2991	—
الامارات العربية المتحدة	—	294	132	435	(•)	(•)	(•)	—	—
فرنسا	24282	30484	454	1747	(•)	(•)	2424	3116	1 1 1
ايطاليا	22099	25478	8100	7097	(•)	(•)	96 2	1689	1 1 1
الولايات المتحدة الامريكية	62108	66669	460	785	(•)	(•)	800	1045	1 0 5
اليابان	38299	39972	19557	26944	(•)	(•)	3849	4370	95
ابريطانيا	7907	11476	7541	2991	(•)	(•)	2521	3746	1 2 4

تقرير البنك العالمي - 1986

وأول مايمكن ملاحظته من الجدول السابق ،هو انخفاض القيمة المضافة في قطاع الزراعة ،حيث نجد أن القيمة المضافة في الجزائر مثلا منسوبة الى القيمة المضافة في فرنسا تساوي 1 ،7 ٪ فقط ،وهذا ماينعكس على نصيب الفرد من انتاج الغذاء ،حيث لم يبلغ سوى 79٪ مقارنة بالقياس لـ 74/ 76 = 100 .
والذي يتجلى أيضا في حجم الواردات المتزايدة من الغذاء " الحبوب " وذلك في الدول العربية قاطبة دون استثناء ،مما يوضح حقيقة هامة ألا وهي عجز القطاع الزراعي عن توفير مادة الحبوب اللازم للاستهلاك ،مما جعل الحكومات العربية تلجأ الى سد هذا العجز عن طريق الاستيراد ،ناهيك عن معونة الغذاء التي تتحصل عليها الدول مع الاشارة الى عدم اعتماد دول الخليج على مثل هذه المعونات .

وقد يرجع انخفاض القيمة المضافة كما يوضحه الجدول السابق الى عدم كفاية الخصبات المستخدمة في الأراضي الصالحة للزراعة ،اذ تعتبر قليلة جدا مما يعمل على تناقص الغلة من جهة ،ولكن الطلب الاستهلاكي كما هو معلوم في زيادة مستمرة نظرا لزيادة السكان من جهة ثانية ،وأن مثل هذه المسألة ـ الغذاء ـ تعتبر من الضروريات الأساسية التي يجب توفرها من أجل القيام بالتنمية الاقتصادية التي ـ كما سبق ـ تعتمد على الموارد المادية والموارد البشرية هذا فيما يتعلق بالغذاء وعدم كفايته للفرد في الوطن العربي ،كما نجد أن مسألة الصحة هي الأخرى تلقي اهتماما من طرف الحكومات العربية للرقي بها حتى تتمكن من تحسين الظروف الصحية ، ولكن تبقى المجهودات المبذولة دون بلوغ المستوى المطلوب الذي بلغته الدول المتقدمة لحد الآن ،ويتجلى هذا الضعف من خلال البيانات الوارد في الجدول التالي الذي يتضح أن فيه بوادر التحسن في هذا القطاع وذلك من خلال انخفاض عدد الافراد بالنسبة

الى كل طبيب ،وانخفاض عدد الأفراد أيضا الى كل ممرض أو ممرضة في الفترة المذكورة ،ولكن اذا ما قارناها بالدول المتطورة المذكورة في الجدول ،فان الفرق يبقى شاسعا ،مما يتطلب على الدول العربية زيادة الاهتمام والعناية أكثر بالقطاع الصحي ،لما لها من دور فعال في دفع التنمية الاقتصادية الى تحقيق رفاهية المجتمع .

البلد	عدد السكان بالنسبة الى كل طبيب 1965	طبيب 1981	ممرض أو ممرضة 1965	ممرض أو ممرضة 1981	نصيب الفرد من الامداد اليومي من السعرات الحرارية اجمالي 1983	نسبة مئوية من المت 1983
السودان	23500	9070	3360	1440	2122	90
موريتانيا	36580	—	—	—	2252	97
الجمهورية العربية اليمنية	58240	7070	—	3440	2226	92
جمهورية اليمن د ش	12870	7120	1850	820	2254	94
المغرب	12120	17230	2290	900	2544	105
مصر	2260	800	2030	790	3163	126
تونس	8040	2620	1150	950	2889	110
سوريا	4050	2160	1760	1370	3156	127
لبنان	1240	غ.م	2500	غ.م	غ.م	غ.م
الجزائر	8400	—	11770	—	2750	115
العراق	4970	1790	2910	2250	2840	118
عمان	23790	1680	6380	440	—	—
ليبيا	3970	660	850	360	3651	155
السعودية	940	1800	6060	730	3244	134
الكويت	830	600	270	180	3369	—
الامارات	—	720	—	390	3407	—
فرنسا	870	460	—	110	3514	139
ايطاليا	180	750	790	250	3521	140
الولايات المتحدة الامريكية	640	500	310	180	3623	137
اليابان	970	740	410	210	2653	113
بريطانيا	860	680	200	120	3222	128

ورغم هذا الوضع السائد في الوطن العربية من تردي الظروف الصحية مقارنة ببعض الدول المتطورة المذكورة في الجدول أعلاه الا أن يمكن الاشارة الى أن الظروف الحياتية لغالبية سكان المناطق العربية قد تحسنت تحسنا متميزا في الوقت الحاضر وان كان هذا التحسن لم يصل الى درجة مرضية لحد الآن .

البنك العالمي - 1986 .

وان مايعانيه قطاع الصحة في الوطن العربي عموما هو الميل نحو تركيز الخدمات الصحية في المدن ،رغم المجهودات المبذولة من أجل نشر المنشآت الصحية والخدمات ضمن توزيع أكثر توازنا ،حتى أن نظام العناية الصحية العامة في الأرياف غير كافية لأن هي وجدت ،علما أن الضمير الاجتماعي يوجه هذه النظم وليس دافع الربح الخاص الذي يتحكم في " حالة الاطباء الخواص " وكذا المستشفيات الخاصة ،ويزداد هذا الوضع وضوحا كلما ابتعدت القرى عن المدن ،ومراكز المناطق الريفية ،كما توجد نواقص نوعية لا يمكن لأحد أن يخفيها أو يستجاهلها اضافة الى عدم كفاية الخدمات الصحية من حيث الحجم والتوزيع .

الخاصية (14) تدني العمر المتوقع لحياة الأفراد في الوطن العربي :

نتيجة لما ذكرت سابقا من نقص في التغذية ،وعدم كفاية الخدمات الصحية من حيث الحجم والتوزيع وكذا النوعية ،انعكست كلها سلبا على تدني العمر المتوقع لحياة الأشخاص في الوطن العربي وخاصة في الفترة ماقبل السبعينات، حيث تحسنت فيما بعد هذه الظروف مقارنة بالعقود الماضية التي اتسمت بالغبن الاجتماعي والاقتصادي .

ان التغير في العمر المتوسط في الخمسين سنة السابقة ،يتميز بالأهمية بحد ذاته ،بوصفه مؤشرا على الفرصة المتسعة أمام الانسان ،من حيث مدّة حياته ،لتحصيل العلم والمهارات والخبرة التي يحتاجها في محاولاته الانتاجية وللتمتع بثمار تلك الجهود على حد سواء ،الا أن هذه الحياة ليست كافية لوحدها لتمكين الفرد من الاستفادة بهذه الطريقة ،فان التعليم والتدريب اضافة الى التنظيم الاجتماعي وفرص العمل هنا ضروريان ،وقد أثر امتداد العمر الوسطي على هذا الدور المزدوج للانسان وتم ذلك في ثلاث نواح وهي : -(1)

1) مرجع سابق - ص 28 - 29 : يوسف عبد الله صايغ .

1) - لقد وفر امتداد العمر المجال الأوسع للتعليم والتدريب عبر سنوات اضافية من الحياة النشيطة .

2)- سمح بالحصول على خبرة أعظم وفترة من العمر الجزي يمكن خلاله من ايتم استثمار التعليم والتدريب .

3)- قد أثر أيضا الامتداء على هيكلة الاعمار لدى سكان العرب عبر رفع نسبة الاعالة ويمكن القول أنه كلما تحسنت الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، الا وكانت لها آثار ايجابية على حياة المواطن وبالتالي امكانية تمديد عمره المتوقع ومنه الاستفادة من خبراته وتجاربه في الميدان العملي والعلمي ، واستثمار طاقته الانتاجيـــة .

ويجب الاشارة أن هذا الوضع يختلف من قطر عربي الى آخر حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يمكن تقسيم الوطن العربي من حيث مدة العمر الى قسمين القسم الأول وهو الذي لا يتمدى فيه العمر المتوقع لحياة الأفراد خمسين سنة على الأكثــــر (1)

البلـــــد	العمر المتوقع ذكـــور		العمر المتوقـــع انــــاث	
	1965	1984	1965	1984
الجمهورية العربية اليمنيـــة	37	44	38	46
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبيـــة	37	46	39	48
الســـودان	39	46	41	50
الصومـــال	36	44	40	47

1) - تقريــر البنـك العالمـي - 1986

القسم الثاني وهو الذي يتعدى فيه العمر المتوقع لحياة الأفراد خمسين سنة:

البلد	العمر المتوقع ذكور		العمر المتوقع اناث	
	1965	1984	1965	1984
المغرب	48	57	51	61
مصر	47	59	50	62
سوريا	51	62	54	65
لبنان	60	69	64	70
الجزائر	49	59	51	62
العراق	50	58	53	62
عمان	40	52	42	55
ليبيا	48	57	51	61
السعودية	47	60	49	64
الكويت	67	69	64	74
الامارات العربية المتحدة	57	70	61	74

من خلال فحصنا للجدولين السابقين نجد أن طول وقصر مدة العمر المتوقع يتعلقان بمدى توفر الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلد نفسه، فنجد أن مدة العمر المتوقع للدول الخليجية أطول منه في باقي الدول العربية نظرا لما تتمتع به هذه الدول الخليجية من موارد مالية ضخمة والناتجة عن ارتفاع أسعار البترول المتوفر لديها .

الجدول من تقرير البنك العالمي - 1986 .

كما يلاحظ التحسن الذي حصل خلال الفترة المذكورة ،وهذا راجع أيضا الى تحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي ،ولو أنها دون مستوى الدول المتطورة التي تفوق الأعمار المتوقعة فيها عن الدول العربية وللتدليل على ذلك نورد الجدول التالي (1) .

البلد	العمر المتوقع بسنوات ذكور		العمر المتوقع/ سنوات انات	
	1965	1984	1965	1984
فرنسا	68	74	75	80
ايطاليا	68	74	73	79
الولايات المتحدة الأمريكية	67	72	74	80
اليابان	68	75	73	80
ابريطانيا	68	72	74	78

حيث نجد أن العمر المتوسط المتوقع لا يتعدى في الوطن العربي بالنسبة للذكور 53،25 سنة 1984 بينما يصل العمر المتوسط المتوقع في الدول المتطورة بالنسبة للذكور 4 ،73 عام 1984 والفرق بينهما كبير .

	متوسط العمر المتوقع عند الولادة / سنوات ذكور		انات	
	1965	1984	1965	1984
الدول المتطورة	67،8	73، 4	73، 8	79، 4
الوطن العربي	46، 7	53،25	46،75	56، 12

1) تقرير البنك الدولي - 1986 .

الخاصية - 5 - ضعف مستوى الدخل الفرد السنوي :

ان ما يميز الوطن العربي من حيث مستوى الدخل هو عدم تفاوت الدخول بين الدول النفطية والتي تتميز بمستوى مرتفع من الدخل الفردي فقد يصل الى 21920 دولار في دولة الامارات العربية المتحدة هذا من جهة ، ومن جهة ثانية انخفاض مستوى الدخل الفردي السنوي في الدول غير النفطية عموما والتي يصل فيها الى أدنى مستوى وقدره 260 دولار سنويا في دولة الصومال ، وهذا مايجعلنا نقول أن الوطن العربي ينقسم الى فئتين من حيث مستوى الدخول .

الفئة الأولى ذات الدخل المتوسط المرتفع والتي تشمل الدول النفطية :

الـدول	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 1984 / دولار
الامارات العربية المتحدة	21920
الكويت	16720
السعودية	10530
ليبيا	8520
عمان	6490

تقرير : البنك العالمي - 1986 .

الفئة الثانية ذات الدخل المتوسط المنخفض وتشمل الدول التالية :

الدول	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 1984 / دولار
الجزائر	2410
تونس	1270
مصر	720
المغرب	670
الجمهورية العربية اليمنية	550
جمهورية اليمن د / ش	550
موريتانيا	450
السودان	360
الصومال	260

نلاحظ من خلال التيار الآلي لاقتصاديات الوطن العربي انعدام تطابق أو توافق تطور الاقتصاديات النفطية مع الاقتصاديات غير النفطية ،بل تناقضهما ، الشيء الذي يتمثل في اتساع الفجوة بين الفئتين ،حيث نلاحظ الفرق بين أغنى دولة وهي الامارات العربية المتحدة ودولة الصومال والذي يساوي أكثر من 80 ضعفا وهو فرق شاسع وكبير بين أغنى دولة وأفقر دولة . وهكذا نلاحظ أن اندماج اقتصاديات الوطن العربي في تلك الاقتصاديات المركزية من خلال التنمية غير المتكافئة ،قد ساهم في تركيز هذه الأخيرة داخل الوطن العربي ،فالتغلغل الأمبريالي هو أساس تمزيق الوطن العربي وبالتالي نجم عنه تخلف التنمية الاقتصادية التي ترتبت عنه شروط تناقض بين الاقتصاديات القطرية وأن الوعي بهذه الحقيقة ضروري من أجل تحديد وسائل مجابهتها وبناء اقتصاد عربي

نفس المصدر : 1986 .

متحـرر من كل أشكـال التبعيـة الاقتصاديـة .

وعلى العموم فان متوسط الدخل العربي ،في الثمانينات لم يتعد 5102،14 ،ويبدو مرتفعا للوهلة الأولى ،لكن اذا قارناه بغيره من الدخول في الدول المتطورة فنجده منخفضا ويمكن ذكر الدول التالية :-

الـدول	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي / 1984/ دولار
فرنسا	9760
ايطاليا	6420
الولايات المتحدة الأمريكية	15390
اليابان	10630
ابريطانيا	8570

والمتوسط السنوى لهذه الدول المذكورة أعلاه يساوي 10454 دولار سنويا ، وهو يمثل ضعفين تقريبا لمتوسط الدخل الفردي في الوطن العربي ،ناهيك عن ضخامة الدخول في الدول النفطية أنه لم يكن الا نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية ،ولم يكن نتيجة لمساهمات قطاع الزراعة أو الصناعة مما يكون أمراضير عادي ،ان لم تعمل الدول العربية النفطية في استغلال عائدات البترول وذلك باقامة مشاريع اقتصادية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ،لأن الثروة البترولية آيلة الى النضوب والزوال وغير قابلة للتجديد الأمر الذي تفطنت له دولة الجزائر مؤخرا في فترة الثمانينات وذلك بالاهتمام بقطاع الفلاحة كمحرك للتنمية الاقتصادية بالتوازي مع قطاع الصناعة .

ومهما يكن من أمر ،فاننا نعتبر أن مستوى الدخل الفردي منخفضا حين مقارنته بالدول المتطورة الشيء الذي ينعكس سلبا على تحريك التنمية الاقتصادية، حيث أن الدخل كما هو معروف يساوي الى $Y = C + S$

Y : الدخل ، C: الاستهلاك S : الادخار

حيث أن زيادة الدخل السنوية ستؤدي الى زيادة الاستهلاك وبالتالي تنشيط الطلب الفعال ولكن ما نلاحظه في الوطن العربي عكس ذلك ،حيث أن الدخل منخفض مما كانت له آثار سلبية على التنمية الاقتصادية ،ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن الدول العربية النفطية ذات الدخل المرتفع والتي يبلغ في المتوسط 12836 دولار لم يكن وليد التنمية الاقتصادية ،وانما يعود السبب في ارتفاع دخول تلك الدول الى الريوع البترولية (1) المتحصل عليها من جراء ارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية في الوقت الذي نجد فيه أن الدول العربية ذات الدخل المنخفض والذي لم يبلغ سوى 804،4 دولار وهذا ما يجعلنا نستنتج أن هناك عدم تجانس ضمن مجموعة الوطن العربي نفسها من حيث تفاوت الدخول .

ويمكن القضاء على التفاوت وعدم التجانس حاليا عن طريق تنسيق السياسات التمويلية للمشاريع الاستثمارية وذلك بتوجيه الفوائض المالية الموجودة عند الدول العربية النفطية من أجل النهوض باقتصاديات الدول العربية الأخرى التي تعاني عجزا ماليا ،هذا من جهة ومن جهة أخرى التقليص من التبعية الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي عن طريق التدين التي نجد معظم الدول العربية تعاني من هذه المعضلة .

1) Sid Ahmed A : Sous-developpement, industrialisation et dependance revue algerienne des sciences juridique et éco, politique :sept19
N° : 3.

وان دراسة المظاهر الكمية لتعبئة الموارد البشرية تخفي الكثير مما يمكن أن يساعد بفعالية على تحقيق التنمية الاقتصادية . وبما أن التنمية الشاملة تضم المظاهر الاقتصادية في مجمل متطلبات الازدهار البشري كما يؤكد ذلك الأستاذ أ باريـر (1) A. BARRERE

فينبغي أن تهتم بالعنصر البشري وتوفير الشروط الضرورية واللائقة لحياة الأفراد ولا يمكننا أن نقدم لها سعرا على الرغم من أن ثمة كلفة اجتماعية لبلوغها ،ومن هذه الشروط على سبيل المثال لا الحصر هي - كما سبق أن ذكرت التعليم ،الصحة ،التكوين المهني ،الثقافة وهياكلها القاعدية .

وفي هذا المجال يمكن التذكير أن احدى العقبات الرئيسية التي عرقلت عملية التنمية في الوطن العربي وهي اهمال العنصر البشري ،الا أن الواقع يثبت عكس ذلك حيث الاهتمام بالفرد بتحسين الظروف الحياتية اللائقة التي تؤهله لخدمة التنمية بفعالية ونجاح وهذا لن يتأتى الا عن طريق تحسين الظروف المادية والمالية للمجتمع وذلك بتحسين الدخول التي يجب أن يتحصل عليها العمال في كافة القطاعات مع مراعاة التوازن بينها ،حتى لا يحدث جذب نمو القطاعات الاقتصادية ذات الأجور المرتفعة كما حدث في القطاعات الصناعية وبالتالي تهميش القطاع الفلاحي ،ومن ثم زيادة التبعية الغذائية، وباختصار يمكن القول أن الوضع الاجتماعي في الوطن العربي في تحسن ، مقارنة بالعقود الماضية ،ولكن لم يصل بعد الى مستوى مرض وخاصة في ميدان التعليم والتكوين وغياب سياسات توجيهية واضحة ترتكز على أسس علمية آخذة بعين الاعتبار كل العوامل والظروف الاقتصادية

---

1)- A. BARRERE : tiers monde et developpement P/Z.

والسياسية والاجتماعية حتى تستفيد من كل امكاناتها ومواردها من أجل النهوض باقتصادياتها .

الا أن هذه المسألة على المستوى القطري تبدو صعبة المنال وخاصة وأن ظروف كل دولة تختلف عن الأخرى من عدة جوانب مالية وبشرية ... الخ .

لهذا نشير وللخلاص من التخلف الاجتماعي والاقتصادي ينبغي تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية وكافة الجهود المبذولة للتخلص من التبعية الاقتصادية والثقافية .

لأن العدو المشترك بين الدول العربية هو التخلف الاقتصادي والثقافي وبالتالي يجب أن تتوفر الارادة السياسية للقضاء عليه ،وهذا مانراه من خلال ماورد في استيراتيجية العمل العربي المشترك المنبثقة عن قمة عمان المنعقدة في شهر نوفمبر 1980 والتي تهدف الى التنسيق بين الخطط الاقتصادية الأحداث تكامل اقتصادي بغية التخلص من مشكلة التبعية الاقتصادية (1)

---

1) ـ للمزيد من المعلومات ـ راجع هذه الوثيقة .

المبحـــــث الثانـــي : الخصائص الاقتصادية لاقتصاديات الوطن العربي :

المطلـــب الأول : التخلـف والتبعيـة الاقتصاديـة - 1 -

ان أهم مايعاني منه الاقتصاد العربي بشكل عام هو ظاهرة التخلـــف الاقتصادي الذي نجمت عنه التبعية الاقتصادية ، والتخلف في هذا المجال لا يعني وضعية تراجع أو تقهقر مقارنة بأمم أو أخرى ، أو مرحلة تأخر التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه الوطن العربي اليوم وكأنها مماثلة للمراحل التـــي عاشتها أوربا قبل الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر ، لأن هذا المنظور يزيل كل قيمة للماضي التاريخي للحضارة الاسلامية مما يجعل هذه الدول ان هي عزمت على تطوير بلدانها من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية ، عليها أن تسير على نفس المسلك الذي سلكته أوربا في القرن السادس عشر منذ بداية نهضتها في اطار نمط الانتاج الرأسمالي .

والتخلف الاقتصادي مطابقا بطبيعة الحال لاوضاع يمكن قياسها اعتمادا على مؤشرات كمية مجردة ذات طابع اقتصادي مثل مستوى المداخيل المتوسطـة والمكانة النسبية للقطاعات الانتاجية في تكوين الناتج الوطني ، اذ يكفي فـي هذا الصدد الاشارة الى أن بعض الدول العربية قد وصل متوسط دخلها الفردي الى أعلى مستوى كالامارات العربية المتحدة والكويت وقطر ، لكن رغم ذلــك التحسن في هذا العنصر ، الا أن هذه الدول لم تخرج من دائرة الـــدول النامية أو المتخلفة ، وهو المصطلح الذي يعبر تعبيرا صادقا عن الوضـــع المعيشي في الوطن العربي خاصة والدول النامية عامة .

---

1)- انظر : موضوعات في قضايات التجارة الخارجية وواقع التخلف والتبعية الاقتصادية في اقتصاديات الوطن العربي لـ كاظم حبيب المؤتمر الثالـث لاتحاد الاقتصاديين العرب 1971 ص : 455 - 459 .

ذلك أن التخلف له طابع شمولي يتصل بتداخل وتشابك كل العناصر المكونة للمجتمع وهي العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1) .

والتخلف الاقتصادي هو وضع تاريخي جاء نتيجة حتمية للهيمنة الاستعمارية الرأسمالية التي استحوذت على خيرات الوطن العربي وعملت على افقار المجتمع العربي من المقومات الأساسية والتي أدت ادماج المجتمعات العربية بكل مكوناتها (المادية والبشرية) في اطار الاقتصاد الرأسمالي الدولي (2) ، مما فرض عليها أن تتخصص في انتاج المواد الأولية لخدمة اقتصاديات الدول المستعمرة .

وبالتالي أصبحت البنية الاقتصادية العربية بنية غير مستقلة ،تحدد أولويات المبادرات الاستثمارية داخلها على أساس الطلب الخارجي .

ويجب الاشارة في هذا الصدد الى أثار الهيمنة الاستعمارية على الاقتصاد العربي .

---

1) للمزيد أنظر : دراسات في التنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة 1) البلدان العربية ودبع شرابعية في الفصل الأول :

1) SAMIN : L'Economie Arabe contemporaire.

P/7

آثار الهيمنة الاستعمارية على اقتصاديات الوطن العربي :

1 - تمزيق الوطن العربي الى كيانات ادارية عديدة دون الأخذ بعين الاعتبار تداخل العناصر التاريخية والجغرافية ،أو بمعنى آخر دون مراعاة لمقومات الدولة الحديثة ،حيث ساهم هذا الوضع في تفكيك الوحدة الاقتصادية العربية التي كانت ترتبط بين مختلف المناطق العربية في اطار توازن بشري اقتصادي وسياسي معين .

وان الحرب العالمية الثانية كان من أهم مميزاتها هو حصول جل الدول المستعمرة على استقلالها السياسي ومنها الدول العربية ،اذ نجم عن هذا الوضع الجديد تجاوز الحضور الاستعماري المباشرة اذ تم تركيز البنى السياسية

داخل هذه الأقطار المستقلة وأن التقسيم الاداري الموروث عن الاستعمار ساعد على تعميق تفكيك الوطن العربي ، وتمزيقه ، حيث أدى في بعض الأحيان الى اختلاق كيانات مصطنعة وخاصة اذا ما اعتبرنا ان كل قطر من الاقطار العربية اعتمد في تنميته الاقتصادية أسلوبا معينا والذي يجعل هذه التنمية الاقتصادية مرتبطة بتلبية الطلب الخارجي عن طريق تصدير المواد الأولية (1)

2) ـ <u>تكوين اقتصاديات قطرية تابعة لمراكز السيطرة والتحكم الأمبريالي</u> اذ جعلها ترتبط ارتباطا أفقيا بالمتروبولات ، على أساس تهميش القطاعات الاقتصادية التي تسعى لخدمة الطلب الوطني المحلي حيث جعلها متخصصة في انتاج سلع وخدمات لتلبية واشباع حاجات الطلب الخارجي ، وبالتالي فان العنصر الدافع للمبادرات الاستثمارية هو العنصر الخارجي ، اذ أصبح هو المتحكم في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي ، وعلى هذا الأساس نجد أن الدول العربية ذات المكنة الزراعية والكثافة السكانية والمستعمرة من طرف أوربا سابقا قد اتجهت الى تخصيص كل مواردها وطاقاتها البشرية والمادية الى التخصص في انتاج المنتوجات الزراعية التي تلبي الطلب الخارجي كالقطن في مصر والحوامض والخمور في بلدان المغرب العربي الكبير ، كما اتجهت البلدان العربية ذات القدرة المنجمية الى تصدير منتوج مواردها الطبيعية من هذه المعادن ليستخدم كوسيلة في صناعات البلدان المركزية ، ومن هذه المعادن الفوسفاط من المغرب وتونس ، مصر الأردن ، وبعض المعادن الأخرى في الجزائر والمغرب .

---

1) الاقتصاد العربي المجموعة الأوربية : ص 264 فتح الله ولعلو .

بالاضافة الى ذلك كله ،فإن الدول العربية النفطية تخصصت في انتاج مواد المحروقات التي أصبحت العمود الفقري لأساليب الانتاج والاستهلاك في الدول الصناعية المتقدمة .

كما اتجهت الدول العربية غير النفطية ذات الكثافة السكانية الى الاعتماد على موارد خارجية جديدة لسد العجز الذي تعاني منه هذه البلدان ولتوفير العملة الأجنبية وذلك بتشجيع الهجرة العمالية الى الدول المستعمرة وهذا مايلاحظ في بلدان المغرب العربي بصفة خاصة مع فرنسا ،ولهذا نجد أن الاقتصاد العربي يعتمد أساسا على الموارد الخارجية ولذلك فهو اقتصاد تابع وغير مستقل لاعتماده على مصادر أجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية

3 - الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتصدير : (1)

عرف الاقتصاد العربي في مسيرته التنموية في الثلاثين سنة الأخيرة من هذا القرن ،من الاهتمامات التي أعطيت للقطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتصدير ،وللاستثمارات التجهيزية التحتية التي أقيمت لخدمة هذه القطاعات في شكل شق الطرق وبناء الموانيء والمطارات وما تتطلبه هذه الهياكل القاعدية من ادارات مختصة ،وكان من نتائج هذا الاهتمام بهذه الهياكل التي تتطلبها بعض القطاعات الاقتصادية أن تدعمت الفوارق الجغرافية والاقتصادية ،حيث تم بناء الاقتصاديات المتواجدة انطلاقا من بعض المراكز الحضرية المحدودة العدد والمرتبطة ارتباطا بالأسواق الأجنبية ،وذلك عبر القنوات التجارية والتمويلية ،في حين عرفت المناطق البعيدة جغرافيا أو اقتصاديا عن هذه المراكز تفقيرا وتهميشا فرض عليها التقليص أو التخلي عن

1) مرجع سابق : ص : 265 فتح الله ولعلو .

بعض الأنشطة الاقتصادية كالرعي والصيد البحري وكذا الصناعات التقليدية . الخ مما نجم عن هذا الوضع المخل بالتوازن القطاعي لصالح التنمية الخارجية ،أن برزت ظاهرة خطيرة جدا من الصعب التحكم فيها ألا وهي ظاهرة الهجرة الداخلية التي ساهمت في ظهور معالم اللا توازن التي تعرفها المدن العربية بشكل عام ،اذ لابد من اعادة النظر في طريقة توزيع القطاعات الاقتصادية بين مختلف الجهات من الوطن الواحد ،وهو ما يسمى بتحقيق التوازن الجهوي .

وفي هذا الاطار نجد أن الاقتصاد العربي المتميز بالتبعية قد عرف عدة مراحل يمكن معرفتها من خلال طبيعة ونوعية القطاعات المستقبلة للاستثمارات وكذلك الطبيعة القانونية لرؤوس الأموال المستثمرة ،حيث عرف في فترة أولى تطورات قطاعات زراعة الصادرات والانتاج المنجمي والاستخراجي ،وذلك من خلال تحكم مباشر لرؤوس الأموال الاستعمارية كما هو الحال في المغرب العربي الكبير ومن خلال كبريات الشركات العالمية خاصة [illegible] المكونة لكارتل النفط في حين تطورت فترة لاحقة وداخل اطارات قطرية ضيقة بعض النشاطات الصناعية التي ظهرت عبر حركية توزيع العمل الدولي والتي تتعلق باحلال الواردات وصناعات التصدير ،في حين بقيت القطاعات المنتجة للمواد والخدمات التي تستجيب لحاجيات السكان الأساسية مثل المنتوجات الزراعية الغذائية في مستوى أصبح معه العالم العربي ينتج ما لا يستهلك وحيث يصدره ويستهلك ما يستورد وما لا ينتج (1)

4 - اعتماد التنمية الاقتصادية على التراكم الرأسمالي الذي تساهم به الأسواق الأجنبية والذي ينطلق أساسا من [illegible] التجارية ،الشيء الذي أعطى أولوية للصادرات الخارجية للقطاعات التي تلبي الطلب الخارجي مثل قطاع

- نفس المرجع السابق : ص : 266 فتح الله ولعلو .

1) مرجع سابق ص : 268 فتح الله ولعلو .

المحروقات والقطاعات المنجمية وكذا هجرة اليد العاملة الى الخارج - لكونها رخيصة - وبعض المزروعات التي تستخدم وسيطا في الصناعات كالقطن ، أو تلبي طلب الفئات ذات الدخل المرتفع أو المتوسط نسبيا ، الشيء الذي يترتب عنه اعطاء عناية أكثر وأولوية لرغبات هذه الفئة الأقلية ولحاجيات الحاضر على حساب حاجيات المستقبل من متطلبات الاستهلاك والاستثمار .

ومن الطبيعي أن مثل هذه الوضعية والاهتمام لقطاعات التصدير وهي في الغالب قطاعات - كما سبق القول - تعتمد على الطلب الخارجي وما تتطلبه من منافسة رأسمالية الى استعمال أحسن وأحدث التكنولوجيا المتطورة مما يفرض على البلدان العربية وغيرها من الدول النامية زيادة تكاليف وأعباء جديدة من أجل الحصول على هذه التكنولوجيا والتي تتحكم فيها الشركات المتعددة الجنسية (ش ، م ، ج) ويضاف الى هذا التمركز النوعي للصادرات ، تمركز جغرافي للتجارة الخارجية للاقطار العربية ، حيث أن مبادلاتها مع بعضها البعض كانت 1976 لا تمثل سوى 4،4 ٪ من مجموع الصادرات مقابل 6،95 ٪ مع بقية العالم الخارجي و 6،7 ٪ من الواردات مقابل 4،92 ٪ مع باقي العالم الخارجي .

5 - ضعف تراكم رأس المال الموجه الى الاستثمار :

لقد وصل معدل تكوين رأس المال الاجمالي في مرحلة السبعينات الى حوالي 18 ٪ في الدول العربية في المتوسط ، في حين وصل الى أكثر من 80 ٪ في بعض الأقطار العربية . وكل الدلائل تشير الى استمرارية ارتفاع الاستمرار الذي قد يصل معدله الى 22 ٪ (1985) فيما يرتفع في مجمله الى 74 مليار دولار بأسعار 1976 .

ومن المؤكد أن ارتفاع مستوى الاستثمار يعتبر عنصرا ايجابيا في حد ذاته، الّا أنه يجب التنبيه الى بعض المخاطر التي يمكن استخراجها من المعطيات الاستثمارية والخاضعة لنموذج التراكم والتنمية السائدين في الوطن العربي، ذلك أن تكوين الفائض المستعمل في الاستثمار، لم يكن ناتجا عن تقلص الاستهلاك، أو تقديم تضحيات في الاستهلاك الحالي، مقابل الحصول على تحسين الاستهلاك في المستقبل من أجل بناء وتشييد القاعدة الانتاجية، بل زيادة الاستثمار كانت نتيجة لعدة ممارسات استثمارية تخفي استهلاكات مقنعة خاصة في ميدان العقار والبناء والأشغال العمومية أو استيراد بعض المنتوجات المعمرة. وأنها لم تستهدف خدمة المصالح العامة بقدر ما تخدم مصلحة الوسطاء باتصال مع الشركات المتعددة الجنسية، ولقد كان تصاعد الاستثمارات من المؤشرات التي واكبت التوسع الاقتصادي في العالم العربي والتي تجلت من خلال تحولات كبيرة في الحياة اليومية للناس على مستوى الانتاج والاستهلاك، وفي علاقات البلدان العربية مع العالم المتطور وعن طريق استيراد التكنولوجيا المختلفة.

ولقد ساهمت ظاهرة محاكاة طرق الانتاج في البلدان المتقدمة الى مواكبة تزايد الاستثمار بانشاء تجهيزات متقدمة وغير ملائمة لحاجيات المجتمع وللذهنيات السائدة فيه، وهكذا تحول الكثير من المشاريع الاستثمارية الانمائية الى فرص لتبذير وهدر الموارد الوطنية كل على حدة، وخاصة اذا ما اعتبرنا أن انتاجية العديد منها بقيت دون المستوى المحدد الشيء الذي يتجلى في المؤسسات الصناعية ذات التكنولوجيا الحديثة والتي تبقى معرضة للبلاء والاهتلاك، بسبب عدم استخدامها أو استغلالها استغلالا غير رشيد

نفس المرجع - ص : 269 : فتح الله ولعلو .

ويجب الاشارة الى أن التوسع الاقتصادي في العالم العربي في اطار التنمية الاقتصادية قد صاحبه توزيع غير متكافي للمشاريع الاستثمارية ،داخل كل قطر عربي على حدة الشيء الذي دعم الطابع الكولونيالي للتركيب الأقليمي للاقتصاديات العربية كما صاحبه تمركز الاستثمارات داخل عدد قليل من الأقطار العربية ،حيث أن ثلثي الاستثمارات استقطب خلال السبعينات من طرف اربع دول عربية وهي الجزائر ، مصر ، العراق ، السعودية .

المطلـــــب الثانـــي : مميزات التخلف الاقتصادي العربي وتبعيته :

1) - ســـوء استغلال المـوارد الاقتصاديـــة .

وتتمثل هذه المسألة أساسا في الموارد البشرية والتي تعني اليد العاملة مع وجود عنصر التنظيم والموارد المادية والمتعلقة برأس المال والأراضي المهجورة، حيث أن هذه المشكلة تعكس بجلاء تخلف الاقتصاد العربي ،وتبرز بشكل واضـــح في سمتـون أساسيتين يعاني منهما الاقتصاد العربي بوجه عام وهمـــا : -

أ - بقـــاء جزء من المـوارد الاقتصادية غير مستغلـــة :

اذ يمكن لنا الوقوف على هذه المشكلة من خلال البطالة الدائمة لجزء مـــن كبير من القوى العاملة الفعالة التي تتحول من كونها قوى منتجة الى قـــــوى مستهلكة هادرة ،اذ ينتج عن هذه الظاهرة كبح التنمية الاقتصادية فـــي معدلات نموها وينجم عنها انخفاض في مستوى الدخول الفردية وضعف نموها ،(1) كما يمكن ملاحظة هذه الظاهرة أيضا من خلال بقاء جزء من الموارد الماليـــة عاطلـــة عن دورة التنمية مثل رؤوس الأموال وتلك الأرصدة العربية للدول النفطية والموضوعة تحت تصرف الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكيـــــة وابريطانيا وغيرها من الدول المتطورة ،زد على ذلك وجود مساحات كبيرة من الأراضي متروكة دون استغلالها ،وهذا ماورد في التقرير الاقتصادي العربـــي الموحد لـ 1987 والذي يشير أن الأراضي المستغلة في مجال الزراعـــــــة في الوطن العربي تصل الى 55 مليون هكتار بينما تصل الأراضي القابلـــــة للزراعـة الى 197 مليون هكتار من مساحة الوطن العربي الاجمالية البالغـــة 1400 مليون هكتار حيث أن نسبة الأراضي المستغلة من الأراضي القابلـــة

---

1) التكامل الاقتصادي العربي ص 26 - عبد الوهاب رشيد .

للزراعة لا تتعدى 92 ، 27٪ ولم تتعد نسبتها من الأراضي الاجمالية 93 ، 3٪ فقط وهي نسبة ضئيلة جدا كما أضاف التقرير أن 31٪ من الاراضي المستغلة والموجودة في الدول ذات الدخل المنخفض و 40٪ في الدول ذات الدخل المتوسط والباقي في الدخل ذات الدخل المرتفع نسبيا ، ويشير أيضا الى أن الأراضي التي تسقى بالمطار في الوطن العربي تصل الى 84٪ والباقي تسقى بمياه الانهار والمياه الجوفية ، وتقع أغلبها في السودان ومصر والعراق ، كما أن جملة المياه المخزنة في الأراضي العربية تصل الى 300 14 مليار م^3 في حين تصل كمية تساقط الأمطار على الوطن العربي 2258 مليار م^3 سنويا تذهب لتغذية الأنهار الداخلية والزراعية المطرية والرعي (1) ، اذ من البديهي القول أن مشكلة بقاء جزء من عوامل الانتاج معطلة خارج نطاق التنمية لها آثار سلبية في استمرار تخلف الاقتصاد وتبعيته .

ب ـ ضعف استغلال الموارد الاقتصادية المستغلة فعلا : ـ

ليت الأمر اقتصر على تعطيل جزء من الموارد دون ادماجها في العملية الانتاجية بل ان المسألة تعدت الى أبعد من ذلك ، حيث أن الموارد المستغلة فعلا ، اتسمت بضعف في الاستغلال ، حيث تعاني كفايتها الانتاجية وضعف مساهمتها في التنمية الاقتصادية ، فالموارد البشرية المستخدمة فعلا في العملية الانتاجية تعاني في الانخفاض الشديد في انتاجيتها وهي تقترن بالبطالة المقنعة واسعة الانتشار في الاقتصاد العربي ، لذلك تميزت انتاجية العمل بآثار سلبية في استمرار انخفاض الدخل القومي ، وضعف قدرته على تلبية الحد الأدنى المطلوب من متطلبات معيشته ، كما تعاني الموارد المادية المستغلة

---

1) جريدة الشعب العدد 7635 العدد التاريخ 12/ 05/ 88 .

من ضعف استغلالها وتظهر هذه المعضلة بوضوح في ضعف استغلال الطاقة الانتاجية للمنشآت الاقتصادية القائمة وارتفاع نسبة التبذير نتيجة لعوامل عديدة منها ضعف التنظيم الاداري في الوطن العربي وضعف مهارات عنصر العمل والتي تؤدي بدورها الى رفع كلفة التنمية فيها ،زد على ذلك أن هذه المشكلة ،يمكن أن تتضح أكثر اذا ما أخذنا كيفية استغلال الأراضي الزراعية - وعدم اتباع الدورات الزراعية والطرق الانتاجية الحديثة في الزراعة العربية التي أدت بالتالي الى انخفاض المحاصيل الزراعية ،وضعف قدرة الزراعة العربية على مواجهة الحاجات الاستهلاكية فيها ،مما جعله عرضة للتقلبات العالمية في مجال الأمن الغذائي مما يزيده من التبعية للعالم المتقدم الذي يمده بما يحتاجه بشروط قد تكون في غالب الاحيان قاسية . لهذا نرى أن هذه السمة التخلفية تعكس ضرورة تحسين استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بطريقة فعالة ،حتى يتمكن الوطن العربي من - على الأقل - التخفيف من حدة التبعية الاقتصادية باستخدام الفن الانتاجي المستخدم في الدول المتطورة ،مما يسمح باستغلال هذه الموارد وتنمية اقتصاديات الوطن العربي على نمو يخدم التنمية الاقتصادية بشكل أفضل حتى يتم رفع مستوى المعيشة لكافة والحدّ من مظاهر التخلف فيه . ويجب أن نشير أن مشكلة سوء استغلال الموارد الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العربي تكشف عن أخطر تناقض تعاني منها اقتصاديات البلدان النامية عموما ،ففي الوقت الذي تعاني فيه هذه البلدان من انخفاض مستوى الدخل الفردي وبطء التنمية نفسها ،ومن ثم زيادة الفجوة التخلفية اتساعا بينها وبين الدول المتقدمة

مرجع سابق : ص - 28 - عبد الوهاب رشيد .

وخاصة هذه الأخيرة تسعى الى استغلال كل امكانياتها الاقتصادية في سبيل تعجيل تنميتها .

2 - ضعف مؤسسات التركيب القاعدي (1) : -

تكمن مؤسسات التركيب التحتي في أي مجتمع في المنشآت الخدمية التي لا تقوم بالانتاج السلعي مباشرة ، انما توفر الظروف الاقتصادية لاقامة منشآت جديدة في نفس الوقت الذي تهيء للمنشآت الجديدة القائمة بالانتاج في المستوى الأحسن والأمثل .

هذا يعني أن اقامة المنشآت وتوفيرها في المجتمع تساعد على التوسع الأفقي في العملية الانتاجية والحد من ظاهرة عدم استغلال جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع ، بالاضافة الى أهميتها في التوسع الرأسي في العملية الانتاجية والحد من مشكلة ضعف استغلال الموارد الاقتصادية لذلك ، فان هذه المؤسسات تعتبر عاملا مهما في تقليص ظاهرة سوء استغلال الموارد الاقتصادية التي يعاني منها الوطن العربي ، ومن ضمن ماتشمل مؤسسات التركيب التحتي في المجتمع : الطرق ، الجسور ، المباني ، المخازن والسدود ، الخزانات ، المدارس ، المستشفيات ، الجامعات ، مراكز التكوين المهني ... الخ .

وأن مثل هذه المنشآت ليست في الواقع مجالا لولوج القطاع الخاص وذلك بما يلي : -

1) - انها مؤسسات خدمية أو أنها لا تساهم في العملية الانتاجية بطريقة مباشرة ، باعتبارها توفر أفضل الظروف المناسبة لاقامة مثل هذه

1) - مرجع سابق ص : 28 - عبد الوهاب رشيد .

المشاريع الجديدة ، وأداء المنشآت الانتاجية القائمة فعاليتها بأفضل مستوى ممكن ، وعليه فهي لا تحفز القطاع الخاص على الدخول فيهما .

2) - أنها تتطلب رؤوس أموال ضخمة لا قبل للقطاع الخاص على توفيرهما لهذا يلاحظ دائما أن اقامة الهياكل القاعدية تتولاه الدولة ، ضف على ذلك أن جل الهياكل القاعدية في الوطن العربي . قد خربت من طرف الاستعمار اثر خروجه منه ، خاصة تلك المتعلقة بالزراعة ، كما أنه لم يشجع (أي المستعمر) على اقامة مثل هذه المشاريع باعتبار أن هذه السياسة جزء من السياسة الاستعمارية المتبعة في الوطن العربي وقت الاستعمار حتى يستمر التخلف الاقتصادي وضرب عناصر قوته في كل الدول العربية .

من هنا نجد أن الوطن العربي يعاني بشدة من انعدام أو قلة توفر هذه المؤسسات وبالتالي فانه يعاني من ضعف قدراته المالية في اقامة المنشآت الانتاجية الزراعية والصناعية ، ذلك لعدم توفر المتطلبات الأساسية لاقامتها ، والتي أدت بدورها الى استمرار بقاء جزء من الموارد الاقتصادية غير مستغلة ، بالاضافة الى ذلك أن المنشآت القائمة منها غير قادرة على استغلال كافة امكاناتها الانتاجية لضعف المتطلبات المتوفرة لديها .

والملاحظ أن المشكلة التي تثير الانتباه هي أن الوطن العربي يعاني من مشكلة قلة طرق المواصلات بينها أو انعدامها مقابل توفر طرق مواصلات حديثة بين كل قطر عربي والدول الرأسمالية ، مما تعمق هذه المسألة من ظاهرة ضعف الترابط بين الاقتصاديات العربية مقابل ترابطها مع الدول المتقدمة وتسميتها لها ، وكل هذه المظاهر السلبية هي من مخلفات الاستعمار الامبريالي الذي عمل على اضعاف الترابط بين الأقطار العربية بغية تحقيق غرضين هامين وهما :-

---

مرجع سابق - ص 29 - عبد الوهاب رشيد

أ ـ تجزئة الوطن العربي : وكان اضعاف الترابط بين الدول العربية بقصد الفصل التام بين أجزاء الوطن العربي تسهيلا للسيطرة عليه ،واستغلال ثرواته ،وفعلا ولحد الآن ،فان سياسة الاستعمار الغير مباشر لا زالت ذات فعالية بحيث لم تستطيع الدول العربية من فك العزلة القائمة بين أقطارها .

ب ـ تبعية الوطن العربي : ـ كما سبق القول ـ أن الوطن العربي مثله مثل بقية الدول النامية قد تخصص في انتاج المواد الأولية وتصديرها الى الدول الرأسمالية (الاستعمارية) ،حتى وان كان هناك منتوج صناعي فلاشك أنه ينتج في الوطن العربي لغرض التصدير غالبا ،حيث استطاعت الدول المستعمرة بسط نفوذه عليه ،مما أدى الى انخفاض المسافة الاقتصادية (كلفة الوحدة الواحدة) بين الأقطار العربية كلا على حدة وبين الدول المستعمرة ،مقابل ارتفاعها بين بعضها البعض والجدول التالي يوضح ذلك : ـ

نفــوذ ه عليـــه ، مما أدى الى انخفاض المسافة الاقتصادية (طفة الوحدة الواحدة) بين الأقطار العربية كلّها على حدة ، وبين الدول المستعمرة ، مقابل ارتفاعها بين بعضها البعض والجدول التالي يوضح ذلك .

د : المسافة الاقتصادية بين الدول العربية وبين بعض الدول الرأسمالية دولار لكل الفا وحدة =1000

الأقطار العربية	مصر	سوريا	العراق	الأردن	الكويت	السعودية	لبنان	السودان	ليبيا	الجزائر	المغرب	تونس
مصر	—	146	223	296	1247	699	51	956	484	155	—	—
سوريا	146	—	14	140	270	2525	184	—	204	—	—	—
العراق	223	14	—	435	434	872	13	1967	—	—	—	—
الأردن	296	140	435	—	160	396	237	990	—	—	—	—
الكويت	1247	270	434	160	—	666	271	—	—	—	—	—
السعودية	699	2525	872	396	666	—	40	1910	—	—	—	—
لبنان	51	184	13	287	271	40	—	938	508	—	—	752
السودان	956	—	1967	990	—	1910	938	—	—	—	—	—
ليبيا	484	204	—	—	—	—	503	—	—	—	3533	565
الجزائر	155	—	—	—	—	—	—	—	—	—	3391	271
المغرب	—	—	—	—	—	—	—	—	3533	3391	—	2819
تونس	—	—	—	—	—	—	752	—	566	271	2819	—
ايطاليا	294	121	51	—	212	122	320	989	115	22	4937	57
الولايات المتحدة الأمريكية	618	—	—	—	7304	333	—	—	—	—	—	—

التكامل الاقتصادي العربي : ص - 31 - عبد الوهاب حميد رشيد .

يتضمن الجدول السابق الكثير من البيانات المؤكدة على ارتفاع كلفة الوحدة الواحدة من النقل فيما بين الدول العربية مقابل انخفاضها فيما بينها وبين الدول الرأسمالية المذكورة فمثلا كلفة الوحدة الواحدة المنقولة بين العراق وايطاليا والتي قيمتها ألف دولار 51 دولار فقط . واستشهاد سوريا ولبنان في علاقاتهما مع العراق ،فان المسألة الاقتصادية بين العراق وأي قطر عربي آخر هي أعلى مما هي عليه بين العراق وايطاليا حيث تصل الى 1697 دولار مع السودان ، كذلك الحال بالنسبة للمبادلات التجارية للسعودية مع ايطاليا فتقدر 122 دولار والتي هي أقل منها مابين السعودية والأقطار العربية الأخرى - عدا علاقة السعودية مع لبنان - والتي وصلت الى اقصاها مابين السعودية وسوريا 2525 دولار وهي أضعاف كلفة النقل بين السعودية وايطاليا ،وعند الانتقال الى الأقطار العربية الأخرى في افريقيا نلاحظ صورة أكثر حدة في هذا المجال ، فكلفة النقل لنفس الوحدة مابين مصر والسودان تصل الى 956 دولار ،في حين بلغت بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية الى 618 دولار وبين مصر وايطاليا 294 دولار وكلفة النقل بين ليبيا والمغرب 3533 دولار في حين بلغت بين ايطاليا وليبيا 115 دولار وهكذا دواليك .

3) - ضعف الترابط بين اقتصاديات الوطن العربي وتكاملها مع الاقتصاد الرأسمالـــي : -

وان ظاهرة ضعف الترابط الاقتصادي بين البلدان العربية تبرز تفكك الهياكل الانتاجية فيها ،اذ أنها مرتبطة ومتكاملة مع اقتصاديات البلدان الرأسمالية كما سبق الاشارة الى ذلك ويمكننا القول عند هذه الظاهرة من جوانب عديدة منهـــا : -

أ ـ على مستوى القطري : ـ اذ نجد عدم التنسيق الداخلي بين القطاعات الاقتصادية الوطنية ، حيث نلاحظ أنه يوجد قطاع متطور وفي الغالب هو ذو انتاجية عالية الا أنه خاضع للاحتكارات الأجنبية مثل قطاع المحروقات ـ قبل التأميم الذي يعتبر قطاعا متطورا ولكنه يخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول الصناعية المتقدمة مقابل وجود قطاعات اقتصادية أخرى ضعيفة المردودية وغير متطورة كالقطاع الأول . وهذا في الغالب مانجده يستخدم وسائل تقليدية كالقطاع الزراعي مثلا والذي يتميز بالانتاجية المتدنية .

ونظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها القطاع المحتكر في الاقتصاد الوطني لكل قطر عربي على حدة ونتيجة انفصاله عن بقية الفروع الاقتصادية الوطنية الأخرى وتكامله مع الاقتصاد الرأسمالي ، فان النتيجة المنتظرة هو زيادة التبعية الاقتصادية وازدياد الفجوة التخلفية في الوطن العربي *

ب ـ على المستوى القومي العربي : ـ ان مشكلة ضعف ترابط ـ كما أسلفت الهيكل الانتاجي لكل قطر عربي وتكامله وتبعيته ~~للاقتصاد~~ الاقتصاد الرأسمالي ، تبرز عن مدى التماثل القائم فيما بين اقتصاديات البلدان العربية من حيث تركيبها المتخلف والمشوه ومن ثم تبعيته . فهو بهذا الشكل أو النمط يخدم الاقتصاد الأجنبي ، كما أن مشكلة عدم التوازن قائمة على مستوى الوطن العربي والتي تتمثل أساسا في مستويات التطور المختلفة فيها اذ تظهر على سبيل المثال في الاختلاف الشديد في مستويات الدخول الفردية واتجاهاتها ، كما أن ظاهرة عدم توازن التنمية الاقتصادية بين القطاعات حيث نجد دائما أن قطاع الصناعة في غالبية البلدان العربية يحظى بالاهتمام أكثر من القطاع الزراعي ، وأنه يوجد

---

* انظر ـ العلاقات الاقتصادية الدولية بين البلاد العربية بجامعة الدول العربية ص (6 ـ 52) محمد لبيب شقير .

- القطاع الصناعي - أساسا من أجل التصدير ، وبالتالي فهو في خدمة السوق الأجنبية دون السوق الوطنية ، ولهذا فان التبعية الاقتصادية العربية لاقتصاديات الدول الرأسمالية هي نتيجة منطقية بسبب التماثل وضعف الترابط وانعدام التوازن بين اقتصادياتها من جهة ومن جهة أخرى تكاملها كل على حدة مع الاقتصاد الرأسمالي الأجنبي .

ولذلك يجب أن نشير أن استيراتيجية التنمية الاقتصادية القطرية والقومية في الوطن العربي ينبغي أن تنطلق من تطوير القطاعات غير المحتكرة على نحو أسرع من تطور القطاع المحتكر لخطوة أساسية باتجاه فصل هذا القطاع عن الاقتصاد الرأسمالي وربطه ببقية الفروع الاقتصادية الوطنية بهذا خلق اقتصاد عربي مستقل ومتطور (1)

4 - ضعف التأثر بالوسائل العلمية : -

أ) - الجانب المادي : - أما فيما يخص الناحية المادية فان ظاهرة التأثر بالوسائل العلمية ينعكس في ضعف قدرة المؤسسات الانتاجية استيعاب وسائل التقنية الحديثة نتيجة لعوامل كثيرة منها طبيعة تكوين هذه المؤسسات التي تتميز عادة بصغر أحجامها وضعف الترابط بينها وضآلة قدرتها على توفير أسباب البحث العلمي وقلة استفادتها من الوفرات التي تتطلب اقامة المشاريع ذات أحجام انتاجية واسعة ومتكاملة .

ب) - الجانب العلمي : - ان سياسات التعليم لا زالت في معظم البلدان العربية في محتواها وطبيعتها تهتم عادة بالجانب النظري فقط مهملة بذلك الجانب التقني أو الميداني حيث هي بعيدة عن أغراض التنمية الاقتصادية ، لأنها

---

1) - مرجع سابق : ص : 27 - عبد الوهاب رشيد .

لم تعد النظر في البرامج المعطاة كي تتناسب مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ،فهناك مشاكل المناهج واتجاهات التدريس التي أدت باستمرار الى عزل واضعاف الترابط بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الاقتصادية المستخدمة لهذه الفئات المتخرجة من المؤسسات التعليمية ،ضمما ينجم عن هذه الظاهرة ضعف المساهمة في دراسة مشاكل التنمية الاقتصادية وايجاد الحلول المناسبة لها في المجتمع العربي ،بالاضافة الى ذلك سوء التوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات وضعف التركيب الهيكلي ويمكن ملاحظة ذلك من غلبة نسبة الذكور في مختلف المستويات التعليمية - على الأناث - في جل البلدان العربية مما يجعلنا نقول أن هناك هدرا واستنزافا لقطاعات كان في الامكان استخدامها استخداما فعالا وعقلانيا وذلك بالاستفادة من التطور العلمي والتنولوجي الحديث عن طريق تكييف البرامج الدراسية لخدمة التنمية الاقتصادية ،وخير دليل على ذلك هو المحاولة الجادة التي تقوم بها الجزائر عن طريق انشاء مراكز التكوين لكل المستويات واعادة النظر في البرامج واصلاحها تماشيا مع التنمية الاقتصادية بشكل عام ،اذ أن المدرسة الأساسية أصبحت تتناسب ومتطلبات التنمية الوطنية ،وكذلك برو ز المعاهد التكنولوجية على المستوى الوطنية تماشيا مع ظروف العصر ،ولعل بعض الدول العربية الأخرى تسير نفس الطريق كالعربية السعودية والعراق . الا أن لهذا السعي أو التوجه يتطلب الارادة الحقيقية بالاضافة الى توفير رأس المال لتوفير الوسائل لتطبيق محتويات البرامج الدراسية .

المبحث الثالث : الزراعة العربية وخصائصها :

تمهيد :

من العلامات البارزة في الهياكل الاقتصادية للاقطار العربية هو التباين الكبير بينها في مدى مساهمة القطاع الزراعي بالنسبة للنشاطات الاقتصادية الأخرى ، وبالرغم من الاتجاه العام نحو انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في البلدان العربية خلال عقد السبعينات ، فان هذا الاختلاق والتباين لا زال قائما بسبب الاختلاف الكبير في الموارد الزراعية من جهة ، ومن جهة أخرى الاعتماد على الزيادة الكبيرة في المساهمة على القطاعات الصناعية الأخرى ، وخصوصا قطاع الصناعات الاستخراجية في الدول العربية النفطية .

وما ينبغي الاشارة اليه هو ظهور مرحلة جديدة تواجه قطاع الزراعة في الوطن العربي من أهم ملامحها التنامي السريع في الطلب على المنتجات الزراعية والغذائية خصوصا نتيجة للارتفاع السريع في دخول الأفراد وفي وتائر النمو العالية للتجمعات السكانية الحضرية في العديد من الدول العربية مع الأخذ بعين الاعتبار النمو الديمغرافي الذي يشكل مشكلة رئيسية بالنسبة للدول النامية عموما اذ ليس هناك توازن بين نمو الانتاج وتزايد السكان كما أن أسعار السلع الزراعية في الأسواق الدولية ارتفعت بشكل ملموس ومخيف بالنسبة للدول النامية التي تعتمد في سد طلبها من المواد الزراعية على الاستيراد من الدول الرأسمالية ، بالاضافة الى ذلك ، فان الاهمال النسبي الذي يعاني منه القطاع الزراعي في معظم الدول العربية وعجز الانتاج عن مجاراة هذه التطورات السريعة التي ترتبت عنها زيادة سريعة ومتعاظمة في واردات السلع الغذائية من الدول الأجنبية .

المطلــــب الأول : الوضع العام للزراعة في الوطن العربي (1)

(جدول استغلال الأراضي والري في العالم العربي /
ألــفا هكتـــار)

البلـــد	السنوات	المساحة الكليـــة	الاراضي الصالحـة للزراعـة	الاراضي المرويـــة والمسقية	المروج والمراعي الدائمـــة	الغابـــات
الجزائـر	1970	238174	6792	270	37 416	2424
السعودية	1971	214969	878	178	8 5000	1601
مصـــر	1973	100145	2852	2852	——	2
العراق	1971	43492	4999	3675	3 9	1851
الاردن	1970	9774	1300	6 0	100	125
لبنـــان	1973	1040	3 4 5	8 6	1 0	9 5
ليبيـــا	1971	175954	2521	1 25	7 000	534
المغرب	1972	44655	7 437	850	1 2 500	5 1 79
الصومال	1960	63766	9 5 7	162	2 0 568	14 401
السودان	1973	250581	7134	1407	2 4 000	91 500
سوريـــا	1973	18541	5874	619	6 4 9 7	4 8 1
تونـــس	1964	16415	4334	——	5 6 52	8 4 1
جمهورية اليمـــن العربيـــة	1969	19500	1200	1 0 0	7 0 0 0	4 0 0
الجمهورية اليمنيـــة د / ش	1960	28766	2 5 2	——	9 0 6 5	2 5 9 0
المجموع		442226	46875	10445	214847	122024

1 ـ ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ص 53 عبد الحميد ابراهيمي

تتميز نسبة الأراضي الصالحة للزراعة بالانخفاض مقارنة بالمساحة الكليـــة والتي تعتبر احدى خصائص قطاع الزراعة في الوطن وهذا مايمكن ملاحظاته من الجدول السابق ، حيث نجد أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بشكل دائم لا تتجاوز 46875 ألف هكتار من مجموع 442226 ألف هكتار ، وهي لا تمثل أكثر من نسبة 6 ، 10٪ من المساحة الكلية في الوطن العربي ، بالاضافة الى ذلك ، النظام المستخدم والمتبع (التبوير) في عدد كبير من البلدان العربية والذي يقلص الى حد بعيد مساحة الأراضي المزروعة حيث أدى هذا النقص الملحوظ في وسائل الري الملائمة كالسدود الى توسيع الفجوة بين الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة فعلا *، ذلك لاعتماد الزراعة في الوطن العربي بصفة عامة على الأمطار والتي تتميز بعدم انتظامها هي الأخرى ، مما يخلق عدم استقرار في الانتاج الزراعي في الوقت الذي يجب أن تبحث الدول العربية عن وسيلة الري والتي تكمن بلا شك في بناء السدود والحواجز المائية من أجل توفير وخزن كميات الأمطار المتساقطة والتي يذهب - حاليا - جلها الى البحار دون الاستفادة منها ، لأنه في الوقت الراهن يعتبر الري هو الوسيلة الفضلى والهامة لزيادة الانتاج وفي كل الفصول باستمرار ورغم أهمية الري فاننا نلاحظ المساحة المروية لا تزيد في الوطن العربي عن 10445 ألف هكتار والتي تمثل 22٪ من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة ، المزروعة بشكل دائم . لذلك نلاحظ تطور الانتاج الزراعي في الفترة الممتدة 1953 - 1968 كان ضعيفا حيث لم يتجاوز نسبة التطور السنوية 9 ، 1 ٪ لمجموع المنطقة العربية ، في الوقت الذي

---

* نفس المرجع السابق - ص : 54 - عبد الحميد ابراهيمي .

كان الهدف الذي حددته منظمة الأغذية الزراعية (الفاو) في الخطة الارشادية العالمية للتنمية الزراعية (1965 - 1985) هو أن تبلغ هذه النسبة 4 ، 3٪ للمناطق العربية (1) ورغم التغيرات التي ترتب على النشاط الاقتصادي العربي خلال الخمس وعشرين سنة الأخيرة والناتجة عن الاكتشافات النفطية والتي شملت جل المناطق العربية والتحول التدريجي نحو التصنيع وتزايد الدخول التي تحققت في الدول النفطية ، وانتقال جزء منها الى الدول العربية غير النفطية في شكل مساعدات واستثمارات أوهبات، أو عن طريق التحويلات الصادرة عن العمال الذي يشتغلون في الدول العربية النفطية ، رغم هذه التغيير الاقتصادي ، لا زال نشاط قطاع الزراعة على مستوى العالم العربي في مجمله يرتبط به أكثر السكان ، حيث بلغ عدد السكان الزراعيين في الدول العربية حوالي 85 ، 51٪ (2) وهذا مايوضحه لنا الجدول التالي :-

عدد هيكل السكان الزراعيين عام 1980

المجموعة	عدد السكان الزراعيين مليون نسمة	النسبة
الأقطار النفطية (1 2)	2 0	23، 8
الأقطار النامية (3)	4 0	47، 6
الأقطار الأقل نمو (4)	2 4	28، 6
مجموع السكان الزراعيين	8 4	100
مجموع السكان في الدول العربية	162	51، 85

1) نفس المرجع ص 55 - عبد الحميد ابراهيمي
2) الملامح الرئيسية في اقتصاديات الوطن العربي ص 227 أحمد يونس البطاريق

كما تتباين انتاجية المحاصيل الزراعية في الوطن العربي مابختلاف العوامل السيئة المؤثرة وخاصة مايتعلق بمصادر المياه ،حيث أن المحاصيل المطرية في معظم الأوقات تزرع في مناطق غير مضمونة الأمطار . مما ينجم عنه تذبذب واختلال كبير في انتاجها تبعا لمستويات سقوط الأمطار وتوزيعها ، تتفاوت غلة المحاصيل الزراعية في الوطن العربي من قطر الى آخر فنجد أن غلة انتاج القمح تراوحت خلال الفترة من 1972 - 1982 (1) على النحو التالي :-

البلد	الانتاج من القمح / كلغ هكتار		
الأردن	200	——	1000
سوريا	400	——	1662
العراق	600	——	917
الجزائر	450	——	730

وحين نقارن هذا الانتاج بالانتاج المصري من القمح والذي يبلغ 3300/ كلغ هكتار ،نجده ضعيفا جدا ولا يتغير الا في حدود ضيقة وهذا مانلاحظه في بلد كالجزائر . وبوجه عام يمكن القول أن الانتاجية الهكتارية للمحاصيل الزراعية المروية في الوطن العربي تعتبر معتدلة اذا ماقارناها مع بقية المناطق الزراعية الأخرى في العالم وهذا مايوضحه الجدول الموالي والذي يبرر بشكل عام مستوى انتاجية الهكتار الواحد من المحاصيل الزراعية في العالم العربي والتي تتميز بمستوى منخفض ،حيث يتجلى تفوق مصر في انتاجيتها الزراعية في المحاصيل الزراعية المروية كالقطن والأرز وقصب السكر .

1) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص 35 - 1983 .

متوسط غلة المحاصيل الزراعية في الوطن العربي (1)

متوسط 76 ـ 82 / كلغ / هكتار .

المحصول	الوطن العربي	مصر	العالم	أعلى انتاج
القمح	1019	3314	1834	6013 هولندا
الشعير	770	2862	1991	4621 هولندا
التبغ/ الدخان	802	7750	668	3750 مصر
الأرز	5070	5487	2652	6263 كوريا الديمقرا
الفول السوداني	896	1733	960	3917 الارض المحتلة بفلسطين
القطن	1400	2364	1247	3762 سري لانكا
قصب السكر	77675	81657	55307	13488 بيرو

مقارنة بمجموع الوطن العربي كله ، حيث لو استثنينا مصر من الوطن العربي لوجدنا أن الانتاجية الهكتارية للمحاصيل الزراعية ضعيفة جدا بالنسبة الى الانتاجية الهكتارية في بقية العالم وسبب انخفاض الانتاجية الهكتارية للمحاصيل الزراعية يرجع الى عدم تركز الاهتمام بالمحاصيل المطرية في العديد من الدول العربية الزراعية بنفس القدر الذي تحظى به المحاصيل المروية ، وحتى بالنسبة للمحاصيل المروية فان انتاجيتها مازالت متدنية بالنسبة لقلة الوحدة من مساحة الأرض المروية وكذلك بالنسبة لوحدة العمالة ، وقلة استخدام الأسمدة ، وغيرها من المستلزمات الوسيطة في الانتاج الزراعي ، كما تعود ضعف الانتاجية الى معوقات تنظيمية كنظام حيازة الأراضي الزراعية وتوزيعها وتقاسم عوائدها والسياسة السعرية للمنتجات الزراعية وكذلك أنظمة التخزين والنقل والتوزيع ، فنجد مثلا

1 ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ 1984

أن 2٪ من كبار الملاكين الزراعيين يتصرفون في أكثر من 14٪ من الأراضي المزروعة في مصر و 66٪ في لبنان ، أما في سوريا فان 5 ، 2٪ من المالكين الزراعيين يحوزون على 45٪ من الأراضي المروية وأن 30٪ من الأراضي التي تكثر فيها الأمطار في الوقت الذي لا يملك 70٪ من سكان الريف أي نوع من أنواع الأراضي الزراعية . غير أن الوضع يختلف في بلد كالسودان حيث لا يتجاوز الملكية الخاصة أكثر من 1٪ من مجموع مساحات الأراضي الصالحة للزراعة ، والباقي يعود للدولة ومنها قرابة 40٪ تستغل من قبل جماعات ريفية (قروية) ، وفي المغرب نجد وضعا مغايرا تماما حيث أن أكثر من 10٪ من المزارعين يملكون حوالي 60٪ من الأراضي ، بينما 40٪ من عائلات الفلاحين لا تملك شيئا وان ملكت فأقل من نصف هكتار (1) كما يرجع انخفاض معدلات نمو الانتاج الزراعي في السنوات الأخيرة الى انخفاض حجم الاستثمارات الزراعية بالنسبة لمجموع الاستثمارات في مختلف مجالات الانتاج الاقتصادي والتي تضمنتها الخطط الانمائية منذ اوائل السبعينات وهذا مانلاحظه من الجدول التالي : - (2) تطور الاستثمارات الزراعية في الوطن العربي (1970 - 1985 / مليار دولار) .

الفترة	الاستثمارات الكلية	الاستثمارات الزراعية	النسب المئوية
75/ 70	5 6	8	14، 28
80 / 76	284	26	2 ، 15
85 / 81	685	86	12، 55

1) - ابعاد الاندماج الاقتصادي واحتمالات المستقبل ص 55 و 57 - عبد الحميد ابراهيمي .

2) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص : 37 - 1983 .

حيث نلاحظ من خلال الجدول السابق مدى انخفاض نصيب الاستثمارات الزراعية مقارنة بالمجموع الكلي للاستثمار ،في الوقت الذي نجد فيه التباين في توزيع الاستثمارات من مجموعات البلدان العربية ،حيث بلغ نصيب الفرد من هذه الاستثمارات مابين 430 دولار و 135 دولار في المجموعة الثالثة والمجموعة الرابعة التي تتميز بامكانية ضخمة للتوسع والاستثمار الزراعي في حين نجد نصيب الفرد من الاستثمار الزراعي في البلدان النفطية يصل الى 3275 دولار والتي تقل فيها (ما عدا العراق والجزائر) امكانية التوسع الزراعي وهذا مايوضحه الجدول التالي : -

توزيع الاستثمارات الزراعية على المجموعات القطرية 81/85 • (1)

المجموعات العربية	الاستثمارات الزراعية 81 / 85•	السكان الزراعيون 1980 مليون نسمة	الاستثمارات الزراعية للفرد من السكان الزراعيين
الاقطار النفطية مجموعة (251)	63، 500	20	3275
الاقطار النامية مجموعة 3	1 7250	40	430
الاقطار الأقل نموا مجموعة 4	3250	24	135
المجموع	86 000	84	

ان هذا التباين في كيفية توزيع الاستثمارات الزراعية بين الدول العربية يشكل عائقا أمام تحقق الاكتفاء الذاتي الغذائي من المحاصيل الزراعية ،وعلى هذا* وللتخلص من التبعية الغذائية في مجال الزراعة يجب اعادة النظر في تمويل المشاريع الزراعية بين البلدان العربية وخاصة تلك التي تمتلك امكانيات ضخمة

1) نفس المرجع السابق ص 38 - ت 1183

*) انظر الجدول رقم 2 في الملحق

للتوسع الزراعي . والمتأكد من العجز الغذائي في المجال الزراعي تراجع الجدول الوارد في الملحق (رقم 2) ،حيث نلاحظ في الفترة الممتدة من 77 / 79 / 80 / 82 أن الدول العربية لم تحقق الا جزءا يسيرا من الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي من السلع الرئيسية حيث بلغ معدل الاكتفاء الذاتي 57٪ (77 - 79) بينما تناقص الى 51٪ (80 - 82) هذا فيما يتعلق بالحبوب ،أما فيما يتعلق بالقمح بالخصوص فان مايظهره الجدول لهو أمر خطير اذ يدعو الى المزيد من الحيطة والحذر وخاصة ونحن نعلم أن هذه المادة " القمح " تستعمل بشكل واسع في الوطن العربي كما تلبي طلب الفئة الفقيرة من السكان ،لهذا فان هذه الوضعية تزيد من تبعية الاقتصاد العربي للاقتصاد الرأسمالي الأجنبي مما يجعله عرضة للتأثر بما يجري داخل الاقتصاد الصناعي المتطور .

وللخروج من هذه الوضعية الغير مرضية ،يجب اعادة النظر في السياسات القطرية المتبعة في مجال الانتاج الزراعي ،وذلك باللجوء الى تنسيق الجهود العربية والتركيز على استغلال الأراضي الزراعية المتوفرة ذات التربة الخصبة والغير باهضة التكاليف مثل الأراضي المتواجدة في دول الخليج مثلا كالسعودية والتي تكلف كثيرا لانتاج الطن الواحد من القمح حيث يصل الى ثلاثة أضعاف التكلفة مقارنة بانتاجه في الدول العربية ذات الأراضي الخصبة .

وللمزيد من التعرف على هذه الوضعية المتدهورة في هذا المجال يجب الرجوع الى الجدول رقم - 2 - من الملحق الذي يظهر لنا الانتاج الزراعي العربي مقارنته مع اجمالي الطلب ومن ثم معرفة مدى تبعية الاقتصاد العربي في المجال الزراعي حيث نلاحظ أن معدل النمو بالنسبة للقمح في تدهور مستمر حيث بلغ 10 ،0 (76 / 80) بينما تحسن نوعا ما في الفترة 81 / 82 . (اذ بلغ معدل النمو 3 ، 4 ٪ مع أنه لا يكفي لتغطية الطلب المحلي وبالتالي يلجأ الدول العربية الى تغطية هذا العجز عن طريق الاستيراد .

المطلـــب الثانـــي : تطور الانتاج الزراعي وتطور الاستثمارات في خطط التنمية الزراعيـــة .

1 - تطـــور الانتـــاج الزراعـــي : -

ان الانتاج الزراعي قد حقق متوسط نمو حقيقي للفترة 1975 - 1982 مبلغ 5 ،2 ٪ سنويا حيث يمثل هذا المستوى من النمو تحسنا بالمقارنـــة بمتوسط النمو في عقد السبعينات (1970 - 1979) والبالغ 2،2 ٪ سنويا ، بينما حقق الطلب الاجمالي على المنتجات الزراعية نموا بمتوسط 6٪ سنويـــا بالمقارنة لـ 6 ،4 ٪ خلال عقد السبعينات ، ونتيجة لهذا الفارق الكبيـــر بين نمو الانتاج ونمو الطلب ، حقق صافي الواردات الزراعية (الواردات مطروح منها الصادرات) نموا بمعدل 20٪ سنويـــا (1)

وعلى الرغم من النمو السريع في الطلب على المنتجات الزراعية عموما ، السلع الغذائية خصوصا الذي شهده عقد السبعينات ، فان نمو الانتاج الزراعـــي بقي في غالبيـة البلدان العربية قاصرا عن اللحاق بنمو الطلب على هذه السلـــع ، وتظهر هذه الصورة عند مقارنة معيار الانتاج الغذائي للفرد فـــي الوقت الحالي بما كان عليه في مرحلة سابقة ، حيث يتضمن هذا المعيار ، مقياسا بمدى استطاعة الانتاج الزراعي اللحاق بالزيادة السكانية دون أن يأخـــذ بعين الاعتبار نمو الطلب الفردي على هذه المواد (كمّا ونوعا) والذي يرافق دائما نمو الدخول الفردية في الدول النامية والتي أخذت تنتقل من مستويات معيشية متدنيـة (واطئـة) الى مستويات أعلى، دي ادراك حاجاتهـــا الأساسيـــة .

---

1) التقرير الاقتصادي العربي الموحـد ص 30 ، 1983

ويتبين من الجدول (3) من الملحق ، الذي يوضح تطور الانتاج الغذائي للفرد في كل من الدول العربية حيث يتضح أن أربعة دول فقط هي التي حققت زيادات ملموسة في نصيب الفرد من الغذاء المنتج في الفترة (70 = 77) ، بينما انخفض بعدها هذا النصيب ، ولم يزد بدرجة ملموسة في الدول الباقية ، والتي يشكل سكانها الغالبية العظمى (84٪) من مجموع سكان الدول العربية ، والغريب في الأمر أن أغلب هذه البلدان ينتمي الى دول ذات موارد زراعية جيدة قابلة للنمو ، الا أنها في الأغلب - عدا الجزائر والعراق - تفتقر الى الموارد اللازمة لاحداث تطور سريع ومفيد في القطاع الزراعي .

وما يلفت النظر حقا هو وضع الانتاج الغذائي بالنسبة للزيادة السكانية في بلدان المجموعة الأولى والثانية حيث نجد أن المجموعة (الجزائر والعراق) قد انخفض فيها انتاج الغذاء للفرد من السكان انخفاضا ملموسا خلال الفترة 70 - 77 ، بالرغم من توفر الموارد الطبيعية والمالية في هذين البلدين ، أما بالنسبة للمجموعات الرابعة الأقل نموا والأكثر حاجة والتي يمثل فيها القطاع الزراعي العمود الفقري لاقتصادها ، كما يمثل سكان الريف (78٪) من السكان ، فان الانتاج الغذائي للفرد قد انخفض في ثلاثة منها ولم يزد الا بنسبة ضئيلة في البلدين الآخرين (2)

---

2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد : ص - 17 - 1980 .

2 - تطـور الاستثمارات في خطط التنمية الزراعيـة :

بالمقارنة مع النصف الأول من عقد السبعينات ،فقد شهد النصف الثاني منـه قفزة كبيرة في الموارد المالية المخصصة للتنمية في الوطن العربي ككل تبعتهـا طفرة كبيرة أخرى في النصف الأول من عقد الثمانينـات ،كما ارتفع نصيب التنميـة الزراعيـة من هذه الموارد بنسب مقاربة لارتفاع اجمالي موارد التنمية وهـذا ما نلاحظه من الجدول التالـي :

الاستفادات الزراعيـة في الوطن العربي 119/ مليون دولار .

الاستثمارات	المرحلة الأولى 1975 1970	المرحلة الثانية 1980 1976	المرحلة الثالثة 1985 1981	النسبة 1 : 2	النسبة 1 : 3
الاستثمارات الكليـة	58	284	685	489،6	1181،0
الاستثمارات الزراعيـة	8	26	86	325	1075
نسبة الزراعة الى الاجمالي	13، 79	9، 15	12،55	.	

يتضح لنا من الجدول أعلاه ،أن الموارد المخصصة للتنمية الزراعية في المرحلـة الثانية قد تجاوزت ثلاثة أضعاف هذه الموارد في المرحلة الأولى ،ثم أصبحت فـي المرحلة الثالثة تعادل أكثر من عشرة أضعاف ماكانت عليه في المرحلة الأولى ،حيـث استعادت نسبتها التي كانت في المرحلة الأولى حيث وصلت الى 12،55 ٪ مـن الموارد الكلية المخصصة للتنمية ،بعد انخفاضها نسبيا في المرحلة الثانية مقارنـة بالمرحلة الأولى ،وتدعو التطورات في قطاع الزراعة للوهلة الأولى الى التفاؤل ، الا أن دراسة توزيع هذه الموارد بين البلدان العربية ،تكشف عن صورة مختلفة والتي تتمثـل

1) نفس المرجع السابق : ص - 37 - ت 1980 .

في تركيز هذه الاستثمارات في عدد محدود من البلدان العربية أغلبها ذات امكانيات زراعية محدودة وللتعرف على هذه الوضعية يمكن تقسيم الوطن العربي الى ثلاثة (بدل أربعة) مجموعات :

المجموعة الأولى : وهي الدول العربية النفطية وتشمل : السعودية ،الكويت ،الامارات قطر الجزائر ،ليبيا ،العراق .

المجموعة الثانية : وتشمل البحرين ،تونس ،عمان ،مصر ،لبنان ،المغرب سوريا .

المجموعة الثالثة : وتشمل السودان ،الصومال ،جيبوتي ،اليمنيتين .

وذلك باستخدام عدد السكان الزراعيين ،كمقياس للأهمية النسبية للقطاع الزراعي بين الاقطار ،ويتضح هذا من الجدول التالي :-

الاستثمارات الزراعية في المجموعات القطرية (1)

المجموعات العربية	الاستثمارات الزراعية (81/85) مليون دولار	السكان الزراعيون 80/ مليون نسمة	الاستثمارات للفرد من السكان الزراعيين دولار
المجموعة الأولى (النفطية)	65 . 500	20	3275
المجموعة الثانية (النامية)	17 250	40	430
المجموعة الثالثة (الأقل نموا)	3250	24	135
المجموع	86 000	84	

نلاحظ مما سبق أن الاستثمارات الزراعية في المجموعة الأولى وفي الفترة 1981- 1985 تمثل أكثر من ثلاثة أرباع ($\frac{3}{4}$) الاستثمار الاجمالي العربي ،في الوقت الذي يمثل سكانها أقل من ربع ($\frac{1}{4}$) اجمالي السكان الزراعيين العرب ،وفي المقابل تمثل

1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد : ص 38 - 1983
(نفس المرجع السابق) .

استثمارات البلدان العربية الأقل نموا في التنمية الزراعية ، حيث يتواجد فيها مايقرب من 30٪ من السكان الزراعيين 4،95٪ فقط من الاجمالي العربي المخصص للاستثمارات الزراعية ، كما تتضح أهمية هذه المقارنة بوضوح أكثر حين ملاحظة حصة الفرد من موارد التنمية والتي بلغ متوسطها في الأقطار النفطية - 24 - ضعفا و - 8 - أمثال ، نظيرتها في مجموعتي البلدان الأقل نمو ، والنامية على التوالي ، ويتراوح المدى في هذه الاستثمارات بين 17000 دولار في احدى الأقطار النفطية بينما يصل الى 70 دولار فقط في احدى الدول الأقل نموا ويتملك هذا الأخير أضخم الامكانيات الزراعية غير المستغلة في الوطن العربي (1) •

ويجب الاشارة الى أن تدفي أهمية الانتاج الزراعي تنطوي على عدة جوانب فالجوانب الأولى قد تكون ايجابية والتي تكمن في الأهمية التي توليه هذه البلدان الى تطوير مواردها الطبيعية وادخال الوسائل التكنولوجية الحديثة و تفعلال هذه الموارد في النشاطات الصناعية الأخرى والخدمية التي ترافق تطور هذه المجتمعات، والتي كانت تعتمد اقتصادياتها أساسا ، في وقت سابق - على الانتاج الزراعي التقليدي • (2)

ولكن ، حاليا ، بدأت الدول العربية تطور القطاع الزراعي عن طريق تطوير القطاع الصناعي باعتبارهما قطاعان متكاملان ولا زمان للتنمية الاقتصادية ، لأن الاعتماد على قطاع الزراعة وحده غير كاف ، وذلك لما يتطلبه من وسائل حديثة للقيام بالعمليات الانتاجية في ميدان الزراعة ، وكذلك مدى أهمية تطوير قطاع الصناعة التي تعتمد بالدرجة الأولى على ماتوفره لها الزراعة من وسائل انتاج •

اذن ، ينبغي على الدول العربية التي تسعى الى تطوير اقتصادياتها أن تعمل على أساس التنمية المتوازنة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة •

---

1) نفس المرجع : ت 38 ، 1983

2) " " " 1980

وفي الواقع أن الاهتمام المتزايد بقطاع الزراعة نجم عن الاختلال الكبير بين الطلب المتزايد على المواد الغذائية الزراعية نتيجة للزيادة السكانية وتحسن مستويات الدخول ، وخاصة في الدول العربية النفطية ، وبين العرض من الانتاج الزراعي الذي مازال في مستويات ضعيفة جدا في أغلب هذه البلدان ، بالاضافة الى ذلك الزيادة السريعة في أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية ، حيث هذه العوامل مجتمعة تؤدي الى أعباء ثقيلة على كاهل الاقتصاد العربي ، خاصة في الدول ذات الموارد المالية المحدودة ، ويمكن القول أن هذه التطورات في زيادة الاستهلاك الغذائي ، أخذت الدول العربية على حين غرة ، وهي عوامل خارجية الى حد بعيد عن ارادتها ، أو على الأقل من الصعب التحكم فيها ، الا أنها - لاشك - قد أدت الى تزايد الاهتمام بقضية الأمن الغذائي على المستوى القطري والعربي المشترك ، وقد تؤكد هذه الحالة السيئة في مجال الزراعة هو عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي في مرحلة اكتشاف البترول واستخدام عوائده في الدول النفطية وهي من العوامل السلبية ، وما من شك أن النتائج المحدودة للتجارب العربية في مجال التنمية الزراعية ، فقد أوضحت مدى أهمية اتباع أساليب التنمية الشاملة التي تتناول كافة المدخلات الزراعية دون الاقتصار على بعضها دون الآخر ، الى جانب ضرورة الاهتمام باقامة نظام واقعي وسليم لتسعير المنتجات الزراعية يتيح للمزارعين تحقيق قدر كاف من الأرباح لتشجيعهم على متابعة الانتاج الزراعي وتحسينه ، وفي جميع الحالات ، يتعين أن تنال خطط التنمية الزراعية اهتماما خاصا من ناحية تحديد نطاقها وامكانياتها وأولوياتها على أساس واقعي ومدروس لضمان نجاحها في تحقيق أهدافها وتجنب ما يصادفها من فشل قد يؤدي الى انتكاسات اقتصادية خطيرة ، الى جانب مايصاحب هذا الفشل من احباط معنوي يعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،(1)

1) الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية : ص 242 - احمد يونس البطاريق

ولذلك ،فان التنمية الزراعية كانت من أهم مجالات التعاون العربي التي كانت تنص عليها في كل من ميثاق جامعة الدول العربية في عام 1945 ،واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية 1964 وكذلك المنظمة العربية للتنمية الزراعية 1970 ،بغية الوصول الى التعاون الزراعي فيما بين الدول العربية حتى تؤمن الأمن الغذائي العربي ،وفي هذا الصدد تم اعداد البرامج المتعلقة بالأمن الغذائي والمتضمنة لمشروعات بلغ عددها 152 مشروعا تتكلف حوالي 32 مليار دولار في أربعة عشرة بلد عربي لانتاج الحبوب والسكر والمحاصيل الزيتية والانتاج الحيواني والسّمكي (1) .ومن أهم المشروعات العربية المشتركة في مجال التنمية الزراعية .

1) - اقامة المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة في عام 1971 بهدف دراسة وبحث الموارد الطبيعية العربية والمشكلات الزراعية في المناطق الجافة .

2) - انشاء الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية برأس مال قدره 65 مليون دينار كويتي وذلك وفقا لقرار مجلس الوحدة الاقتصادية 1974 .

3) - قيام كل من الاتحاد العربي للصناعات الغذائية والاتحاد العربي لمنتجي الأسماك ،والاتحاد العربي للسكر وذلك وفقا لقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية 1976 . كما نالت التنمية الزراعية اهتماما خاصا في استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان 1980 ،تلك الاستيراتيجية التي كان من بين أهدافها " تحقيق الأمن الغذائي" بتوفير أقصى حد ممكن من الاستقلالية في اشباع الحاجات الغذائية الأساسية ، وذلك بدعم العمل العربي في توفير الشروط اللازمة لزيادة الانتاجية وتوسيع

---

1) نفس المرجع : ص : 243 أحمد يونس البطريق .

طاقات الانتاج الغذائي ،والقضاء على التبذير في المراحل المختلفة من الانتاج الى التخزين والتوزيع ،الى نمط الاستهلاك وتحسين شروط تبادل المواد الأولية بين البلدان العربية ،وقد تم تحديد برامج هذه الاستيراتيجية وفقا لما يلي : -

1 - استكمال دراسات الوضع الغذائي العربي العالمي ،ودراسة امكانية التوسع في الانتاج الغذائي الزراعي والصناعي .

2 - وضع برامج انتاج الأغذية المختلفة ،والوصول الى درجة عالية من الاكتفاء الذاتي .

3 - وضع برامج تهدف الى توفير الشروط الأساسية المتوسع في الانتاج الغذائي والمياه ،والأراضي ،والآلات ،والاسمدة والمبيدات .

4 - التوسع في امكانية التخزين ونقل وتوزيع المواد الغذائية .

5 - وضع سياسة لتسهيل تداول المواد الغذائية داخل الوطن العربي وسياسة للاستيراد الجماعي للمواد الغذائية من خارج الوطن العربي (1)

المطلب الثاني : - مميزات القطاع الزراعي في الوطن العربي :

1) الازدواجية : ان أهم الصفات التي يتميز بها القطاع الزراعي من الوطن العربي هو ازدواجية القطاع ،حيث نجد في القطاع الزراعي نفسه قطاعين فلاحيين ، اذ يحظى قطاع بكل العناية والاهتمام من طرف الحكومات العربية ،بينما لا يحظى القطاع الفلاحي الآخر بنفس الاهتمام والرعاية ،ولهذا فان القطاع الذي يحظى بالاهتمام من طرف الدول العربية يتميز بأنه قطاع متطور ويستخدم بشكل ملحوظ الوسائل التقنية والأسمدة ويتمثل هذا عموما في قطاع الدولة الذي ورثته جسل

مرجع سابق - ص 245 أحمد يونس البطريق .

1) نفس المرجع السابق ص 246 - أحمد يونس البطريق .

الأقطار العربية عن الاستعمار الاستيطاني ،بينما يتميز القطاع الثاني بعدم استخدامه الوسائل الحديثة وعدم تمكنه من تسميد الأرض نظرا لغلاء المادة البتروكيماوية . ولكن ونظرا للاصلاح الزراعي الذي حدث تقريبا في كل البلدان العربية بدأ التمايز يقل نوعا ما نظرا للعناية التي بدأت تعطيه اياه الدولة لما له من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية ،فأصبح هذا القطاع وخاصة في بعض الدول العربية كالجزائر والعراق والسعودية ،تستفيد من مميزات كالتمويل عن طريق البنوك الخاصة بالتنمية الفلاحية ومحاولة دمجه في خططها التنموية وتخفيف بعض العراقيل أمام منتوجاته كالتسويق وعليه يمكن القول أن الميزة الخاصة هي أزدواجية القطاع الفلاحي :

أ ـ قطاع فلاحي متطور (قطاع الدولة)

ب ـ قطاع فلاحي (متخلف) (قطاع خاص)

2) التجانس والانتماء الى شكل موحد للانتاج (ان الاختلافات في المناخ والتربة وكمية الأمطار ،موجودة بين قطر الى آخر بالقدر الذي تتواجد بين مناطق القطر الواحد .

3) تباين الانتاج الحيواني .

ملخص الفرق بين القطاعين الزراعيين (العام والخاص)

قطاع الدولة (الحديث)	القطاع الخاص (المتخلف)
1 ـ كبر حجم المساحات المزروعة	صغر حجم المساحات المزروعة
2 ـ كثافة رأس المال المنتج	كثافة العمل اليدوي
3 ـ في خدمة التجارة الخارجية	في خدمة التجارة الداخلية ولكنه غير كاف
4 ـ يعتمد الأسلوب الحديث	يعتمد الأسلوب التقليدي
5 ـ تبعية القطاع للخارج باعتماد على استيراد التكنولوجيا	عدم اعتماده على الواردات من الوسائل التكنولوجية

ويتضح مما سبق ذكره في مجال الزراعة العربية ، أن المجابهة الحقيقية الفعالة للتحدي الكبير الذي تطرحه قضية الأمن الغذائي الزراعي ، لا بد أن تستند على استيراتيجية تهدف الى تحقيق التكامل بين الموارد المالية والزراعية . بموجب صيغ مستحدثة ومرنة تضمن منافع مشتركة ومتكافئة للأطراف المتعاونة وهي مهمة صعبة متعددة الأوجه ، كما أنها تحتاج - حتى تؤتي ثمارها - الى فترة زمنية تفرضها طبيعة ومقومات التنمية الزراعية لمجالاتها التقنية والاجتماعية ومتطلباتها من البنيات الأساسية المادية والمؤسسية ، ولذلك لا مفر من الاستنتاج من هذه العرض الوجيز عن وضعية الزراعة ، أن نقول أن الأزمة الزراعية الغذائية العربية ستشتد في خلال المستقبل المنظور حتى وان ارتفعت مستويات التعاون العربي وعلى الفور الى أعلى بكثير مما هي عليه الآن (1) .

ومن خلال هذا العرض الوجيز حول وضعية الزراعة في الوطن العربي نستنتج أنه لا يمكن - والحالة هذه - أن تتمتع الدول العربية منعزلة هذا القطاع نظرا لما تتطلبه من موارد مالية وبشرية وهي كما لاحظنا تتميز بعدم عدالة توزيعها بين الدول العربية . وللتمكن من تنمية الزراعة في الوطن العربي يجب أن تمر عن طريق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي الذي يتميز بتوفير كل عناصر الانتاج اللازمة (التمويل والتموين) لأي تنمية اقتصادية .

---

1) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص : 39 - 78 - 1980 .

المبحث الرابع : - الصناعة في الوطن العربي :

تمهيد :

ان الصناعة في الوطن العربي تضم كلا من الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية ، حيث تختلف مدى مساهمة كل من هذه الصناعات في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي من دولة عربية الى أخرى أو بالأحرى من مجموعة الى أخرى ،حيث نجد أن الصاناعات الاستخراجية تحتل الصدارة في الدول النفطية اذ تمثل أكثر من 46٪ من اجمالي الناتج الاجمالي المحلي (1982) ،بينما تنخفض هذه النسبة الى حدود 1 ،15٪ و 88 ،0 ٪ في كل من المجموعة الثالثة والرابعة على التوالي ،كما أن الصناعات التحويلية تعتبر ذات أهمية ليس لكونها فقط مصدرا هاما للدخل من الممكن أن يتنامى بسرعة أكثر نسبيا من قطاع الانتاج السلعي الأخرى في الأمد الطويل ،بالنظر لارتفاع مردود عوامل الانتاج فيها بل أيضا لأنه تتجلى فيها مظاهر التقدم البشري في مختلف مجالات الحياة . فهي - أي الصناعات التحويلية - مجال حيوي ومهم للاستفادة من نتائج البحث العلمي وتطبيق الاكتشافات والابتكارات .

المطلب الأول : الصناعة الاستخراجية : - (1)

ان هذه الصناعة تحتل مكانة هامة في ثلاثة عشرة دولة (13) عربية * اذ يسيطر فيها النفط والغاز على الصناعة الاستخراجية في معظم الدول المشار اليهما سابقا وخاصة الدول النفطية العربية الرئيسية ;، حيث تراوحت في عام 1981 ، 1982 بين 39٪ ، 2 ،58٪ من اجمالي الناتج المحلي لمجموع الدول العربية ،

---

1) الملامح الرئيسة في اقتصاديات الوطن العربي ومرجع سابقا . ، ص 252 .

*) الجزائر ،العراق ،المغرب ،تونس ،ليبيا ،الكويت ،السعودية ،سوريا . لبنان ،موريتانيا اليمن الشمالي الصومال ،مصر .

بينما تراوحت النسبة بين 58٪ ، 76٪ في الدول الخليجية تقريبا من هـــــذا الناتج ومابين 8 ، 33٪ و 41٪ في المعدل في الدول النفطية الرئيسية الأخــري وحوالي 6 ، 5٪ في سائر الدول العربية وهذا ما يتضح من الجدول رقم - 4 - من الملحــق (1) .

وكما لايخفي أن الصناعة العربية الاستخراجية لا تقتصر على مجرد استخراج النفــط والغاز رغم كونها هي الأساس لهذه الصناعــة ، الا أن ذلك ، لا يعني أن الدول العربية تعتمــد فقط على هذين العنصرين اذ تتوفر في العالم العربي ثروات معدنية كخــام الحديد ، والفوسفات والرصاص ، والزنك ، والفحم ، والزئبــق ، والفضة وغيرها مــــن المعادن الأخــــرى .

الا أن هذه الثروات المعدنية لم تلق الاهتمام الكافي وذلك قد يرجع الى التركيز على الثروة النفطيـــة أو لعدم توفر الامكانيات المالية اللازمة لاستغلالها تجاريا ،(2) وبالرغم من اتساع رقعة الوطن العربي وامتداده فوق مساحــة تزيد على عشر المساحــة اليابســة الأرضية ، فان احتياطه المكتشفوكذا انتاجـه من الخدمات والمعادن باستثنا ء الفوسفات لا يشكل الا نسبة ضئيلـة من الاحتياطي العالمي حيث تتراوح هذه . النسبـة بين أرقام مهملة كما يظار ذلك في المعادن ، الفحم الحجري ، المنغنيز ، والزنك وبـين 5 ، 1٪ من خامات الحديد (حوالي 14 مليون طـن) و 3 ، 3٪ من الرصــاص و 7 ، 3٪ من الكبريت و 3 ، 4٪ من الكوبالت ، ومعظم هذه المعادن تتواجد فـــي المغرب العربي باستثناء الحديد الذي ينتج أيضا في مصر ، حيث نجد أن المنتـــج الرئيسي لهذه المادة هي الجزائر والمغرب وتونس بالاضافة الى الكبريت الذي ينتـــج في العراق والكروم الذي ينتج في السودان ، وكذلك المغرب يعتبر المنتج الرئيســي

---

1 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص 200 - 1984
2 - الملامح الرئيسية في اقتصاديات الوطن العربي ص 252 أحمد يونس البطريق .
3 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص 47 - 1984 .

لهذه المادة بالاضافة الى كل من الجزائر ، تونس ، الأردن ، مصر وسوريا ، وقد بلغ أعلى مستوى لانتاجه في العالم العربي 32 مليون طن عام 1974 أي مايعادل 2 ، 28٪ من الانتاج العالمي ، ثم تأرجح الانتاج خلال السنوات اللاحقة ، وهو في حدود 31 مليون طن أي مايعادل 5 ، 24٪ من الانتاج العالمي ، حيث تبلغ حصة المغرب حوالي 2 ، 57٪ من الانتاج العربي لهذه المادة ، وبالرغم من أن الدول العربية " الجزائر " تنتج حوالي 17٪ من الانتاج العالمي من الزئبق فان أهمية هذه المادة الاقتصادية ضئيلة نسبيا ، (1)

ورغم توفر هذه الثروات المعدنية وان كانت غير كافية ، الا أنها لم تلق الاهتمام اللازم لاستخدام هذه الموارد المعدنية والاستفادة منها ، وقد يعود السبب في ذلك الى كون غالبية البلدان العربية النفطية أبدت تركيزا كبيرا على الثروات النفطية أو لقلة الموارد المالية - كما سبق الاشارة الى ذلك - اللازمة لتحويل عملية استغلال هذه الثروة المعدنية .

ولعل أهم متطلبات استغلال هذه الثروات المعدنية في الوطن العربي هو ضرورة البدء بتنفيذ برنامج شامل لمسح هذه الثروات من الناحية الجيولوجية ثم تحديد أولويات الاستثمارات اللازمة لاستغلالها التجاري ، ولا تقتصر هذه الاستثمارات اللازمة لاستخراج هذه المعادن فحسب ، بل الأمر يتعدى ذلك بحيث يتضمن كلا من النفقات اللازمة لاقامة شبكة حديثة للتنقل والمواصلات (2) فعادة ماتوجد مواقع المعادن بعيدة وتنتشر غالبا في الصحراء وان توفير مثل هذا الهيكل القاعدي يعتبر من الضرورات اللازمة لاستغلال هذه المعادن ، ولكن يبدو أن الوضع المالي للدول العربية في وقت ما كان لا يسمح باقامة هذه الطرق ، والموانيء ، لما تتطلبه من أموال ، ولكن والحال على مانرى عليه واقع الدول

1) نفس المرجع السابق ص 47 - 1984 -

2) الملامح الرئيسية في اقتصاديات الوطن العربي ص 253 " أحمد يونس البطريق "

العربية النفطية ذات الفوائض المالية المودعة في المصارف الأجنبية ألا يمكن أن نقول أنه من الأجدر أن توجه هذه الأموال الفائضة عن حاجة الدول العربية النفطية الى تمويل مثل هذه المشاريع في الدول العربية ذات النقص في الأموال والتي هي بحاجة اليه لتطوير اقتصادياتها الوطنية . وفي هذا الشأن يجب أن نوضح أنه في حالة ايداع الأموال العربية في المصارف الأجنبية فالمستفيد الأول هو الاحتكارات العالمية حيث تقع الأموال تحت سيطرة الشركات الأجنبية التي بدورها تحصل على احتكار استغلال هذه الثروات ، فقد أدت وفرة العائدات النفطية وخاصة في بعض الدول العربية المنتمية الى المجموعة (1 ، 2) الى اتاحة الفرص لاستثمارها في استغلالها أي الثروات المعدنية ، وان لم تكن بالقدر الذي يتناسب وضخامة الأموال العربية الفائضة والامكانيات التعدينية الضخمة المتوفرة في مناطق مختلفة من الوطن العربي هذا من جهة ، أما من جهة أخرى فانه في حالة ما اذا حاولت الدول العربية ذات النقص " العجز " المالي الحصول على الأموال من المصارف الأجنبية فانها ستكون بدون شك قد تحصلت بطريق غير مباشر - على أموال عربية وبفوائد جد مرتفعة هذا ان لم تكن مصحوبة بشروط مقيدة وغير محفزة . (*)

لذلك فان الحل المناسب وفي اطار البحث عن أنجع وسيلة لتنمية الصناعة التعدينية في الوطن العربي هو أن تتعاون الدول العربية عن طريق تمويل هذه المشاريع وذلك بايجاد صيغة تجمع كل أقطار الوطن العربي تحت اشراف جامعة الدول العربية في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لدراسة هذه المفصلة - كما تبدو لأول وهلة - كما يجب أن نشير أن الأموال العربية المودعة في المصارف الأجنبية ليست في مأمن من مخاطر المجرد التجميد والشاهد على ذلك مافعلته الولايات

---

*) انظر : الأوجه المختلفة لاستخدام عائدات النفط من قبل الدول العربية المنتجة - مجلة الطريق ص 26 / 62 العدد 1980 .

2) التطورات النفطية الاقتصادية بعد عام 1973 معهد الانماء العربي كمال حمدان - 1976 .

المتحدة الأمريكية من تجميد الأموال الايرانية المودعة لدى البنوك الأمريكية اثر خلاف وقع بينهما ، بالاضافة الى ذلك الشقيقة ليبيا حيث عرفت أموالها المودعة لدى البنوك الأمريكية نفس المصير ، ولهذا لا تستبعد مثل هذا الاجراء الدول العربية التي تريد أن تتحرر من قوى الاستعمار الاقتصادي والسياسي .

ان البلدان العربية تصدر منتجاتها المعدنية دون اجراء تغيير عليها ، " خامات " اذ لا يصنع محليا الا جزء صغير منها بالاضافة الى الدول النفطية التي تعتمد بصفة رئيسية على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي ومنتجاتها كما تعتمد بعض الدول العربية اعتمادا هاما على صادراتها من الخامات المعدنية وهذا مايبينه الجدول :-

نسبة قيمة الصادرات المعدنية والنفطية الى مجمل الصادرات في بعض الدول العربية (1) " نسب مئوية " .

السنوات	موريتانيا الحديد الخام	المغرب الخامات المعدنية	تونس النفط الفوسفات	سوريا النفط الخام	مصر نفط خام ومكرر
1976	86، 3	44، 5	52، 2	62، 4	25، 0
1978	73، 8	39، 1	44، 7	62، 1	27، 7
1980	77، 7	38، 5	56، 9	63، 3	64، 2
1982	59، 7	33، 6	49، 0	51، 3	66، 1

ويعزى قصور احتياطي الوطن العربي وانتاجه من المعادن الصلبة فيما يعود رغم أهميتها بالنسبة لعدد محدود من الدول العربية الى ماتعانيه الصناعة الاستخراجية من معظم الدول العربية من قصور عمليات التنقيب والاستكشاف فيها ، اذ تتصف هذه

1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص 48 - 1984 .

العمليات بارتفاع مخاطرها وتكاليفها واعتمادها على الخبرة الأجنبية من قبل عدد من الدول الصناعية .

ومن المشاريع الجديدة في مجالات الصناعة الاستخراجية في الوطن العربي مشروع استخراج النحاس من مكمن أكشجوت في موريتانيا وهو مشروع عربي مشترك قيد التنفيذ ، ومشاريع استخراج الحديد والنحاس في اليمن الشمالي وهي مشاريع تحتاج الى مزيد من الدراسة والتقييم ومشاريع استخراج النحاس في عمان (الأصيل والبيضاء وعرجاء) وهي قيد التشغيل ،بالاضافة الى مشاريع قيد الدراسة في الأردن والسعودية والسودان ومصر ومشاريع تعدين الرصاص في تونس ، ويضاف الى هذه المشاريع مشاريع استكشاف واستخراج معادن الحديد والنحاس والمنغنيز تحت قعر البحر الأحمر (1) من قبل اللجنة السعودية السودانية المشتركة والذي بدىء العمل فيه .

المطلب الثاني : - الصناعة التحويلية في الوطن العربي :

في مجال التنمية الصناعية على أساس من التكامل الاقتصادي ، يجب أن تعتبر المشكلة الأساسية هي مشكلة الوصول الى السياسة الاقتصادية الأكثر ملاءمة والتي يتسنى بموجبها بلوغ أهداف التكامل وفقا لتعريف أوردة تيبر غنر ، حول التكامل الاقتصادي على أنه ،عملية خلق هيكل اقتصادي دولي عن طريق ازالة الحواجز الجمركية المصطنعة أمام التجارة الحرة مع الأخذ بجميع صور التعاون والوحدة ،(2) ولبلوغ هذا الهدف يجب اتباع الأساليب التالية : -

1 - الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج مع العمل على تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاستقرار في الانتاج .

---

1) نفس المرجع ص 49 - 1984

2) حول التكامل الاقتصادي : ص 13 وهي غبريال .

2 ـ استخدام عناصر الانتاج استخداما اقتصاديا .

3 ـ اعادة توزيع الدخل بين الدول والمواطنين كلما وجد نوع من التفاوت الكبير في الدخول .

4 ـ التدخل الحكومي لدى ظهور أية بادرة من بوادر عدم التوازن أوسوء التوزيع لمحاولة ازالتها نهائيا .

وفي هذا المجال يجب الاشارة الى أن الصناعة العربية رغم معاناتها الكثير من مشاكل والتي هي في مجملها مشاكل تعاني منها الصناعة في الدول النامية الا أن الصناعة التحويلية قطعت شوطا لا بأس به في الوطن العربي (1) اذ تراجعت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي للدول العربية اعتبارا من 1981 بسبب تراجع الانتاج البترولي عن ذروته حوالي 9 مليون برميل يوميا بنحو 42٪ وكذلك تراجع الاسعار بـ 15٪ ،فقد استمرت مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية بالنمو لاعتماد انتاجها على عوامل داخلية أكثر ثباتا ،لأن أغلبها من نوع صناعات الاحلال محل الواردات وتغطي احتياجات السوق الداخلية بالدرجة الأولى ،بينما اعتماد الصناعات الاستخراجية في الغالب على عوامل خارجية متقلبة في تقليص الطلب الخارجي عليه (2) .

وبصفة عامة فان الصناعة التحويلية تنحصر في الوطن العربي في الصناعات الاستهلاكية وخاصة الغذائية ،والغزل ،والنسيج ،وبعض الصناعات الكيماوية كالسماد والأسمنت بينما تقل بشكل ملحوظ الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب في بعض البلدان العربية بينما تندر الصناعات الهندسية والميكانيكية

---

1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص 49 - 1984

2) نفس المرجع السابق ـ ص 49 ـ 1984

والتي تعد أساس النهضة الصناعية حيث لم يتجه اليها سوى بلدين أو ثلاثة مثل مصر والجزائر ،والملاحظ أن الصناعة الغذائية تنتشر في الوطن العربي بشكل عام ،فصناعة الزيوت النباتية توجد في كل من السودان ،وسوريا ،والعراق وصناعة السكر في الجزائر ومصر والسودان كما توجد تعبئة اللحوم في السودان والصومال ،وتعبئة الأسماك في كل من موريتانيا ،المغرب ،الصومال ،كما توجد صناعة الدباغة في السودان ،والصومال والمغرب ،والنسيج في الجزائر وتونس ،ومصر ،وسوريا (1)

أما فيما يتعلق بالمجتمعات البتروكيماوية فمراكز معظمها يوجد في الدول الرئيسية المنتجة للنفط مثل الجزائر والعراق ،وليبيا ،ودول الخليج بشكل عام ،كما تنتشر مصافي النفط والغاز من غالبية البلدان العربية المصدرة للنفط والغاز .

أما فيما يخص الصناعات الغذائية فهي في الواقع غير كافية إذ لا يغطي الانتاج العربي من الزيوت والدهون النباتية أكثر من 23 ،58٪ من حاجة الاستهلاك المحلي وهذا حسب تقدير 1980 (2) وللتأكد من ذلك طالع الجدول رقم (5) في الملحق .

حيث نجد أن المجموعات الأربعة لم تحقق فائضا في المواد المذكورة أعلاه وهذا ما يثبت تبعية الوطن العربية الغذائية وبنسب عالية كما هو واضح في الجدول (3) مما يحوّل الاهتمام بالصناعات المصنعة الى الصناعات الاستهلاكية ـ ولا شك أن الدول العربية تحاول أن تبذل جهودا متناسبة

---

1) مرجع سابق ـ أحمد يونس البطريق : ص ـ 261 .
2) مرجع سابق ـ أحمد يونس البطريق : ص ـ 263 .
3) التنمية الصناعية وتحويل التكنولوجيا وتطويعها عدنان كركور ص : 10 .

للانفكاك من سيطرة السوق الرأسمالية العالمية عن طريق اعادة التأميم للتخلص من سيطرة الدول الامبريالية ومن رأس المال الأجنبي أو باقامة قطاع عـــــام تعزز به توجهها لبناء اقتصاد ذاتي التوجه وتدعم به استقلالها السياسي (1)

أما فيما يخص الصناعات الكيماوية ،فقد حقق الانتاج العربي زيادة ملحوظـــة في انتاج الاسمدة خلال السنوات الأخيرة ،ففي 1980 بلغ معدلها 85، 17٪ بالمقارنة مع 1979 وان اختلف معدل الزيادة من مجموعة الى أخرى من البلدان العربية فقد بلغ هذا المعدل 13 ، 52٪ في المجموعة الاولى و 77 ، 27 في المجموعة الثانية ،بينما لم يتعد هذا المعدل 78 ، 3٪ بالنسبة للمجموعة الثالثة ،ورغم هذه الزيادة في الانتاج ،فقد ازداد حجم الاستيراد مـــن الأسمدة الكيماوية على مستوى العالم العربي في مجمله ،اذ بلغ معدل الزيادة في الاستيراد عام 1980 أكثر من 18٪ عن العام السابق عنه وفي نفس الوقت ازداد حجم صادرات العالم العربي من هذه الأسمدة حيث بلـــغ معدل الزيادة في الصادرات 1980 حوالي 80 ، 19٪ مقارنة بـ 1979 وهذا ما نلاحظه من الجدول التالـــي : -

---

1) التنمية الصناعية وتحويل التكنولوجيا وتطويعها - عدنان كركوري : 10.

الانتاج العربي من الاسمدة الكيماوية واستهلاكها وتجارتها
الفا طـــن (1) (1980 - 1979)

المجموعة	الانتاج 1979	الانتاج 1980	الاستيراد 1979	الاستيراد 1980	التصدير 1979	التصدير 1980	للميزان التجاري 1979	للميزان التجاري 1980
المجموعة الاولى	305	464	76	121	108	244	32	123
المجموعة الثانية	349	674	49	78	541	577	512	529
المجموعة الثالثة	933	968	551	565	428	549	123 -	106 -
المجموعة الرابعة	—	—	28	6 8	—	—	28 -	68 -
المجموع	1787	2106	704	832	590	1370	393	478
مجموع العالم	113699	118898	32841	33547	34190	34467	1349	920
نسبة العالم العربي الي العالم	%1,57	%1,77	%2,14	%2,48	%1,72	%3,97	%29,13	%52،00

كما يمكن أن نلاحظ أنه لو حدث تنسيق بين البلدان العربية في مجال التكامـــل الصناعي لأنتاج الأسمدة الكيماوية لاستطاعت أن تحقق اكتفاء ذاتيا داخل الوطـن العربي ، وخاصة وأن هذه المادة تعتبر ضرورية بالنسبة للفلاحة لزيادة المردودية الهكتارية التي تعتبر ضعيفة جدا في الوطن العربي مقارنة بالعالم (*) ممـــا كانت له آثار سلبية على عطية التراكم الاقتصادي وبالتالي للجوء الى الخارج للحصول عليهـــا .

---

1) الملامح الرئيسية في اقتصاديات الوطن العربي ص 264 أحمد يونس الهطريق .

*) مقال سمير أمين في مجلة " التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي العدد 2 .
- 1978 -

أما بالنسبة لأنتاج الأسمنت الاسود فقد حقق زيادة مستمرة في الوطن العربي خلال السنوات الأخيرة ،حيث بلغ معدلها 1980 حوالي 14٪ بالمقارنة ب 1979 وفي نفس الوقت سجل حجم الاستيراد زيادة بلغ معدلها حوالي 4 ،12٪ ويرجع ذلك الى التوسع في مشروعات البناء والاعمار والبنية الأساسية في مختلف البلدان العربية على نحو جعل معدل الزيادة السنوية في استهلاك هذه المادة تصل الى 74 ،12٪ في بداية الثمانينات .

ويعتبر الوطن العربي من بين أهم المناطق المستوردة للأسمنت وان كانت بعض الدول العربية تقوم بتصدير الأسمنت مثل الكويت والامارات ولبنان 1980 وكانت الكميات المصدرة هي على التوالي 200 ، 46 ،934 . ألف طن ،

والجدول التالي يوضح انتاج الأسمنت واستهلاكه في البلدان العربية (1)

أما بالنسبة لصناعة الحديد والصلب من الوطن العربي ،فان احصائيات الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " اليونيد و " " ،قد بينت عام 1980 أن الجزائر ومصر وتونس وقطر قد حققت زيادة ملحوظة مقارنة بـ 1979 ،بلغت في الجزائر 28٪ وفي تونس 67 ،18٪ وان كان الانتاج العربي من الحديد والصلب لا يغطي احتياجاته الا بمقدار 15٪ وذلك لسنة 1980 ـ كما أن الصناعات التحويلية قد تجاوزت معدل النمو السنوي 11٪ في الفترة 1970 - 1981 وذلك في كل من الجزائر وتونس وليبيا واليمن الشمالي ،كما تجاوز 8٪ سنويا في كل من الكويت وسوريا ومصر ،بينما زاد عن 5 ٪ سنويا في كل من السعودية .

---

1) مرجع سابق ـ ص 264 ـ أحمد يونس البطريق .

انتاج الأسمنت واستهلاكه في الوطن العربي

المجموعات	الانتاج 1979	الانتاج 1980	الاستيراد 1979	الاستيراد 1980	التصدير 1979	التصدير 1980	الميزان التجاري 1979	الميزان التجاري 1980	الاستهلاك المقدر 1979	الاستهلاك المقدر 1980
المجموعة الأولى	9674	10256	1678	2279	—	—	12678-	2279-	11332-	12535
المجموعة الثانية	6648	9008	13110	15017	199	246	12916-	14771-	17592	21313
المجموعة الثالثة	12032	13034	6920	7170	823	836	6097-	6134-	17783	18965
المجموعة الرابعة	212	225	790	920	—	—	790-	920-	1092	1145
المجموع	28566	32523	22498	25286	1022	1182	21481-	24104-	47819	33958
معدل الزيادة في 1980		%13،85		%11،02		%15،65		%12،21		%12،84

- مرجع سابق - أحمد يونس البطريق - ص 265 .

والمغرب (انظر الجدول رقم (6) في الملحق) . فنجد أن الصناعة التحويلية قد ساهمت في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية في الفترة (1981 - 1983) بنسبة 7،7 ٪ ، 3،8 ٪ على التوالي بالمقارنة مع 6،9 ٪ 1972 انظر الجدول رقم (07) من الملحق . حيث نلاحظ أنه لم يحدث تغيير هيكلي في الاقتصاد العربي لصالح الصناعة التحويلية بل حدث تراجع نسبها في دور الصناعة التحويلية في عموم الدول العربية ،رغم ذلك ،فقد ارتفعت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية التالية .

الـدول	1960	1972
الجزائر	٪ 8	14،3
تونس	٪ 8	٪10،4
الصومال	٪ 05	٪ 8،9
موريتانيا	٪ 3	٪ 5
ليبيا	—	٪ 1،8

ولا شك أن نمو حجم القطاع الصناعي سيترتب عنه زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدان العربية ،كما يمكن القول بأن ضعف التبادل التجاري العربي لا يعود الى التماثل بين اقتصادياتها بقدر مايعود الى ضعف التصنيع فيها ،مما يحول دون استيعاب المواد الأولية اللازمة للصناعة التي تصدرها هذه البلدان ،ومن ناحية أخرى نجد في الوقت الذي تقوم الصناعة بالتصدير فان نسبة الصادرات الى الدول العربية مرتفعة جدا (وارداتها) ،ولذلك فان عملية تقييم التعاون الاقتصادي العربي بين البلدان العربية ،على أساس معيار التصنيع ومدى اسهام مشروعات التقارب الاقتصادي بينها باقامة الصناعة ستمكن من توثيق الروابط الاقتصادية

بينها ،ولهذا فان الصناعة تعتبر بحق المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية للدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة [1].

ولا تنطبق هذه الزيادة على الدول النفطية الرئيسية باستثناء الجزائر العراق والبحرين ،حيث انخفضت مساهمة الصناعة التحويلية في البلدان الأخيرة بعد 1973 ،بصورة متزايدة ،أما في الدول العربية ذات الدخل المتوسط نسبيا مثل تونس والمغرب ،مصر ،لبنان ولبنان فقد زادت فيها مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي بين اوائل السبعينات واوائل الثمانينات في كل من الاردن وتونس بينما تراجعت في مصر ،وحافظت على معدلهما في سائر دول هذه المجموعة مع ميل طفيف نحو انخفاض دور الصناعة التحويلية بين 1972 - 1983 في كل من السودان والصومال واليمن الجنوبي .

وباختصار وبالرغم من اطراد نمو الصناعة التحويلية في الدول العربية ولو بوتائر مختلفة من دولة الى أخرى ،لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي منخفضة على العموم ،ولم تتجاوز 33 ،8٪ عام 1983 في المتوسط ،ويسري هذا على جميع الدول العربية النفطية حيث كانت هذه النسبة دون الـ 10٪ باستثناء الجزائر والبحرين وعلى جميع الدول ذات الدخل المنخفض باستثناء اليمن الجنوبي ،أما الدول ذات الدخل المتوسط ،فبالرغم من أسبقيتها في ظهور الصناعات التحويلية الحديثة وتنويعها ،فان دور الصناعة التحويلية في نشاطها الاقتصادي لا يزال دون المستوى المطلوب وتتراوح نسبتها في الناتج المحلي (13٪ - 16٪) أما من حيث معدل الفرد من الناتج المتولد في الصناعة التحويلية فبعيد و متباينا بين الدول العربية ،ويعود هذا التفاوت الكبير بين الدول العربية ،بالنسبة لنصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية الى عدد من العوامل أهمها مدى توفر مصادر التمويل للاستثمار

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص 49 - 1984 .

في قطاع الصناعات التحويلية ، ومستويات هذا الاستثمار وتوفر الطاقة الرخيصة ، وهي عوامل تتناسب طرديا مع دخل الفرد من الصناعة التحويلية ، وعدد السكان المتناسب عكسيا مع الدخل ، واستنادا الى هذه العوامل ، فقد ارتفع نصيب الفرد في هذه الصناعة في دول مجلس التعاون ذات القدرة التمويلية الضخمة والتي أخذت فيها الاستثمارات عامة والاستثمارات الصناعية خاصة زخما بارزا منذ عام 1973 .

ويمكن ملاحظة التفاوت في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي في الصناعة التحويلية - (من الجدول رقم 07 من الملحق) ، حيث نجد أن الدولة النفطية - باستثناء عمان - التي تحتل الصدارة فقد نصيب الفرد في المتوسط 835 دولار الناتج من مساهمة الصناعة التحويلية بالمقارنة لـ 180 دولار لمجموع الدول العربية و 227 لباقي الدول النفطية كالجزائر والعراق وليبيا و 117 بالنسبة للدول العربية متوسطة الدخل و 27 دولار فقط بالنسبة للدول العربية ذات الدخل المنخفض في الوقت الذي نجد فيه أن دخل الفرد في الامارات العربية المتحدة يصل الى 2464 دولار و 1661 دولار في قطر و 1518 دولار في البحرين . وان الصناعات الناشئة في هذه الدول تستند أساسا الى الغاز والنفط كالتكرير والاسمدة الكيماوية والصناعات البتروكيماوية أو الى الطاقة الرخيصة لصناعة الالومنيوم في البحرين والامارات العربية المتحدة والحديد في قطر ، وتتجه معظم هذه الصناعات نحو التصدير ، وقد حققت انجازا مهما في مجال نمو الصناعات التحويلية ، سواء على صعيد متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة لهذه الصناعات بالاسعار

الثابتة بالمقارنة مع بعض الدول الأجنبية ،أو على صعيد معدل النمو السنوي لهذا النصيب خلال الفترة ب 197 - 1980) ، فمتوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة التحويلية في الكويت باسعار 1975 يزيد على مثيله في دول نامية أخذت في طريقها بنجاح التصنيع مثل كوريا البرازيل ويساوي مايقارب 35 ٪ من مستوى مثيله في اليابان ومايقارب 39٪ من مثيله في هولندا، وهما من أكثر بلدان العالم تصنيعا (أنظر الجدول رقم 8 ، 08 في الملحق) .

خصائص الصناعة في الدول النامية بشكل عام :

ان عطية التصنيع لا يمكن أن تنجز الا اذا توافرت لها المقومات الأساسية :

1 - تقسيم العمل الدولي

2 - تراكم رأس المال

3 - اكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية والتنظيمية .

وهذه المقومات جميعها تعتبر مقومات مساعدة للعامل الرئيسي والايجابي ضمن قوى الانتاج ، وهو قوة العمل الاجتماعي . وقد فرضت قيود النظام الدولي وموقع الدول النامية من هذا النظام ، ومن هيكلته اقتصاديا وسياسيا ، أن تنحرف عطية التصنيع في الدول النامية عن الطريق المجدي لتوفير المقومات المذكورة أعلاه .

ولقد فرضت قيود النظام الدولي أن تنحرف عطية التصنيع عن اكساب المقومات الثلاثة بهذا الطريق ، حيث التجأت الدول النامية ذات التوجه الصناعي الى كل ما من شأنه تكريس النظام الاقتصادي العالمي القائم ، وذلك عن طريق : -

أ) - محاولة الاعتماد في تسيير دولاب صناعتها الناشئة على قوى الطلب المنبعثة من الخارج ، أي أنها صناعة تصديرية دون أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الطلب المحلي ، ولهذا فهي في خدمة الاقتصاد الأجنبي وأي خلل في الأخير تكون له آثار سلبية على الصناعة الوطنية في الدول النامية ، بمعنى آخر اعتماد الصناعة الوطنية في الدول النامية على الأسواق الأجنبية التابعة للدول الرأسمالية المتقدمة ، وهو ما يعني الارتباط بتقسيم العمل الدولي للرأسمالية .

ب) - محاولة الحصول على قسم أساسي من رأس المال الصناعي عن طريق المصادر الخارجية سواء بالاستثمارات الأجنبية أو بالاقتراض والمعونات الأجنبية أيضا .

- قضية التصنيع في اطار النظام العالمي الجديد ص: 235 محمد عبد الشفيع

جـ - العمل على اكتساب الخبرات والمهارات العلمية والتكنولوجية والادارية من الخارج ،عبر قنوات التعاون الصناعي كما حددتها الظروف الدولية الراهنة (1) وعلى أساس هذه التجربة البسيطة والمحددة للبلدان النامية في مجال تحقيق التنمية الصناعية ،انبثقت الموضوعات الرئيسية الثلاثة في جدول أعمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد من أجل تحسين بعض شروط العلاقات الاقتصادية الدولية .

ضمن تقسيم العمل الدولي الرأسمالي والسوق الرأسمالية العالمية

- مشكلة الصادرات الصناعية للدول النامية
- دور رأس المال الخارجي في تصنيع العالم الثالث .
- التعاون الصناعي الدولي .

أما مايخص مشكلة الصادرات الصناعية للدول النامية فقد سبق القول أنه لقيام أي صناعة يجب توفر المقومات الرئيسية والتي طالما اتسم بها هيكل النظام الاقتصادي الدولي منذ أول بداية السبعينات ،حيث يعتمد هذا النظام على السياسية الحمائية " حيث يفسر هذا الجانب من جوانب هيكل النظام الدولي الراهن القضية الأولى من قضايا النظام الاقتصادي العالمي الجديد ،من وجهة تصنيع العالم الثالث ،وهي قضية الصادرات الصناعية ،فعلى ضوء السياسات المركنتالية (التجارية) للنظام الرأسمالي الدولي القائمة على أولوية تحقيق المصلحة المندمجة للشركات،والتي تتجلى فيها أزمة التجارة الخارجية للدول النامية ،من حيث صلتها بقضية التنمية الصناعية فيها ،وخاصة قضية التصدير وبصفة أخص تصدير المنتوجات

نفس المرجع السابق ص : 239 محمد عبد الشفيع .

الصناعيـة وقبل ولوج مشكلة الصادرات الصناعية ذاتها ، يجدر الاشارة الى مشكلة تخصص البلدان النامية في تصدير المواد الأولية ، وفي هـذا المجال عرف النظام الرأسمالي الدولي ابتداء 1970 أزمة دورية مـن نوع جديد امتزجت فيها خصائص التضخم والكساد حتى أطلق عليهـا أزمة التضخم الركودي ، وبسببها أخذ النظام الاقتصادي الدولي الذي يمارس تأثيره على البلاد النامية من خلال ميكانيزم النظام الاقتصادي العالمي السائد ، اذ يضاعف من الآثار السلبية على تجارة البلدان النامية من الصادرات من المواد الأولية ، حيث ورد في تقرير البنك الدولي 1978 وصف لمشكلات التجارة الدولية للسلع الأولية باستثناء الوقـود ، وفيما يلي بعض المشاكل التي تعترض صادرات الدول النامية وهي على سبيل المثال مشكلة الوصول الى أسواق الدول المتقدمة ، حيث أن ثلث الصادرات العالمية هي من المواد الأولية هو من البلدان النامية باستثناء الوقـود ، وهو ما يعني انخفاض نصيبها من التجارة العالمية للسلع الأولية وكمـا لا يزيد نصيب السلع الأوليـة مع الوقـود من صادراتها عموما عن 35٪ ومـن جهة أخرى يمكن ارجاع هذا التدني الى جزء من التغيرات الهيكلية فـي اقتصاديات البلدان النامية والتي أدت الى انخفاض نصيب السلع الأوليـة باستثناء الوقود من اجمالي صادراتها من 68٪ الى 1960 الى 35٪ ، 1975 ، بينما ارتفع نصيب السلع المصنوعة من 14٪ الى 26٪ خلال نفس الفترة ، بالاضافـة الى انخفاض نمو التجارة العالمية عموما من نحو 9٪ سنويا في الفترة 1965 - 1973 والى 4٪ في الفترة 1973 / 1977 وهو ما صاحبه انخفاض معدل صادرات البلدان النامية من 4 ، 6٪ في الفـترة

نفـس المرجـع السابـق ص : 240. محمد الشفيـع .

1965 - 1973 6 ،3٪ في الفترة 1973 / 1977 الا أنه يجب الاشارة أن اجراءات الحماية التي تنفذها الدول المتقدمة صناعيا ضد السلع الأولية وخاصة السلع الزراعية والصناعية تحد من نمو كثير من الصادرات الأولية للبلدان النامية .

أما المشكلة الثانية فهي تتعلق بالاستقرار السعري حيث يشير هذا التقرير* الى أن مايقرب من ثلثي ($\frac{2}{3}$) الصادرات من المواد الأولية للبلدان النامية (ماعدا الوقود) قد تعرضت لتقلبات في السعر بمعدل 10٪ سنويا ، حيث أن هذه التقلبات لها آثار سلبية على البلدان النامية ذات الاحتياجات الاستيرادية الماسة التي لا يمكن الوصول اليها بسهولة الى مصادر الائتمان في أسواق المال الدولية ، فاذا علمنا أن تدهور البنية التجارية لهذه البلدان قد أدى الى انخفاض التبادل الدولي لهذه البلدان في الفترة 1974 - 1978 ، وهو ما يمثل خسارة اجمالية من العملات الأجنبية لها بما يزيد عن 30 مليون دولار وهذا يوضح لنا القيود المسيرة التي تعترض الصادرات الأولية للبلدان النامية .

وهكذا وادراكا للمشكلتين اللتين تميزان الصادرات الأولية للبلدان النامية فان النظام الاقتصادي العالمي الجديد يسعى يطرح مهمتين لتحسين ظروف تجارة البلدان النامية وهما : -

أ - اعداد برنامج متكامل للسلع الأولية .

ب - توسيع وتنويع الصادرات الصناعية .

---

* - تقرير البنك الدولي - 1978 .

خصائص الصناعة العربية بشكل خاص :

ان أهم خصائص الصناعة العربية يمكن أن نوجزها من خلال أوردناه من معلومات حول الصناعة التحويلية والاستخراجية .

1) انخفاض نصيب القطاع الصناعي في مجمل الناتج المحلي الاجمالي لغالبية البلدان العربية باستثناء الدول الرئيسية المصدرة للنفط مع الاشارة الى أهمية القطاع فيها ، وان كان هذا يعود أساسا الى ارتفاع نصيب الصناعة الاستخراجية دون التحويلية ، حيث قدّر الناتج المحلي من الصناعات التحويلية العربية عام 1981 بحوالي 6 ، 6 2 مليون دولار مقابل 9 ، 25 مليون دولار عام 1980 وحوالي 5 ، 11 مليون دولار 1975 . وتبلغ نسبة هذا الناتج من الصناعات التحويلية الى الناتج المحلي الاجمالي في مجموع البلدان العربية حوالي 6 ، 7٪ ، 8 ، 6 ٪ ، 1 ، 7 ٪ للاعوام 1975 ، 1980 ، 1981 على التوالي ، وهذا مايفسر ضآلة الأهمية النسبية الاقتصادية للصناعات التحويلية في البلدان العربية .

وقد حظي القطاع الصناعي في أغلب البلدان العربية خلال السبعينات نصيب وافر من التكوين الرأسمالي ، ولكن لم ترق الى درجة مقبولة في غالب الأحيان بالنسبة للصناعات التحويلية ، حيث يقدر حجم الاستثمارات العربية المقدرة بالخطط الانمائية في مختلف القطاعات خلال 1976 - 1980 نحو 364 مليون دولار ، فكان نصيب الصناعة بشقيها (التحويلية والاستخراجية) هو 23٪ ، 67٪ من الاستثمارات الصناعية والتي عادة ماتعتمد على انتاج مادة واحدة ، وتتصف الصناعة الاستخراجية (1) بعزلتها عن بقية الانشطة

---

1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد : ص- 45 - 1982 .

الانتاجية في المجتمع ،بحيث لا يمكن أن تتخذ معيارا لتقدمه الاقتصادي والاجتماعي ، وخاصة وأنها ترتبط بالاقتصاديات الأجنبية ،أكثر من ارتباطها بالاقتصاديات الوطنية ،حيث نجد أن اتجاه الجانب الأكبر من العوائد النفطية للأستثمار خارج الوطن ،وسيطرة العمالة الأجنبية على قطاع التعدين في موريتانيا والذي يشكل دعامة أساسية لاقتصادها الوطني ،بينما جانب كبير من العمالة الوطنية تعمل في فرنسا وخاصة من دول المغرب العربي ، فنجد أن القوى العاملة في قطاع الصناعة في الوطن العربي تشكل 21٪ من مجموع القوى العاملة ،في المتوسط وهذا ما يتضح من الجدول رقم 9 ـ في الملحق) وهي نسبة ضئيلة اذا ما قورنت بمتوسطات دول العالم ذات الدخل المتوسط ،حيث تبلغ هذه النسبة حوالي 28٪ في المتوسط ،واقتصاديات السوق الصناعية حيث تبلغ هذه النسبة حوالى 38٪ في المتوسط ،بينما تصل في أوربا الشرقية الى 44٪ ،وتعكس هذه النسب درجات التصنيع في الدول الى حد كبير ،بينما تختلف الدول العربية من نسب القوى العاملة في الصناعة فيها الى مجموع القوى العاملة ،وترتفع هذه النسبة في الدول النفطية اجمالا باستثناء السعودية والدول ذات الدخل المتوسط ، وتنخفض في الدول ذات الدخل المنخفض ،وقد بلغ معدل النمو السنوي للقوى العاملة في الدول العربية (1) .

في العقد الماضي حوالي 2،0٪ ،ومن المحتمل أن يزداد الى 2،6٪ خلال العقدين والحالي والتالي لـ0 ـ اعتمادا على زيادة درجة التصنيع في الوطن العربي وازدياد نسبة العمالة من السكان في المستقبل (2)

---

1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص 58 - 1984

2) نفس المرجع السابق ص 58 - 1984

2 - اعتماد الصناعة الاستخراجية على وحدات ذات أحجام كبيرة تهدف تصدير انتاجها في صورتها الأولية دون احداث أدنى تغيير عليها، وان حدث ذلك ففي أضيق نطاق وفي حدود نسبية ضئيلة، وبشكل عام مازالت الصناعة الاستخراجية في البلدان العربية تعتمد على التصدير .

3 - اقتصاد مشروعات الصناعة التحويلية في البلدان العربية بصفة عامة على انتاج السلع الاستهلاكية كالمنتجات الغذائية والغزل والنسيج، حيث يلاحظ في جدول سبق الاشارة اليه أن الدول العربية تعاني خلال الفترة 1980 - 1982 من العجز في انتاج أهم المنتجات الغذائية الصناعية وهي السكر والزبدة والألبان باستثناء الزيوت والدهون النباتية، بينما تأتي صناعة النسيج في الدرجة الثانية في الأهمية بعد الصناعات الغذائية والكيميائية في الوطن العربي، وتعتبر الصناعة التحويلية الأولى في بعضها وخاصة مصر وسوريا، حيث ينتج العالم العربي حوالي (120 - 125) ألف طن من الصوف الخام . ولقد خطط أو درس قيام حوالي 30 مشروع في قطاع الغزل والنسيج من الدول العربية خلال الفترة 1980 - 1985 موزعة على النحو التالي : -

---

نفس المرجع السابق - ص 58 - 1984

(1)

الـــــــــدول	عدد المشاريـــــع
الجزائـــــر	10
مصـــــر	06
العـــــراق	01
ليبيـــــا	04
المغـــرب	03
الصومـــال	01
الســـودان	01
سـوريـــــا	03
اليمن الشمالية	01

بينما تتضاءل مشروعات الصناعات الثقيلة والميكانيكية ذات الأهمية البالغة في مجال الانماء والتقدم ، ونتيجة لغالبية البلدان العربية في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة ، وحاجة مثل هذه المشروعات الى استثمارات ضخمـــة قد لا تستطيع بعض البلدان العربية القيام بمثل هذه المشروعات الصناعيـــة وخاصة لعدم وجود خطط تعتمد على استيراتيجية واقعية وموضوعيـــــة للتنسيق الصناعي في العالم العربي كأحد مظاهر التكامل الاقتصادي .

4 - ضعف انتاجية الصناعة التحويلية العربية وعدم قدرتها على منافســـة انتاج الدول المتقدمة في مجال التصنيع ، حيث أنها تعتمد في الأصل علـــى الحماية للحد من أخطار المنافسة الأجنبية ، كما أنها موجة للتصديـــر ولعل حجم الصادرات النفطية العربية تخفي الحاجة الملحة للعمل علـــى زيادة الصادرات من الانتاج الصناعي العربي ، ويمكننا ملاحظة ضعـــف

---

1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص 59 - 1984

الصادرات العربية من السلع المصنوعة في خلال الفترة 1970 - 1980 ، فنلاحظ في الجزائر مثلا أن قيمة الصادرات من السلع المصنوعة كانت 4319 مليون دولار والتي تمثل 28،4٪ فاصبحت في 1980 ، قيمتها 2656 مليون دولار وتمثل 17،0٪ ونستنتج مما سبق أن الصادرات من السلع المصنوعة قد تدهورت بشكل ملحوظ ،بينما نلاحظ في تونس تحسنا ملحوظا بشكل عام ولكن بالمقارنة مع اجمالي الصادرات تبقى نسبة الصادرات من السلع المصنوعة ضعيفة حيث كانت تمثل 88،14٪ (1970) وارتفعت الى 64،35٪ (1980) من اجمالي الصادرات .

وان ضعف الانتاج الصناعي يرجع أساسا الى درجة النمو الاقتصادي في الدول العربية ،حيث تقتصر على انتاج القطاع الأولي ،وأن الصناعة فيها لا تزال في مراحلها الأولى ،وان كانت هذه الصفة تختلف من مجموعة الى أخرى ، في درجة التصنيع ،فنجد أن الجزائر ،مصر ،العراق ،سوريا ،فيها نواة صناعية وان كانت لا تزال في بداية الطريق (1)

5 - اعتماد مشروعات الصناعة التحويلية في البلدان العربية بصورة شبه كلية على المعدات والآلات المستوردة ،مما يحد من تطويرها ونموها ، وان التبعية التي تتميز الصناعة العربية تكمن في اعتمادها بصفة أساسية على التكنولوجية المستوردة من الخارج ،وحتى أنماط الاستهلاك والسلوك ومن ثم المجالات الثقافية والاجتماعية ،ويؤدي زيادة الاعتماد على استيراد المعدات الرأسمالية والتقنية الأجنبية الى ارتفاع تكاليف اقامة الصناعات التحويلية في البلدان العربية ،خاصة اذا ما استغرقت عمليات الانشاء مددا طويلة مما يقلل من عوائد الاستثمار .

---

1) اقتصاديات البلاد العربية ص 132 عبد العزيز عجمية (مرجع سابق)

6 - انخفاض مستوى كفاءات الأجهزة الفنية والادارية التي تتولى ادارة المشروعات الصناعية في غالبية البلدان العربية ، مع عدم تشجيع البحوث العلمية في هذا الميدان . أو عدم توفر مراكز البحوث لتطوير هذه المشروعات ، وان وجدت فهي تفتقر الى الامكانيات اللازمة للقيام بالدراسة والبحث من أجل الابتكار والتطوير ، مما يؤدي الى انعدام مرونة العرض وعدم التكيف مع الطلب المحلي والأجنبي ، مما ينجم عنه ضعف الصناعة العربية وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة الأجنبية لأنها لم تواكب التطورات التي تحدث في ميدان تطوير الصناعات .

7 - عدم توفر اليد العاملة المختصة أو الماهرة في مجال الصناعة، نظرا لحداثة عهد غالبية البلدان العربية بالصناعة من جهة ، أو نظرا لعدم الاهتمام بالتدريب التقني المختص من جهة أخرى ، بالاضافة الى انخفاض عرض العمالة العربية باستثناء بعض البلدان مثل الجزائر ، مصر ، المغرب مما تسبب في ضعف المعدل العام للمشاركة في القوة العاملة في الوطن العربي ، حيث يتراوح هذا المعدل مابين 25٪ - 27٪ من مجموع سكان الوطن العربي (1) .

بينما نجد هذا المعدل في اوربا الغربية : يصل الى (40٪ - 45٪) من مجموع سكان أوربا الغربية مع الأخذ في الحسبان معدل ممتد ل للبطالة.

كما أن ظاهرة دول الخليج بصفة خاصة ، وهي أن مواطني هذه البلدان لا يرغبون في ممارسة الأعمال التي تتطلب جهدا بدنيا كالاعمال اليدوية ، بل يفضلون الا الوظائف الاشرافية والادارية ، مما قلل من مشاركة العمالة الوطنية في مختلف المشروعات وخاصة الصناعية ، مما أدى الى

---

1) - مرجع سابق ص 270 - 275 . أحمد يونس البطريق .

استيراد العمالة الأجنبية سواء من داخل الوطن العربي (مصر ،السودان اليمن) أو من خارجه (كوريا ،الباكستان ،الفلبين ...) حيث بلغ حجم اليد العاملة العربية التي تعمل داخل الوطن العربي في غير دولهم حوالي 4 مليون عربي وتبلغ تحويلاتهم الى بلدانهم 4 مليون دولار ،وتعد من أهم مصادر الدخل من العملات الأجنبية لهذه البلدان . ويجب أن نشير في هذا الصدد أن استيراد اليد العاملة من خارج الوطن العربي لها تأثيرات خطيرة من الناحية الثقافية والاجتماعية والسياسية وحتى الدينية منها .

كما أن الصناعات الهندسية لا تزال ضعيفة ،وأن وجدت في بعض الدول العربية فيغلب عليها طابع التجميع في عدد من الدول العربية ،حيث تنتج الجرارات الزراعية في كل من : الجزائر ،سوريا ،العراق ،مصر ،تونس والمغرب ،بينما يتم تجميع السيارات في مصر والمغرب ،السعودية ،وتدل المؤشرات الاحصائية أن انتاج هذه الوسائل يزداد بصورة مستمرة ،الا أن انتاج الآلات لا يزال هامشيا ،وتعتمد الدول العربية على استيراد معظم احتياجاتها من الخارج (1) ،وذلك لما تقتضيه هذه الصناعة من توفر امكانيات مالية ضخمة وخبرات تقنية متقدمة وأسواق واسعة ،وكل هذه الشروط الأخيرة تفتقر اليها الدول العربية منفردة ،بينما لوحدث انسجام بينها لتوفرت هذه الشروط ،وللتأكد من ضعف الصناعة الهندسية في الوطن العربي (ننظر الجدول - 11 في الملحق) والذي يوضح قيمة الاستيراد من الآلات في الفترة 0970 - 1980 .

فنلاحظ الجزائر من خلال هذا الجدول أن استيرادها من الآلات كان 1970 مقدرا بـ 467 مليون دولار فاصبح في (1981/1980) مقدرا بـ 3879 مليون دولار ،حيث يتأكد لنا مدى أهمية هذه الاستيرادات

---

1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد : ص 56 - 1984 .

ودورها في التنمية الصناعية في الجزائر حيث أصبحت نسبة الأستيراد من هذه الآلات تمثل حوالي 36،86٪ من أجمالي الاستيرادات 1980 / 1981 كما نلاحظ تونس والتي كانت تستورد ماقيمته 31 مليون دولار عام 1970 ، من الآلات فارتفعت قيمة هذه الأستيرادات الى حوالي 1026 مليون دولار وهو مايعادل 50 ، 32 ٪ (1980 / 1981) .

أما بالنسبة للمغرب فان استيراداته من الآلات فانها انخفضت بشكل ملحوظ حيث كانت قيمة الاستيراد من الآلات مساويا 217 مليون دولار والتي تمثل 66 ، 31 ٪ فأصبحت 807 مليون دولار والتي تعادل 53 ، 18٪ من اجمالي الصادرات وذلك لنفس الفترة . هذا فيما يتعلق بدول المغرب العربي .

بينما نجد العراق يستورد من الآلات ماقيمته 147 مليون دولار ، سنة 1970 والتي تمثل 84 ، 28 ٪ فأصبح يستورد في الفترة 1980 / 1981 ماقيمته 3198 مليون دولار والتي تمثل 15 ، 53 ٪ أي هي

أكثر من نصف الواردات العراقية من الآلات ،كما نجد مصر تستورد من الآلات ماقيمته 156 مليون دولار والتي تعادل 56 ، 26٪ (1970) ،فاصبحت وارداتها من الآلات (1980/ 1981) 1303 مليون دولار والتي تعادل نسبة 16 ، 28 ٪ وأن كانت تمثل زيادة طفيفة وعلى كل فان واردات الدول العربية في المجموع قد ارتفعت خلال الفترة 1970 - 1980 . بشكل ملحوظ ، وهذا مايؤكد لنا أن الدول العربية مازالت عاجزة عن القيام بالصناعات الهندسية نظرا لافتقارها منفردة رأس المال الكافي لتمويل الصناعة، وكذلك عدم توفر السوق الواسعة لامتصاص المنتوج من هذه الصناعات مما جعل الدول العربية تلجأ في اشباع الحاجة من الآلات الى الاستيراد من الدول الأجنبية .

نفس المرجع : ص - 60 - 1984 1

وهو مايزيد أو يعمق التبعية الاقتصادية ، ومن خلال تعرضنا لوضعية الصناعة والزراعة في الوطن ، نجد أن عناصر الانتاج متوفرة ولكن لا يتناسب وشروط التنمية الاقتصادية حيث نجد أن دولا عربيا تفتقر الى اليد العاملة بينما الدول الأخرى تعاني من البطالة كما نجد أن دولا أخرى لها نواقص مالية مودعة في البنوك الأجنبية وهي الدول الخليجية بينما الأقطار العربية الأخرى في حاجة ماسة اليها .

وعليه الآ يجدر أن نوجه الدول العربية الى التنمية المتكاملة التي تعمل على توفير العناصر الاساسية للتنمية الاقتصادية .

ولهذا ، فاني أرى أن الحل الأساسي للخروج من دائرة التبعية الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية جميعا ـ يكمن في عملية الانسجام والتكامل الاقتصادي بين اقتصادياتها وخلق اقتصاد عربي متشابك داخل الوطن العربي فحسب .

لأن تجربة التنمية المنعزلة للدول العربية أثبتت عدم نجاعتها وهذا من خلال ما لمسناه من الخصائص الاقتصادية للاقتصاد العربي رغم توفر عناصرها بل بالعكس نجد أن التنمية القطرية لم تزد هذه الدول الا تبعية للخارج كما أشرت الى ذلك سابقا .

ولهذا فاني أرى الاسراع بممارسة التكامل الاقتصادي العربي خدمة للجماهير العربية .

البـــــــاب الثـــــانـــي

××××××××××××××××××××××

التكـامـــل الاقتصــــــادي العربـــي

الباب الثاني : التكامل الاقتصادي العربي (مراحل تطوره وانجازاته)

تمهيد :

ان سعي الدول العربية المتواصل منذ الخمسينات لتحقيق التكامل الاقتصادي بينها نابع من ايمانها الراسخ بأن الوحدة السياسية ، بين الدول العربية حلم لن يتحقق الا عن طريق الوحدة الاقتصادية والتي لا طريق لها هي الأخرى الا طريق التكامل الاقتصادي ، وعليه فان هدف التكامل الاقتصادي العربي هو الوصول الى تحقيق الوحدة الاقتصادية وهو هدف كل مواطن عربي تواق لأن تحدث الوحدة السياسية بين الدول العربية لما في ذلك من قوة سياسية واقتصادية وعليه فان الأمل يحدونا لأن تتحقق الوحدة بين الدول العربية أن توفرت لها الشروط اللازمة لها .

كما نشير في هذا الصدد أن هناك عراقيل خارجية وداخلية تحاول افشال التكامل الاقتصادي بحجة التماثل والتنافس بالاضافة الى دور الشركات متعددة الجنسية .

ولهذا يجب أن تعمل المنظمات العربية على تخطي هذه العقبات ودفع عملية التكامل الاقتصادي في طريقها الصحيح وهي الواقعية والموضوعية .

الفصـــل الـرابـــع : أهمية وأهـداف التكامل الاقتصادي العربي :

المبحـــث الأول :- أهميـة التكامـل الاقتصادي العربي

===========

ان المتتبع لمجريات الأحداث الاقتصادية وخصوصا بعد الحرب العالميـــة الثانيـة ،لاشك أنه سيجد أن التطور الاقتصادي العالمي قد خطا خطـــوات عملاقة في تجنب التنمية المنعزلة لتحقيق التنمية الاقتصادية ،وما بـــروز السوق الأوربية المشتركة الا دليل على مانقول ،حيث أصبحت وسيلة التكامـــل الاقتصادي هي الوسيلة المفضلة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياســـي ، حيث ظهرت الأحلاف العسكرية الشرقية والغربية بزعامة كل من الاتحـــاد السوفييتي ممثل الكتلة الشرقية في اطار مجلس التعاون الاقتصادي " الكوميكون " أما فيما يخص التحالف الغربي فهو في الواقع لمجابهة المد الشيوعي ،ولذلـك نجد الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بامداد مساعدات اقتصادية الـــى أوربـا الغربية . والتي أطلق عليها أنذاك " مساعدات مارشال " ولكـــن أوربـا الغربية وحرصا منها على أمنها واستقلالها ،لجأت الى تكوين مثل هـــذه المنظمات الدولية مثل المنظمة الأوربية للتجارة ،والسوق الأوربيـة المشتركـــة وغيرها من المنظمات الاقتصادية ،والسؤال المطروح هو هل يعقل أن يكون مثل هذه التكتلات وليدة الصادفـة ؟!

في الواقع ،لا يمكن الا أن يكون نتيجة حتمية لتطور المجتمع الدولي منذ أن وضعت الحرب أوزارها ،وهنا يتبادر الى الذهن السؤال التالـــي :-

اذا كانت الدول الصناعية المتقدمة لجأت الى وسيلة التكامل والتحالف من أجـــل تطوير اقتصادياتها ،ألا نقول أنه من الأجدر بنا كعالم نامي أن نكون سباقـــين لتحقيـــق هذا التكامل الاقتصادي علّنا ندرك ،ما فاتنا من تطور اقتصادي

واجتماعي وثقافي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي تفتقر اليه الدول النامية ؟!

ربما يقول قائل أن العالم الثالث لا يحتوى كلا متجانسا ولذا فمن الصعب أن يتحقق التكامل الاقتصادي ،صحيح أن الدول النامية في مجموعها يختلف ظروف بعضها عن بعض ،لكن اذا رجعنا الى الوطن العربي الذي يعتبر جزءا من العالم الثالث ،ولكن يتميز عنه بوحدة المصير المشترك ،وحدة اللغة ،وحدة الدين ،فهل يعقل - بعد توفر هذه العوامل - أن تبقى منعزلين دويلات دويلات لا تستطيع أن تنمي اقتصادياتها بصورة منعزلة ، لما تتطلبه التنمية الاقتصادية من شروط مالية ومادية وبشرية ؟ فانه لو أجتمعت الدول العربية في اطار التكتل الاقتصادي العربي لتوفرت الشروط اللازمة للتنمية الاقتصادية والتي تعتبر السبيل الوحيد الى الاستقلال الاقتصادي .

فاذا كانت الدول المتقدمة صناعيا تسعى الى تحقيق نوع من أنواع التعاون أو شكل من أشكال التكامل لمواجهة التنافس الذي تتزايد حدته ،للأخذ بأحداث التطورات التكنولوجية تدعيما لامكانيات التطور المطرد ،فان البلدان النامية أحوج الى مثل هذا التدعيم والتعاون فيما بينها ،وتنسيق النشاط الاقتصادي من أجل التغلب على مشاكل التنمية الاقتصادية ذات الطبيعة المتداخلة والمعقدة كضيق السوق المحلية وعدم القدرة على تعبئة الموارد المالية والبشرية، زد على ذلك ضعف معدل التراكم الرأسمالي ،ضعف التقدم التكنولوجي ،عدم قدرة التنافس في الأسواق الخارجية الى آخره من مشاكل التحويل الأجنبي وتزايد الأعباء الأجنبية ،مما يزيد تبعية اقتصاديات الدول النامية الى الاقتصاديات الرأسمالية الأجنبية ،وكل هذه المشاكل تعتبر من العراقيل التي تعترض سبيل

أنظر : الادماج الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي " المقدمة " مصطفى شجاع لخزامي .

التنمية الاقتصادية في الدول النامية من جهة ، ومن جهة أخرى تعتبر من المحفزات الاقتصادية للإسراع باتخاذ أسلوب التكامل الاقتصادي للقضاء على هذه المراقيل .

ولذا نجد الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية واقتداء بدول السوق الأوربية المشتركة ، بدأت تتجه الى تقوية أواصر التعاون فيما بينها ، اذ تميز التطور الاقتصادي الحديث للبلاد العربية بالسعي للتنمية الاقتصادية ، ولكن واجهت تجربة التنمية في كل من هذه الدول عوائق ترتد في تفسيرها الى ضيق النطاق الاقليمي الذي تجرى في حدوده التنمية ومحدودية الامكانيات الاقتصادية المتاحة لكل بلد عربي على حدة . وحل مثل هذه المعضلة الاقتصادية ، لاشك أنه يوجد في تكامل الدول العربية فيما بينها حتى تقلص من المشاكل المالية والمادية اتجاه التنمية الاقتصادية .

ومن هنا فان التشكيك في أهمية الوحدة الاقتصادية العربية على أساس تشابه اقتصادياتها من حيث اعتماد أغلبها على القطاع الفلاحي وعلى مجموعة محدودة من الصناعات ، أمر لا يمكن قبوله بأي من الأحوال ، لأنه يعتمد على تجاهل مايمكن تحقيقه من خلال التنمية المشتركة من تغير في الصورة الراهنة للاقتصادي العربي .

ومن أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لجأت جامعة الدول العربية الى محاولة ايجاد صيغة مناسبة تخدم الأقطار العربية وهي ازالة القيود الجمركية على التبادل التجاري فيما بينها . وفي هذا الصدد أبرمت اتفاقيات جماعية وثنائية الهدف منها هو تحرير التجارة العربية البينية ، حيث صدر بروتوكول الأسكندرية 07/ 10 / 1944 الذي أعلن فيه عن ميلاد الجامعة العربية ، والتي كان من أهم النقاط المتفق عليها ، أن يكون

من بين أهدافها هو تحقيق التعاون بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية ،حيث ورد في البروتوكول المشار اليه مايلي " تتعاون الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية للجامعات تعاونا وثيقا في الشئون الآتية : -

- الشئون الاقتصادية المالية بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة " كما ورد في المادة " 2 "على أن الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها ".

كما قررت هدف التعاون الاقتصادي حيث نصت صراحة على أن "كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل منها وأحوالها في الشئون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري .

ومن خلال سردنا لنص البروتوكول نجد أن التعاون الاقتصادي قد نال اهتماما واضحا في كل من البروتوكول وميثاق جامعة الدول العربية ،كما أنه قد حظي باهتمام مشترك في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية التي أبرمت 17/ 06/ 1950 والتي يفهم منها أنها تربط بين تحقيق أهداف الدفاع المشترك للدول العربية وبين التعاون الاقتصادي حيث ورد في المعاهدة المادة السابعة مايلي : -

" استكمالا لاغراض هذه المعاهدة وما ترمي اليه من اشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها ،تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلدانها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل

- مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة في اطار جامعة الدول العربية
- أكتوبر 1974 -

منتجاتها الوطنية ، الزراعية والصناعية ، وبوجه عام الاتفاق على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه ، وابرام ماتقتضيه الحال من اتفاقيات خاصة لتحقيق هذه الأهداف "

ومما يلاحظ من دراسة متأنية للمادة السابعة من معاهدة الدفاع المشترك المشار اليها أعلاه - أن ماورد فيها يؤكد بصراحة أكثر ، حيث يقرر بتأكيد على أن تتعاون الدول العربية في المجالات الاقتصادية والمالية أكثر مما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية ، كما أنها قررت انشاء مجلس خاص للاشراف على التعاون الاقتصادي المنصوص عليه في هذه المادة ، كما نصت أيضا على أن " ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية أو من يمثلونهم عند الضرورة ، لكي يقترح على حكومات تلك الدول مايراه كفيلا لتحقيق الأغراض المذكورة في المادة 7 ...) (1)

أنظر مجموعات الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة في اطار جامعة الدول العربية أكتوبر - 1974 -

المبحـــث الثانـــي : دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي العربي :

تفترض اقامة التكامل الاقتصادي العربي عموما توفر دوافع وأهداف محددة تتمثل في الدوافع والأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية من سياسية وعسكرية وقومية ،لابد من أن تتفاعل جميعا باتجاه موحد لتحقيق التكامل الاقتصادي

*المطلـــب الأول : الدوافع والأهـداف الاقتصاديـــة :

من المعلوم أن المنطقة العربية تشكل وحدة متكاملة من مواردها الاقتصادية (البشرية والمادية) ،الا أنها لا زالت تعاني من مشكلة التخلف والتبعيـــة التي تظهر بوضوح بارتباط اقتصاديات البلدان العربية كلا على حدة مـــع الاقتصاد الرأسمالي بشكل أقوى من ارتباطها مع بعضها ،كما أن عملية التنميـــة الاقتصادية القطرية تعاني من معوقات عديدة تؤدي الى ضعف قدرتها فـــي تقليص اعتمادها على القطاع الاقتصادي الخاضع للاحتكارات الامبريالية في الحصول على الموارد المالية . وكذلك فان الدول العربية الأخرى غير النفطية تعاني مـن ارتباط اقتصادياتها بالاقتصاد الرأسمالي الأجنبي ..

ومن هنا يلاحظ أن هذه الدوافع أو الأهداف الاقتصادية تفرض على البلدان العربية القضاء على مشكلة التخلف من خلال تعجيل التنمية الاقتصادية العربية وتحقيق زيادات عالية في الدخول الفردية لخطوة أساسية نحو تقليص الفجـــوة التخلفية بين الاقتصاد العربي والاقتصاد العالمي المتطور وعليه فان الدوافـــع أو الاهداف الاقتصادية تهدف الى تحقيق القضاء على التبعية الاقتصاديـــة وهذا عن طريق تطوير الهياكل الانتاجية العربية التي تعتمد أساسا على انتـــاج عدد من المنتجات لصالح الاقتصاد الرأسمالي ،بالعمل على تنويع هذه المنتجات وتطوير الهياكل الاقتصادية كخطوة أولى نحو تقليل الاعتماد على قطاع المـــواد

الأولية الخاضع للاحتكارات الرأسمالية وتمهيداً لتوفير الامكانات اللازمة للتنمية الاقتصادية العربية وتحرير الثروات العربية ،(1)

وعليه فان دوافع وأهداف اقتصادية تفرض على الوطن العربي الاسراع لعملية اقامة التكامل الاقتصادي من أجل القضاء على التخلف والتبعية وذلك عن طريق تعجيل التنمية الاقتصادية وتحقيق الهدف العربي المزدوج والمتمثل في :-

- القضاء على تبعية اقتصاديات البلدان العربية للدول الرأسمالية .

- زيادة الترابط بين اقتصاديات البلدان العربية وتحقيق التقارب في مستويات تطورها وتعجيل نموها على نحو يحقق الرفاه الاقتصادي المنشود للجماهير العربية باتجاه بلوغ الوحدة الاقتصادية والسياسية . كما أن الدوافع الاقتصادية تبرز من خلال عمليات التنمية التي تجرى بصورة منعزلة والخاصة بكل بلد عربي على حدة والتي تصطدم بمشاكل أساسية تؤدي الى اطالة التخلف واعاقة تحقيق التنمية وتتركز هذه المشاكل كل فيما يلي :-

- عدم كفاية الموارد الاقتصادية المتوفرة لكل بلد عربي على حدة مما يضطرها (الدول العربية) كل على انفراد الى الاعتماد على الخارج لتغطية هذا العجز ،وخاصة الا عنصر رأس المال والخبرة الفنية .

- ضيق السوق المحلية نتيجة ضعف القدرة الشرائية ،ومن ثم ضعف الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير ،بسبب التجزئة الحاصلة للسوق العربية الواحدة ،وهي عوامل كلها لا تساعد على تعجيل التنمية الاقتصادية القائمة حاليا ،ومما سبق يلاحظ أن الدوافع والأهداف الاقتصادية تفرض على البلدان العربية .

- رفض واقع التجزئة والتنمية المنعزلة باللجوء الى اقامة التكامل الاقتصادي العربي باعتباره يمثل تنمية اقتصادية عربية مشتركة تتميز بالسرعة والعلو في مستوياً -

1) التكامل الاقتصادي العربي ص 164 عبد الوهاب حميد رشيد .

نموها باعتبارها الوسيلة الاساسية للقضاء على سمات التخلف التي ما المـــــا يعاني منها الاقتصاد العربـــي .

*المطلـــب الثـانـــي : الدوافع والأهداف غير الاقتصاديـة -

من الدوافع والأهداف غير الاقتصادية لاقامة التكامل الاقتصادي .

أ - الدوافع والأهداف العسكرية : ان الدوافع العسكرية تبرز بحدة في الوطـــن العربي نتيجة الأخطار العديدة التي هددت وتهدد البلدان العربية كلا على حدة في نضالها ضد المعسكر الاستعماري ،كما تفرض هذه الدوافع نفسها في اقامـــة التكامل الاقتصادي العربي من خلال العجز الواضح لكل بلد عربي لوحدة فـــي مواجهة التحديـــات الاستعماريـة .

وأكبر مشاهد على مانقول ،أن قضية فلسطين تعتبر من اكبر القضايا العربيـة التي أكدت فيها عجز الدول العربية نتيجة تباين ارائها واختلافها ،ليس فقـط في استرداد الأراضي التي اغتصبت عام 1948 ،حتى في المحافظة على البقيـة الباقية من أرض فلسطين والتي انتهت عام 1967 باغتصابها .

وأريد أن أقول في هذا الشأن ،أن الاقتصاد والقوى ينبغي أن توفر له قـــوة تحرصه وتكمن هذه القوة في القوة العسكرية ،وهذا ما نلاحظه عند الدول العظمى وتسابقها في مجال السلاح النووي ليس الا من أجل كسب مناطق نفوذ وحماية لاقتصادياتها وتوفير الأسواق الكبرى . ولا يمكن بأي حال من الأحوال استرجـــاع الأرض العربية الفلسطينية الا بقوة السلاح طبقا للمقولة* ان ما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقـــوة " ،وعليه فان مسئولية الدول العربية تكمن في الدرجة الأولى فـــي تكوين قوة عسكرية واقتصادية للحفاظ على أراضيها أولا واسترجاع أرض فلسطـــين من طرف الكيـان الصهيونـــي .

مرجع سابـق - ص : 166 - عبد الوهاب حميد رشيـد .

ب ـ الدوافع والأهداف الأخرى في اقامة التكامل الاقتصادي هي الدوافع السياسية ،فاذا علمنا أن هدف التكامل هو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كخطوة أساسية نحو تحقيق الوحدة السياسية ،أو ركنا ضرورة رفض واقع التجزئة الحالي باتجاه اقامة الدولة العربية الواحدة .

ومن جهة أخرى يلاحظ على المستوى الدولي ظاهرة غير طبيعية في الصراع السياسي بين العرب في ابراز حقهم العادل أمام هيئة الأمم المتحدة والأمم الأخرى وبين العدو الاسرائيلي وفي تبرير اغتصابه، وعجز الدول العربية في كسب الأمم الأخرى بجانبهم ،خاصة على نطاق الأمم المتحدة وخارجها ،ونجم عن هذا الوضع غير الطبيعي في كون أصوات الدول العربية العديدة المنقسمة والمشتتة والتي تضعف قدرتها في طرح قضيتها العادلة أمام المجتمع الدولي .

بالاضافة ـ كما سبق القول ـ الى العديد من العوامل المشتركة التي تتميز بها الأمة العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

المطلـــب الثالــث : وسائل بلوغ تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية :

الوسيلـــة الأولــى : - اقامة وتطوير أجهزة الوحدة الاقتصادية العربيـــة

ونعني بهذه الوسيلة تأكيد دور المؤسسات الاقليمية العربية في تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ،بهدف مساهمتها الفعالة في الوصول الى تحقيق الأهداف القومية ،وأهمية هذه الوسيلة ترتبط في توفير خصائص أساسية لهذه الأجهزة تمكنها من قيادة عملية التكامل الاقتصادي العربي والعمل على أن ترقى لتحتل مكانتها الزيادية تدريجيا على حساب القيادات العديدة القائمة بالأجهزة القطـريـــة .

حيث تفرض هذه المهمة على الاقطار العربية التخلي تدريجيا عن التعامـــل القائم على أساس القطرية متمثلة في الحفاظ على مبادئ السيادة الوطنيــــة والاستقلال لصالح التعامل على أساس قومي يعمل على اذابة الخصائـــــص والكيانات المستقلة القائمة باتجاه اقامة الدولة الواحدة .

وان كانت هذه الوسيلة من الصعوبة بمكان الوصول الى تحقيقها الا بعـــد المرور بمراحل هامة وتتعلق بالجوانب الاقتصادية ابتداء من انشاء المؤسســات الاقتصادية العربية كمرحلة أولى ومن ثم تهيئة الظروف وتحديد الشروط الموضوع التي تعمل فيها هذه المؤسسات العربية تدريجيـــا .

وعليه ،فقد طرح العدد من المقترحات العامة الخاصة بخصوص بلوغ الاستخدام الأمثل لهذه الوسيلة عن طريق بلوغ الوحدة الاقتصادية والتي تحتاج بـــدورها الى دراسات متخصصة لتحديد الجهاز التنظيمي القومي الذي تنبثق عنه هذه الأجهزة ،تتمثل في هذه المقترحات في أهمها في ضرورة توفير الخصائـــص للمؤسســات القوميـــة :-

1) - النظر الى المؤسسات الاقليمية نظرة قومية باعتبارها تمثل أجهزة الادارة الاقتصادية لدولة الوحدة مستقبلا .

2) - ضرورة اقامة أجهزة قطرية للوحدة الاقتصادية مع الأجهزة القومية في تحقيق هذه الأهداف ، وهي ضرورية لنشر الوعي القومي بين صفوف الجماهير العربية .

3) - الاتجاه نحو اقامة الفروع المنبعثة عن المؤسسات القومية في الأقطار العربية .

4) - ولتحقيق هذه المهام ، يجب اعطاء الجامعة العربية دينامكية من أجل دفع عجلة التكامل الاقتصادي نحو تحقيقه والابتعاد عن التغني بالشعارات الجوفاء التي لا ولن تحقق عملية التكامل الاقتصادي مادام هذا الأخير يخضع لمجرد عواطف السياسيين ، اذ لابد من الرجوع الى الواقع والانطلاق منه نحو تحقيق الهدف المنشود الذي طالما انتظرت الأمة العربية .

الوسيلة الثانية : - تطوير منظمة السوق العربية المشتركة :

وتتطلب هذه المنظمة معالجة جادة للمشاكل التي تعاني منها لتوتفع الى مستوى الأهداف التي تهدف الى تحقيقها ، وفي هذا المجال يمكن الاهتمام بما يلي : (1)

1 - التأكيد على معالجة الاطار العام لاتفاقية السوق باعتماد وسائل للتكامل تتلاءم مع أساليب التنمية ومع مرحلة التطور الاقتصادي في الاقطار العربية الأعضاء ، حيث يتطلب الاهتمام بتطوير هياكل الانتاج والعمل على تنسيق برامج التنمية الاقتصادية للوصول الى وضع برنامج موحد يأخذ في الاعتبار ضرورة

---

(1) مرجع سابق : ص 185 - عبد الوهاب حميد رشيد .

تحقيق التشابك فيما بين القطاعات والهياكل الانتاجية العربية وتحقيق مستويات متقاربة في تطورها تمهيد البلوغ وحدتها وفقا لأساس المطروحة في الوسيلة الثالثة .

2 - ضرورة تطوير الاداة التنفيذية للاتفاقية وهي مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سواء من حيث تزويدها بالكفآت والخبرات المطلوبة ،أو من حيث تحويلها من هيئة استشارية الى هيئة أكثر فعالية باضفاء صفة الالزام على قرارات المجلس هذا - ولبحدود معينة - لتمكين هذا الجهاز من تحقيق أهداف اتفاقية الوحدة .

3 - حيث أن هناك محاولة لاقامة مثل هذا التكامل بين أقطار المغرب العربي - الجزائر ,تونس ،المغرب ،موريتانيا ،وليبيا . ولما كان الهدف المركزي من هذه المحاولات هو تعجيل تنمية اقتصاديات هذه البلدان وخلق التكامل فيما بينها ،لذلك من الضروري بذل الجهود اللازمة لتوحيد وتنسيق بين الدول العربية ،أو بمعنى أدق توحيد الجهود بين المجالس الاقتصادية العربية المتكونة حديثا وهي الاتحاد المغاربي الذي انشىء بتاريخ 17 فيفري 1989 بمراكش والذي يهدف الى التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بالاضافة مجلس التعاون الاقتصادي العربي المنشأ في نفس التاريخ ببغداد وله نفس الهدف اضافة مجلس التعاون الاقتصادي لدول الخليج ،والذي له نفس الادوار وهو تنشيط اقتصاد الدول الخليجية ،وتجدر الاشارة هنا ،أنه يجب توحيد الجهود من خلال الاتحادات أو المجالس العربية لدفع عجلة التكامل الاقتصادي الى طريق تحقيقه .

4 - تعاني منظمة السوق العربية المشتركة من مشكلة الازدواجية بينها وبين اتفاقية تسهيل التبادل التجاري لعام 1953 ،والتي تستهدف - كما هو الحال في اتفاقية السوق - الى تحرير التبادل التجاري بين هذه الدول ،وأن هذه

الأزد واجهة لم تشجع بقية البلدان العربية الدخول في السوق ،لأن ماتستطيع انجازه السوق العربية المشتركة من خلال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،يمكن تحقيقه من خلال اتفاقية عام 1953 وبقرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

الوسيلة الثالثة : - تنسيق البرامج أو الخطط الاقتصادية العربية .

والهدف من هذه الوسيلة هو تحقيق نوع من التعاون بين حكومات الدول العربية في مجال التنسيق بين برامجها الاقتصادية حتى تصل الى وضع برنامج تنموي شامل منسق وموحد للاقتصاد العربي فتفرع عنه البرامج الاقتصادية القطرية .

وعلى اعتبار أن التنمية الاقتصادية في البلدان العربية مازالت في مراحلها الأولى بالاضافة الى ضعف الأساليب التنموية فيها بالنسبة للعديد منها والتي لا تأخذ بأساليب البرمجة أصلا ،لذلك فان الأطوار الأولى للتعاون الاقتصادي العربي تتطلب اتجاهات وأسس التطور على طريق التنسيق بين المناهج السنوية والبرامج الاقتصادية الاستثمارية من أجل توحيد فتراتها الزمنية والعمل على تطوير أساليبها على طريق الخروج بخطة قومية تتفرع عنها الخطط القطرية .

ان هذه الوسيلة تتطلب اقامة أوثق الصلات والعلاقات بين الأجهزة المسئولة عن عمليات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية . ولذلك يجب انشاء مؤسسات اقليمية عربية ومهمتها هي الاشراف على انجاز التكامل الاقتصادي العربي ومن هذه الأجهزة (المؤسسات)

أ - جهاز تشريعي يكون له سلطة اصدار القرارات والتي تتعلق بتطوير علاقات التنمية بين البلدان العربية للوصول الى تشريع خطط قومية موحدة ومن الطبيعي أن يتشكل هذا الجهاز من وزراء التخطيط أو من يمثلهم في الدول العربية

ب - جهاز تنفيذي والذي بدوره يتكون من اطارات تنفيذية ويعملون بصورة مستمرة اذ يتم اختيارهم من قبل المؤسسة على أساس النظرة القومية بعيدا عن النظرة

القطرية التي تعاني منها الأجهزة الاقليمية العربية وعلى أساس كفاءاتهم والتزامهم .

ج - جهاز للبحث العلمي : وظيفته القيام بالدراسات وتطوير البحوث اللازمة في مجال زيادة وتطوير العلاقات التنموية بين البلدان العربية والعمل على تحديث أساليب البرمجة القائمة باتجاه وضع الخطط العلمية والوصول الى الصيغ والملائمة لفرض تشريعها من قبل الجهاز المسئول .

ويجب الاشارة الى ضرورة ربط المؤسسات الاقليمية العربية المتخصصة بمؤسسة البحث العلمي وفي مقدمتها مركز التنمية الصناعية العربية ، ومركز التنمية الزراعية وفق أسس تنظيمية .

وتعني هذه الوسيلة المساهمة المشتركة الثنائية والجماعية للدول العربية في اقامة المشاريع العديدة في الوطن العربي ، كما قد تنشأ هذه المشاريع بمرحلة انتاجية واحدة في بلد عربي معين بمساهمة مشتركة أو أن تنشأ على أساس مراحل انتاجية متعددة في عدد من البلدان العربية .

كما تتضمن المشاريع المشتركة كافة أنواع المشاريع الخدمية وفي مقدمتها التركيب التحتي بالاضافة الى المشاريع السلعية .

ويمكن القول بصفة عامة أن الاثار الايجابية لهذه المشاريع تزداد بزيادة عدد الدول المساهمة في اقامتها ، كما تزداد أيضا كلما كانت المشاريع ذات مراحل انتاجية متعددة يتم انشاؤها في عدد من البلدان العربية بصورة متكاملة تكاملا رأسيا بقصد خلق التبعية المتبادلة والمتكافئة فيما بين الأجهزاء العربية مقابل القضاء على التبعية القائمة من طرف واحد لصالح الاقتصاد الرأسمالي العالمي (1) .

انظر : النفط والوحدة العربية ص : 226 - 235) من الملاحق - محمود عبد الفضيل -

1) مرجع سابق ص : 187 - عبد الوهاب حميد رشيد .

أما مسألة المشاريع المشتركة المقامة على أساس التخصص الاقليمي كأن تتخص الجزائر في انتاج معين وتتخصص تونس في انتاج آخر وهكذا ، فانها مسألة غير محبذة وغير قابلة للتطبيق ، لأن مثل هذا الاتجاه قد يؤدي الى تخصيص أجزاء عربية في مجالات أقل انتاجية كالزراعة في مجالات أكثر انتاجية كالصناعة ، ومن ثم تزداد مشكلة التفاوت في مستويات التطور والنمو بين هذه الأجزاء ، وبالتالي تؤدي الى زيادة المعوقات أمام بلوغ وحدتها .

كما أن هذا التخصص يفترض مسبقا اتفاق كافة البلدان العربية وفتح أسواقها أمام هذه السلع ، وهذه عملية بعيدة عن الواقع وغير قابلة للتطبيق على أرض الواقع.*

الوسيلة الخامسة : - تأكيد أهمية ودور الموارد البشرية :

من المعلوم أن الموارد المكونة لعناصر العملية الانتاجية تنحصر في الموارد البشرية والموارد المادية ، حيث تتميز الموارد البشرية في أنها لا تقتصر على كونها وسيلة العملية الانتاجية فحسب ، بل كذلك تمثل الهدف النهائي ، ولهذا فيجب أن تحتل الموارد البشرية في عملية التكامل الاقتصادي العربي مكانتها الطبيعية من أجل بلوغ أهدافها وذلك بتمكينها من تحمل مسئولياتها وتقرير مصيرها .

ولذلك فان بلوغ مستويات معينة من التنمية تتطلب أن تكون هذه الأداة الانسان بمستوى الهدف المراد بلوغه ، لأن هناك ترابطا متبادلا مابين التنمية الاقتصادية العربية وما بين التعامل الاقتصادي العربي ولذلك فلا بد من اعطاء الموارد البشرية أهميتها ودورها في التكامل الاقتصادي العربي ، باعتبارها تمثل القاعدة الطبيعية التي يمكن أن ينطلق منها التكامل في بلوغ أهدافه .

ويمكن القول أنه يتطلب هذه الوسائل أن يتحقق التكامل الاقتصادي العربي ، ولكن هذا بدون شك تضحيات وتنازلات مقابل الوصول الى بلورة صيغة شاملة وجامعة تعمل على تعجيل التنمية الاقتصادية العربية في اطار التكامل الاقتصادي العربي .

---

* - للمزيد من المعلومات عن المشروعات المشتركة : ارجع نفس المرجع - ص : (188 - 194) عبد الوهاب حميد رشيد .

الفصـــل الخامـــس : مراحل تطور التكامل الاقتصادي العربي وانجازاتـه والمشاكل المعيقـة لتحقيقـــه

المبحــث الأول : مراحل تطور التكامل الاقتصادي العربي

قد لا أكون مبالغا ان قلت أن عملية التكامل الاقتصادي العربي في غالـب الأحيان لم تتعد المجال النظري ،ولكنها رغم ذلك شكلت المنطلقات والقواعـد الأساسية لامكانية حدوث مثل هذا التكامل في كافة المجالات الاقتصادية ،ومابروز المنظمات العربية المشتركة الا دليل على صحة مانقول ،ولكن لم تبلغ الطموحـات المسطرة لها من طرف المعنيين ،ولذلك فاني اركز في هذا الصدد علـى الاتفاقيات الجماعية المبرمة بين دول الجامعة العربية ومدى تحقيقها ،ثم مجلـس الوحدة الاقتصادية .

المطلـب الأول : الاتفاقيات الجماعية العربية لتشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي عقدت ،1953 .

1) - اتفاقيـة تسهيل التبادل التجاري وتقييمها .

2) - اتفاقيـة تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال العربيـة وتقييمها .

1 - اتفاقيـة تسهيل التبادل التجاري وتقييمها :

1) - تم توقيع هذه الاتفاقية في 07/ 06/ 1953 وكانت الدول المصادقة عليها هي : -

مصـر ،الأردن ،سوريا ،لبنان ،العراق ثم الكويت التي انضمت اليهـا في 11 / 10 / 1962 بعد حصولها على الاستقلال .

ولتحقيق تسهيل التبادل التجاري الذي تستهدفه الاتفاقيـة قررت مايلي :-

1 - تطبيق بعض الاعفاءات والتخفيضات في الرسوم الجمركية على الاستيراد بين البلدان العربية فقد قررت الاتفاقية اعفاء بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية وقد حددت هذه السلع المعفاة في الجدول أ الملحق بالاتفاقية.

كما قررت الاتفاقية أيضا معاملة بعض المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها احدى الدول الأطراف والتي تكون مدرجة في الجدول " ب " الملحق بالاتفاقية معاملة تفضيلية من حيث رسوم الاستيراد الجمركية ، حيث نص على أن تخضع هذه السلع لتعريفة جمركية منخفضة لـ 25٪ من التعريفة العادية في البلد المستوردة

2 - عدم خضوع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة في البلد المستورد أحد الأطراف المتعاقدة والتي تستورد من بلد طرف آخر لرسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الأولية في البلد المستورد " الفقرة جـ من الاتفاقية) والقصد من ذلك هو منع ماقد يحدث من الالتجاء لرفع الرسوم الداخلية على السلع المستوردة كوسيلة مستقرة لتعويض تخفيضات الرسوم الجمركية التي تنص عليها الاتفاقية .

3 - تسهيل حركة العبور " الترانزيت " عبر الدول العربية الأطراف بكافة وسائل النقل وفقا للانظمة المرعية والقواعد الجمركية في البلد الذي تمر عبره تجارة العبور ، حيث ورد في المادة الرابعة من اتفاقية النقل بالترانزيت مايلي : وأن يعتبر نقلا بالترانزيت عبر الأراضي التابعة لبلد أحد الأطراف نقل البضائع والامتعة الشخصية أيا كان منشؤها ، سواء انتقلت من واسطة نقل أخرى أم لم تنقل أوأودعت المستودعات أم لم تودع - أو طرأ تبديل على شحنها أم لم يطرأ - مما يؤلف نقلا كاملا يبدأ وينتهي خارج حدود البلد الذي جرى عبره الترانزيت ويعتبر

---

1) اتفاقية تشجيع وتنمية التجارة بين البلدان العربية ص : 4 محمد لبيب شقير.

كذلك نقلا بالترانزيت نقل المواشي والحيوانات الحية عن طريق بلد أحد الأطراف الى بلد الطرف الآخر وذلك وفقا للأنظمة المرعية " .

4 - طبقا لنص المادة التاسعة من الاتفاقية فانه يعمل بها لمدة سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها ، وتتجدد تلقائيا لمدد مماثلة ، الا اذا أبلغ أحد الأطراف الأمين العام للجامعة العربية كتابيا قبل شهرين على الأقل انقضاء مدتها برغبته في التعديل أو عدم التجديد ، حيث يقوم بابلاغ ذلك للدول الأطراف الأخرى .

5 - التعديلات التي طرأت على الاتفاقية : -

- التعديل الأول : أجرى هذا التعديل 1954 ، حيث أضيفت بمقتضى هذا التعديل سلع أخرى الى كل من الجدولين (أ ، ب) مما ترتب عنه توسيع نطاق السلع التي تعفى من رسوم الاستيراد اعفاء كاملا ، ونطاق السلع التي يسري عليها تخفيض هذه الرسوم ، 25٪ من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد نص التعديل على استحداث جدول جديد (جـ) أدرجت به بعض المنتجات الصناعية العربية التي تخضع لرسوم جمركية منخفضة بـ 50٪ من التعريفة الجمركية العادية .

التعديل الثاني : وتم هذا في 1956 ، ويتضمن اضافة بعض المنتجات الى كل من الجدولين (ب ، جـ) كما استحدث جدولا جديدا هو الجدول (د) ويسمى جدول صناعات التجميع ، وتتمتع المنتجات المدرجة فيه بتخفيض في رسوم الاستيراد 20٪ من التعريفة العادية المطبقة في البلد المستورد بشرط ألا تقل كلفة اليد العاملة المحلية والمادة الأولية العربية أو كليهما عن 20٪ من

---

1) نفس المرجع السابق - ص : 4 - محمد لبيب شقير

تكلفة انتاج السلعة ، وتمت المصادقة على هذين التعديلين من طرف الدول السبع الأطراف في الاتفاقية ودخل حيز التنفيذ .

التعديل الثالث : وتم هذا في 1957 ، فقد أضاف بعض السلع الصناعية الى الجدول (د) من الاتفاقية ، حيث وقعت هذا التعديل الاردن ، سوريا ، مصر ، السعودية ، اليمن ، وصادقت عليه كل من الأردن ، مصر ، سوريا ، العراق ، وانضمت في الأخير الكويت .

التعديل الرابع : وتم هذا 1959 ، وقد نص على أن تعفى المنتجات المدرجة في الجدول (أ) كذلك من رسوم التصدير وليس فقط من رسوم الاستيراد وبشرط ألا يعاد تصديرها من البلد الطرف التي تكون قد صدرت اليه ، وأيضا نص على زيادة تخفيض رسوم الاستيراد على السلع الصناعية العربية بحيث تنخفض ، 35 ٪ على السلع المدرجة في الجدول (ب) وبنسبة 25 ٪ من رسوم التصدير في حالة خضوعها لهذه الرسوم و 60 ٪ على السلع المدرجة في الجدول (جـ) و 50 ٪ من رسوم التصدير في حالة خضوعها لها .

ان سياسة فرض الرسوم الجمركية بين أي مجموعة من الدول تقيد التجارة بينها ، وبالتالي فان ازالتها أو تخفيفها ينجم عنها زيادة هذه التجارة عما تكون عليه في ظل الحماية ، ولكن يجب الاشارة في هذا المجال أنه ليس بمجرد ازالة أو تخفيض الرسوم الجمركية تنتظر زيادة التبادل التجاري ، ذلك لأن تزايد التبادل التجاري يتوقف على مدى قدرة التنمية في التوسع في الانتاج ، وهذا طبعا لا يتم الا اذا كانت الهياكل الانتاجية للدول الأطراف على نحو يمكنها من التوسع في

نفس المرجع ـ ص 5 ـ محمد لبيب شقير

التجارة الخارجية ، وذلك من ناحية أنواع السلع التي تحتاجها كل من الدول الأطراف ومن ناحية كميات هذه السلع ، أو بعبارة أخرى ان التزايد المستمر والقوي للتجارة بين أي مجموعة من البلدان يتطلب شرطا أساسيا وهو أن يتوفر لدى الدول الأطراف طاقات انتاجية قادرة على انتاج أنواع معينة من السلع وأن يكون بالكميات الملائمة لسد احتياجات هذه الدول ، مع مراعاة التكاليف التي تجعلها منافسة للسلع المستوردة من خارج المجموعة ، ورغم امكانية التغلب على المنطقة الاخيرة المتعلقة بالتكاليف والاثمان في اطار التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية الا أنه توجد بعض العوامل الأساسية التي تحد من التجارة بين الدول العربية والتي تكمن في عدم تنوع هياكلها الاقتصادية ، وضعف طاقاتها الانتاجية مما جعلها غير قادرة على سد احتياجاتها من جميع أنواع السلع وبالكميات اللازمة لها من هذه الأنواع .

وقد وقعت التعديل الرابع كل من لبنان ، العراق ، مصر ، وصادقت عليه الكويت بعد الانضمام ، الا أن العراق أبدت بعض التحفظات على بعض السلع وكذلك مصر العربية .

2 - تقييم اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت : -

لقد وجهت الى هذه الاتفاقية انتقادات عديدة كونها لا تحدد الاطار المناسب الذي من خلاله يمكن تحقيق نمو التجارة الخارجية والذي قد يكمن في سياسة تدعيم وتنمية الانتاج في البلدان العربية حتى تتمكن من تحقيق فائض يوجه الى التصدير بشكل عام وبشكل خاص يوجه الى تلبية حاجيات الدول العربية ، لهذا فان تقييم هذا الاتفاقية سينصب على مايلي : -

2 : ٤ - فيما يخص اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت فانه يجب البدء أولا بالنظر الى الفلسفة التي تكمن خلف أحكامها جميعا ، اذ يمكن القول أن هذه الاتفاقية تصدر عن الفلسفة التي مؤداها أن مجرد ازالة أو تخفيف الرسوم الجمركية على الاستيراد بين الدول العربية يؤدي الى تشجيع التبادل التجاري فيما بينها والى تحقيق ترابط قوى بين اقتصادياتها ، وقد كانت هذه الفلسفة التي وجهت الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية منذ العشرينات من هذا القرن كما أنها هي التي سيطرت على المناقشات التي دارت بين دول أوربا الغربية مابعد الحرب العالمية الثانية والتي كانت تتعلق بموضوع التكامل الاقتصادي (1) .

وفي ظل هذه الظروف والمعطيات ، لا نعتقد أن مجرد تحرير التجارة بين الدول العربية يكون محفزا لزيادة التبادل التجاري ، اذ من الضّروري أن يكون ذا أثر محدود ومؤقت في تحقيق تزايد قوي ومستمر ومتصاعد في التبادل التجارى فيما بين البلدان العربية .

ويترتب عن هذا الوضع أن تنمية التجارة العربية البينية مقارنة بتجارتها الكلية مع العالم الخارجي تتطلب قبل كل شيء تنمية طاقاتها الانتاجية وأن يكون نمط تنمية هذه الطاقات مما يفتح الامكانات أمام نمو التبادل التجاري فيما بينها بما يزيد من الأهمية النسبية لهذا التبادل بالقياس لتجارتها الخارجية الكلية (2) .

ولهذا نقول أن مشكلة التجارة بين البلدان العربية ترجع في الأساس الى مشكلة التخلف الاقتصادي الذي تعانيه اقتصاديات البلدان العربية من حيث تخصصها

---

1) نفس المرجع السابق : ص 8 - محمد لبيب شقير .

2) مرجع سابق - لبيب شقير - ص : 9 .

الانتاجي القائم في ظل هذا التخلف وضعف طاقاتها الانتاجية المرتبطة بـه ، ولهذا فانه لعلاج هذه المشاكل الاقتصادية لا نكتفي بمجرد تخفيف أو حتى ازالة الرسوم الجمركية بين الدول العربية ولذلك فان ماورد في اتفاقية 1953 المتعلقة بتسهيل التبادل التجاري ،من ازادة أو تخفيف الرسوم الجمركية على الاستيراد بين الدول الأطراف كان محكوم عليه بمحدودية الفعالية والأثر ، ضعيف الفاعلية في تحقيق التزايد المستمر للتجارة وذلك لما ذكر أعلاه .

2 - لنفرض جدلا أن ماورد في الاتفاقية يؤدي الى تحقيق التبادل التجاري العربي ؛ فاننا سنجد ماقررته هذه الاتفاقية من تخفيض في الرسوم الجمركية على تبادل السلع الزراعية والحيوانية والطبيعية لا يتعدى 25٪ بالنسبة لأغلب السلع الصناعية الخاضعة لها ،وعليه فان مثل هذا التخفيض في حد ذاته غير مشجع للتبادل التجاري على نطاق واسع ،زد على ذلك أن السلع الصناعية التي تقرر أن تمنحها بهذه المزية كانت محدودة وضئيلة .

3 - رغم التعديلات التي أجريت على الاتفاقية لم تؤدي الى زيادة نطاق الاعفاءات ولا الى تقوية درجة التخفيضات في الرسوم الجمركية مما كان عليه الأمر في الاتفاقيات الثنائية العربية ،وباعتبار أن هذه الاتفاقية جماعية قد حددت ما قررته من اعفاءات وتخفيضات عند أقل المستويات المقررة في أغلب الاتفاقيات الثنائية التي كانت موجودة عندها ،[1] وبذلك ماكان يمكن أن يترتب عن الاتفاقية أثر في تنشيط وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية أكبر مما كانت تؤدي اليه الاتفاقيات الثنائية المطبقة من قبل ،وكان وجود الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الدول قد قلل من شأن هذه الاتفاقية الجماعية ،وأنها لم تقرر تخفيضات أعلى من تلك التي تقررها الاتفاقية الثنائية ،وهذا في حد ذاته لم يجعل

---

1) العلاقات الاقتصادية العربية : ص : 10 - محمد لبيب شقير .

للاتفاقية أثر خاص يبرز وجودها المستقبل .

4 - لقد ركزت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين البلدان العربية المبرمة 1953 على الاعفاء من الرسوم الجمركية أو تخفيضها ، ولكنها لم تتعرض الى باقي القيود المفروضة على التجارة بوجه عام مثل نظام منع الاستيراد أو تصدير بعض السلع كما أنها لم تشر الى نظام تراخيص الاستيراد والتصدير وكذلك الاحتكار الحكومي للاستيراد والتصدير بالنسبة لبعض أنواع السلع ، مع أن هذه القيود لها أثر كبير في تحديد التبادل التجاري ومنع تزايده من الرسوم الجمركية ، حيث ورد في نص الاتفاقية في المادة الثانية صراحة على عدم سريان أحكامها على " المواد الخاضعة لأحتكار حكومي " كما أنها لم تنص على الغاء اجازات الاستيراد والتصدير أو تخفيضها تدريجيا على التجارة بين الدول الأطراف بل أقرت وجود هذه الاجازات وكل مانصت عليه هو أن " تتعامل البلدان العربية بينها من حيث اجازات الاستيراد والتصدير على أساس المعاملة التفضيلية ، وهي معاملة تمنحها الدول العربية لكثير من الدول غير العربية .

وخلاصة القول بالنسبة لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت أنه ينبغي ألا نقلل من شأنها حيث تعتبر البذرة الأولى في مجال التكامل الاقتصادي . مع أن عدم تخفيف الحكم لا يرجع الى الاتفاقية في حد ذاتها ، لأن الاتفاقية يمكن للمسئولين المعنيين تصحيحها بما يتلاءم وظروف العصر لكي تستطيع تحدي العقبات التي كانت عائقا أمام توسع التجارة البينية العربية باعادة صياغة جديدة مع التركيز نقاط الضعف المذكورة آنفا وتلافيها ، بالاضافة الى ذلك ينبغي أن تركز على تطوير وتدعيم الهياكل الاقتصادية بما يخدم مصلحة التنمية العربية وعلى ضوئه القطرية ، وأن تمكن الدول العربية من التفكير بموضوعية في مجال التعاون الاقتصادي عن طريق تشجيع

التبادل التجاري لأنه يعتبر خطوة أساسية .

ولذلك نقول مهما كثرت النقائص الواردة في اتفاقية 1953 المتعلقة بتسهيل التبادل التجاري فانها تبقى الخطوة الأولى نحو التكامل الاقتصادي ولكن مع مراعاة كل الظروف الاقتصادية الأخرى التي تدعم تحقيق التكامل الاقتصادي وتقويته وهو مجال الانتاج .

2 ـ اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية وتقييمها :

1) اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية بين دول الجامعة العربية 1953.

تم ابرام هذه الاتفاقية بتاريخ 07/ 09 / 1953 وصادقت عليها الدول العربية الآتية : لبنان، سوريا، مصر، العراق، السعودية، الأردن، وكانت تهدف هذه الاتفاقية الى تحقيق هدفين وهما : ـ

أ ـ تسديد مدفوعات المعاملات الجارية بين الدول العربية .

ب ـ انتقال رؤوس الأموال فيما بينها .

وما دمنا بصدد الحديث عن تحرير التبادل التجاري بين البلدان العربية ودورها في التنمية الاقتصادية فسأقتصر على النقطة الأولى المرتبطة أساسا بالتبادل التجاري :

1 ـ من ضمن العناصر المحددة مايلي : ـ

أ) ـ قيمة البضاعة المصدرة من بلد متعاقد الى بلد آخر متضمنة نفقات شحنها والتأمين عليها .

ب) ـ الأرباح التجارية وريع رؤوس الأموال الثابتة والمنقولة العائدة لبلد متعاقد والموظفة في بقية البلدان المتعاقدة .

جـ) ـ نفقات البعثات السياسية والقنصلية ونفقات الوفود الرسمية .

د) ـ نفقات النقل والاصطياف والسياحة والحج والاستشفاء والأعمال التجارية .

هـ) ـ نفقات اقامة الطلاب ودراستهم ورواتب وأجور الموظفين والخبراء والمهن الحرة ومعاشات المتقاعدين . (1)

أما فيما يخص مدفوعات المعاملات الجارية والمحددة في البنود السابقة فقد ورد في هذا الشأن في المادة الأولى من الاتفاقية التنظيم المتفق عليه من طرف الدول العربية المتعاقدة وهو تنظيم يقوم على فكرتين : ـ

انظر الاتفاقية وتعديلاتها : مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة في اطار جامعة الدول العربية .

أ ـ على أن تبقى أنظمة التحويل والعملات الخارجية المعمول بها في الدول الأعضاء كما هي ، حتى ولوكانت أنظمة بعض الدول هذه تقوم بتطبيق الرقابة على الصرف ، لأن الاتفاقية لم تستهدف تحرير المدفوعات الخارجية بين الدول الأعضاء من القيود التي كانت مطبقة في كثير من البلدان العربية في الفترة التي تم فيها عقد هذه الاتفاقية .

ب ـ تعطي تسهيلات لتحويل مدفوعات المعاملات الجارية الى بقية الدول الأطراف كما تعطى أفضلية أكبر .

وهذا مانلمسه من نص المادة 1 / 1 من الاتفاقية المذكورة والتي تنص على " تعمل كل من حكومات الدول المتعاقدة ـ في حدود امكانياتها وفقا لأنظمة تحويل العملات الخارجية وأنظمة الاستيراد المطبقة في أراضيها ـ على تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية المحددة في القائمة رقم (1) الى بقية البلدان المتعاقدة ، كما تمنح أقصى مايمكن من معاملة تفضيلية " .

2 ـ نظرا لاستبقاء أنظمة الصرف المطبقة على حالها في الدول الأعضاء حتى ولو اتسمت بالتقيد والرقابة وما يترتب عنها من تقييد لانظمة الاستيراد والتصدير ، لهذا عادت الاتفاقية الى علاج هذه الحالة بسبب مايمكن أن يؤدي الى المزيد من فرض الاجراءات التقييدية على التصدير والاستيراد بين الدول الأطراف ، أو تجميد الحسابات الدائنة التي تنشأ للمقيمين في دولة منها نحو دولة أخرى وهذه الحالة تتحقق بتوفر الشرطين التاليين :ـ

1) ـ أن يكون نظام الصرف المطبق في الدولة الطرف يفرض قيودا على تحويل المدفوعات الجارية الى بقية الدول الأطراف .

2) ـ أن يكون وضع ميزان مدفوعات تلك الدولة الطرف على نحو لا يساعدها على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية بالعملات الأجنبية التي تقبلها الدولة الطرف

---

1) ـ انظر نفس المرجع السابق : ص 5 ـ لبيب شقير .

الاخرى ذات العلاقة ،أي أن هذه الأخيرة في وضع لا تحسد عليه من حيث توفر العملات الأجنبية ،مما يجعلها غير قادرة على تسديد معاملاتها بهذه الأنواع من العملات الأجنبية لدولة أو لدول أخرى ،وفي مثل هذا الوضع فانه يتوفر الحافز للدولة الطرف المدينة للالتجاء الى تشديد الاجراءات المقيدة للتبادل التجاري مع الدول الأخرى المتعاقدة معها ،وهذا ماسمحت الاتفاقية الى تلافيه ،حيث ورد في نص الاتفاقية أن تتعهد الدولة المدنية في مثل هذه الحالة أن تمنح للمقيمين في الدول الطرف الدائنة التسهيلات التالية على الأقل : -

1) - الحق في استعمال حسابهم الدائن لتسديد جميع مدفوعات المعاملات الجارية السابق ذكرها والمستحق دفعها في اقليم الدولة المدينة ،ولتسديد قيمة جميع واردات البلد الذي يقيم فيه صاحب الحساب الدائن من اقليم الدولة المدينة مما تسمح هذه الحالة بتصديره الى جميع الدول .

2) - الحق في استعمال حسابهم الدائن لتسديد قيمة أي بضاعة يشترونها من اقليم الدولة المدينة بقصد تصديرها الى أحدى الدول الأطراف أو الى أي دولة أخرى اذا كانت البضاعة مما تسمح الدولة المدينة بتصديرها الى جميع الدول .

3) - الحق في تحويل حسابهم الدائن أو جزء منه الى المقيمين في أي دولة من الدول الأطراف .

هذا هو التنظيم الذي تضمنته اتفاقية تسوية مدفوعات المعاملات الجارية فيما بين الدول الأطراف .

نفس المرجع السابق : ص : 6 - محمد لبيب شقير .

نفس المرجع السابق : ص : 7 - محمد لبيب شقير .

2 - تقييم اتفاقية تسوية مدفوعات المعاملات الجارية (1)

1) - في الحقيقة لم تضع أية التزامات محددة على عاتق الدول الأعضاء بالنسبة لتسوية المدفوعات لأنها أبقت نظام الرقابة على الصرف والتحويلات الخارجية في نطاق التبادل التجاري بين الدول الأطراف ، ومن المعلوم أن الرقابة على الصرف قد لعب دورا بارزا في تقييد التبادل التجاري في بعض الدول العربية ، على الرغم من أهمية الاسباب التي فرضت من أجلها الرقابة في بعض الدول ، والواقع أن الاتفاقيات الثنائية التي كانت قائمة وقت عقد هذه الاتفاقية قد وضعت طرقا محددة لتسوية المدفوعات بين الدول الأطراف والمتغلب على بعض الآثار التقييدية للرقابة على الصرف ، مما جعل هذه الاتفاقية أكثر فاعلية في تسهيل التبادل التجاري بين هذه الدول في اتفاقية - 1953 .

2) - لقد ركزت الاتفاقية على علاج مشكلة تسوية مدفوعات المعاملات الجارية بين الدول الأطراف عن طريق التزام الأطراف بمنح التسهيلات لأصحاب الحسابات الدائنة الى المقيمين في أي بلد من البلدان الأطراف .

والواقع أنه كان من واجب عدم قصر قابلية تحديد الحسابات الدائمة على تلك الحالة الخاصة واعتبارها كقاعدة عامة تنطبق على كافة الحالات . وبهذا الطريق كان يمكن انشاء نظام للتسوية المتعددة الأطراف بين البلدان العربية ، يستخدم بمقتضاه مايكون من فائض من حقوق أحد البلاد العربية اتجاه بلد عربي آخر في تسوية ما يكون على البلد الأول من ديون تحويلية نحو بلد عربي ثالث .

كما كان لهذا النظام لتسوية المدفوعات أن يكون نواة لانشاء " اتحاد مدفوعات عربي " ليساهم في تسيير وتسهيل المتبادل التجاري بين البلدان العربية ، وكان من شأن هذا الاتحاد أن يزيد في حجم المبادلات بينهما

---

1) - نفس المرجع السابق : ص 10 - لبيب شقير .

لكونه يسمح بتوازن الحقوق والديون بينها أن يتم على مستوى أعلى عن المستوى الذي يتحقق في ظل المستويات الثنائية البحتة ،ورغم المحاولات العديدة لوضع نظام للتسوية المتعددة الأطراف ولانشاء اتحاد مدفوعات بين الدول العربية ولكنها لم يهيأ لها أن توضع موضع التنفيذ (1) .

والخلاصة أن أن اتفاقيتين (1953) المتعلقتان بتسهيل التبادل التجاري وتسوية مدفوعات المعاملات الجارية جاءتا قاصرتين على تحقيق التبادل التجاري بين البلدان العربية ،بحكم تصور الأحكام المتضمنة في كل منهما دون مواجهة المشكلات الحقيقية لهذه التجارة .

---

1) - مرجع سابق : ص : 11 محمد لبيب شقير .

المطلب الثاني : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (1)

تم انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بموجب اتفاقية وقعت عليها كل من : سوريا ، مصر ، الكويت ، المغرب ، بتاريخ 06/ 06/ 1962 ثم تلتها العراق بتاريخ 09/ 12/ 1963 ثم اليمن بتاريخ 17/ 12/ 63 وتعد هذه الاتفاقية تنفيذا لاهداف ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك .

وأعد هذه الاتفاقية مجموعة من الخبراء العرب الذين كلفوا من طرف اللجنة السياسية للجامعة باعداد مشروع الوحدة الاقتصادية في 19 أيار 1956 ، حيث اجتمع الخبراء في بحمدون بلبنان وأعدوا مشروعا قدم الى اللجنة الاقتصادية في دورتها الرابعة بـ 03 / حزيران 1957 والذي بدوره وافق على الاتفاقية في نفس الدورة وأن المعالم التي احتوتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بغية تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء هي : -

1 - جعل البلاد العربية منطقة جمركية واحدة تخضع لادارة موحدة وتوحيد التعريفة الجمركية والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل بلد عربي .

2 - توحيد سياسة الاستيراد والأنظمة المتعلقة بها .

3 - توحيد أنظمة النقل والترانزيت (العبور) .

4 - عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات في البلدان الأخرى بصورة مشتركة .

5 - تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والتجارة والمهن الأخرى شروطا متكافئة .

---

1) التكامل الاقتصادي العربي وجامعة الدول العربية - مقال د / عمر صخري .

6 - تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .

7 - تنسيق تشريعات الضرائب والرسوم وتلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول الأعضاء .

8 - تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيدا لتوحيد النقد فيها .

9 - توحيد أساليب التبويب والتصنيف الاحصائي فيها .

10 - اتخاذ أية اجراءات أخرى تلزم لتحقيق الأهداف والوسائل المشار اليها آنفا .

ورغم أهمية هذه الاتفاقية وما تحتويه من بنود هامة قصد تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ،فانه لم يتم التوقيع عليها الا في 1962 ،ومما يبدو أن نوعا من التبعية التي تربط الاقطار العربية بالدول المتطورة ،ومدى سيطرة هذه الأخيرة على الامكانيات الاقتصادية للدول العربية . كان من ضمن[1] الأسباب الرئيسية في عدم رغبة انضمام بعض الدول العربية الى مجلس الوحدة الاقتصادية والموافقة على الاتفاقية ،ضعف الى ذلك أن حرية تبادل البضائع الأجنبية الى جانب البضائع الوطنية اذ أن هذه الحرية لا تساعد على حماية الصناعات الوطنية الناشئة ودعم الاقتصادي الوطني * .

وفي اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تم انشاء السوق العربية المشتركة - 1964 .

---

1) نفس المرجع / د / عمر صخري .

*) للمزيد من التوسع حول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية انظر :
التكامل الاقتصادي العربي - د / وهبي غبريال .

المبحث الثاني : انجازات التكامل الاقتصادي العربي :-

لا شك في أن التعاون بين جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة يكتسب أهمية بالغة بالنسبة للارادة العربية الجماعية في تحقيق تنسيق وتعاون وتكامل فيما بين الدول العربية ، وتقتد يكون من الصعب تحقيق هذه الأهداف بدون وجود وحدة وظيفة قائمة على أساس التكامل العربي في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتربوية .

وقد أدركت القمة العربية الحادية عشرة هذه الحقيقة حين أقرت في ميثاق العمل الاقتصادي القومي تطوير الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل الاقتصادي المشترك وأجهزته الشمولية منها والقطاعية ، وتقييم أدائها بهدف زيادة فاعليتها وتعزيز التعاون وأحكام التنسيق فيما بينها وازالة أية ازدواجية ضارة وتحديد دور كل منها في اطار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك والخطط القومية التي توضع لتنفيذها واتخاذ كافة الوسائل لدعم دورها في تحقيق المهام الموكولة اليها .

وذهبت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي الى التأكيد على أهمية التنسيق فيما بين الأطر المؤسسية للعمل العربي المشترك حين نصت في الفقرة "12" منها على " ازالة الازدواج الضار بين المنظمات العربية عن طريق دعم وتنشيط لجنة الجامعة العربية للتنسيق بين المنظمات وتمكينها من أداء الدور الموكول اليها بفاعلية " .

وأخيرا فان مشروع الميثاق الجديد لجامعة الدول العربية قد تضمن فصلا مستقلا لتنظيم وتقنين العلاقة بين جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة من حيث الالتزامات العامة والخاصة المتبادلة ، ومن حيث الرابطة التنظيمية لهذه العلاقة ، ومن أهم المنجزات الاقتصادية التي حققها التكامل

الاقتصادي هي على النحو التالي :- (1)

- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي سبق الاشارة اليه والذي قام بدوره بانشاء السوق العربية المشتركة كما سيأتي ،كما اتبعها بعدد من الاتفاقيات المفتوحة نذكر منها :-

1) الاتفاقية العربية للمستويات الأساسية للتأمينات الاجتماعية .

2) الاتفاقية العربية للمعاملة بالمثل في نظام التأمينات الاجتماعية .

3) اتفاقية نقل الأيدي العاملة في الدول الأعضاء بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

4) اتفاقية تنظيم النقل بالعبور " الترانزيت " .

5) اتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب بين دول المجلس .

6) اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية.

7) اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية بين مواطني الدول العربية الأخرى .

كما تبني المجلس انشاء بعض الشركات العربية مثل :-

1 - الشركة العربية لتنمية الثروات الحيوانية ومقرها دمشق ،ويبلغ رأسمالها 60 مليون دينار كويتي ،وتم تأسيسها بتاريخ 01/ 02/ 1975 .

2 - الشركة العربية للتعدين ومقرها عمان ،ويبلغ رأسمالها 120 مليون دينار كويتي وتم تأسيسها بتاريخ 01/ 02/ 1975 .

3 - الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومقرها عمان ،ويبلغ رأسمالها 60 مليون دينار كويتي ، وتم تأسيسها بتاريخ 28/ 01/ 1976 .

4 - الشركة العربية للاستثمارات الصناعية ومقرها بغداد ،ويبلغ رأسمالها 120مليون دينار عراقي ،وتم تأسيسها بتاريخ 22 / 11/ 1978 .

---

1) مرجع سابق - عمر صخري .

وبصفة أدق يمكن تقسيم المنظمات العربية المتخصصة الى قسمين : -

1) - المنظمات العربية المتخصصة المؤسسات في اطار جامعة الدول العربية .

2) - المنظمات العربية المتخصصة المؤسسات خارج نطاق جامعة الدول العربية .

1 - أما فيما يخص القسم الأول فانه يشمل المنظمات التالية : -

1 - اتحاد اذاعات الدول العربية الذي تم تأسيسه بتاريخ 15 /10 /1955 ومقره الدائم فلسطين (مدينة القدس المحررة) ومقره المؤقت تونس ، ويهدف هذا الاتحاد الى تعزيز روح الاخاء العربي وتنمية الاتجاهات العربية المشتركة على أساس الالتزام الكامل بالقضايا القومية وفي مقدمتها تحرير فلسطين من الاستعمار الاسرائيلي الى غير ذلك من الأهداف المشتركة التي يجب تحقيقها في هذا الميدان .

2 - الصندوق العربي للانماء الاقتصادي الاجتماعي :

قد وافق المجلس الاقتصادي على اتفاقية انشائه بقراره رقم 345 بتاريخ 16/ 05/ 1968 وتاريخ مباشرة أعماله 18 / 12 / 1971 ومقره الكويت ، وكان يهدف الى تحقيق .

1) - تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بقروض تحمل شروط ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسة العامة منها والخاصة مع منح الأفضلية للمشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي وللمشروعات العربية المشتركة .

2) - تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر أو غير مباشر بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي .

3) - توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية .

أنظر المرجع : المنظمات العربية المتخصصة - ص 17 .

ويبلغ رأسماله مائة مليون دينار كويتي (الدينار الكويتي = 248828 غرام من الذهب) قابل للتحول الى عملات قابلة للتحويل ، ويقسم رأس المال الى عشرة آلاف سهم قيمة كل منها عشرة آلاف دينار كويتي ، حيث يكتسب الأعضاء المؤسسون* في أسهم الصندوق عند التوقيع على هذه الاتفاقية وفقا للجدول التالي . والزيادة المالية التي وصل اليها في السنوات الأخيرة - انظر الصفحة 249 أ

الدولة	الحصة المكتتب بها بالاسهم
الاردن	200
تونس	50
الجزائر	400
السودان	150
العراق	750
السعودية	2199
ليبيا	1200
مصر	1050
الجمهورية العربية اليمنية	50
الكويت	3000
لبنان	100
المغرب	200
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	1
الامارات العربية المتحدة	500
البحرين	500
قطر	50
سوريا	100
المجموع	10000

مرجع سابق ص 34 .

* - وللمزيد حول تفاصيل هذه المنظمة ارجع الى "المنظمات العربية المتخصصة" ص : 34 - 46 " معلومات أساسية وثائق التأسيس" .

مساهمات الدول العربية في رأسمال الصندوق العربي

ملحق رقم س - للأنماء الاقتصادي والاجتماعي .

الأعضاء .	رأس المال المكتتب به	
	القيمة	عدد الاسهم
الأردن	17 300 . 000	1730
تونس	6 160 000	616
الجزائر	64 780 . 000	6478
السودان	12 640 . 000	1264
العراق	63 520 . 000	6352
السعودية	159 070 000	15907
سوريا	12 000 . 000	1200
ليبيا	96 120 . 000	9612
مصر	40 500 . 000	4050
اليمن العربية	4320 . 000	4 3 2
الكويت	169 700 . 000	16970
لبنان	2 000 . 000	2 0 0
المغرب	16 000 . 000	1600
اليمن الديمقراطية	2 0 0 . 000	2 0
الامارات العربية المتحدة	43200 . 000	4320
دولة البحرين	2160 . 000	2 1 6
قطر	9000 . 000	9 0 0
الصومال	2 1 0 . 000	2 1
موريتانيا	8 2 0 . 000	8 2
سلطنة عمان	17280 . 000	1728
فلسطين	1 . 100 . 000	1 1 0
جيبوتي	2 0 000	2
المجموع	133 . 100 . 000	7 3 8 1 0

3 - الاتحاد العربي البريدي : تم تأسيسه بتاريخ 09 / 12 / 1946 بعد موافقة مجلس الجامعة على دستور الاتحاد بقرار رقم 118 في دور انعقاده الخامس في التاريخ المذكور ، ومقره دبي " في الامارات العربية المتحدة " ويهدف الى تنمية التعاون وتوثيق الاتصالات بين البلاد العربية في جميع المجالات المختلفة (1) .

1) أنظر نفس المرجع المشار اليه للمزيد من التوسع : ص 55 - 75 .

4 ـ المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة : ـ

تم تأسيسه بناء على موافقة مجلس الجامعة على الاتفاقية بقراره رقم 474 2 في دورة انعقاده الخمسين بتاريخ 03 / 09 / 1963 وتاريخ مباشرة أعماله : 25 / 09 / 1971 ومقره دمشق " سوريا " .

الأهداف الرئيسية : ـ

1) ـ القيام بدراسة اقليمية تتعلق بالمناطق الجافة بالدول العربية وأفضل الوسائل لتحسين استثمارها .

2) ـ القيام بدراسات تتعلق بالمصادر المائية .

3) ـ دراسة أفضل طرق الري والصرف بهذه المناطق .

4) ـ دراسات حول الأشجار المثمرة المتأقلمة على الجفاف ونشرها .

5) ـ دراسة اقتصاديات استغلال الأراضي القاحلة .

6) ـ القيام بدراسات المياه السطحية والمياه الجوفية قصد حسن استغلالها .

7) ـ دراسة مدى تعرض التربة للانجراف بواسطة الرياح ومياه السيول ووسائل تثبيتها ، بالاضافة الى أهداف أخرى . (1) .

5 ـ المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة : وتم تأسيسها بتاريخ 10 / 04 / 1960 ومقرها الرباط المغرب وهدفها : ـ

1 ـ توثيق التعاون بين الدول الاعضاء من أجل الوقاية من الجريمة ومكافحتها .

2 ـ تدعيم العمل العربي المشترك في مجال الاختصاص .

3 ـ اجراء الدراسات المقارنة للقوانين الجنائية العربية والتعريف باحكام التشريع الجنائي الاسلامي * .

---

1) ـ نفس المرجع : المشار اليه للمزيد من التوسع ص 30 / 84 .

*) ـ ارجع الي نفس المرجع : ص 86 .

6 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية : - وافق مجلس الجامعة العربية على الاتفاقية بقراره رقم 2635 من دورة انعقاده الثالث والخمسين بتاريخ 11/03/ 1970 ،ومقرها الخرطوم السودان وتاريخ مباشرة أعمالها 1972 .

الأهداف الرئيسية : -

1 - تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية .

2 - رفع الكفاية الانتاجية الزراعية النباتية منها والحيوانية وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية .

3 - العمل على زيادة الانتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي

4 - دعم اقامة المشاريع والصناعات الزراعية .

5 - النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي .

7 - المنظمة العربية للتنمية الصناعية : تم تأسيسها بعد موافقة المجلس الاقتصادي بقراره رقم 742 في دورة انعقاده الخامس والعشرين بتاريخ 10 / 09 / 1973 وتاريخ مباشرة أعمالها 20 / 09 / 1980 ومقرها بغداد بغداد " العراق " .

الأهداف الرئيسية : -

1 - الاسهام في تنمية وتطوير الصناعة في الوطن العربي على المستوين القطري والقومي .

2 - تنسيق القدرات العربية في قطاعات الصناعية ،والكهرباء وصناعة التعدين

3 - تشجيع التعاون في مجالات التنمية الصناعية بين البلدان العربية في اطار استراتيجية العمل العربي المشترك (1)

ارجع الى نفس المرجع ص 36 .

1) - نفس المرجع السابق ص : 109 - 110 .

3 ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : تم تأسيسها بتاريخ مارس 1166 بتوصية من مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية المنعقد في الكويت وموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره رقم 492 في دور انعقاده السادس عشر بتاريخ 16 / 12 / 1970 وتاريخ مباشر أعمالها 1 / 4 / 1975 ومقرها الكويت .

الأهداف الرئيسية : ـ

1) ـ تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضا مناسبا في الخسائر الناتجة عن المخاطر غير التجارية .

2) ـ تشجيع الاستثمارات بين الاقطار المتعاقدة .

3) ـ تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمارات وأوضاعها في هذه الاقطار ، (1)

1) ـ للتوسع أرجع الى نفس المرجع ـ من ص : 120 الى ص : 150 .

جدول الاكتتاب من رأسمال المؤسسة حتى 23 افريل 1978

الدولة العضو	مقدار الحصة دينار كويتي
- دولة الامارات العربية المتحدة	1500 . 000
- الأردن	525 . 000
- دولة البحرين	500 . 000
- تونس	1 . 250 . 000
- الجزائر	1 . 250 . 000
- جيبوتي	. 500 . 000
- السعودية	3 750 . 000
- السودان	1250 . 000
- سوريا	500 . 000
- الصومال	500 . 000
- العراق	500 . 000
- سلطنة عمان	500 . 000
- فلسطين	500 . 000
- دولة قطر	2000 . 000
- الكويت	3000 . 000
- ليبيا	3 . 500 . 000
- لبنان	500 . 000
- مصر	1250 . 000
- المغرب	1250 . 000
- موريتانيا	500 . 000
- اليمن العربية	500 . 000
- اليمن الديمقراطية	500 . 000
المجموع	21 . 525 . 000

9 ـ مجلس الطيران المدني للدول العربية : ـ تم تأسيسه بتاريخ 21/03/1965 وتاريخ مباشرة أعماله 06 / 11 / 1967 ومقره الرباط المغرب وهو يهدف الى تحقيق تقدم المبادئ والقواعد الفنية والاقتصادية المتعلقة بالطيران المدني وتشجيعه في الحقلين العربي والدولي .

10 ـ المنظمة العربية للعلوم الادارية بتم تأسيسها بتاريخ 01 / 04/ 61 وتاريخ مباشرة الاعمال 01 / 01/ 1969 ومقرها عمان

الأهداف الرئيسية : ـ

1) دراسة الوسائل المؤدية الى تحسين الأداة الادارية في الدول العربية ورفع مستوى موظفيها وترقية الادارة العامة والأخذ بمبادئ الفن الاداري .

2) التقريب بين النظم الادارية في الدول العربية تمهيدا لتوحيدها .

3) دراسة النظم الادارية العربية في مختلف أدوار تاريخها والتعريف بها في المجال الدولي ،الى غير ذلك من الأهداف بغية التنسيق وتحقيق التكامل الشامل .

11 ـ منظمة العمل العربية : تم تأسيسها بتاريخ 21 / 03 / 1965 وتاريخ المباشرة 25 / 09 / 1972 ومقرها بغداد العراق ".

ومن الأهداف الرئيسية مايلي : ـ

1) تنسيق العمل العربي المشترك .

2) تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية .

3) وضع خطة لنظام التأمينات الاجتماعية لحماية العمال وعائلاتهم .

أنظر : نفس المرجع السابق : ص ـ 152 ـ 192 .

12 - المؤسسات العربية للاتصالات الفضائية : تم تأسيسها بتاريخ 21/ 03/ 1976 بعد موافقة مجلس الجامعة على اتفاقية المؤسسة بقراره رقم 3426 في دورة انعقاده " الخامس والستين وتاريخ المباشرة 87/07/01 ومقرها الرياض - السعودية " .

الأهداف الرئيسية : - (1)

1) توفير واستثمار قطاع فضائي عربي للخدمات الملائمة المتخصصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ولجميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية وفقا للمعايير الفنية والاقتصادية المعمول بها عربيا ودوليا .

2) مساعدة الدول العربية فنيًا أو ماديا في تصميم وتنفيذ المحطات الأرضية .

3) التشجيع على انشاء الصناعات اللازمة لتجهيزات القطاع الفضائي والمحطات الأرضية في الدول العربية .

4) اجراء الدراسات والبحوث الخاصة بعلوم وتكنولوجيا الفضاء *

13 - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية :

وافق على اتفاقية الانشاء مؤتمر القمة العربي السادس المنعقد بالجزائر بتاريخ : نوفمبر 1973 ، والمجلس الاقتصادي بموجب القرار رقم 536 بتاريخ 1973/12/05 في دوره انعقاده التاسع عشر وتاريخ المباشرة : مارس 1975 . ومقره الخرطوم ، السودان "

الأهداف الرئيسية : -

دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول الأفريقية ودول العالم العربي وذلك بالأساليب التالية : -

---

1) نفس المرجع السابق : ص - 194 .

*) انظر الصفحة 256 : جدول المساهمة في رأس المال المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية .

1) - الاسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الافريقية
2) - تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الافريقية
3) - الأسهام في توفير المعونة اللازمة للتنمية في افريقيا .

وفيما يلي قائمة اكتتاب الدول الأعضاء في رأس مال المصرف العربي للتنمية في افريقيا :

الدولة	المبلغ
1) الاردن	1 مليون دولار
2) الامارات العربية المتحدة	20 مليون دولار
3) البحرين	1 مليون دولار
4) تونس	5 مليون دولار
5) الجزائر	20 مليون دولار
6) السعودية	20 مليون دولار
7) السودان	1 مليون دولار
8) سوريا	1 مليون دولار
9) العراق	30 مليون دولار
10) سلطنة عمان	4 مليون دولار
11) قطر	20 مليون دولار
12) الكويت	20 " "
13) لبنان	5 " "
14) ليبيا	40 " "
15) مصر	1 " "
16) المغرب	10 " "
17) موريتانيا	1 " "
18) فلسطين	1 " "
المجموع	231 مليون دولار

نفس المرجع السابق : ص 209 - 225 .

14 - المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس : (1)

تاريخ التأسيس : موافقة المجلس الاقتصادي على الاتفاقية بقراره رقم 282 في دورة انعقاده الحادي عشر بتاريخ 12 / 12 / 1965 .

وتاريخ المباشرة : 25 / 03 / 1963 ومقرها عمان - الأردن

الأهداف الرئيسية : -

1) الحث على انشاء مؤسسات أو أجهزة خاصة للمقاييس والمواصفات في الدول العربية .

2) العمل على توحيد المصطلحات الفنية وطرق الفحص والتحليل والقياس بين الدول العربية .

3) تنسيق وتوحيد المواصفات بين الدول العربية كلما كان ذلك ممكنا .

15 - الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللا سلكية : (2) - وقد تأسس بعد موافقة مجلس جامعة الدول العربية على الاتفاقية الأولى للاتحاد بقراره رقم 1196 في دوره انعقاده الثامن عشر بتاريخ 09/ 09/ 1953 ومقره بغداد - العراق وتاريخ المباشرة 1957 . و

الأهداف الرئيسية : - 1 - العمل على تحسين وتنمية وتعميم المواصلات السلكية واللاسلكية في دول الاتحاد وتيسير استخدامها الى اقصى حد ممكن

2 - التعاون بين ادارات الاتحاد وتشجيع البحوث العلمية والعملية .

3 - التعاون على تنظيم المواصلات السلكية واللاسلكية وتحسينها بين دول الاتحاد

16 - الاكاديمية العربية للنقل البحري : (3) - قد تأسست بعد موافقة مجلس جامعة الدول العربية على الاتفاقية بقراره رقم 3254 . في دورة انعقاده الثالث والستين بتاريخ 26/04/ 1975 . ومقرها : الشارقة " الامارات العربية المتحدة"

---

1) للمزيد من المعلومات عن المنظمة ارجع الى نفس المرجع السابق ص 223 - 237

2) نفس المرجع - ص 240

3) نفس المرجع السابق - ص : 166

وتاريخ المباشـــرة 26/ 05/ 1975.

الأهـــداف الرئيسيـــة : تقوم الأكاديمية بالعمل على تحقيق أهدافهـــا

ووسائلها العلمية والمتمثلة في دعم وتطوير قطاع النقل البحري في الدول الأعضاء وعلى

الأخص مايلـــي : -

1) التخطيط لضمان استمرار وتوفير الاطارات العربية اللازمة لادارة وتنمية الأساطيل البحرية والتجارية العربية .

2) اجراء البحوث والدراسات وتقديم المشورة الى مؤسسات وشركات النقل البحري والموانىء العربية بناء على طلبها .

3) اقامة بنيان بحري تجاري متطور وفقا لأحدث النظم العلمية .

4) العمل على اقامة وتوثيق صلات الاكاديمية مع المنظمات العربية والعالمية المتخصصة .

17 - صنـدوق النقـد العربي : تم تأسيسه بعد موافقة مجلس الوحدة الاقتصادية

العربية بتاريخ 14/ 12 / 1975 على اتفاقية انشاء الصندوق بقراره رقم 622 في

دورة انعقاده الحادي والعشرين بتاريخ 03/ 12/ 1975 وتاريخ المباشرة

11/ 02/ 1977 ومقره : أبوظبي - الامارات العربية المتحدة .

الأهـــداف الرئيسيـــة : -[1]

1) تصحيح الاختلاف في موازين مدفوعات الدول الأعضـــاء .

2) ارســاء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربـي .

3) تطـويـر الأسواق الماليــة العربية .

4) دراسة سبل توسيع استعمال الدينار الحسابي العربي .

5) تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية .

6) تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الاعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية .

7) ابداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء ، ويعتمد الصندوق في سبيل تحقيق على الوسائل التاليـة : -

---

1) نفـس المرجـع السابـق : ص - 276 .

أ - تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها مع باقي دول العالم الناجم عن تبادل السلع والخدمات ومبالغ التحويلات وانتقال رؤوس الأموال .

ب - اصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء تعزيزا لاقتراضها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها .

جـ - التوسط في اصدار القروض من الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها .

د - تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول .

هـ - تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء * .

---

* للمزيد من المعلومات حول الصندوق النقدي العربي انظر :

نفس المرجع السابق : ص - 230 - 292 .

وفيما يلي جدول يبين مساهمة الدول العربية في رأسمال الصندوق النقدي العربي : -

الـــــــدولـــــــة	مقدار المساهمة/ مليون دينار عربي حسابي
- الاردن	04
- الامارات العربية المتحدة	15
- البحريــــن	04
- تونـــــس	05
- الجزائـــر	33
- السعوديــة	33
- الســودان	10
- الصــومـال	04
- العــــراق	25
- سلطانة عمـــان	04
- قطـــر	10
- الكويـــت	25
- لبنـــان	05
- ليبيـــا	9،3
- مصـــر	25
- المغرب	10،
- ســوريـــا	4
- موريتانيـــا	4
- الجمهورية اليمنية د / ش	4
- جمهورية العربية اليمنية	6
- فلسطـــين	1، 7
المجمـــوع	، 24 5

بالاضافة الى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي سبق الاشارة اليه فيما سبق الذي أقر انشاء السوق العربية المشتركة كما سيأتي في الفقرة الموالية :

نفس المرجع السابق : ص - 299 .

التقسيم الثاني : ـ المنظمات العربية المؤسسة خارج نطاق جامعة الدول العربية:

1 ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول : ـ

تم تأسيس هذه المنظمة بتاريخ 19/ 01/ 1968 ومقرها الكويت وتاريخ المباشرة 1968 .

الأهداف الرئيسية : ـ

1) ـ تعاون الدول الاعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال .

2) ـ تعزيز الوسائل والسبل للمحافظة على مصالحهم المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين .

3) ـ توحيد الجهود لتأمين وصول البترول الى اسواق الاستهلاك بشروط عادلة ومعقولة .

4) ـ توفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرتين في صناعة البترول في الاقطار الأعضاء .

والدول الأعضاء في المنظمة : السعودية ،الكويت ،قطر ،البحرين ،الامارات العربية المتحدة ،تونس ،ليبيا ،سوريا ،العراق .

2 ـ المنظمة العربية للثروة المعدنية : (1) تاريخ تأسيسها هو 24/ 02/ 1979 . ومقرها الرباط والمغرب .

وكانت هذه المنظمة الى تحقيق التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة والمنظمات الاقليمية والوطنية العربية العاملة في مجال الثروة المعدنية ،بغية تنسيق السياسات التعدينية بين الدول الأعضاء ،وكذا تبادل المعلومات واعداد الدراسات واصدار مجلة تعني بشئون النشاط المعدني في الوطن العربي ،ودراسة امكانية انشاء مشروعات

نفس المرجع السابق : ص ـ 332 .

1) ـ نفس المرجع السابق ص ـ 344 .

مشتركة في هذا الميدان وذلك بالتعاون مع الهيئات العربية المختصة والدولية ،كما أنها تحاول تقديم المساعدة للدول الأعضاء بناء على طلبها بالوسائل المتوفرة والمتاحة ضمن أهدافها ،بالاضافة الى تنسيق الجهود العربية في مجال التعدين والاهتمام خاصة بالمجالات العلمية والتكنولوجية وكذا التكوين المهني ،وتبادل الخبرات والقيام بالدراسات اللازمة في المجالات المذكورة وخاصة مايتعلق بتنسيق الانتاج والأسعار والتصدير والاستيراد .

وفي الأخير يمكن الاشارة الى الدول العربية غير **المنضمة** الى المنظمات العربية سواء منها المؤسسة في نطاق جامعة الدول العربية أو خارجها .

المنظمات العربية المؤسسة في نطاق جامعة الدول العربية	الدول غير المنضمة
1) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	لبنان
2) المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأرض القاحلة	صومال ،جيبوتي ،البحرين ،موريتانيا ،
3) المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة	موريتانيا - جيبوتي
4) مجلس الطيران المدني للدول العربية	السعودية
5) المنظمة العربية للعلوم الادارية	جيبوتي
6) منظمة العمل العربية	سلطنة عمان
7) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا	الصومال جيبوتي اليمن الديمقراطية اليمن العربية
8) المنظمة العربية للمواصلات والمقاييس	الصومال ،جيبوتي ،موريتانيا
9) الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية	دولة البحرين
10) الاكاديمية العربية للنقل البحري	الجزائر ،المغرب ،موريتانيا ،جيبوتي
11) صندوق النقد الدولي	جيبوتي
12) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	البحرين ،تونس ،الجزائر ،جيبوتي السعودية ،سلطنة عمان ،قطر ،لبنان ، المغرب

المنظمات العربية المؤسسة خارج نطاق الجامعة	الدول غير المنضمة
1 - منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول	الاردن ،جيبوتي ،السودان ،الصومال سلطنة عمان ،فلسطين ،لبنان ،المغرب موريتانيا ،اليمن العربية ،واليمن الديمقراطية
2 - المنظمة العربية للثروة المعدنية	البحرين ،الجزائر ،سوريا ،جيبوتي سلطنة عمان ،لبنان ،اليمن العربية ، اليمن الديمقراطية .

وخلاصة القول أنه باستعرضنا للمنظمات الاقتصادية العربية وغير الاقتصادية فانه يمكننا القول أن جامعة الدول العربية لعبت ولا زالت كذلك تقوم بدور ايجابي بغية الوصول الى التكامل الاقتصادي العربي ، ويتجلى ذلك في المجهودات المبذولة ، والمساهمات المالية في المؤسسات الاقتصادية وهذا دليل على أن الارادة السياسية للحكام العرب متوفرة لكن ينقصها الفعالية وصدق العزيمة لتجسيد هذه المجهودات المبذولة على أرض الواقع ، كما أرى أنه من الأفضل والأحسن تحييد النشاطات الاقتصادية عن الجوانب الأخرى ، حتى لا تتأثر بالعواصف التي قد تحدث من حين لآخر والتاريخ شاهد على هذه الحالة .

وبالتالي فانه لضمان نجاح هذه المؤسسات سواء المؤسسة في اطار نطاق جامعة الدول العربية أو خارجه ، ينبغي أن توفر لها الشروط اللازمة للقيام كل حسب تخصصها وأهدافها المسطرة لها عند تأسيسها .

هذا مع العلم أنني لم أشر الى تجربة الوحدة الاقتصادية التي أقامتها بعض الدول العربية مثل مصر وسوريا 1958 والتي لم تعمر طويلا نظرا لعدم واقعيتها وتجاوزها الظروف الموضوعية التي يجب توفرها وكذلك الوحدة مصر وليبيا التي كانت بناء على تلبية رغبات عاطفية فقط دون مراعاة شروط الوحدة الاقتصادية التي يجب توافرها .

بالاضافة الى ذلك يجب الاهتمام بهذه المنظمات الاقتصادية والادارية لأنها في نظري تعتبر الأساس القاعدي لنجاح عملية التكامل الاقتصادي الشاملة بين دول جامعة الدول العربية كحد أقصى أو على مستوى اقليمي كحد أدنى مثل منطقة المغرب العربي من جهة ومنطقة المشرق العربي من جهة ثانية .

المبحث الثالث : مشاكل التكامل الاقتصادي العربي :

المطلب الأول : مجموعة المشاكل الاقتصادية

والمقصود بهذه المشاكل وجود عقبات اقتصادية تعيق اقامة التكامل الاقتصادي العربي ،وأوضح برهان على وجود هذه المشاكل هي بقاء التكامل الاقتصادي دون بلوغ تحقيقه اذ بقي مجرد حلم يحلم به كل مواطن عربي ،وعدم تحقيقه يرجع أساسا الى وجود هذه المشاكل والتي تتمثل بيجار فيما يلي :-

1) تماثل الاقتصاديات العربية وتنافسها : أي أن الاقتصاديات العربية متشابهة ومتماثلة في خصائصها التخلفية وفي تبعيتها للدول للدول الرأسمالية وفي اعتمادها على عدد قليل من المنتجات المتماثلة في معظمها والتي يتم تصديرها الى الدول الرأسمالية الصناعية .

وعليه فان هذه المنتجات الداخلة في الصادرات العربية أغلبها متنافسة مع بعضها وبالتالي لا تساعد على اقامة التكامل التجاري والذي يمثل جانبا هاما من جوانب التكامل الاقتصادي .

والواقع أن هذه المعضلة تحتل أهمية خطيرة في قائمة المعضلات الاقتصادية في الوقت الراهن ،لأن العلاقات الاقتصادية العربية تتركز أساسا في العلاقات التجارية ومن ثم كان من الطبيعي أن تؤدي هذه المشكلة الى عدم تطوير المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية .

2) ارتباط البلدان العربية مع الخارج أكثر من ارتباطها مع بعضها :-
وتتجلى هذه الظاهرة في التكامل الرأسي الذي لا زالت آثاره قائمة بالنسبة لمعظم البلدان العربية مع الاقتصاديات الرأسمالية ،بسبب وجود قطاعات متطورة تحتل أهمية كبيرة في خلق الموارد المالية للاقتصاديات العربية من جهة كالنفط مثلا في الدول العربية النفطية ،وترابطها مع الاقتصاد الرأسمالي من جهة أخرى ،بحيث

أصبحت المبادلات التجارية فيما بين معظم الدول العربية هي أقل بكثير من المبادلات التجارية بين هذه البلدان كلا على حدة وبين الدول الرأسمالية .

3) طول المسافة الاقتصادية بين الدول العربية .

لقد لجأت الدول الاستعمارية بعد سيطرتها على الوطن العربي الى اقامة شبكة مواصلات تخدم هدفها المزدوج في تعقيد الاتصال الاقتصادي بين الدول العربية من جهة وتحقيق سهولة ربط كل دولة عربية بالبلد المسيطر من جهة أخرى .

بالاضافة الى المشاكل المقدمة التي تعترض سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي ،فان هناك مسألة جوهرية وهو عدم توفر الارادة السياسية لدى الحكام العرب ،على الأقل في العقود الماضية - كما أن عدم الواقعية في الطرح والدراسة لمسألة التكامل الاقتصادي غالبا ما أدت وتؤدي الى الفشل المحتوم للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية . كما أن هناك مسألة أخرى يجب الانتباه اليها ألا وهي أن التكامل الاقتصادي بين الدول العربية - في الغالب - يخضع لظروف غير اقتصادية بقدر ماهي ظروف سياسية .

هذا وان كان للظروف السياسي أهميته ومكانته ،لكن يجب التعامل مع الشروط الموضوعية الاقتصادية التي من خلالها يمكن للدول العربية تحقيق التكامل الاقتصادي . كما يجب الاشارة الى أن المشكلة الرئيسية التي تعيق تحقيق التكامل الاقتصادي هي الشركات متعددة الجنسية وهذا مانشير اليه في البند التالي :-

المطلب الثاني : أثر الشركات متعددة الجنسية على التكامل الاقتصادي العربي .

ان الصيغة المطروحة في معظم البلدان العربية النفطية تتلخص في أن الثروة النفطية قد أضافت عاملا حاسما يتمثل في قدرة العرب على الوقوف موقف الند للمؤسسات والشركات متعددة الجنسية . ولهذا يدعو البعض الى اجتذاب هذه الشركات للمشاركة في تنمية الاقطار العربية وذلك عن طريق تقديمها قدراتها الفنية وخبراتها الواسعة ومنافذها التجارية ، وهذا يجعل من الشركات متعددة الجنسية أفضل أداة فعالة في الاقتصاد العالمي ، وقد أثبتت فعاليتها في تحويل الموارد والتكنولوجيا والمهارات الفنية والادارية بين الدول ، بالاضافة الى دورها في خلق تكامل في عناصر الانتاج . ونظم موحدة للانشطة الاقتصادية بين هذه الدول ، كما أنه لديها القدرة على استغلال واستخدام الموارد في عالم يتميز بالنمو السريع لأسواقه والقدرة على استخدام اقتصاديات الحجم الكبير في مجالات التصنيع وتطوير البحوث في هذا الميدان (1) .

بالاضافة الى ذلك كله ، فيرى هؤلاء أن هناك صناعات هي بالضرورة تتجه للتصدير نظرا لضخامة حجمها ، وفي هذه الحالة ، غالبا ماتضمن الصناعة سبل تسويتها في الخارج للتعاون مع الشركات متعددة الجنسية ذات السيطرة العالمية ، كما أن هذه الصناعات (مثل صناعة النفط) تتميز باستخدام التكنولوجيا المتقدمة وتتطلب شبكات منتظمة ونظرا لضيق السوق المحلية العربية وسوق البلدان النامية ، فان الدول الصناعية المتقدمة ستكون هي الأسواق لهذه المنتجات ، وعليه فيجب ربط مراكز الانتاج بأسواق الاستهلاك ، بصورة متكاملة حتى يمكن أن تكون هناك استفادة قصوى من تصنيع النفط في مراحله المختلفة . وهذا الربط لا يمكن أن يحدث الا من خلال

---

1 - مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ص 266 عدى قصور

أداة تستطيع توحيد العناصر الانتاجية وتكاملها والمرشح للقيام بهذه العملية هي الشركات متعددة الجنسية لما لها من مميزات تمكنها من القيام بهذه العملية .

والواقع ، أن هذه الصيغة طرحت في ظروف مواتية ، فهناك واقع التدويل المتزايد للحياة الاقتصادية (تدويل السوق تدويل الانتاج ، تدويل التمويل) في البلدان الرأسمالية ، بالاضافة الى واقع السيطرة للشركات متعددة الجنسية ، وهناك واقع الثروة النفطية والموارد الطبيعية والبشرية العربية حيث يمكن توحيدها وتكاملها مع التكنولوجيا الغربية بواسطة هذه الشركات زد على ذلك رغبة الدول العربية وطموحها في اجراء تنمية شاملة وسريعة في عالم يحاول أن يتوصل الى صياغة جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية وبعد تبيان (بايجاز) حجم الداعين الى الاعتماد على الشركات متعددة الجنسية يجب الاشارة الى أن معظم الدول العربية تسير في هذا الاتجاه (النفطية خاصة) وفي هذا الصدد نطرح التساؤلات الآتية (1)

1) الى أي حد تساعد مثل هذه الاتجاهات في خلق الاقتصاد العربي المستقل والموحد والى أي حد تؤدي الاتجاهات الحالية الى زيادة التبعية الخارجية .

2) ما مدى مساهمة (ش م ج) في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، وهل يؤدي هذا الاتجاه الى سوق عربية مشتركة موحدة أو على العكس من ذلك ، تساعد في تفكك الاقتصاد العربي ، مع بقاء السوق العربية المحلية في حالة انقسام وزيادة التبعية الخارجية ؟ .

3) الى أي حد تؤدي هذه الاتجاهات الى المساعدة في الحد من الفروق الداخلية الكبيرة داخل الوطن العربي وزيادة انقسامه الى أقطار غنية والأخرى تشكو من أقصى درجات التخلف ؟ .

لا يمكن الاجابة على مثل هذه التساؤلات الا بعد استقصاء نمط التنمية بالاعتماد على (ش م ج) ونتائجه على التكامل الاقتصادي العربي :

ان التوجه نحو الصناعات التصديرية كأساس وبمساعدة (ش م ج) سيجعل التنمية الصناعية تتركز في مشروعات على درجة عالية من تكنولوجيا الانتاج وكثافة

---

1) مرجع سابق : ص 367 - عدى قصور .

رأس المـــال .

وفي الغالب ستدخل هذه الصناعات في اطار عملية توزيع الصناعة عالميا ، وهـــي عملية تجرى داخل النظام الرأسمالي العالمي ، حيث تحتفظ - بموجبها - الدول الصناعية المتقدمة بالصناعات الحيوية - (الكترونية ، كهربائية) وتتخلى عن الصناعات الحيوية كالصناعات كثيفة التلويث للبيئـة كتكرير النفط والصناعات شديدة الاستهـلاك للخامـات أو الطاقـة .

وفي معظم الأحوال ، تدخل الصناعات الجديدة في اطار التكنولوجيا لانتاج السلعة النهائية حتى تسويقها الى الخارج ، بحيث تقتصر الصناعة المحلية على حلقة تكنولوجية واحدة أو أكثر من حلقات تلك الدورة ، بشرط ألا تكتمل السلعة أخيرا الا في الخارج ، ومن الأمثلة على ذلك ماتم في السعودية ، حيث طرحت شركة ماركونا الأمريكيـــة للتعدين وبناء السفن فكرة مشروع متكامل للصلب مناصفة مع مؤسسة بترومين السعودية للنفط على أن تقوم الناقلات الكبيرة بنقل خامات الحديد من البرازيل الى السعودية ويتم الانتاج بعدها على أن يتم التصدير الى اليابان وأوربا ، حيث يعتمد المشروع على استهلاك كميات ضخمة من الغاز الطبيعي يحصل عليه من السعودية مجانا عنـد رأس البئـر السعودية مما يقلل من تكلفة انتاج الصلـب .

مثـال آخر من البحرين فشركة ألومنيوم البحرين (البـا) التي تمتلك البحرين 19٪ من رأسمالها تمتلك الشركات الأمريكية والسويدية باقي رأس المال ، وتعتمد الشركـة في انتاج الألومنيـوم على استيراد الخام من استراليا لتحويله بفضل الغاز الطبيعـي المتوفر في البحرين الى ألومنيـوم نقي يتم تصديره الى الخارج حيث يتم تصنيـــع منتجـاتـه .

يلاحظ من هذين المثالين ، أن هذا النمط من التصنيع أو التكامل يتخذ من القطـر العربي محطة للانتاج مستفيدا من المزايا النسبية للقطر العربي ، وهذا النمط مـن

مرجـع سابـق : ص - 363 - عـدى قصـور

التصدير يهمل عادة السوق المحلية من جانبيها (جانب العرض) اذ أنه لا يعني يتحقيق التشابك الصناعي في الاقتصاد القطري . وجانب الطلب (الاستهلاك) اذ أنه لا يأخذ في الاعتبار الطلب المحلي .

وحتى عندما يقيم هذا النمط من التصنيع صناعة كصناعة السيارات مثلا فانها تكون مجرد تجميع أجزاء مستوردة بحيث لا يدخل عليها أي تحويل صناعي يذكر ، وفي هذه الصناعات ، تساهم عادة (ش م ج) بنسبة صغيرة من رأس المال تحصل عليها في الغالب من مصادر التحويل المحلية ، كما تعتمد (ش م ج) المبالغة في أسعار التوريد وتكاليف الدراسات والتصميمات وتراخيص الانتاج والصيانة ، وتكاليف التسويق مع محاولة خفض ثمن ماتشتريه من خامات ومنتجات من القطر العربي نفسه ، كما تعمل على تصدير الارباح مع اخفاء آخر ماتتوصل اليه من ابتكار وتجديد في المعدات والآلات .

مما سبق نلاحظ ، أن اقامة مجموعة من الصناعات ، حتى ولو كانت متقدمة فانها محكومة باستيراتيجية (ش م ج) المساهمة فيها ، وقد تساهم هذه الصناعات في تنمية الناتج الصناعي وتطوير العمالة الصناعية ، ولكن مثل هذه الصناعة العابرة لا تساهم من خلال حياتها في انجاز أهداف التنمية العربية ، كما أنها تساهم في تعميق التبعية لما تحققه من ازدواجية في الهيكل الانتاجي ، فالقطاع الصناعي الجديد متقدم تكنولوجيا ترتفع فيه الانتاجية ولكنه موجه للتصدير .

أما القطاع الانتاجي التقليدي المختلف تكنولوجيا والمتميز بالانتاجية المنخفضة فيوجه لاشباع الحاجات الداخلية ، ومن ثم يزداد اختلاف الهيكل الانتاجي ، وتعميق جذور التخلف .

يضاف الى ماتقدم أن النمط الجديد للتصنيع في الوطن العربي سيزيد من الاعتماد على التجارة الخارجية وخاصة مع السوق الرأسمالية العالمية ، فالمنتجات المعدة للتصدير تجد طرق تسويقها في الخارج وبالتعاون مع (ش م ج) التي تعمل على تحويل

عبدى قصور ، 369 : ص مرجع سابق

التجارة الى تجارة شبيهة بالتجارة الداخلية فيما بين الفروع العديدة للشركة الواحدة ، وذلك من أجل اكمال حلقات الربط عمدت (ش م ج) على اقامة نوع من التكامل مع الاقطار العربية (خاصة النفطية) وهو التكامل على مستوى التمويل ، حيث نجد أن بعض الدول العربية قد فتحت الأبواب لاقامة فروع محلية للبنوك العالمية الكبرى بالمشاركة مع المال العربي ، أو بجذب المال العربي لتكوين بنوك مشتركة في أوروبا وأمريكا ، وقد نجحت هذه البنوك تحت ستار مشاركة رأس المال العربي في أن يحصل على ودائع عربية ضخمة أخرجتها البنوك .

وخلاصة القول أن نمط التنمية الاقتصادية عبر مشاركة (ش م ج) قد يحدث تنمية معينة في الاقتصاد القطري ، اذ يحدث قدرا معينا من التصنيع الحديث وما ينطوي عليه من تنمية للرأسمالية المحلية وتطوير العلاقات السلعية والنقدية ، الا أن هذا النمط بدوره يؤدي الى تحويل التنمية الجارية من محاولة للحد من التبعية الخارجية الى مزيد من هذه التبعية ، كما أن هذا النمط يحتوي على خطر تحويل الاقتصاد العربي من اقتصاد انتاجي الى اقتصاد ريعي بالاضافة الى أن حصيلة هذين التطورين هما بدون شك تعميق التفاوت فيما بين الدول العربية .

ومن المعلوم أن كل دولة عربية تطمح من خلال التكامل الاقتصادي الى اقامة صناعة حديثة ومتطورة ، والاقدام على بناء مشروعات صناعية كبرى هي عملية اقتصادية اذا مانمت في الحدود القطرية الضيقة ، ونمط التصنيع للتصدير من خلال (ش م ج) يجعل عملية التصنيع مرتبطة أشد الارتباط بالسوق العالمية واعادة مايكون استكمال الدورة التكنولوجية خارج القطر العربي نفسه ، فالوحدات الصناعية يتم اقامتها على أساس مفكك ، وليس كنسيج متماسك من الصناعات ذات الارتباطات الأمامية والخلفية مع الصناعات والقطاعات الأخرى داخل القطر العربي .

كما أن الاقتصاد العربي ومن خلال هذا النمط من التنمية يتعرض لخطر تحوله من اقتصاد انتاجي - حتى ولو كان استخراجيا - الى اقتصاد ريعي كما سبق حيث

أن النفط لا يزال القطاع المسيطر في الاقتصاد العربي ومن خلاله تتم سياسة الانفاق الحكومي ، وما يترتب عنها من اعادة لتوزيع الدخل المتولد من النفط في شكل خدمات وأجور مرتفعة وغيرها ، وهذا الوضع يعمل على توسيع الطلب الداخلي ، الا أنه لا يقابله تنمية محلية تستجيب له وبهذا يتزايد اعتماد الاستهلاك العام ، وبالتالي تتحول الدول العربية الى مجتمعات استهلاكية وهي لا تزال مجتمعات متخلفة ، يضاف الى ما تقدم أن الزيادة في الدخول نتيجة لارتفاع العوائد النفطية في السبعينات لم يصاحبه زيادة في الانتاجية .

واذا ما استمر هذا النمط من التنمية المعتمد على (ش ، م ، ج) مع استنزاف لعوائد النفط في الاستهلاك مع تزايد احتمالات نضوب النفط فلسوف يتحول الاقتصاد العربي ، وخاصة اقتصاد الدول النفطية ، من اقتصاد يشتغل بالانتاج أيا كان نوعه الى اقتصاد يشتغل بالمال كيفما كانت صورته ويعيش على الربح المالي ، الذي يحصله ماليا من النفط ومن توظيف عوائد النفط فيما بعد ، حيث لا يخفى مافي ذلك من خطر على محاولات بناء اقتصادي عربي قومي متكامل ، هذا الخطر الذي كان قائما في فترة الاستعمار والانتداب ثم تجدد بعد التوسع في استخراج النفط مع انقسام الدول العربية الى دول عربية نفطية وأخرى غير نفطية على أساس الدخل ، والمحاولة تجري الآن من جديد لتعميق التفاوت بين البلدان العربية وقت ارتفاع عوائد النفط . وكأن (ش ، م ، ج ،) تدرك تمام الادراك أنها – اذا عجزت عن ربط الدول العربية ربطا محكما بالسوق الرأسمالية ، فانها (أي الدول العربية) تسعى الى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي فيما بينها ، ومن الطبيعي أن هذا الاجراء لا يرضي (ش ، م ، ج) والدول التي تقف وراءها . (1)

---

1) مرجع سابق : ص 371 – عدى قصور .

ومما تقدم يمكن استنتاج الملاحظات التي تخص نمط التنمية المشار اليهما :-

1 - ان اغلب الصناعات المقامة بالمشاركة مع (ش م ج) لا توفر امكانات التصنيع الحقيقي ، حيث نجد فيها مجموعات متباينة من الوحدات الانتاجية لا تتكامل أو تندمج مع قطاعات الاقتصاد القومي في الوطن العربي ، بل تندمج وتتكامل في الخطوط الانتاجية الضخمة للمجموعات (ش م ج) وهي بذلك تمثل جيوبا استثمارية منعزلة عن الاقتصاد القومي وحتى القرارات الخاصة بالانتاج والاستثمار تتقرر طبقا لاستراتيجية (ش م ج) .

2 - تهدف هذه الشركات من عملية اقامة بعض الصناعات ونقل التكنولوجيا في الوطن العربي وتشجيع التطور الاقتصادي في تلك الدول عن طريق التطور الرأسمالي بحيث تسير عملية التصنيع في الاتجاهات والاشكال التي تحددها (ش م ج)

3 - ظاهرة المشاريع المشتركة مع (ش م ج) في الوطن العربي ، هي احدى وسائل الأمبريالية للتكيف وضمان مصالحها وتحقيق أقصى الارباح وبالتالي فهي وسيلة لتكريس التجزئة والاستغلال وابعاد الدول العربية عن الاتجاهات التكاملية .

4 - تقف (ش م ج) حاجزا أمام محاولات التكامل بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية ووضع الحواجز بين تنسيق الخطط الانمائية لهذه البلدان .

5 - تحاول (ش م ج) من خلال آليات الاقتصاد الرأسمالي جذب الأموال العربية مباشرة ، بحيث يتم تدوير الجزء الأكبر من مداخيل النفط الى الدول الصناعية ، وقد يتم ذلك في صورة استثمارات مباشرة وغير مباشرة .

6 - أن (ش م ج) تركز على صناعات تتشابه في مجالات التصنيع مما يثير ظاهرة المنافسة بين الدول العربية نفسها والدليل على ذلك أن خمسة دول عربية خليجية تقوم بانشاء صناعات بتروكيماوية متشابهة .

7 - ان بناء صناعات تصديرية ضخمة ومتشابهة في الوطن العربي تزيد من تعقيدات عملية التكامل الاقتصادي العربي ومجمل كلفة التغيير مستقبلا في حالة ما اذا تم مثل هذا التكامل عالية جدا .

8 - ان نمط التنمية بمساهمة (ش م ج) ومايترتب عليه من حرمان الدول العربية غير النفطية من استثمار عوائد النفط في داخل المنطقة العربية سيعمق من التفاوت القائم بين الدول العربية ، وهذا التفاوت بدوره سيؤدي الى مزيد من التباعد في الوقت الذي يتطلع في الشعب العربي الى قيام تكامل اقتصادي فعال يقوده الى الوحدة المنشودة (1)

---

1) مرجع سابق - ص : 372 عدى قصور .

الباب الثالث

السوق العربية المشتركة

الباب الثالث : السوق العربية المشتركة :

تمهيد :

تنفيذا لأحكام اتفاقية الوحدة العربية بين دول الجامعة العربية . ورغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للدول الأطراف المتعاقدة وارساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة تتفق والصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينهما ، ورغبة منهما في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأطراف المتعاقدة ، وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل . وبناء على ماسبق قرر مجلس الوحدة الاقتصادية انشاء السوق العربية المشتركة .

الفصل السادس : أهمية السوق العربية المشتركة .

المبحث الأول : أهمية تنظيم سوق عربية مشتركة .

بوجه عام يمكن القول أن التكامل الاقتصادي يتحقق اما بسياسة حرة تماما أو بسياسة توجيهية ، وذلك باعتبارهما سياستين متناقضتين أما الرأي الأول فيرى أصحابه أن سياسة التنسيق والتكامل الاقتصادي والصناعي ردة الى مثالية حرية التجارة فيما قبل الحرب العالمية الأولى ، وأنها وضع مسبق للسياسة الاقتصادية القومية في اطارها السابق عن 1914 ووفقا لهذه النظرية فان التكامل الاقتصادي يعني ازالة القيود التجارية ، أو بمعنى آخر ازالة معوقات الحركات السلع من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية .

أما الرأي الثاني فيرى أصحابه أنه حل نقيض للرأي الأول ، حيث يمكن أن يتم التكامل الاقتصادي عن طريق المتاجرة بين الدول باستخدام التنسيق في المخططات الاقتصادية الدولية ، وذلك دون رفع الحواجز الجمركية . وغني عن البيان أن هذا الحل يغض الطرف عن أهمية استخدام وسيلة السوق ، حيث يعتمد على الوسائل الادارية غير السوقية ، ويتمثل هذا الاتجاه الأخير في مشروعات التنسيق والتكامل الاقتصادي ذات الطابع السوفييتي ، وكذلك والى حد ما في الاعتماد على الطابع الألماني خلال الحرب العالمية الثانية ، هذا فضلا عما ذخرت به كتابات بعض الكتاب الاقتصاديين الغربيين أمثال روبك وألس حيث نجدهم من دعاة الرأي الأول اذ يرون أن التنسيق والتكامل الاقتصادي يعني حرية التجارة حتى قرر ألس أن القاعدة المشتركة هي " قاعدة حرية السوق " .

وما ينبغي الاشارة اليه هو أن ثمة غالبية الكتاب مثل جان ويلر ، تذهب الى أن الحرية المثالية للتكامل الاقتصادي تعتبر من بقايا الماضي وأن تطبيقها

على الاقتصاديات المعاصرة يعتبر ضربا من الضلال والتضليل ومايمكن قوله أن الاعتبارات المتعلقة بتحقيق التوظيف الكامل وبتجنب الأزمات الاقتصادية ومشاكل التنمية الاقليمية ، وتنظيم الكارتلات والاحتكارات وماشابه ذلك ، يتطلب تدخل الدولة في السوق الاقتصادية ، ومن ثم فان أيه محاولة لتكامل الاقتصاديات الوطنية يؤدي بالضرورة الى التنسيق في مختلف السياسات الاقليمية . وان كانت هذه الفكرة ليست جديدة نظرا لأن الحاجة الى تنسيق السياسات المختلفة (النقدية والمالية ، والاجتماعية ...) ومجابهة الأزمات الاقتصادية قد تأكدت في بحث الأمم المتحدة عن الضرائب الجمركية ، وليس المقصود هنا ضرورة التدخل الحكومي أو عدمه ، في المنطاقة المتكاملة ، وانما هو ينصرف الى ما اذا كان التكامل الاقتصادي يؤدي الى اسهام أوسع للحكومة في الشئون الاقتصادية أو الى مزيد من استعانتها بوسائل السوق (1) .

ويرى أندري فيليب أنه في حالة الوحدة الاقتصادية تتعين الحاجة الى التخطيط الاقتصادي كما يؤكد أنه لا يوجد بديل لاقتصاد موجه ، حيث يمكن توسيع السوق - ليس بتهيئة أسباب الحرية الاقتصادية - بواسطة التنظيم كما يرى موريس بـه بزيادة التدخل الحكومي على الرغم من أنه ليس من أنصار التخطيط المركزي .

كما يرى آدم سميث أن تقسيم العمل يتولد عن المبادلة ، وبالتالي يتحدد دائما حجم السوق ومن ثم فان أية زيادة في حجم السوق فانها تساهم في زيادة الانتاج عن طريق تحسين مهارة العامل وتوفير الوقت واستخدام الآلات استخداما أحسن .

كما أستخدم جون ستيوارت ميل منطقا مماثلا لتبرير حرية حركات السلع وعوامل الانتاج بين مختلف الاقاليم .

وفي هذا الصدد ذهب ويكسل الى أن قانون العائد المتزايد ينطبق الى حد ما على المجتمع ككل ، كما يؤكد الفريد مارشال العلاقة بين حجم السوق والتقدم الاقتصادي

---

1) التنسيق الاقتصادي والصناعي للدول العربية ص 259 حجير مبارك .

حيث يرى أن الزيادة في الحجم الكلي للانتاج يطلق عنان الوفرات الداخلية والخارجية مؤدية الى عوائد متزايدة الا أن اليين يونغ لا يرى أن تقسيم العمل يتحدد في حجم السوق كما تحمل ذلك آدم سميث من قبل ،بل على العكس من ذلك ،حيث أن حجم السوق يتحدد بحجم الانتاج (1) أي أن العرض هو الذي يخلق الطلب عليه .

وجدير بالذكر أن "ميردال" يذهب الى اعتبار التنسيق عملية اقتصادية واجتماعية تأتي على الحواجز الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأطراف فيه وهو لا يعتبر الاقتصاد قد تكامل الا اذا فتحت جميع السبل لكل فرد وتساوت عوائد الخدمات الانتاجية بغض النظر عن الاختلافات الجنسية والثقافية والاجتماعية .

واذا كان هذا الأمر يعيد الدول المتقدمة ،فان الأمر يختلف بالنسبة للدول النامية ، والتي تشكل الدول العربية جزءا منها ،نظرا للمساوئ التي تخلقها الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية ،ومن بينها التعاريف الجمركية وقيود التجارة والدفع وتباين السياسات الاقتصادية ،ولما قد يترتب عنه من عقبات كبيرة في سبيل اقامة توسعها الصناعي على أساس الامكانيات التصديرية ،ناهيك عن قصور السوق المحلي عن توفير المخرج المناسب ، وليس صعبا أن نقول أن الدول النامية في مجملها تعاني من شح الامكانيات التصديرية وآية ذلك ،أنه بالنسبة للصادرات والتي غالبا ماتتكون من المواد الخام ،والتي تتمثل هذه الامكانيات التصديرية المحدودة في انخفاض أثمانها ،وفي المرونة الداخلية على طلبها ،كما أن الدول النامية تكون قد استنفذت امكانياتها التوسعية ،وأن ارباحها في نقصان ،وليس حظ الامكانيات التصديرية التوسعية من المواد المصنوعة في هذه الدول بأسعد منه في المواد الخام لما تعانيه هذه المصنوعات من عدم تمتعها بالجودة المطلوبة في الاسواق الخارجية ،ناهيك عن الصعوبات التصديرية ،صعوبات هيكلية ،بمعنى أنها تستمر حتى ولو اتبعت الدول النامية سياسيات

---

(1) مرجع سابق : ص 260 . حجير مبارك .

اتفاقية نموذجية كاستخدام تدابير تضخمية تعيق تفوق الصادرات ،فاذا فرضنا أن قدرا معينا من الواردات ضروري لتحقيق النمو الذي تهدف الى تحقيقه الدولة ،وكان حد أقصى من الصادرات ،فان كان الحد الأدنى من الواردات يفوق الحد الأقصى من الصادرات ،ومن ثم فان الدول النامية بقيت دائمة تعاني العجز المستمر في موازين مدفوعاتها ،مما يحكم على هذه الدول باستمرار بالتبعية الاقتصادية *

وطبقا لهذه الحالة فان يمكن القول أن الحل السليم للتنمية الاقتصادية يكمن في توحيد الجهود المبذولة عن طريق تنظيم سوق عربية مشتركة هدفها هو التقليص من مشاكل التصدير التي تعاني منها الدول العربية عموما ،لأن المناخ الدولي القائم لا يسمح لأية دولة نامية - عربية أو غير عربية - أن تنمو النمو المطلوب في ظل تفاعل قوى السوق غير المقيدة ،حيث تجد الدول موضوع الحديث أنفسها ملزمة في مجال الانتاج من أجل السوق المحلي بتوفير المنتجات البديلة للواردات مهما كان سعر تكلفتها .

وعليه فان تحليل هذه المسألة يخالف منطق النظرية الاقتصادية التقليدية القائمة على أساس أن الفروض الجامدة الخاصة بالتوازن ،والمنافسة الكاملة ،ومن ثم يتعين اجراء تحليل تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على الاقتصاديات النامية من نقطة اللا توازن ، وعموما فان الدول العربية أصبحت أمام خيارين وهما الاختيار بين التنمية المتوازنة لعدد من الصناعات وبين النمو المركز على عدد أقل من الانشطة الصناعية .

فاذا سلكت المسلك الأول ،فانه سوف يتيح أمامها اقتصاديات خارجية للصناعات المنماة من خلال علاقاتها المتداخلة في الانتاج والاعتماد فيما بينها على الدخول المتزايدة ،أما فيما يخص الاعتماد على التبادل الملحوظ في الانتاج ،فيمكن القول بأن تصنيع أية سلعة يصبح أكثر ربحية كلما زادت امكانيات الحصول على المستلزمات وسيطة لعمليات تحويلية ،وبالمثل فان الطلب الاستهلاكي على منتجات أية صناعات على الدخول المتولدة خلال توسع الصناعات الأخرى (1)

ر : ابعاد الاندماج الاقتصادي واحتمالات المستقبل عبد الحميد ابراهيمي
م سابق : ص 262 - حجير مبارك .

هذا وقد تكون التنمية المركزة أكثر جاذبية للتقدم التكنولوجي لما يوفره المعدل السريع من فرص لادخال الطرق التكنولوجية الحديثة ، ويبرر هذا المسلك بالعلاقة المتبادلة لمعدل زيادة الانتاج ونمو الانتاجية ، غير أن هذا المسلك قد يجابه بمعوقات كثيرة من جانب الطلب المحلي الذي لا يتماشى مع النمط الانتاجي المنخفض .

وعليه ، قد يثور تناقض هيكلي بين الطلب والعرض ولا يمكن حله الا عن طريق التجارة الخارجية رغم مايحمله هذا الاتجاه من مخاطر والتي يمكن تخطيها عن طريق توسيع التكامل الاقتصادي ، حيث يؤدي هذا التكامل الاقتصادي امكانية استخدام الفن التكنولوجي الحديث في صناعة التصدير والاستيراد نتيجة خلق بؤر صناعية متزايدة ، وتأخذ هذه التغيرات سلسلة من ردود الأفعال عندما تتوفر الاقتصاديات الخارجية من خلال احداث التغير التكنولوجي في صناعات يعتمد بعضها على البعض الآخر ، وفي هذا المجال يرى كور نتس أن جميع الدول النامية تعاني من مشاكل اقتصادية بسبب ضيق السوق الصناعية المحلية .

ولا يفوتني احكام تبرير اقامة السوق العربية المشتركة ، حيث أنه اذا لم تعمل السوق المشتركة على تقريب مسافة الخلق والابداع بين المؤسسات الأجنبية (الأقليمية) فان الأولى سوف تشكل خطرا كبيرا على الثانية ، وذلك باستفادتها من فرص التجارة المتاحة في الأخيرة ، بحيث يكون صرح التنمية الصناعية العربية قد أقيم على رمال والصلاح يكمن أساسا في اقامة السوق العربية المشتركة ، لأن التوسع في حجم السوق يؤدي الى احداث تغيير في الصناعات الفردية ، ويجب الاشارة الى ماكتبه يونج بشأن أثر توسع السوق على عملية التخصص حيث يرى أن التوسع في السوق يتيح فصل مختلف الوظائف والعمليات الصناعية في مؤسسات متخصصة تؤسس فيما بعد صناعات جديدة ، وتتيح هذه العملية المتنوعة استخدام الآلات المتخصصة وكذا التخصص في العمل والادارة " (1)

---

1) نفس المرجع السابق : ص 265 - جعفر مبارك

وبصفة اجمالية يمكن القول أنه كلما اتسع السوق ، زادت اقتصاديات التخصص ، والدليل على مانقول أن الصغير في بلد نام باقامة عدة منشآت تنتج آلات معينة وسلعا استهلاكية ، غير أن مثل هذا البلد لا يستطيع أن ينتج مختلف المنتجات على مستوى جيد ولا يفيد استمرار استيراد هذه السلع لأن : -

1) - المنتجات النهائية لا تكون متجانسة في الغالب .

2) - خدمات الصيانة والاصلاح والتدريب قد لا تكون متاحة .

ولهذا فان الدول العربية - موضوع البحث - تجد نفسها ملزمة عند رسم سياساتها الاستثمارية والانتاجية بأن تتمشى مع طبيعة دالة الانتاج الصناعي وماتقتضيه من اقامة الانتاج الكبير لكي تصل الى تخفيض التكاليف وزيادة العوائد ، ولكن العقبة الكؤود في وجه تحقيق هذا الهدف لاشك أنها تكمن في ضيق حجم السوق المحلية في غالبية الدول العربية .

وبمعنى آخر أن حجم السوق في الدول العربية هو العائق الرئيسي للسياسة التصنيعية لارتفاع التكاليف للوحدة الواحدة من جهة ، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل من جهة ثانية .

وعليه فقد يثور تناقض هيكلي بين الطلب والعرض وبالتالي تعتبر التجارة الخارجية هي المخرج الوحيد لازالة هذا الأشكال ، ولكن كما نعلم أن هذا الحل محفوف بالمخاطر والصعوبات - لما سبق ذكره - اذ لا يمكن تخطيها الا باتساع السوق ، وهذا مادعا الدول المتقدمة الى تشكيل مثل هذه التكتلات الاقتصادية حتى تتمكن من تسويق منتوجاتها في اطار السوق الواسعة دون تعرضها للعراقيل المختلفة .

وعلى كل ، فان الطريق السليم لحل مشكلة تنظيم السوق المشتركة هو الأخذ بسياسة التنمية الاقتصادية على المستوى الاقليمي كله ، واذ أخذنا تجربة السوق الأوربية المشتركة في الاعتبار نجد أن اتفاقية روما تنص في الديباجة على أن الدول المؤسسة

قد اعتزمت" تقوية الوحدة بين اقتصادياتها وتأكيد التناسق في عملية التنمية عن طريق تقليل الفوارق القائمة بين الاقاليم المختلفة وتخفيف حدة التخلف بالنسبة للمناطق الأقل تقدما " ويؤكد بلا بلاسا أن التخطيط من أجل التنمية الاقليمية يعتبر المجال الوحيد الذي يتطلب مزيدا من التدخل من طرف الدولة ، ولعل الخطوة الأولى التي ينبغي اتخاذها في هذا السبيل تنحصر في ضرورة اجراء مواجهة بين خطط التنمية المحلية بهدف اكتشاف التناقضات والحد منها والامر الذي تسفر عنه عملية التوفيق بين الخطط المختلفة هو الاتفاق على المواطن التي ستقام فيها الصناعات والتي يكون لها الحق في دخول السوق الأكثر اتساعا (1) . مثل تنمية الحدود الجزائر التونسية في اطار معاهدة الاخاء والوفاق وكذا الحدود الجزائرية والحدود الليبية .

---

1) حول التكامل الاقتصادي العربي : ص : 16 - 19 وهبي غبريال .

المبحث الثاني : السوق والتنمية الاقتصادية .

المطلب الأول : العلاقة بين السوق والتنمية الاقتصادية .

العلاقة بين السوق والتنمية الاقتصادية :

في هذا الصدد كتب كل من نركس وأرثر لوسن ،ستموفسكي موضحين العلاقة بين حجم السوق وعلاقته بالانتاجية ،وذلك بالنظر الى الدول النامية فقط مفترضين صراحة أو ضمنا أن هذه العلاقة تفقد أهميتها عند التوصل الى مراحل من التنمية الاقتصادية ،حيث يرون أن حجم السوق لاقتصاد بلد ما ،يتحدد أساسا بالانتاج القومي الاجمالي وذلك فضلا عن التغيرات الاضافية الخاصة بالابعاد الاقتصادية داخل الدولة وعن الاختلاف في أذواق المستهلكين كما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار متوسط الدخل الفردي من الدخل القومي لأن حجم السوق يتناسب مع تلك السلع والتي يتحقق في انتاجها بمعدات متزايدة (السلع الصناعية غالبا) والتي يتزايد استهلاكها بنسبة أكبر بزيادة متوسط الدخل الفردي .

وما يجب الاشارة اليه هو أن تحديد حجم السوق بالنسبة الى السلع يقضي تفتيت السوق (تجزئته) القومي الى أسواق اقليمية آخذا في الاعتبار الاختلافات بين السلع وما يؤخذ على هذا التفكير أنه بتركيزه على الحدود الاقليمية تقلل تقدير امكانيات التجارة الخارجية ،غير أنه يجب أن تميز بين الأسواق المحلية والأسواق الخارجية .

وهذا التمييز من شأنه معرفة مدى مساهمة كل من التجارة الداخلية والخارجية في التنمية الاقتصادية ،كما أنه يرجع الى أن جانبا كبيرا من العلاقات الصناعية المتداخلة في الانتاج يكون ذا تأثير هام عندما تتوافر الموارد الطبيعية ورأس المال بمقادير مناسبة حيث يصبح بالامكان التوصل الى مستوى أعلى من الانتاجية الصناعية

---

1) نفس المرجع السابق : ص - 260 حجير مبارك .

وذلك في حالة سوق أوسع ،وعليه فيمكن القول أنه طالما أن مستوى الانتاجية الاقليمية يعتمد على حجم السوق ، فان توسيع رقعته من خلال التكامل والتنسيق سيساهم في نمو الانتاجية ،وبمعنى آخر ،أن التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي يفضيان الى تحسين الكفاية الحركية للدول المتكاملة ،مع الاشارة الى أن التكامل الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة الى الرفع من معدل الانتاجية ،حيث أنه من المتصور أن انتشار الاسواق الوطنية يؤدي الى أن تزيد مرة واحدة مستويات الانتاجية ،لكنه بعد فترة الانتقال قد يعود معدل الزيادة في الانتاجية كنسبة مئوية الى مستواه السابق ،غير أن ثمة زيادة مرحلية في نمو الانتاجية يحدث في هذه الحالة . ومن ثم فان التكامل يسمح بزيادة مستوية مطلقة أعلى من مستوى المعيشة مقارنة لما كانت عليه في السابق ،وفي هذا المجال يرى ستيوفسكي أن التكامل الاقتصادي يؤدي الى زيادة المنافسة بعد ازالة أوجه التمييز بين المنتجين ،كما أنه يؤدي الى الحد من المخاطرة وعدم التأكد بين الدول المدرجة تحت لواء التكامل الاقتصادي (1) .

زيادة على مايحدثه التكامل الاقتصادي في النشاط الاستثماري ،حيث يكون من الضروري اقامة استثمارات جديدة لاستغلال الاقتصاديات الممكنة للانتاج الكبير ، فيتغير توزيع الموارد الاقتصادية ،كما أنه يمكن الاشارة الى أن التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي من وجهة نظر السوق ،فان أسواق الصادرات الهامة قد لعبت دورا هاما في خلق التنمية الصناعية في كثير من الدول المتقدمة خلال تقدمها الاقتصادي .

المطلب الثاني : أهمية زيادة سعة السوق :

من نافلة القول أن يقال نقص الطلب الفعلي أو بالاحرى ضيق السوق الوطنية يشكلان عائقا هاما بالنسبة لتنمية البلدان النامية ،بل يشكل شرطا استجازيا للنمو ،

---

1) مرجع سابق : ص 261 محجيبر مبارك .

ولهذا فان اعادة صياغة بنيات السوق الاقليمية تقترن مع سياسة اقليمية ديناميكية لاعادة بنيات الصناعة والزراعة ، وعليه فان مجال اقليمي يعمل على توفير بعض الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية ومنها زيادة سعة السوق والتي نحن بصدد الحديث عنها تتيح زيادة سعة السوق : 1 نمو الطلب الاجمالي في الزمان
2 كما تسمح أهمية السكان والناتج القائم والدخل الفردي في العالم العربي ، أن تعطينا فكرة عن سعة السوق الاقليمية ، ومع أن عدد السكان يعتبر عنصرا هاما من عناصر السعة ، اذ له اعتبار في النمو الاقتصادي باعتباره صفة الديناميكية الكامنة في حيز المكان ، كما تجر زيادة الاستثمارات انشاء فرص استخدام أكثر فأكثر ، ولهذا فانه من المفروض أن تطلق سيرورة تخصص اقليمي في الميادين الزراعية والصناعية ، تخصصا مبنيا على " الانتاج المشترك معا " وبالتالي تأخذ سعة السوق معناها الحقيقي ، لأنها تساهم بتبديل جذري للشروط الاقتصادية التي تسمح بالتنمية الاقتصادية .

وينتج عن هذه السعة زيادة الدخل وبالتالي زيادة الاستهلاك - مع مراعاة الوقت لتحقيق ذلك - كما تتيح للدول الأعضاء أن تؤسس آليات أجهزة ومؤسسات تستفيد أكبر استفادة من توسيع السوق وتجانس بنية الاستهلاك "، التي تنتج عن مستوى النمو الضعيف " وأهمية الدخل الفردي في ذلك ، الى آخره من العوامل ، والتي تشكل كلها عوامل اضافية باتجاه زيادة سعة السوق ، زد على ذلك تسمح السعة بزيادة العرض الاجمالي وتقدم وفرة رأس المال والأيدي العاملة آفاقا جديدة لتراكم رأس المال ، بالاضافة الى ذلك كله ، فان المؤسسات الانتاجية تسعى جاهدة الى استغلال طاقتها القصوى لتلبية الطلب الاقليمي واعطاء القوة التفاوضية للدول الأطراف أثناء الاستيراد والتصدير وبالتالي امكانية تحسين طرفي التبادل التجاري لديها (1)
وفي الواقع أن التحول الأقليم مايسمح بارساء هيئات اقليمية تخص لتحسين التنسيق

---

1) انظر : افاق عربية : عبد الحميد ابراهيمي " الوزير الاول "

والتلاحم بين أقطار الاقليم في المفاوضات تجاه البلدان الاقليمية " كمنظمة البلدان العربية المصدرة للبترول أوابـــك " ، وبما أنها نفسها هي أقطار مصدرة للمواد الأولية ، فضلاً عن النفط والفوسفات وفلزات الحديد والمنتجات الزراعية ...) فانه لا بد أن يحثها ذلك على تحويل التوافق أو التشاور الى مؤسسة تعمل على التقليل ان لم نقل القضاء على المنافسة فيما بينها في الأسواق الخارجية .

وان اقامة آليات تبين الاسعار الدنيا المسموح بها للتدخل ، وحصص الانتاج أو التصدير ، انما تعزز موقف الاقطار العربية في المفاوضات الدولية ، وقد يمكـــن أن تتحسن مثل هذه العمليات بتوحيد جهود الوطن العربي مع جهود الدول غـير المنحازة ، اذ تكون مثل هذه الاتفاقيات نحو مجموع بلدان العالم الثالث مربحـــا في النضـــال من أجل تثبيت أو استقرار اسعار ايرادات الصادرات .

ولكن للتأكد من كسب الرهان يجب أن يكون حاضرا في الاذهان أن حوار " الشمال والجنـــوب " والمقاوضات العديدة ، حيث كان وفاق البلدان المسماة زمـرة 77 ، وفاقا ملحوظا ويتعلق الغرضين مثل المفاوضات التي جرت في 1976 في نطـــاق مجلس الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي والتنمية في نـيروبــي (   ) .

الفصل السابع : الخلفية التاريخية لانشاء السوق وأهدافها ومراحل تحقيقها :

المبحث الأول : الخلفية التاريخة لانشاء السوق العربية المشتركة : -

ان نمط التجارة الخارجية في اطار السوق هي نتيجة حتمية أملتها الظروف المتشابكة والمعقدة التي رافقت نشوء الاقتصاد العربي وتطوره في مختلف الدول العربية . وقد هددت ارتباطه بالعالم الخارجي ، في الوقت الذي أبقت روابطه مفككة مع الأقطار العربية نفسها .

ان القوى التي فرضت على الواقع الاقتصادي العربي متعددة ، تتصدرها الامبريالية الحديثة ، ويجدر بنا أن نذكر باختصار شديد الظروف التاريخية التي عملت على تحديد العوامل التي شكلت نمط التجارة العربية البينية ونوعيتها خلال الأعوام الماضية .

لقد تكاملت الاقتصاديات العربية - التي كانت خاضعة للاستعمار الغربي قبل الحرب العالمية الثانية - مع الأسواق الرأسمالية ، حيث أتحدت المصالح الأجنبية مع مصالح الفئات الداخلية ، حيث تم ربط التنمية الاقتصادية في كل قطر المصالح المحلية بمصالح القوى الاستعمارية ومصالح الفئات العميلة من السياسيين والتجار المستوردين ، اذ شجعت هذه الزمرة توسع التجارة الأجنبية وتغلغلها في الاقتصاد الوطني وأصبحت من بعد " دول السوق العربية المشتركة ، تعتمد في تنميتها الاقتصادية على رأس المال الأجنبي وعلى مواصلاته التي تطورت الى حد كبير ، حتى تستطيع ، نقل الصادرات العربية الى الأسواق الخارجية (1) ، وفي المقابل لم يتبع ذلك أي جهد من أجل تنمية التجارة البينية العربية ، وقد بلغ تأثير التجارة الخارجية من القوة بمكان ، حيث جعل الجهاز الدستوري التنفيذي للسلطات المحلية من خدمة الاقتصاد الأجنبي (2) .

1) التكامل الاقتصادي العربي : ص 130 سمير التنير .
2) نفس المرجع السابق : ص 130 سمير التنير .

ولكن ما أحدثته الحرب العالمية الثانية يعتبر هاما ، اذ أحدثت تغييرات أساسية في نمط التجارة العربية ونوعيتها لاقطار السوق ، والتأثير المباشر الذي حدث فعلا هو انخفاض صادرات أقطار السوق الى الدول الأجنبية ، ولكن ذلك كان نتيجة لاخطار الشحن وقت الحرب .

الا أن زيادة الطلب الأوربي على المواد الأولية ، عمل مرة أخرى على زيادة كمية الصادرات العربية ، كما فرض هذا الوضع على الاقتصاديات العربية (التي تعتمد على واردات الاقتصاد الاوربي الصناعي) أن تبدأ بتصنيع بعض المنتجات لاستبدالها بالواردات مما أدى الى توسيع بعض الصناعات المحلية كما فرضت الحرب العالمية الثانية أيضا توسعا في التجارة العربية البينية من أجل معالجة الانخفاض الكبير في واردات الصناعة الأوربية . وأدى تغير نمط التجارة العربية الى انخفاض اعتمادها على حركة التصدير والاستيراد ، وذلك باعتماد اقتصادياتها على الداخل .
والنتيجة لهذا الوضع هو ظهور صناعات جزيلة ، وقيام الجدار الجمركي ، لكن رغم ذلك احتفظت الاقتصاديات العربية بخصائصها من حيث كونها اقتصاديات مصدرة للمواد الأوليـة .

وعندما كانت الظروف تسمح (في بعض البلدان العربية) باستبدال الواردات بمنتجات الصناعة التحويلية ، لكن قاعدة التصدير لم يطرأ عليها تغيير ، الا أنها أدت الى ظهور صناعة محلية مخصصة للاستهلاك في السوق المحلية فقط وتمت الحماية الجمركية ، وقد نجم عن نشوء الصناعات المحلية الاستهلاكية انخفاض الواردات من سلع الاستهلاك من جهة ، وزيادة الحاجة الى استيراد رؤوس الأموال الأجنبية والسلع الوسيطية ، وتغير تركيب الواردات الخارجية التي لم تستطيع تلبية حاجة المستهلكين نتيجة تضخم عدد السكان (1)

---

1) نفس المرجع السابق : ص 131 - سمير التنير .

ولحل هذه المسألة ، يجب استبدال السلع الاستهلاكية المستوردة بالسلع الاستهلاكية المنتجة محليا ، ويعني ذلك ضرورة الحصول على العملة الأجنبية بكميات كبيرة حتى تحافظ المنتجات المحلية على درجة نموها وتطورها .

الا أن هذا الحل نجم عنه زيادة الحاجة الى النقد الأجنبي موازات مع زيادة المواد الأولية لأن خفض المنتجات الاستهلاكية أمر صعب وبالتالي يعتبر الحل نفسه خطوة الى الوراء ، لأن اعتماد وأسلوب الصناعة في التنمية الاقتصادية في تلك الظروف يعمل على زيادة التبعية نظرا لعدم وجود القاعدة المادية لانجاح الصناعة من جهة ، وكذلك تخفيض المنتجات الاستهلاكية ليست بالامر الهين فكلا هما أحلاه مر في تلك الفترة على الأقل . ومهما يكن من أمر فان الصناعة أصبحت الوسيلة الأولى للتنمية الاقتصادية ولهذا لابد من تحمل المخاطر من أجل تطوير الاقتصاديات العربية ، وذلك بالاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في هذا المجال ، وذلك باكتساب التكنولوجيا عن طريق تعلمها وليس باستيرادها فقط ، ولكن لتطوير الصناعة العربية يجب توفر السوق الواسع الذي تفتقر اليه الدول العربية منفردة ويمكن ملاحظة مصر مثلا حيث كانت تنتج أغلب منتجاتها الاستهلاكية محليا ، لكن ضيق السوق وقف سدا منيعا أمام توسع الصناعة ، ولهذا لابد من ايجاد سوق واسعة للتغلب على عملية استبدال الواردات بمنتجات الصناعة المحلية والتي هي من الصعوبة بمكان ضمن أسواق محدودة الحجم .

ولهذا فان بدء تنفيذ عملية التكامل الاقتصادي يمكن اعتبارها وسيلة فعالة لتجاوز هذه العقبة وذلك انشاء السوق الواسعة التي تعطي دفعة قوية في طريق متابعة استبدال الواردات بمنتجات الصناعة العربية لأن السوق المتكاملة يمكن في اطارها زيادة الصادرات من المواد الأولية الى دول المنطقة نفسها ، ولكن على دول السوق أن تستمر في تصدير المواد الأولية الى العالم الخارجي لفترة أخرى من أجل

الحصول على العملة الأجنبية والتي عن طريقها تتوفر امكانية تمويل الصناعات المتطورة وخاصة الصناعات الثقيلة .

ان تطوير كافة المصادر الطبيعية بما فيها الزراعة يتيح لبلدان السوق العربية المشتركة متابعة تطورها الانمائي ، كما أن استخدام هذه المنتجات - بما فيها النفط - على الوجه الأكمل يتيح للصناعة العربية انطلاقة جديدة . (1)

---

1) نفس المرجع السابق : ص 132 سمير التنير .

المبحث الثاني : قرار انشاء السوق وأهدافهما .

المطلب الأول : - قرار انشاء السوق العربية المشتركة .

لقد مرت الدول العربية بمراحل عديدة بغية التوصل الى التقارب الاقتصادي بينها وذلك عن طريق ابرام الاتفاقيات التفضيلية التي تطورت عادة كالتفاقية تسهيل التبادل التجاري ، وتنظيم تجارة العبور " الترانزيت " والاتفاقيات الثنائية التي عقدتها الدول العربية فيما بينها الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية وعلى تحقيقها بصورة تدريجية وبما يمكن من السرعة التي تضمن انتقال بلادها من الوضع الراهن الى الوضع المقبل بدون الاضرار بمصالحها الأساسية .

وبالتالي فقد قرر مجلس الوحدة الاقتصادية بموجب رقم (17) بتاريخ 13 / 03 / 1964 انشاء السوق العربية المشتركة ، والتي تعتبر مرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول الموقعة على اتفاقية الوحدة وعلى هذا الأساس ورد في مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموجهة الى لجنة الخبراء التي كلفت بوضع مشروع الوحدة الاقتصادية العربية ما يلي : -

ان الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية هي احدى الحقائق الكبرى في التاريخ العربي ، فقد كانت البلاد العربية منذ قرون عديدة حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى تكون مجتمعا اقتصاديا واحدا ، وان انفصال هذه البلاد عن بعضها في اعقاب الحرب المذكورة كان نتيجة لاطماع خارجية استعمارية . ومع ذلك فان العلاقات الاقتصادية بين تلك البلد ان ظلت قائمة ، وان أصابها وهن نسبي ، ومهما يكن من أمر ، فقد أضر هذا الانفصال بالبلاد العربية ضررا اقتصاديا بليغا ، اذ تحولت بسببه الى وحدات اقتصادية صغيرة لا تقوى على الانتاج الكبير .

ورغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للدول الأطراف المتعاقدة ، بارساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس

سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة ،تتفق والصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها ورغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة وتوطيد الجهود وتوحيدها لتحقيق الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى ظروف المعيشة في بلدانها .

المطلـــب الثانـــي : أهداف الســوق العربيــة المشتركـــة .

قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية انشاء السوق العربية المشتركة التي تهدف الى تحقيــق مايلـــي :-

1 - حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأمــوال .

2 - حريــة تبادل البضائع والمنتجــات الوطنية والأجنبيــة .

3 - حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

4 - حريـة النقل والترانـزيــت واستعمال النقل والمرافئ والمطارات المدنية

ويتضح مما سبق أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية باعتباره السلطة المختطة في السوق ،قد تبنى : في قرار انشاء السوق نفس الأهداف التي نصت عليها المادة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بالاضافة الى هدف آخر وهو حقوق التملك والايصاء والارث الا أن الأهداف التي حددها مجلس الوحدة الاقتصادية العربيــة لتحقيق السوق العربية المشتركة لها أهمية بالغة في اطار بناء السوق ، بحيث يتجاوز مفهوم التعاون الاقتصادي بين تجاوز بلدان الكتلة الاشتراكية كما أنه تجاوز تحريـــر بعض المنتجات الواردة في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيــت التي عقدت 1953 في نطاق جامعة الدول العربية ،والتي اقتصرت- كما سيرد - على على اقرار تخفيضات محدودة في الرسوم الجمركية على بعض المنتجات العربية ، فــي الوقت الذي نجد فيه أن السوق قد أقرت مبدأ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية ،وحرية انتقال عوامل الانتاج الأخرى ،مما يشكل الأرضية الصلبة والصالحة لتحقيق اعلى مراحل الاندماج الاقتصادي في هذه المنظمة الاقتصادية حيث صادقت

- الأطراف المتعاقدة هي الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

كل من مصر والاردن وسوريا والعراق على اقامة السوق ، لكن امتنعت الكويت عن التصديق على اتفاقيتها ، وقد أصبحت الاتفاقية ساريلا المفعول ابتداءمن سارية 01/ 01 / 1965 بين الدول الأربع ، وفي 16/ 05/ 1967 وقع عليها اليمن ثم وقعها السودان 1969 الا أنهما لم يصدقا على الاتفاقية بعد (1) *

وأخيرا صدقت ليبيا على قرار السوق العربية المشتركة وأودعت وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ 12/ 09/ 1977 وذلك يكون قد ارتفع عدد أعضاء السوق الى خمسة أعضاء ولا يزال الباب مفتوحا أمام ساير الدول العربية الأخرى المشتركة في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وأية دولة عربية أخرى بشرط الانضمام الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (2)

ويختلف قرار انشاء السوق العربية المشتركة عن اتفاقية تسهيل التبادل التجاري المبرمة في عام 1953 ، في أنه يؤكد صراحة في ديباجته على ارتباط انشاء هذه السوق بالهدف البعيد لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة طبقا لما قررته اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية المبرمة في 1964 والتي صدر قرار انشاء السوق بالاستناد اليها ، بل ان قرار انشاء السوق يمثل صيغة متقدمة للتعاون الاقتصادي ، حيث أنه يربط في ديباجته بوضوح ما بين اقامة هذه السوق وبين تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأطراف وعلى أسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة (3) .

والواقع أن قرار انشاء السوق هذه ، لا ينشىء سوقا مشتركة بالمفهوم الصحيح ، وانما يقتصر على اقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأطراف وذلك عن طريق تحرير التجارة

---

1) السوق العربية المشتركة : ص 20 ـ أحمد دغيم .
*) انظر : اتفاقية السوق العربية المشتركة .
2) نفس المرجع السابق ص 22 ـ أحمد دغيم
3) اتفاقية تشجيع وتنمية التجارة بين البلدان العربية ص : محمد لبيب شقير .

فيما بينها على نحو تدريجي من الرسوم الجمركية وقيود التصدير والاستيراد ، دون أن يتضمن مايميز كل سوق مشتركة عن غيرها من توحيد للتعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي . ورغم ذلك فان قرار انشاء السوق العربية المشتركة يعتبر خطوة جزئية من سياسة طويلة الأجل تستهدف استكمال كل عناصر هذه السوق في المستقبل تحقيقا لأهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .

المطلـــب الثالـــث : الأجهزة المشرفة على ادارة السوق العربية المشتركـة :

في الحقيقة إن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة لم يتضمن أية توضيحـات أو تفصيلات توضح ماهية وشكل وعدد صلاحيات الأجهزة المشرفة على السوق أو التي تتحمل مسئولية الاشراف وادارة السوق وتسييرها . كل مافي الأمر ، أن مايمكـن استخلاصه من نص هذا القرار ، هو أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، باعتباره السلطة التي أصدرت هذا القرار ، فانه يعود اليه أمر الاشراف على ادارة السوق ، واصدار التشريعات والأحكام الخاصة اللازمة لتحديد مسيرتها ، حيث تكرر ذكر المجلس الاقتصادي في أكثر من موضع من قرار انشاء السوق العربية المشتركة ، واعتمادا فـان السلطة العليا المشرفة على ادارة السوق لاشك أنها هي مجلس الوحدة الاقتصاديـة العربية وهو بهذه الصفة يعتبر الهيئة التشريعية والمخططة لها ، الى جانب كونه يتولى مهام مجلس وزراء دول السوق ، بالاضافة الى ذلك ، توجد أجهزة مساعدة له ، والتي نصت عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وهي تتكون مما يلـي (1) : -

1) الأمانـة العامـة
2) اللجنة الاقتصادية الدائمة لمعالجة الشئون الزراعية والصناعية والتجارية والنقـل والمواصلات والعمل والضمان الاجتماعي .
3) اللجنة الجمركية لمعالجة الشئون الجمركية (الفنية والادارية) .
4) اللجنة النقدية والمالية لمعالجة شئون النقد والصرافة والضرائب والرسوم والشئـون المالية الأخـرى .
5) اللجـان الفرعية التي تستدعي الحاجة الى تشكيلها كلجنة الشئون الاجتماعية
6) المكتب الفني الاستشاري الذي يعينه المجلس من الفنيين والخبراء ويعمـل تحت اشراف المجلس نفسـه .
7) مكتب الاحصاء المركزي الذي يقوم بجمع الاحصاءات وتحليلها (2) .

---

1) التكتلات الاقتصادية الدولية - ص 476 محمد هشام خواجكيـة .
2) نفس المرجع السابق ص 476 محمد هشام خواجكيـة

ويعتبر المجلس بمجموعة جهازا للسوق ، اذ يعمل على تحقيق الأهداف الواردة في قرار انشاء والسير بها نحو اكتمال مراحلها وفقا للأحكام الواردة في هذا الشأن .

وان اغفال الاشارة في نص قرار انشاء السوق الى تلك الأجهزة لا غنى عنها ، وذلك من أجل التحكم وسلامة تنفيذ أحكام السوق والاشراف الحسن على سيرها ، ولكن رغم ذلك فيعتبر هذا الاغفال نقصا لا يمكن تبريره .

لأن مثل هذه المنظمات والهيئات الدولية ، اذا أريد لها النجاح لابد أن يعول فيها على عنصر التنظيم ومدى الكمال الذي تحققه الادارات الكفأة كل حسب اختصاصه والتي تتوفر لديها ، فهي الأداة المحركة لها ، وهي العين الساهرة التي ترى من خلالها ما تتطلبه منها مسئولياتها من عمل وجهد دائمين وهي توجهها نحو الطريق الأفضل والاتجاه الصحيح (1) .

ولقد كان من نتيجة هذا الاتجاه العام الذي تجلى باختيار سبيل اغفال وعدم تحديد الأجهزة الخاصة بالسوق - والذي يعتبر اختيارا غير موفق - وأن قرار انشاء السوق لم يتطرق أيضا الى مايمكن أن ينشأ أثناء مراحل تحقيق السوق أو بعد استكمال هذه المراحل من نزاعات ومشاكل بين الأطراف المتعاقدة وما تتطلبه مصلحة السوق وتلك الأطراف من ضرورة وجود محكمة للبت في الخلافات والمشاكل التي قد تطرأ من حين لآخر ، وان كان الاتجاه العام الذي توصل اليه المجلس عندما أثير هذا الموضوع أمامه ، هو أنه اعتبر نفسه محكمة العدل لبحث تلك النزاعات والبت فيها ، وان كان هذا الاتجاه يعتبر صحيحا احيانا ، فقد لا يكون صحيحا في كل الأحوال ، فقد يكون المجلس نفسه طرفا في النزاع فمن الذي يبت في النزاع ؟ .

1) نفس المرجع السابق : ص 477 محمد هشام خواجكية

المبحث الثالث : مراحل تحقيق السوق العربية المشتركة .

يمكن تحديد المراحل المحددة لتحقيق السوق بناء على قرار انشاء السوق ابتداء من عام 1965 ، وهو تاريخ تنفيذ أحكامه وخاصة مايتعلق بتطبيق الاعفاءات والتخفيفات في الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى وتحريرها من القيود التي تخضع لها عند تبادلها بين الدول الاعضاء في السوق ، وهذا التحديد يتطلب التمييز بين عهدين :

أ - الفترة الأولى السابقة عن عام 1965

ب - الفترة الثانية والتي تبدأ من عام 1965 ومايليه .

أ) الفترة الأولى : ان الأهمية تبتدئ من ناحية ضرورة تحديد ومعرفة القيود المطبقة خلالها في كل من الدول الأطراف المتعاقدة ، وكذلك معرفة مختلف الرسوم والضرائب التي تطبقها الدول الأطراف عند الاستيراد والتصدير ، ومن ثم تثبيتها بحيث لا يجوز لأية دولة منها فرض رسم أو ضريبة أو قيد جديد أو زيادة الرسوم والضرائب والقيود المفروضة على تبادل المنتجات والسلع بين هذه الدول وهذا ما أشارت اليه المادة الثالثة من قرار انشاء السوق ، ثم جاءت بعدها المادة الثالثة عشر منه لتوضيح الكيفية التي يتم بها اجراء هذا التثبيت ، فأوجبت أن تقوم كل من الدول الأطراف المتعاقدة خلال مدة لا تتجاوز الأول من نوفمبر 1964 بايداع مجلس الوحدة الاقتصادية القوائم التالية : -

1 - قوائم حصرية بالقيود التي تطبقها على استيراد أو تصدير .
- المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية
- المنتجات الصناعية

2 - قائمة حصرية بالرسوم الداخلية التي تطبقها على المنتجات على الاستيراد أو التصدير .

3 - قائمة حصرية بالرسوم الداخلية التي تطبقها على المنتجات الصناعية والزراعية والحيوانية لديها .

انظر : قرار انشاء السوق العربية المشتركة ص 319 ، من المرجع : المنظمات العربية المتخصصة .

4 ـ قائمة حصرية بالرسوم التي تستوفيها مقابل خدمـــات .

5 ـ قائمة حصرية بالمنتجات الوطنية والتي تتمتع بدعم أيا كان نوعه ، ومقدار هذا الدعم، وابلاغ مجلس الوحدة الاقتصادية عن كل تغيير يطرأ على هذه القائمة .

وعلى ذكر القوائم وحصرها بناء على ماورد في قرار انشاء السوق ، فانه تطرح تساؤلات عديدة منها ، هل يكتفي فقط تقديم هذه القوائم لتحفظ من درجة الأمانة في للمجلس ، وهل يجب الانتظار حتى تكتشف وجود بعض الاخطار في هذه البيانـــات حتى يصار الى تصحيحها ، بعد أن تكون بعض البلدان الأخرى (الأطراف) قـــد تحملت بعض الأضرار طيلة الفترة السابقة لهذا التصحيح ، لهذا لابد من مراجعـــة ودراسة مختلف القوائم المقدمة الى الامانة وتدقيقها بالتعاون مع الأجهزة المعنيـــة والجهات ذات الاختصاص وذات الصلة المباشرة بأسواق تلك الدول وأجهزتهـــا واداراتها ذات العلاقة لأنها الأقدر على كشف أية أخطاء وبالتالي امكانية تصحيحها .

ب ـ الفترة الثانية وتبدأ من عام 1965 وتكمن أهمية هذه الفترة من حيث التزام الدول الأطراف المتعاقدة ، بالبدء في تنفيذ أحكام السوق اعتبارا من ذلك التاريـــخ ولقد ميز قرار انشاء بهذا الصدد بين مجموعتين من الأسس التي تسير بموجبها السوق وفي مقدمتها مايلـــي : ـ

1) المبادئ العامة والخاصة تختلف أنواع المنتجات وعمليات الاستيراد والتصدير وغيرهـــا .

2) الأسس الخاصة بتبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية .

3) الأسس الخاصة بتبادل المنتجـات الصناعيـــة .

4) الأحكام المشتركة بشأن القواعد الواجب مراعاتها أثناء تطبيق أحكـــام السـوق .

5) الأسس التي تهدف لتسوية قيم المعاملات الجارية بين الدول الأطراف ومـــا

ومرجع سابـق ص 481 ـ محمد هشام خواجكيـــة .

ومايمكن ملاحظاته أن الفترة المذكورة تنقسم الى عدد من المراحل السنوية ، وقد حدد لها قرار انشاء السوق في بداية الأمر مدة عشرين سنة ،ثم لجأ المجلس الى سياسة حرق المراحل وخاصة بعد نكسة عام 1967 التي أصابت الأمة العربية في مواجهة العدو الاسرائيلي ،وما وجدته الدول العربية وخاصة الأعضاء في السوق العربية ،من أن الوحدة الاقتصادية العربية ،يمكن أن تلعب دورا فعالا في الرد الحاسم والقوي على غطرسة اسرائيل والاستعمار ،حيث قرر المجلس الاقتصادي اختصار المراحل وانهاءها في عام 1970 ولكن ؟

المطلب الاول مراحل تحقيق السوق بالنسبة للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية :

لقد ورد في المادة الأولى من قرار انشاء السوق في الفقرة الرابعة مفهوم المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والتي يقصد بها تلك التي يكون منشؤها احدى الدول الأطراف المتعاقدية والمستوردة بحالتها الطبيعية كما أن المادة الثانية من نفس القرار تحدد الكيفية التي يتم بها تحرير هذه المنتجات من الضرائب والرسوم ومن القيود التي تخضع لها عند تبادلها بين البلدان العربية خلال مدة قصوى لا تتجاوز خمس سنوات اعتبارا من مطلع عام 1965 وهو تاريخ أولى مراحل السوق ،مع ملاحظة أنه تم تحرير بعض من هذه المنتجات والثروات قبل هذا الوعد تبعا لما يلي : -

1) - أعفيت المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية الواردة في الجدول (أ) المرفق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية عند تبادلها بين دول السوق من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى .

وقد تكون هذه المجموعة من المنتجات قد أعفيت منذ بدء السوق من الرسوم الجمركية ومن الرسوم والضرائب الأخرى وتأكيد الخطوات السابقة التي توصلت اليها

ومرجع سابق ص 481 - محمد هشام خواجكية .

البلدان العربية لتسهيل المبادلات التجارية فيما بينها ، الا أن الشيء الذي أضافه قرار انشاء السوق يكمن في زيادة عنصر الاعفاء من الرسوم والضرائب الأخرى التي لم تكن اتفاقية تسهيل التبادل التجاري قد أقرتها (1) ،ولا شك أن هذا الاعفاء الجديد يتيح الفرصة أمام زيادة التبادل التجاري مع مزيد من اليسر ، ولكن بتوافر الانتاج الموجه للمتبادل ،ذلك لأنه في بعض الأحيان نجد أن مجموعة الضرائب والرسوم الأخرى تشكل قيمة تفوق الرسوم الجمركية نفسها ،اذ من المعروف أن معظم المنتجات الزراعية اما معفاة أصلا من الرسوم الجمركية في تعريفات عدد من البلدان العربية ،أو تخضع لرسم ضئيل يتراوح مابين (1٪ — 4٪) أحيانا ، بينما نجد أن مجموع الضرائب والرسوم التي كانت تستوفى على هذه المنتجات كانت تصل أحيانا الى 7٪ من القيمة .

2) - ان المنتجات الزراعية والثروات الطبيعية غير الواردة في الجدول (أ) الآنف الذكر ،فيطبق عليها تخفيض تدريجي بمعدل 20٪ سنويا من جميع الرسوم والضرائب ابتداء من عام 1965 ،كما يجب على الدول الأطراف في السوق العربية المشتركة أن تلتزم بتحرير هذه المنتجات والثروات من القيود على مراحل سنوية خمسة ابتداء من عام 1965 وبواقع 20٪ من هذه المنتجات .

أي أنه أصبح تبادل هذه المجموعة من المنتجات والثروات يتم بشكل حر بين دول السوق ولا يخضع لأية رسوم جمركية أو ضرائب ورسوم أخرى أو قيود ادارية كالاجازات والحصص النقدية والكمية اعتبارا من عام 1969 ،وما يجب الاشارة اليه الى أن قرار انشاء السوق كان يطمح لأن تتحقق حرية تبادل تلك المنتجات والثروات قبل انتهاء الخمس سنوات سابقة الذكر ،حيث ورد في مقدمة المادة العاشرة من قرار انشاء السوق ،أن

---

1) نفس المرجع السابق : ص 483 محمد خواجكية .

نفس المرجع السابق : ص 484 محمد هشام خواجكية .

الأحكام التي سبق الحديث عنها تطبق ، بينما توضع جداول خاصة بالسوق من قبل لجنة فنية يؤلفها مجلس الوحدة الاقتصادية تشمل على تفصيل أوسع ولتمكين مجلس الوحدة الاقتصادية من مراقبة تنفيذ هذه الأحكام ، فقد أوجبت المادة الثانية عشر من قرار انشاء السوق أن تقوم كل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة قبل شهرين من بدء كل مرحلة من المراحل السنوية للسوق العربية المشتركة بايداع مجلس الوحدة الاقتصادية .

1 - قائمة بالمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التي ستحررها فعليا خلال المرحلة القادمة والتي تمثل نسبة 20٪ من هذه المنتجات .

وفي هذه الصدد يجب الاشارة الى أن الأسس التي اعتمدتها السوق العربية المشتركة من أجل تبادل المنتجات الزراعية والثروات الحيوانية والطبيعية ، أن البلدان العربية عموما تتميز بكونها من البلدان الزراعية ، وان انتاجها في هذا المجال متشابه الى حد كبير ، ورغم ذلك ، فانه لم تطرح هذه الصفة مشكلة بين الدول الأعضاء سبق أن أثيرت مثل هذه المشكلة ، بين دول السوق الأوربية المشتركة وحددت بالقضاء عليها ، وهي في مراحلها الأولى ، وان كان البعض يرجع عدم نشوء خلافات بين الدول العربية الاعضاء في السوق لكون هذه الأخيرة مازالت في طور بدائي (أثناء قيام السوق) لا تتمكن معه أجهزة الانتاج الصغير من أن تحدد مواقعها من آثار السوق عليها .

" فأننا نعتقد أن هذا السبب نفسه ربما يكون هو مصدر للنزاع لو لم تكن هناك اعتبارات أخرى تقلل من أهميته ، تكون تلك الأجهزة صغيرة يجعل امكانية تعرضها للمزاحمة من المنتجات المماثلة لبقية دول السوق أكثر احتمالا .

غير أن وفرة الانتاج من بلد وعدم كفايته في بلد آخر من بلدان السوق ، وظهور الانتاج في احدى بلدان السوق في وقت مبكر سابق لظهور مثل هذا الانتاج في

محمد هشام خواجكية : ص 485 نفس المرجع السابق .

البلدان الأخرى الاعضاء في السوق ،بجعل مجموعة دول السوق متكاملة وخاصة مايوفره السوق من حرية التبادل التجاري بين دولة ،وهكذا يتبين أن من الخصائص الرئيسية للسوق المشتركة أن التكامل في المجال الزراعي فيما بينها يعتبر من الدعائم الهامة لنجاح السوق واستمرارها ،بدلا في أن يكون سبب ضعف ومجال تزاحم فيما بينها ،ولكن يجب القول أن عملية التكامل ينبغي أن تسبقها وترافقها في وقت واحد عملية تنسيق الزراعة وتطويرها مما يخدم مصالح البلدان الأعضاء في السوق وذلك بالاعتماد على الاساليب الحديثة من طرق الري الحديثة وتحسين البذور واستخدام التكنولوجيا المتطورة حتى تستطيع تأمين - خاصة البلدان الأعضاء - المنتجات الزراعية وما يساعدها على التصدير الى خارج السوق المشتركة .

المطلب الثاني : مراحل تحقيق السوق بالنسبة للمنتجات الصناعية .

لقد حدد المنتوج الصناعي في الفقرة الخامسة من المادة الأولى من قرار انشاء السوق ونصها كما يلي " هي المنتجات المصنوعة في أية دولة من الدول الأطراف المتعاقدة والتي لا تقل كلفة الانتاج المحلية الداخلة في الصنع عن 40٪ من كلفة الانتاج الكلية .

وتعتبر جزءا من كلفة الانتاج المحلية المواد المستوردة التي منشؤها أحد الأطراف المتعاقدة عندما تدخل في صناعة محلية " .

ويتضح مما سبق أن القرار قد أخذ بعين الاعتبار ،أن الصناعة في كثير من الدول العربية لا تعتمد لتموين مشاريع الصناعة المحلية على المواد الأولية التي تنتجها هذه الدول ،وذلك لعدم كفايتها وبالتالي تلجأ الى تغطية العجز عن طريق الاستيراد من الخارج ،وحتى تستطيع هذه البلدان توفير سبل النجاح والنمو لقطاع الصناعة الوطنية والاستفادة من مزايا السوق الكبيرة ،جعل حد كلفة الانتاج المحلية

الداخلة في صنع المنتجات حتى تعتبر وطنية لا يقل عن 40٪ ،كما جرى العرف بين العديد من بلدان العالم الأخرى لتحديد هوية المنتجات الصناعية كما أن قرار انشاء السوق العربية المشتركة كان يهدف الى تشجيع تبادل المنتجات المحلية المستوردة من بلدان السوق نفسها ،والتي يمكن أن تكون من المنتجات الأولية أو نصف المصنعة وتحل محل المنتجات الأجنبية المستوردة من البلدان الأخرى ، حيث اعتبرها جزءا من كلفة الانتاج المحلية أي برتبة المنتجات المحلية ،وبالتالي عمل القرار على توسع الطوق بعضها خارج بعض حتى تساهم في تحقيق أفضل الميزات لمنتجات البلدان الداخلة فيها .

وهذا يعني بامكان الأقمشة النظيفة المصنوعة في الأردن من قطن سوري أن تدخل في حساب كلفة الانتاج المحلية عند تصديرها مثلا الى الكويت أو فلسطين ،في حين لا يمكن حسابها في كلفة الانتاج المحلية عند تصديرها الى بلد أجنبي مثل تركيا أو اليونان .

وأن المشكلة التي تطرح في اطار تحديد هوية المنتجات الصناعية المشار اليهما آنفا ،هي أنه لم يوضح العناصر التي تحتويها الكلفة المحلية التي يتشكل منهما الانتاج المحلي بلدان السوق ،حيث تركها بدون تحديد ،مما جعل أمر تسييرها وتحديدها يعود الى الادارات ذات العلاقة في كل دولة من دول السوق .

ومهما يكن من أمر ،فان الصناعة العربية تعتمد على استيراد التجهيزات المستخدمة في توليد القوة المحركة ،ولهذا فمن غير الثابت تحديد ما اذا كانت هذه القوة من ضمن العناصر الوطنية في تحديد هوية الصناعة أو خارجة عنها ، ولا يوجد أدنى شك في أن اختلاف النظرة الى هذه العناصر وتباينها بين دول السوق من شأنه أن يجعل بعض الصناعات في بعض الدول لا تقف على قدم المساواة مع الصناعات الأخرى في بقية الدول ،ولهذا فمن الأفيد لمجلس الوحدة الاقتصادية

أن يتخذ قرارا يتبين فيه مايمكن أن يرد تحت تسمية كلفة الانتاج المحلية من عناصر بصورة تفصيلية ، وعلى الدولة المعنية التي يظهر لديها عنصر جديد يمكن أن يتمتع بنفس الميزة أن يثيره هذا الموضوع لدى المجلس لدراسته والبت فيه بأن يعتبره عنصرا أولا ضمن عناصر كلفة الانتاج المحلية أما فيما يتعلق بالمنتجات المحلية الصناعية الوطنية التي تتوفر فيها الصفات التي حددها قرار انشاء السوق لتحديد هويتها كي تستفيد من ميزة السوق ، وذلك باطلاق حرية تبادلها بين الدول الأعضاء في السوق ،

ومايلاحظ في هذا الشأن أن السوق العربية المشتركة قد نهجت نهجا وسطا ، حيث لم تضع هذه المنتجات على نفس مستوى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من ناحية تحديد مراحل تحريرها بفترة خمس سنوات وانما ميزت بين ثلاثة أنواع من المنتجات الصناعية (1) .

فنجد أن بعض المنتجات التي تمتع بموجب اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية وذلك بتخفيض 25 ٪ من الرسوم الجمركية وبعض المنتجات التي تتمتع بموجب الاتفاقية المذكورة أيضا بتخفيض قدرة 50 ٪ من الرسوم الجمركية ، وأخيرا منتجات أخرى تخضع للتعريفة الجمركية الكاملة ، وحدد لكل فئة من هذه المنتجات مدة لتحريرها ، بحيث لم تتجاوز أطول مدة العشر سنوات وهي محددة كالاتي : -

<u>الفئة الأولى</u> : - وهي المدرجة ضمن الجدول (ب) الملحقة باتفاقية تسهيل التبادل التجاري ، فان التخفيض الذي يطبق عليها حدد بنسبة 10 ٪ سنويا بالاضافة الى التخفيض الذي يتمتع به أصلا والذي يبلغ 25 ٪ من الرسوم الجمركية ، كما أن التخفيض لا يقتصر على الرسوم الجمركية فقط ، وانما يشمل كافة الرسوم والضرائب الأخرى عند الاستيراد .

---

1) نفس المرجع السابق - ص 490 - محمد هشام خواجكية .

الفئـــة الثانيـــة : ـ وهي المنتجات المدرجة ضمن الجدول (جـ) الملحقة باتفاقية تسهيل التبادل التجاري اذ يطبق عليها تخفيض قدرة 10٪ سنويا بالاضافة الى التخفيض الذي يتمتع به أصلا والذي يبلغ 50٪ من الرسوم الجمركية بالاضافـــة الى الرســوم الأخـــرى .

الفئـــة الثالثـــة : ـ وهي المنتجات التي لم تدرج في الجدولين السابقـين (ب ،جـ) اذ تخضع هذه الفئة للتعريفة الكاملة ،فانه يطبق عليها تخفيـــض قدرة 10٪ سنويا من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ،مما يجعل أمر تحريرهـــا يتحدد ببدء فترة السنة العاشرة للسوق .. وتبعا لما سبق ،يمكن تقديـــم نسب التخفيض التي أقرها قرار انشاء السوق العربية المشتركة بالنسبة للمنتجـــات الصناعية مرتبة ترتيبا زمنيـاً على النحـو :ـ

تاريخ التخفيض	نسب التخفيض للمنتجات المدرجة في الجدول (ب)	نسب التخفيض للمنتجات المدرجة في الجدول (جـ)	نسب التخفيض للمنتجات الأخرى
1965 / 1 / 1	٪ 35	٪ 60	٪ 10
1966 / 1 / 1	٪ 45	٪ 70	٪ 20
1967 / 1 / 1	٪ 55	٪ 80	٪ 30
1968 / 1 / 1	٪ 65	٪ 90	٪ 40
1969 / 1 / 1	٪ 75	٪100	٪ 50
1970 / 1 / 1	٪ 85	—	٪ 60
1971 / 1 / 1	٪ 95	—	٪ 70
1972 / 1 / 1	٪ 100	—	٪ 80
1973 / 1 / 1	—	—	٪ 90
1974 / 1 / 1	—	—	٪ 100

مما تقدم ،يتضح أن قرار انشاء السوق العربية المشتركة ،قد اعتبر التخفيضات الـتي أقرتها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين دول الجامعة العربية ،ذات أهميـة في تحقيق قيام السوق بسرعة ،كما أضاف عليها التخفيض الجديد بمعدل 10٪ من

أنظر : اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركـــة .

الرسوم الجمركية وبقية الرسوم الأخرى ، حتى لا يتناول هذا التخفيض جانبا من الرسوم التي تخضع لها عند تبادلها بين دول السوق دون الأخرى من دول السوق .

كما كلفت كل من الدول الأعضاء بأن تعفي المنتجات الصناعية المتبادلة فيما بينها من القيود على اختلاف أنواعها على مراحل سنوية عشرة ابتداء من عام 1965 ، وبمعدل 10٪ من هذه المنتجات ، ولتمكين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من مراقبة وتنفيذ هذه الأحكام ، فقد أوجبت المادة الثانية عشرة - كما سبق - أن تقدم كل دولة عضو في السوق قبل شهرين قبل بدء كل من المراحل السنوية بإيداع قائمة المنتجات الصناعية لدى أمانة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والتي ستحررها فعليا خلال المراحل القادمة من القيود التي تمثل نسبة 10٪ من هذه المنتجات .

وقد ترك القرار السابق المجال مفتوحا لامكانية تخفيضات أكثر ، فعندما نص في مقدمة المادة الحادية عشرة ، بأن التخفيضات التي وردت فيها بالنسبة للمنتجات الصناعية ستحتاج الى أن توضع جداول خاصة بالسوق العربية المشتركة من قبل لجنة خاصة يؤلفها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

وفي عام 1968 قرر اختصار مراحل تحقيق السوق العربية المشتركة بالنسبة للمنتجات الصناعية الى مطلع 1971 بدلا من 1974 (1)

ولكن كل هذه القرارات تبقى مجرد أحلام بعيدة المنال نظرا للواقع الاقتصادي الذي تعيشه بلدان السوق العربية المشتركة نفسها ، وباقي البلدان العربية من خلافات حادة نتيجة لتباين وجهات النظر

1) انظر : قرار الوحدة الاقتصادية العربية ، وقرار انشاء السوق العربية المشتركة - 325 - ص -

الشروط الموضوعية لتنفيذ اتفاقية السوق العربية المشتركة :

بالاضافة الى المبادىء العامة والخاصة بتحديد الأهداف وشروط الانتساب، ومراحل تحقيق السوق ، فقد عالج قرار انشاء السوق الشروط الواجب مراعاتها من قبل الدول الأعضاء في عملية تنفيذ الأحكام وقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية التي يتعلق بنموها وسيرها ، ومن ضمن ماتهدف اليه هذه الشروط هو تحقيق التكافؤ بين منتجات الدول الأعضاء ، وتأمين العدالة في توزيع المكاسب التي تترتب عن السوق دون استئثار أو امتياز ... السوق العربية للدول العربية دون تفضيل .

وذلك بالنظر الى مايلي : -

أولا : الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى :

ان الرسوم الجمركية هي التي تلك يتضمنها جدول التعريفة الجمركية ، اما الرسوم الأخرى فهي كافة الرسوم والضرائب التي تفرض على البضائع المستوردة مهما تكون تسميتها ، ولا تعتبر رسوما أو ضرائب بهذا المعنى : -

أ - مايفرض من رسوم أو ضرائب أو أجور مقابل خدمات .

ب - مايفرض من رسوم أو ضرائب على المنتجات أو على موادها الأولية المستوردة من الدول الأطراف المتعاقدة عند خضوع ما يماثلها من منتجاتها المحلية أو موادها الأولية الى مثل هذه الرسوم . (1)

كما تأتي في المادة الخامسة من قرار انشاء السوق لتؤكد هذا الاتجاه حيث نصت على " لا يجوز لحكومات الدول الأطراف المتعاقدة فرض رسوم أو ضرائب داخلية على المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة فيما بينها تفوق الرسوم أو الضرائب الداخلية المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الأولية " . (2)

---

1) الفقرة الثالثة من المادة الأولى : من قرار انشاء السوق : ص 315

2) مرجع سابق : ص - 316 .

وبناء على ماورد في هذا النص فان المنتجات والثروات المستوردة من أحد بلدان السوق الى أي بلد من البلدان الأعضاء ،تخضع للرسوم والضرائب الداخلية المفروضة في البلد المستورد على المنتجات والثروات التي تماثلها محليا ،ولكن بنفس الحدود والمعدلات التي تخضع لها منتجات وثروات ذلك البلد المستورد . فاذا كانت هذه المنتجات تخضع للرسوم الانتاج أو الاستهلاك أو غيرها من الرسوم والضرائب المفروضة في بعض البلدان الأطراف ،فان الكميات المستوردة من المنتجات والثروات من البلدان الأطراف الأخرى تؤدي نفس معدلات رسم الانتاج أو الاستهلاك التي تؤديها المنتجات الوطنية وبهذا تتحقق العدالة في تحمل الأعباء والاستفادة من المكاسب ،حيث تتوفر لمختلف المنتجات المماثلة في دول السوق الظروف والمعاملة المماثلة بما يتيح لها المنافسة الحرة في السوق المحلية من تلك البلدان الأطراف. واذا كانت الأوضاع التي ذكرت ترد معظمها بشأن الأحوال التي يتم فيها استيراد المنتجات والثروات من أحد بلدان السوق الى بلدان السوق الأخرى .

فان هذه المادة من قرار انشاء السوق فقد عالجت وضعا آخر ،يخص التصدير ونصها كما يلي : " 1 - لا يجوز اعادة تصدير المنتجات الزراعية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الأطراف المتعاقدة الى خارج السوق ،الا بعد الحصول على موافقة الدول المصدرة مالم يكن قد أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات المحلية في السوق المستوردة .

2 - لا يجوز اعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية الوطنية المتبادلة بين دول السوق الى أي دولة طرف فيه اذا كان سبق للدولة المصدرة أن منحت دعما لتلك المنتجات وكان هناك انتاج محلي مماثل في البلد المعاد للتصدير اليه " .

فان المادة السابعة من قرار انشاء السوق ،فقد عالجت وضعا آخر ،يخص تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الأطراف المتعاقدة الى رسم تصدير جمركي ،وطبيعي أن المنتجات والثروات الوطنية التي تخضع في احدى دول السوق بناء على الأنظمة المرعية لديه لرسم تصدير جمركي ،وبناء على ماورد في المادة السابعة ،فيجب أن تعفى من دفع هذا الرسم عند التصدير الى بلدان السوق ،حتى وان كان هذا لا يتفق والهدف الذي فرض رسم التصدير من أجله في الأصل ،ولكنه ينسجم في الواقع مع المبادىء الأساسية التي تهدف الى تحقيقها السوق العربية المشتركة .

في الغالب ،نجد أن فرض رسم تصدير جمركي ،القصد منه هو التقليل من التصدير الى الخارج من أجل توفير الاستهلاك المحلي ،أو من أجل الملاءمة والمماثلة بين الأسعار الداخلية والعالمية أو غير ذلك من الأسباب والمبررات التي يوردها أصحاب هذا الرأي القائل بأن المادة السابعة لاتتفق ، مع فرض رسم تصدير جمركي ،فان السوق العربية المشتركة من مبدأ ازالة الجدار الجمركي والقيود أمام تبادل المنتجات والثروات بين دول السوق ، كما أنها تهدف الى توفير الشروط الملائمة أمام منتجات البلدان الأطراف في السوق والمؤسسات الانتاجية ، لتصبح المنافسة بينها تتسم بالتكافؤ لأن عدم اعفاء المنتجات والثروات الوطنية المصدرة الى احدى الدول الأطراف في السوق من رسم التصدير الجمركي يحول دون بلوغ هذا الهدف ،ويكون حجرة عثرة أمام مسيرة السوق في تحققها على أرض الواقع لمثل هذا القيد على الصادرات .

وعليه يمكن القول أن هذا الاتجاه يعتبر تكملة لبقية الأسس والمبادىء التي التزمت السوق لبلوغ أهدافها في اقامة منطقة واحدة بين بلدانها ،غير خاضعة للحدود والقيود ،يتم فيها التبادل التجاري بكل حرية ،ويعتبر التجارة بينها بمثابة التجارة الداخلية في بلد واحد .

القيـــــود الادار يـــــة

والمقصود بها - حسب ماورد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من قـــرار انشاء السوق - هي القيود الادارية التي تطبقها أية دولة من الدول الأطراف المتعاقدة على مستورداتها وصادراتها بما في ذلك منع الاستيراد والتصديــر أو تقييدهما بحصص معينة وفرض الاجازات وما الى ذلك من القيود على المبادلات التجارية ، ومثل هذا التوضيح للقيود الادارية من شأنه أن يساعد الـــدول الأطراف في تنفيذ أحكام السوق المتعلقة بتحرير التبادل التجاري من الرســـوم الجمركية والضرائب ، ومن القيود التي تخضع لها عند تبادل منتجات بلدان السوق بين هذه البلدان ، وفق النسب المحددة لكل من هذه المنتجات كما يمكنها مـــن أن تتحقق من جانبها من مراعاة الأطراف الأخرى للأحكام الخاصة بتحريـــر المبادلات التجارية بين البلدان الأطراف في السوق من تلك القيود . ورغم هذا التوضيح المذكور ، فانه لم يكن جامعا ومتضمنا جميع أنواع القيود التي يمكن أن تلجـــأ بعض الدول الأعضاء لتطبيقها في مواجهة منتجات الدول الأعضاء الأخرى المستوردة الى أراضيها ، ذلك أن اختلاف النظام الاقتصادية التي تأخذ بها كل من الـــدول الأطراف المتعاقدة في السوق ، واتساع القطاع العام في بعضها والقطاع الخاص فـــي بعضها الآخـــر ، وحصر الاستيراد والتصدير لبعض المنتجات أو مجموعها في بعـــض مؤسسات القطاع العام ، وتوجيه هذه المؤسسات في عقد الصفقات بشكل أو بآخـــر يجعل من هذا الاختلاف في النظام المتبعة في تنظيم التجارة الخارجية نتيجة ذلك ، نمطا آخر من القيود التي تتعرض لها المبادلات التجارية بين بلدان السوق كـــان من الضروري أن يتطرق اليها قرار انشاء السوق بالمعالجة والتوضيح ،(1)

---

1) نفس المرجع السابق : ص 0 498 - محمد هشام خواجكية .

ومن جهة أخرى ، فان اختلاف النظام الاقتصادية والنقدية في بلدان السوق العربية واتباع بعضها نظام الرقابة على النقد الأجنبي واعتمادها أسعار صرف متعددة بين عملتها الوطنية والعملات الأجنبية بالنسبة لتسديد قيم صادراتها ومستورداتها من شأنه أن يعيق المبادلات التجارية فيما بينها ، وأن يجعل التبادل التجاري يسير تبعا للظروف التي تنظم تحديد أسعار الصرف والأهداف المنشودة من هذا التحديد كمنع أو تقييد استيراد بعض المنتجات أو تشجيع تصدير بعض المنتجات أو الحد من تصدير بعضها الآخر ، مما يمكن أن يشكل معه مثل هذه التدابير قيدا على تلك المبادلات ، وبالتالي كان لا بد من أن يتناولها تحديد المفهوم ... القيود الادارية الواردة في المادة الأولى (الفقرة الثانية من قرار انشاء السوق .

منح الدعم والمكافآت على الصادرات :

نتيجة للمنافسة التي تركبت عن حرية التبادل التجاري بين دول السوق والتي تقوم بين منتجات بعض البلدان في أسواق أخرى مستهلكة لها ، وتعرض البعض منها في تلك الأسواق لمواجهة شديدة نتيجة اتفاق وجود المنتجات الأخرى المنافسة لها ، أو لما لها من سمعة تجارية جيدة ، وغير ذلك من الاعتبارات ، فان لجأت بعض الدول المصدرة الى التأثير في أسعار صادراتها عن طريق تخفيضها عن الحدود الصحيحة لتكاليف انتاجها ، وذلك يمنح امتياز للمصدرين والذين يتمثل في اعطائهم مكافآت أو اعانات تساعدهم على تصريف صادراتهم بالاسعار التي يراها المصدرون ملائمة للصمود في وجه المنتجات المماثلة لها في الأسواق الأخرى ، وقد أدى هذا الشكل من المساعدات الخاصة بالتصدير الى قيام نوع من أنواع اغراق الأسواق بسلع لم يكن من السهل لها أن تجد طريقها الى الخارج لولا وجود مثل هذه المساعدات ، ولكن مايجب ملاحظته على هذه النقطة المتعلقة بسياسة الاغراق ،

أنها تؤدي الى الاخلال بالتوازن في مستويات الأسعار للمنتجات المماثلة ، وعدم ترك المجال أمام الانتاج الجيد ليصل الى المستهلك في الشروط العادية .

وتفاديا لهذه المنافسة المشروعة ، وعدم تعريض منتجات بعض بلدان السوق العربية المشتركة لها فيما بين أسواق بعضها البعض ، فقد ورد في المادة الثامنة من قرار انشاء السوق مايلي " لا يجوز لأية دولة من الدول الأطراف المتعاقدة منح أي دعم مهما كان نوعه لصادراتها من المنتجات الوطنية الى الاطراف المتعاقدة عندما يكون هناك انتاج مماثل في البلد المستورد للسلعة التي منح الدعم لها ".

ونرى أنه من الطبيعي أنه في حالة وجود مثل هذا الاجراء من طرف احدى البلدان العضو في السوق ، أن يقوم البلد الذي يتضرر من هذا الاجراء بابلاغ البلد الذي يمنح الدعم عن طريق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . عن وجود الانتاج المماثل لديه ليتوقف عن منح ذلك الدعم .

وأعتقد أنه لا يوجد أدنى شك في أن مثل هذا الاجراء ضروري ويعتبر وقائي بل وأساسي في نطاق سوق واحدة ، لأنه يفترض أن تكون ظروف الانتاج والتسويق متقاربة ، والا فان الخلاف يعني التجاوز على أحد الأسس التي تقوم عليها السوق ، والتي تتمثل في الغاء القيود والحدود بين الاجزاء التي تتألف منها تلك السوق ، وعليه فان استبدال تدابير معينة وطبيعية بتدابير أخرى وطبيعية ، وتعريض المنتجات المماثلة في بلدين عضوين في السوق للمزاحمة ضمن شروط وظروف غير متكافئة مما يؤدي الى الاخلال بموازين السوق وقواعدها ، وقد يكون من الأسباب التي تؤدي الى عدم بلوغ الأهداف المرجوة .

اعادة التصدير :

أما فيما يتعلق باعادة التصدير ، فان قرار انشاء السوق ، قد عالج هذا الموضوع وهذا مانستلهمه من مادته السابعة ، حيث نجد أن اعادة التصدير تكون على : -

أ) اعادة التصدير الى خارج السوق العربية المشتركة .

ب) اعادة التصدير فيما بين الدول السوق نفسها .

ففيما يتعلق بالحالة (أ) فقد حظرت اعادة التصدير الى خارج السوق الا اذا وافقت الدولة المصدرة على اعادة التصدير ، مالم تكن قد أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية في الدولة المستوردة أما الحالة (ب) ، فقد حظرت الفقرة الثانية من نفس المادة ، اعادة تصدير منتجات الدول الأعضاء الى أية دولة طرف في السوق . اذا كان قد سبق للدولة أن منحت دعما لتلك المنتجات وكان هناك انتاج محلي مماثل في البلد المعاد التصدير اليه .

ان عمليات اعادة التصدير تعتبر شكلا من أشكال التصدير التي تسعى اليها الدول على اختلاف نظامها ، لتشجيع تصريف فوائض الانتاج لديها ، ولكنها تصبح غير مرغوب فيها عندما تستخدم كوسيلة للاخلال بالشروط والاحكام التي تقوم بها عمليات اعادة التصدير .

فالمنتجات التي تصدر من احدى بلدان السوق الى بلد آخر عضو في السوق معفاة من الرسوم الجمركية أو محررة من أحكام المنع والتقييد تطبيقا لأحكام السوق ، فيصبح في الواجب الحيلولة دون اعادة تصديرها من البلد المستورد لها الى بلد آخر خارج السوق ، لأن عدم منع مثل هذه التصرفات من شأنه أن يجعل السوق مطية ووسيلة للتحايل على أنظمة الأعضاء وسياستها التي تسير بموجبها تجارتها الخارجية تبعا لظروفها واحتياجاتها وبالتالي تصبح السوق وسيلة اضرار للدول الأطراف فيها بدلا من أن تكون وسيلة فائدة لهذه الدول (1)

---

1) نفس المرجع السابق : ص 513 - محمد خواجكية .

وللوصول الى تحقيق الأهداف التي تسعى اليها السوق العربية المشتركة وفي سبيل استبعاد كل ما من شأنه عرقلة السوق ، فقد حظر اعادة تصدير منتجات هذه الدول الى خارج السوق ، رغم أن هذا الحظر لم يكن مطلقا ، لأنه كان يستهدف أصلا مصلحة الدول الأعضاء المصدّرة لتلك المنتجات والثروات ، فان كانت هذه المصلحة محفوظة ولا تتعرض لأية مخاطر في حالة اعادة التصدير من قبل الدولة العضو في السوق المستوردة ، فان الحظر يصبح وكأنه لم يكن ، ولكن مسألة تقدير ذلك يبقى بيد الدولة المصدرة ، لأنها هي وحدها التي تستطيع أن تحدد مدى تعرضها للمخاطر والأضرار أو عدم تعرضها لذلك . ومدى مصلحتها في عملية اعادة التصدير أو ضياع هذه المصلحة وخسرانها .

ولهذا فان زوال الحظر يبقى مرهونا بموافقة الدولة المصدرة على اعادة التصدير ولكن هذه السلطة ليست مطلقة في يد الدولة المصدرة في حالة ما اذا جرت على هذه المنتجات عمليات صناعية تكسبها صفة المنتجات المصناعة في الدول المستوردة ، غير أن الحظر المتعلق باعادة التصدير الى بلد ثالث عضو في السوق ، يأخذ اعتبارات أخرى ، فهو في هذه الحالة يستهدف حماية مصلحة الانتاج في ذلك البلد الثالث المستوردة ، في حين ، أن الحظر في الحالة السابقة كان يستهدف مصلحة المنتج في البلد المصدر الأول .

فالمنتجات والثروات التي تكون قد حصلت على الدعم عند تصديرها من احدى بلدان السوق الى بلد ثان عضو فيها ليس لديها انتاج مماثل يحظر اعادة صديرها من هذا البلد الى بلد عضو ثالث لديه انتاج مماثل ، لأنه من شأن ذلك الدعم أن توجد ظروفا غير متكافئة للمنافسة بين هذين المنتوجين المتماثلين ، وبالتالي فانه من شأنها الحاق الضرر بالمنتوج الذي لم يحصل على المكافأة أو الدعم (1)

---

1) نفس المرجع السابق : ص 514 . : محمد خواجكية هشام .

وعلى الرغم من اختلاف الاعتبارات في الحالتين التي تعرض لهما قرار انشاء السوق فيما يتعلق باعادة التصدير ، فان المنطلق بشأنهم كان واحدا ، وهو أن السوق العربية المشتركة جاءت لتؤمن للدول الأطراف فيها فوائد متكافئة ، كما جاءت لتوفر سبلا سليمة لنمو مبادلاتها التجارية وباقي الفروع الاقتصادية الأخرى .

تسوية المعاملات الجارية :

ان المعاملات الجارية بين بلدين ، سواء كانت تتعلق ببضائع وسلع أو خدمات أو التزامات أخرى ، لا بد أن يقابلها في بلد الطرف الآخر بضائع أو خدمات أو نقود ، حتى تتم بواسطتها عملية تسوية القيم بين البلدين التي جرت بينهما ، اذ بدون التوصل الى تحقيق هذه العملية ، فانه يصعب على البلدين مواصلة عملية تبادل واجراء المعاملات ، لأن أحد البلدين يصبح دائنا والآخر مدينا بشكل دائم ، مما لا يمكن معه أن تستقيم طبيعة التعامل وامكانياته فيما بينهما ، وبهذا فان عملية تنظيم تسوية المعاملات الجارية بين بلدين تطرح نفسها في مقدمة المواضيع التي تهتم بتلك المعاملات ، ولهذا يجب - في أي صفقة تجارية بين طرفين على سلعة ما - أن توضح البائع على الطريقة التي سوف يتسلم فيها قيمة السلعة التي باعها ، وأن يوضح المشتري هذه الطريقة كما أنه لا بد في أي عقد يتعلق بأداء خدمة ، من أن يعلم من يؤدي هذه الخدمة والشكل الذي سوف يتلقى بموجبه المقابل وأن يوضح الطرف الآخر الشكل المذكور وهذا ما يتعلق بالمعاملات الأخرى .

ولهذا نجد أن قرار انشاء السوق تعرض لتنظيم تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء في السوق ، حيث يفهم من نص المادة السادسة عشرة من نفس القرار ، أن هذا التنظيم موقوف بالمرحلة التي تستمر فيها عملات الدول الأعضاء أو بعضها غير قابلة للتحويل فيما بينها ، والى أن يتم انشاء مدفوعات عربي وصندوق

نقدي عربي لهذه الدول، بحيث تصبح عملاتها قابلة للتحويل فيما بينها (1) .

ففي خلال هذه المرحلة ، اذا كانت هناك اتفاقيات دفع ثنائية معمول بها بين كل من هذه الدول ، فتتم تسوية المدفوعات الجارية بينها طبقا لأحكام هذه الاتفاقيات، واذا لم يكن هناك اتفاق دفع ثنائي بين دولتين من الدول الأعضاء . فتتم تسوية المدفوعات الجارية بينهما بالدولار الأمريكي أو الجنيه الاسترليني أو بأية عملية أجنبية قابلة للتحويل مقبولة لدى الطرفين ، كما يلزم القرار كلا من الدولتين بالسماح بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد الآخر دون أدنى تأخير (2) .

" وان احداث مثل هذين المؤسستين (اتحاد مدفوعات عربي ، صندوق نقدي عربي) من شأنه أن يساعد على زيادة حجم المبادلات التجارية بين دول السوق زيادة سريعة وملحوظة ، وتخليص هذه المبادلات من الجمود ومن كثير من الصعوبات التي تصطدم بها دول السوق نتيجة تعاملها بالدولار الأمريكي أو حتى باقي العملات الأجنبية الأخرى المقبولة لدى الدول المعنية في تسديد قيم مبادلاتها مع بعضها البعض ، ومما يتيح الفرصة لاستخدامها مبالغ من هذه العملات الأجنبية في تمويل خطط التنمية الاقتصادية في كل منها " (3)

---

1) مرجع سابق : ص 14 - محمد لبيب شقير .

2) نفس المرجع السابق : ص - 15 محمد لبيب شقير .

3) نفس المرجع السابق : ص - 518 محمد هشام خواجكية .

مبدأ الدولة الأكثر رعاية

من المعلوم أن هناك سلسلة من الخطوات التي اتخذت بين الدول العربية من أجل تنمية العلاقات الاقتصادية وتوطيدها وتنظيمها فيما بينها ،فلقد سبق عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق ،عقد اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية عام 1953 ،وعدد من الاتفاقيات الثنائية بين معظم هذه الدول تتعلق بشئون التبادل التجاري أو التعاون الاقتصادي .

ولقد تضمنت هذه الاتفاقيات النص على تطبيق الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بكل أو بمجموع النواحي التالية : -

1 - اجازة الاستيراد والتصدير .

2 - الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى .

3 - الاستيراد والتصدير من والى المناطق الأخرى

4 - التبادل التجاري .

5 - الاجراءات والمواثق التي تخضع لها عمليات التخليص الجمركي ... الخ

وذلك حسب نص المادة كما يلي : تطبق حكومات الأطراف المتعاقدة بينها مبدأ الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع الدول غير الأعضاء في اتفاقية الاقتصادية على ألا يسرى ما جاء في هذه على الاتفاقيات القائمة "

الاستثناءات والتحفظات

ان اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدول العربية وتباينها وتعدد الظروف والأحوال التي يعيشها مواطنوا هذه الأقطار ،وتفاوت مستويات التقدم والنمو الاقتصادي في بعضها عن بعضها الآخر ،وغير ذلك من الأمور والاوضاع الأخرى التي يميز بعضها عن بعض ،يجعل من المفيد والضروري أخذ هذه الظروف بعين الاعتبار عند بحث أي خطوة تهدف الى اقامة تكتل اقتصادي معين بين هذه الدول ،حتى يمكن

صيانة المصالح المختلفة لكل منها وعدم الاضرار بها وعدم اتاحة الفرصة الى ذلك .

ولهذا فقد أخذت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ذلك بعين الاعتبار عندما نصت في مقدمتها على أن الاتفاق بين الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية قد تم على قيام وحدة كاملة بينها ، وعلى تحقيقها بصورة تدريجية وبدون الاضرار بمصالحها الأساسية .

كما نصت في مادتها الرابعة عشرة على أن يراعي مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عند مباشرة اختصاصاته لبعض الحالات في بعض الدول المتعاقدة على ألا يخل ذلك بأهداف الوحدة الاقتصادية العربية .

وتطبيقا لهذه الاتفاقية التي تم - بالاستناد لاحكامها - انشاء السوق العربية المشتركة تحقيقا لأهدافها ، فقد أجازت المادة الرابعة عشرة (1) .

من قرار هذه السوق أنه لكل من الدول الأطراف المتعاقدة ، التقدم الى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بطلب استثناء بعض المنتجات من اعفائها أو من التخفيض المطبق عليها في الرسوم والضرائب والتحرير من القيود لأسباب جدية مبررة ، وترك للمجلس أن يقرر هذا الاستثناء وأن يحدد مفعوله لفترة زمنية معينة لا تتجاوز مراحل التدرج .

ومما سبق يتبين أن قرار انشاء السوق مع اعطائه للدول الأطراف فيها حق طلب الاستثناء لبعض منتجاتها من تطبيق أحكام الاعفاء أو التخفيض من الرسوم الجمركية أو الضرائب والرسوم الأخرى من التحرير من القيود المنصوص عليها ، الا أنه اشترط ان يكون هذا الطلب مستندا على أسباب حقيقية ، ولا يقصد منها تعطيل وعرقلة قيام السوق وتأخيرها أو التأثير على سيرها بدافع المساومة والرغبة في الحصول على منافع خاصة على حساب البلدان الأعضاء الأخرى ، وهذا يتطلب أن يكون الطلب مدعما

---

1) مرجع سابق : ص 580 - محمد هشام خواجكية .

بأسباب مبررة كأن تكون المنتجات المطلوب استثناؤها لا تتمتع بمراقة الانتاج أو لم يمض على قيام صناعتها في ذلك البلد مدة كافية لكي تقف على قدميها في مواجهة المنتجات المماثلة في البلدان الأعضاء الأخرى ، أو أن تكون هذه المنتجات تؤمن موارد لا تستطيع خزانة الدولة التي تتقدم بطلب الاستثناء التهاون في أمرها في مراحل السوق الأولى ، الى آخره من المبررات الحقيقية والجدية فعلا وأن البت في جدية الأسباب والمبررات الخاصة بجدية طلب الاستثناء متروك للمجلس ، الذي يستطيع عن طريق الدراسة التي يقوم بها وجمع المعلومات والتي من خلال فحصها ودراستها يحكم بالموافقة والرفض على طلب الاستثناء .

ففي حالة الموافقة لا بد من أن يحدد الفترة الزمنية لهذا الاستثناء والتحفظ ، كما يراعي أيضا عدم تجاوز هذه الفترة لنهاية مراحل تدرج السوق العربية المشتركة واكتمالها .

ولا شك أنها عملية في غاية الصعوبة والتعقيد ، لهذا يجب على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن يكون حذرا في معالجة الطلبات المقدمة اليه من قبل الدول الأعضاء في السوق ، لان القبول له أهمية وكذا الرفض له آثاره ولهذا يجب أن تكون عملية البحث عن المبررات الجدية لطلب الاستثناء عملية في غاية الدقة ، حتى تساهم في مساعدة الدولة التي تقدمت بهذا الطلب من جهة ، ومن جهة ثانية تعمل على دفع عملية التعاون بين الاعضاء في السوق الى الأمام ، كما أن الرفض ينبغي أن يكون على أساس واضح حتى لا تهدر حقوق الدولة العضو التي تقدمت لطلب الاستثناء على بعض المنتجات الداخلة في عملية التبادل التجاري ضمن السوق ، حتى لا تكون سببا في الاضرار بالمصالح الأساسية للدول ذات العلاقة ، وحرمانها من استعمالها الحق الذي منحها اياه قرار انشاء السوق واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .

المبحث الخامس : التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة وتقييم السوق العربية المشتركة .

المطلب الأول : التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة :

لقد اعتمدت الجهود العربية على تحرير التبادل التجاري فيما بينها كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، بدءاً من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953 بين دول الجامعة العربية الى اتفاقية السوق العربية المشتركة عام 1964 ، والتي منحت تفضيلا جمركيا للسلع العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء في السوق ، الا أن هذه الاتفاقيات لم يكن لها سوى أثر محدود على التجارة بين دول السوق العربية المشتركة ، ويرجع هذا جزئيا الى أن أثر التخفيضات الجمركية قد تعطل في كثير من الحالات ، لأن القيود الادارية بقيت سارية المفعول وبصفة خاصة تراخيص الاستيراد والرقابة على الصرف ، وقد تعود محدودية نمو التجارة العربية بصفة أساسية الى تشابه الهياكل الانتاجية بين الدول العربية وطبيعة الهيكل السلعي لتجارتها الخارجية ، حيث تمثل المواد الأولية والنفط الجزء الأكبر من الصادرات في كثير من الدول العربية . بينما الواردات العربية من السلع المصنعة تشكل الجزء الأكبر (1) .

ولذلك نجد أن الاجراءات الضاربة الواردة في اتفاقية قرار السوق العربية المشتركة لم تعرف تطبيقا عمليا ، وهذا ما نلمسه من خلال دراسة المبادلات التجارية بين دول السوق العربية المشتركة ، حيث لا تشكل الا جزءاً يسيرا يكاد ينعدم في بعض الحالات

---

1) مرجع سابق ص 69 - ت 1980

- كالمبادلات مع دولة اليمن الديمقراطية الشعبية أو موريتانيا الاسلامية - وهذا راجع في نظرنا الى ضعف القاعدة الانتاجية لدى هذه الدول من جهة ومن جهة ثانية راجع الى تشابه المنتوج المتوفر مثل القطن في سوريا ومصر والمزروعات الأخرى في كل الأقطار العربية الأعضاء في السوق ،ناهيك عن أن هذه المبادلات معرضة في كل الحالات الى الظروف السياسية المستجدة والتي قد تكون لها أثار عكسية على زيادة المبادلات التجارية بينها وللتأكد من وضعية التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة (أنظر الجدول رقم 12 والمتعلق بصادرات وواردات دول السوق العربية المشتركة من 1972 / 1983) .

1) الأردن : فيما يتعلق بصادرات الأردن الى السوق العربية المشتركة في الفترة الممتدة من 1972 / 1983 ،فقد عرفت تحسنا ملحوظا ،حيث ارتفعت من 9،92 مليون دولار (1972) الى 65 ، 82 مليون دولار وتقدر الزيادة في هذه الفترة 73 ، 72 مليون دولار ،لكن اذا قارنا هذه القيمة بتجمل الصادرات الى السوق العربية المشتركة مع الصادرات الى باقي العالم الخارجي نجدها لا تمثل الا 10،4٪ فقط (1972) حيث عرفت هذه النسبة انخفاضا وقد وصلت الى 2،93 ٪ 1983 . (1) *

أما فيما يخص واردات الاردن من دول السوق العربية المشتركة ،فنجد أنها تغيرت في الفترة ذاتها من 49 ، 20 مليون دولار 1972 الى 96 ، 63 مليون دولار 1983

---

* وحين الرجوع الى احصائيات التجارة الخارجية المفصلة لكل دولة على حدة لوجدنا أن المبادلات التجارية تخضع لاتفاقيات ثنائية بين دولتين وليس بين كتلة اقتصادية تشمل منطقة اقتصادية دون رسوم جمركية حسب مانص عليه مراحل تخفيض الرسوم الجمركية وعلى أساس اعتبار عام 1971 نهاية الاعفاء ،ولكن الواقع غير ذلك .

1) التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة " 1985 .

ومايلفت النظر أن المساهمة في تغطية هذه الواردات لم تكن من طرف كل أعضاء دول السوق، بل اقتصرت على البعض منها فقط. حيث لم تستورد من موريطانيا واليمن د/ش. وهذا مايقلل من شأن السوق بالنسبة للدول غير المساهمة وذلك لعدم تمكنها من الوصول الى هذه السوق لسبب أو لآخر، فنجد أن نسبة واردات الأردن من السوق العربية المشتركة بالنسبة لباقي الدول العربية الغير اعضاء في السوق تساوي الى 54، 80٪ فانخفضت الى 74، 9٪ 1983، رغم الزيادة الملحوظة بالقيمة المطلقة في قيمة الواردات من باقي العالم العربي وتقدر هذه الزيادة بـ 631، 03 مليون دولار على أساس سنة 1972.

2 - سوريا : أما يخص صادرات سوريا من دول السوق العربية المشتركة فنجد أنها ارتفعت بشكل محسوس وخاصة في عام 1979، حيث بلغت صادراتها الى دول السوق: 71، 91 مليون دولار خلال هذه السنة، ولكن انخفضت تدريجيا حتى وصلت الى 64، 37 عام 1983 فبعد أن كانت صادراتها الى السوق العربية المشتركة تقدر بحوالي 56، 9٪ بالنسبة لتجارتها مع العالم الخارجي فتقلصت حتى أصبحت 10، 2٪ (1983) بالنسبة لصادرات مع باقي العالم الخارجي، كما أنها عرفت انخفاضا حتى بالنسبة لصادرات الى باقي الدول العربية الغير اعضاء في السوق العربية فبعد أن كانت نسبتها 40، 41٪ (1972) فتدنت الى أصبحت 31، 33٪ 1983 وهذه الوضعية لا تتماشى مع تطامح اليهاتفاقية السوق العربية الى تحقيقه، وهذا مايؤكد أن الاتفاقية بقيت حبرا على ورق. هذا وان كانت هذه التغيرات الايجابية والسلبية في المبادلات التجارية ترجع في الأساس الى العلاقات السياسية القائمة

بين دول السوق والتي تتميز بالحساسية الشديدة لأبسط الأشياء . أما فيما يتعلق بالواردات السورية من دول السوق العربية المشتركة فلم تعرف استقرارا ، ورغم هذا فقد عرفت تحسنا في الفترة 1978 - 1982 والتي تميزت بالتقارب السياسي وذلك بعد عزل مصر ومقاطعتها اثر معاهدة كامب دايفيد .

3 - العراق : ان صادرات العراق الى السوق العربية المشتركة لم تعرف الاستقرار فهي في صعود وهبوط ، فبعد أن كانت صادراته 80 ، 33 مليون دولار عام 1972 أصبحت بعد تعرضها لمد وجزر ، عام 1983 لا تقدر الا بـ 20 ، 12 مليون دولار فقط ، ومما تجدر الاشارة اليه هو أن العراق لم تصدر الى كل من اليمن د / ش وموريتانيا ، وهذا مايقلل من أهمية السوق بالنسبة لهذين العضوين ، وكذلك الشأن بالنسبة للواردات لم تستورد العراق منهما .

وما يلفت حقا هنا أن نسبة صادرات العراق الى السوق العربية المشتركة مقارنة بصادراتها الى باقي الدول العربية هي الأخرى تقلصت فبعد أن كانت تقدر هذه النسبة بـ 67 ، 94٪ عام 1972 فانخفضت الى 74 ، 7٪ عام 1983 وهذا عكس الواردات التي عرفت تحسنا ملحوظا بالنسبة لواردات العراق من السوق العربية المشتركة حيث ارتفعت هذه النسبة الى 24 ، 445٪ 1983 بعد أن كانت 31 ، 55٪ . بالنسبة لباقي العالم العربي .

4 ـ ليبيـــــا : من المعلوم أن ليبيا من الدول العربية المصدرة للنفط ، وبالتالي فان السوق المستوردة لهذه المادة هي الدول المصنعة وبالتالي لا تتوقع توسع مبادلاتها التجارية مع دول السوق العربية المشتركة وذلك لوجود دولة العراق وهي الأخرى من الدول النفطية وبالتالي فان السوق العربية المشتركة لا تتسع لاستيعاب استهلاك صادرات الدولتين معا ، بالاضافة الى عوامل أخرى كالبحث للحصول عن العملة الأجنبية ولذلك نجد أن صادرات ليبيا الى دول السوق هزيلة مقارنة بالدول العربية الأطراف في السوق السابق ذكرها ، ناهيك عن المسافة القائمة بينها وبين دول السوق العربية المشتركة والتي يمكن أن تعطى لها الأعتبار في هذا المجال وخاصة كما سبق الاشارة الى ارتفاع تكاليف النقل بين الدول العربية وهو ما اصطلح عليه بالمسافة الاقتصادية ، ولذلك نجد أن صادرات ليبيا الى دول السوق العربية المشتركة في تدهور مستمر بعد ما عرفت تحسنا لغاية 1978 ونفس القول ممكن أن تؤكده بالنسبة الى الواردات وخاصة أن ارتباطها بالدول الصناعية المتقدمة نتيجة تعاملها مع الدول المتقدمة اثر تصدير البترول والحصول على العتاد .

5 ـ مصـــر : لقد عرفت صادرات مصر الى دول السوق العربية المشتركة تحسنا ملموسا حيث قدرت الزيادة بـ 15 ، 59 مليون دولار في الفترة 1972 ، 1978 ، وبعدها انخفضت أي بعد المقاطعة الاقتصادية العربية لمصر بعد معاهدة كامب ديفيد ويتجلى هذا في تدهور المبادلات التجارية بينها وبين دول السوق حيث وصل سنة 1983 الى 86 ، 7 مليون دولار فقط .

اما واردات مصر من دول السوق العربية المشتركة فهي ضعيفة وذلك راجع لضعف الانتاج الذي يمكن أن تصدر الدول العربية الأطراف في السوق الى مصر ، فلو رجعنا الى خصائص الاقتصاد العربي لوجدنا أنها عاجزة عن تلبية حاجياتها الأساسية من المنتوج الغذائي ولا مجال لمن لمناقشة غير ذلك لأنه معدوم وان وجد لا يمكن تصديره لعدم كفايته في البلد نفسه .

أما فيما يتعلق بصادرات وواردات اليمن وموريتانيا فهي تكاد تكون منعدمة (من والى) دول السوق العربية المشتركة ، ولذلك لم أسجلها ضمن الجدول رقم 12 لعدم أهميتها .

ومما سبق نستنتج أن أهمية السوق العربية المشتركة تتمثل فيما تقدمه الدول الأعضاء من تسهيلات أمام انتاج هذه الدول من حيث تطبيق مراحل الاعفاء وتخفيض الرسوم الجمركية من جهة ومن جهة أخرى في الوسائل الكفيلة لتقوية الهياكل الانتاجية وذلك عن طريق تنسيق الجهود الرامية الى تطوير اقتصاديات السوق العربية المشتركة ، والعمل على تشجيع انضمام الدول العربية الأخرى مثل ماهو جاري به العمل في السوق الأوربية المشتركة ، أما فيما يخص التجارة الخارجية العربية البينية عموما (انظر الجدول رقم 13 من الملحق) .
فبالرغم من التطور الملحوظ للتجارة العربية خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات ، ولكن رغم ذلك ، فانها لم تتطور بالشكل المطلوب ، حيث بقيت ضمن حدودها التقليدية والتي تتراوح مابين 5 ، 5 ٪ للصادرات و 11 ٪ بالنسبة للواردات ، حيث سجلت في عام 1981 حوالي 9٪ من الواردات العربية الاجمالية ، بينما حافظت الصادرات على مستواها التقليدي في حدود 5 ، 5٪ من الصادرات العربية الاجمالية لنفس العام ، ويرجع هذا الانخفاض الحاصل في الواردات العربية البينية الى ارتفاع نصيب الدول الصناعية الرأسمالية في الواردات العربية الاجمالية والتي وصلت نسبتها الى حوالي 5 ، 77 من الواردات العربية الاجمالية لعام 1981 . وهذا راجع الى تزايد الاستيراد العربي من السلع الغذائية من جهة ، ومن جهة أخرى الى تزايد واردات الدول العربية من السلع الرأسمالية لتغطية حاجيات مشاريعها وخططها التنموية (1) .

---

1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد - ص 99 ت 1983 .

وبسبب تناقص الانتاج الغذائي في الوطن العربي وزيادة الطلب عليه والناجم عن تزايد النمو الديمغرافي ، فقد اصبحت الدول الصناعية الرأسمالية هي المصدر الرئيسي لتغطية العجز الغذائي الذي طالما عانت وتعاني منه الدول العربية . وعلى الرغم من ضخامة امكانيات التوسع في الانتاج الزراعي في الوطن العربي ، اذ لا تمثل التجارة الخارجية في المواد الغذائية بين الدول العربية سوى نسبة ضئيلة من اجمالي تجارتها الخارجيـــة .

ويتضح مما سبق أن تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يتطلب من المقـــام الأول توسيع القاعدة الانتاجية وتنويع الانتـــاج وخاصة في مجـال الصناعـات التحويليـة والـــزراعيـــــة .

ولا شك أن هذه العملية تتطلب تعاونا خاصا في مجال تخطيط السياسات الاستثمارية والانتاجية والتجارية بشكل يؤمن انتاج السلع التي تلبي ليس احتياجات الأسواق المحلية للدول المنتجـة (فـقـط) كبدائل للاستيراد ، بل أيضا تلبي احتياجات الدول العربية الأخرى . كما يجب العمل أيضا على تحسين طرق المواصلات المختلفة بين دول العالم العربـــي .

ومن حيث التوزيع الجغرافي للتجارة العربية البـيـنـيــــة (انظر الجدول رقم 14) نجـد أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل الصدارة في التجارة العربية البينيـــــة ، حيـــث تمثل صادراتها الى الوطن العربي حوالي 76 ٪ من الصادرات العربية البينية بينما تمثل وارداتها من الوطـن العربي حوالي 50٪ من الواردات العربية البينيـــة . وهذا الارتفاع الحاصل في صادراتها للوطن العربي يعود أساسا الى ارتفاع النفـــط في صادراتها ، بينما شهدت وارداتها من الوطن العربي انخفاضا عما كـانـــــت

مرجـع سابـــق ص 100 - ت - 1983 .

عليه من قبل ، حيث كانت 55٪ عام 1975 فانخفضت الى 50٪ عام 1981 . لأن واردات هذه المجموعة هي في الغالب من السلع الرأسمالية والغذائية والتي بطبيعة الحال في الأسواق العربية المحليـــة .

أما فيما يخص السوق العربية المشتركة (سوريا ، مصـر ، العراق ، الأردن) فتمثـل 53 ، 10 ٪ من الصادرات العربية البينيـة وحوالي 21٪ من الواردات العربية البينيـة خلال عام 1981 . اذ كانت هاتـان النسبتان 6 ، 16٪ و 3 ، 18٪ على التوالـــي . 1975 .

حيث نلاحظ انخفاض في صادراتها ، وذلك لأن معظمها كانت من السلع الغذائية والزراعية وبسبب زيادة الاستهلاك المحلي وانخفاض الانتاج الغذائي (باستثنــاء سوريا التي سجلت نسبة نمـو ايجابية في انتاج الغذاء بالنسبة للفرد خلال الفترة 1970 - 1930 بلغـت حوالـي 4 ، 6٪ سنويـا في هذه المجموعة ، مما أثر على حجم صادراتها بشكل عام .
أما فيما يتعلق بوارداتها فقد تزايدت وبشكل طفيـف ، نظرا لزيادة حاجياتها مـــن النفـط ، وخاصة الأردن الذي يمثل وارداتــه من السعودية 85٪ من وارداته مـــن العالم العربي عـام 1981 بينما لم تكن تتجاوز 50٪ عـام 1975 . (1)

وبشكل عـام فان واردات السوق العربية المشتركة من السعودية تمثل حوالي 50٪ مـــن وارداتها الاجمالية من الوطن العربي .

أما فيما يتعلق بدول المغرب العربي ، فقد بقيت نسبة التجارة العربية بينها ضعيفــة ، حيث لم يتجاوز نصيبها من الصادرات العربية البينيـة حوالي 4٪ في أحسن حالاتها عـام 1975 وانخفضـت بعد ذلك الى 4 ، 3٪ عام 1981 ، أما الواردات العربيـة البينيـة فقد بقيت في حـدود 14 ٪ عـام 1981 وهي أعلى نسبة مسجلة .

---

(1) مرجـــع سابــــق : ص 100 - 1983

ويعود هذا الانخفاض الى ارتباط دول مجموعة المغرب العربي بعلاقات تجارية خاصة مع مجموعة البلدان الأوربية خاصة فيما يتعلق بالصادرات الزراعية (الحمضيات وزيت الزيتون والزراعات المبكرة وصادراتها الصناعية مثل منتجات النسيج .

ويجب الاشارة في الأخير أن التخطيط القطري على مستوى الانتاج أفقد المنتجات العربية قدرة المنافسة على المستوى القومي أمام منتجات الدول الصناعية التي تخطط لأنتاجها على مستوى عالمي ،بالاضافة الى المستوى القطري ،كما فقد الانتاج القطري العربي ميزة الانتاج الكبير ،لأنه يخطط لمواجهة سوق محلية ضيقة فلم يتمكن من تخفيض تكاليف الانتاج .

كما أن المصانع العربية لا تعمل في أغلب الأحوال بكامل طاقتها ،مما جعل تكلفة الوحدة المنتجة أكثر بكثير من تكاليف انتاج نفس الوحدة في مصانع الدول الصناعية ،الأمر الذي يسهل غزو الأسواق العربية واغراقها بالسلع المستوردة على حساب الانتاج الوطني ونموه . وهذا يتطلب اعادة النظر في أساليب التنمية القطرية المتبعة ،والأخذ بالهدف القومي في الخطط القطرية للتنمية ،وأن يكون اتجاهها نحو اشباع الحاجات الأساسية ،وبالتالي تركيز اهتمام الخطط القومية على الصناعات الأساسية ،مع الأخذ في الاعتبار السوق العربية على المستوى القومي ،وحماية منتجات هذه الصناعة من المنافسة الأجنبية برفع قدرتها التنافسية . ووضع الحماية الجمركية وغير الجمركية لها ذلك أن الدول الصناعية وهي ذات اقتصاد حر تفعل ذلك حاليا مع أن منتجاتها في وضع قوي وتتمتع بمستوى غال من التقنية ،والأجدر بنا في الوطن العربي أن نحمي صناعتنا وهي ماتزال ناشئة لنضمن لها فرص النجاح والتطور ،وقد اثبتت التجارب أن تطور الانتاج لا يحدث دائما في ظل ظروف تنافسية ،بل أنه يحدث في الغالب في ظل التخطيط الهادف والفعال (1) .

---

1) مرجع سابق : ص 98 ت 1982 .

المطلب الثاني : تقييم تجربة السوق العربية المشتركة في ميدان التجارة :

ان تجربة السوق العربية المشتركة يبدو أنها لم تحقق الأهداف التي كانت تطمح الى تحقيقها ،والتي افرتها اتفاقية قرار انشائها ،حيث نجد أنها لم تتعد الأربعة الدول العربية المنضمة فقط حتى غاية 1977 حين انضمت اليها كل من السودان وليبيا وتعود اسباب التباطؤ في الانضمام الى عوامل عديدة منها : -

1) - الخوف من فقدان العوائد الجمركيــة

2) - الرغبة في حماية الصناعة المحليــة

3) - احتمال الأثر العكسي على ميزان المدفوعـــات

4) - الخوف من الهيمنة الاقتصادية .

5) - عدم الاتفاق على أسس مقبولة لتوزيع العوائد والأعباء .

6) - مشكلة الاختلافات في الهياكل الاقتصادية .

ورغم محاولات السوق ،خلق منطقة التجارة الحرة في 1971/01/1 ،الا أن عملية تحرير التبادل التجاري لم تتحقق وذلك لاسباب عديدة منها : -

1 - القيود الجمركية الكمية والنقدية بما فيها الحصص ونظام الاجازات.

2 - اختلاف انظمة التجارة الخارجية بين القطاع العام والخاص .

3 - سياسات دعم الصادرات

4 - اختلاف هياكل التكاليف والأسعار

5 - غياب الاجراءات المؤسسية للمدفوعات لغاية 1977 عندما أنشئ صندوق النقد العربي .

6 - اضافة الى احتمال لجوء الاقطار العربية الاعضاء الى فرض نسب عالية من الأرباح على السلع الواردة من السوق كبديل للضريبة الجمركية بقصد رفع أسعارها .

ولهذا فقد أولى المجلس الاقتصادي اهتماما خاصا لتطوير السوق العربية المشتركة منذ أواسط عام 1978 حيث أتخذ عدة قرارات منذ ذلك التاريخ وتتركز على ما يلـــي : -

1) وضع صنيفـة خاصة مرنـة لانضمام الدول العربية الأعضاء الأقل نمـــوا الى السوق العربية المشتركة مثل السودان واليمن العربية والصومال وموريتانيا واليمن الديمقراطية بما يتناسب مع أوضاعها الاقتصادية والمالية العامة ، وقـد انضمت فعلا الى السوق موريتانيا بتاريخ 3 / 7 / 1980 وكذلك اليمـن الديمقراطيـة .

2) اقرار المجلس من الناحية المبدئيـة انشاء صندوق تعويضي لتعويض الـدول الأقل نمو تعويضا مؤقتا عن تأثرها المالي حين انضمامها الى السوق العربيـة المشتركـة .

3) اقـرار المجلس للبـدء بتهيئة المتطلبات القانونية والفنية والاداريــة لتوحيد التعريفة الجمركية على مراحـل .

4) تأليـف لجنة على مستوى نواب الوزراء والمختصين لدول السوق لمعالجة الصعوبات أمام تطبيق الدول الأعضاء لاحكام السوق تطبيقا كاملا واقتراح الوسائل لتطوير نشاط السـوق .

المطلــــب الثالــث : ملاحظات حول اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربيـة المشتركــة :

لقد وجهت الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة العديد من الانتقادات فمنها ما تيعلق بمفهوم هذه الاتفاقية والمنطلقات التي استندت اليها ومنها ما يتعلق بنصوصها ،وانتقادات أخرى تتعلق في اجراءات التطبيق .

أ - الانتقـاد الأساسي لهذه الاتفاقية من حيث المفهوم كونها بعيدة تمامـا عن فكرة الوحدة الاقتصادية والاندماج الاقتصادي الكلي .
وبيدو أن اتفاقية السوق العربية المشتركة انطلقت من مفهوم الاقتصاد الحر اذ بقيت على أساس اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيـت المعقودة في 1983 والتي لم تعد منسجمـة مع تطور النظام والأفكار الاقتصادية في الوطـن العربي وفي العالم ،حيث أن تطور الفكر الاقتصادي اليوم وصل الى درجة ضـرورة التدخل الصريح للدولة في تنظيم السـوق .

ب - لم تحظ فكرة التنمية الاقتصادية وتنسيق التخطيط الاقتصادي والاجتماعـي العربي الاهتمام الكافي في هذه الاتفاقيات ،ان اتفاقية الوحدة الاقتصاديـة لـن تؤدي الغرض المنشود منها الا اذا صاحب تنفيذها تنسيق خطط التنميـة للبلاد العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتهيئة فرص مساوية للأقطار العربية في النمو الاقتصادي ذلك كي لا تقع في اقتصاد تنافسي بظروف غير متكافئة تكـون عامـلا من عوامل تأييد التفرقة والتجزئـة الاقتصادية وتؤلف عنصرا سلبيا ضد الوحدة الاقتصادية المنشودة .

جـ - الانطلاق من نظرة اقليمية لتحقيق وحدة اقتصادية ،لأن مجلس الوحدة الاقتصادية يتألف من أعضاء يمثلون دولهم وبالتالي يصبح المجلس صورة أخرى عن تنظيم الجامعة

العربية بما فيها من مواطن ضعف واختلاف في وجهات نظر الحكومات العربية ،
ان هذا التركيب لمجلس الوحدة الاقتصادية يجعل كل فرد من أعضائه يتمسك بنظرته الاقليمية لتأمين مصالح الحكومة التي يمثلها .

أما اذا تفحصنا انجازات التكامل الاقتصادي فسنجد أنها تقتصر على الاتفاقيات واقامة بعض الشركات والاتحادات التي يمكن أن تشكل دفعة من الدفعات القوية للتنمية والتكامل العربي اذ تعتبر بمثابة القاعدة الصلبة لأي تكامل اقتصادي ، ولذلك يجب الاشارة الى أن التكامل الاقتصادي يتحقق عن طريق بناء القاعدة الاقتصادية أولا وهي دعم البنية الأساسية والمؤسسة المشرفة على التكامل العربي والتي يمكن تحديدها بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

فلو نظرنا الى مشاركة الاعضاء في السوق الأوربية المشتركة لوجدنا أنهم من أحسن الكفاءات الأوربية المتخصصة بينما نجد أن مشاركة الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تتدنى في بعض الحالات الى التعيين عن طريق المجاملة أو المحسوبية ، وباعضاء لا يتمتعون بالحد الأدنى المطلوب من الخبرة والتجربة في بعض الحالات .

أما جلسات الوزراء المعنيين بالأمر فتعقد في مقر الجامعة بمشاركة منه ومن المجلس ، بينما تعقد جلسات وزراء السوق الأوربية المشتركة في مقر السوق حيث تتواجد الخبرة والمعلومات الكافية في مجال التخصص .

فالتضارب مابين جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية أدى الى اعاقة تحقيق التكامل والتنمية ، فاختصاص الجامعة بدون شك هو توحيد الصف العربي وتوحيد الارادة السياسية ، بينما ينحصر اختصاص مجلس الوحدة الاقتصادية في اعداد الخطط والبرامج والاشراف ورعاية المؤسسات والمنظمات والاتحادات المتخصصة

في مجـال التنميـة والتكـامل الاقتصادي .

و - سمح نص الاتفاقية بالتجاوز والاستثناء كما اوردت بعض الدول الأعضاء بعض التحفظات للتفاوت الملحوظ في مستويات الانتاج .

ز - تجيز أحكام الاتفاقية من المرحلة الانتقالية في المرحلة الأولى بخمس سنوات وهذا النص يجعل الاتفاقية قابلة للتأجيل ويعطي الدول الأعضاء التي لا ترغـب تنفيذ الاتفاقيـة الفرصة لكي تطلب تطويل المرحلة الانتقالية وبالتالـي تعطيـل وتحقيـق أهـداف الاتفاقيـة .

2) - وأخيرا تبدو مشكلة اختـلاف الانظمة الاقتصادية والسياسية كبيرة في سبيل تحقيق أهداف السوق . وكما أدى هذا الاختلاف الى شل فعاليـة الجامعة العربية ، فانه سيؤدي الى شل فعالية مجلس الوحدة الاقتصاديـة والسوق العربية المشتركة ، وان الكلام عن فصل النواحي السياسية عن النواحـي الاقتصادية أمـر غير مقبول ممكـن لعدم واقعية هذا الفصل وللارتباط الوثيـق بين السياسيـة و الاقتصاديـة .

مما سبـق ، نجد أن فشل أو نجاح الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة أو أي شكل آخر من تنسيق الاقتصاد على المستوى القومي مرتبط بالدرجة الأولى بالاوضاع السياسية والاجتماعية المهلهلة في الوطن العربي ، وما لم يزداد الوعي القومـي ، وما لم تصبح المشاريع الاقتصادية كالوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة شعارا تعتنقه الجماهير وتتحمـس له وتناضل من أجل هذه المشاريع التي تؤلف خطوة أساسية في سبيل الوحدة العربية المنشودة بعيدة المنال وتبقى حبرا على ورق وسبيلا للدعاية والتخدير وعاملا جديدا يدفع الوطنيين نحو اليأس والتنـوط من امكـان السير بخطى جدية عملت نحو الوحدة العربية .

كما أنه يمكن أن توجه لاتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة انتقادات عديدة منها مايتعلق بمفهوم هذه الاتفاقية والمتطلبات التي استندت اليها ، ومنها مايتعلق بتفاصيلها وانتقادات أخرى تتعلق باجراءات التطبيق .

1) - ان الانتقاد الأساسي لهذه الاتفاقية من حيث المفهوم من أنها بعيدة كل البعد عن فكرة الوحدة الاقتصادية والاندماج الاقتصادي الكلي .

2) - لم تتخط فكرة التنمية الاقتصادية وتنسيق التخطيط الاقتصادي والاجتماعي العربي الاهتمام الكافي في هذه الاتفاقية .

3) - الانطلاق من نظرة اقليمية لتحقيق وحدة اقتصادية ، لأن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يتألف من اعضاء يمثلون دولهم وبالتالي يصبح المجلس صورة أخرى عن تنظيم الجامعة العربية .

4) - جاءت نصوص الاتفاقية ناقصة حيث لم تنص على سلطة عليا ملزمة للاعضاء فيما يتعلق بتطبيق الخطوات نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية وترك أمر تصديق قرارات المجلس الاقتصادي بالنسبة لكل دولة الى مواد الدستور النافذ فيهما ، وليس للمجلس حق الرقابة الفعالة على تطبيق قرارته من قبل الدول الأعضاء حتى في حالة تصديقها ، كما لم تنص الاتفاقية على اقامة جدار جمركي موحد تجاه الدول غير الأعضاء . .

5) - يسمح بنص الاتفاقية بالتجاوزات والاستثناءات ، كما أوردت بعض الدول الأعضاء بعض التحفظات المتفاوت الملحوظ في مستويات الانتاج .

المبحث السادس : العلاقات الاقتصادية العربية :

لقد شهدت فترة السبعينات تطورا ظاهرا في العلاقات الاقتصادية العربية ، حيث تم انشاء 60٪ من المنظمات والمؤسسات والصناديق والاتحادات والمشروعات العربية المشتركة ،كما بلغ مجموع رؤوس الأموال الملتزم بها من قبل قطاع المال أكثر من عشرين مليون دولار ،وظهرت حركات الأيدي العاملة واسعة عبر الحدود القطرية بصفة تلقائية في غياب تنظيم شامل ،الا أن هذه التطورات أفرزت نتائج متواضعة تمثلت في استمرار هامشية علاقات الأقطار العربية مع بعضها البعض مقارنة بتلك القائمة بينها بين الدول الأجنبية .

ومنذ انعقاد مؤتمر القمة الحادي عشر بعمان (الاردن عام 1980) ،فقد بلغت نشاطات الأجهزة الاقتصادية لجامعة الدول العربية ذروتها عندما أصدر المؤتمر مجموعة من القرارات التي يمكن أن تحقق قفزة نوعية في العلاقات الاقتصادية العربية ، وان كانت المشكلة دائما تنحصر في التنفيذ التي عانت وتعاني منها القرارات السابقة التي تنشر ظلالا من الأمل والشك . وهذا التمزق ناتج عن الخلافات السياسية التي تقوم من حين الى آخر بين الدول العربية . ورغم هذا كله فان الأمل يحدونا في أن حكومات الدول العربية لها القدرة في تجاوز خلافاتها ان توفرت الارادة السياسية وما ذلك عليها بعزيز ،وما ظهور المجموعات الاقتصادية والاقليمية بين الدول العربية الا دليل على مانقول .

وفي هذا الصدد نشير الى المجالس الاقتصادية العربية التي تهدف الى تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دولها العربية .

1 - مجلس التعاون الاقتصادي لدول الخليج :

يعد توقيع اتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981 بين المملكة السعودية ودولة الكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة وقطر وعمان من أبرز مظاهر التعاون العربي في

ولقد تضمنت ديباجة النظام الأساسي التعاون الخليجي ، الذي وقعه قادة الدول الست الأعضاء بالمجلس ، على بعض النصوص التي تؤكد الادراك التام بمسئولياتها هذه الدول تجاه هذه التجربة الجديدة للتعاون العربي ، والتي تحمل معاني الاصرار على أسباب النجاح لهذه التجربة ، التي تضم دولا ذات مقومات سياسية واقتصادية واجتماعية متقاربة والاستفادة من حصيلة التجارب السابقة ، التي أجهضها التباين الواضح في المقومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء ، على نحو سالم تتمد فيه نطاق الأماني . ولم تخرج من الحقيقة الى حيز التنفيذ الواعي ، الذي تحكمه المصالح المشتركة .

اذ صرحت ديباجة النظام الأساسي المجلس على تأكيد الخصائص المشتركة التي تجمع بين دول المجلس كضمانة لاستمراره ونجاحه ، من ذلك .

ادراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة أساسها العقيدة الاسلامية . وايمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين تجمع بين شعوبها ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين " .

وفي نوفمبر عام 1981 ، وقعت في مدينة الرياض الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون والتي تستهدف تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها على أسس متينة وتنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية

وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظام الجمركية المطبقة فيها .

ومن جوانب هذه الاتفاقية مايلي : -

1 - تشجيع وتسهيل التبادل التجاري بين دول المجلس ،بالاعفاء من الرسوم الجمركية ،وتنسيق سياسات ونظام الاستيراد والتصدير وعقد اتفاقيات اقتصادية مشتركة مع الدول الأخرى .

2 - معاملة مواطني دول المجلس في أي دولة من هذه الدول ،نفس معاملة مواطنيها في المجالات التالية : -

أ - حرية الانتقال والعمل والاقامة .

ب - حق التملك والارث والايصاء

ج - حرية ممارسة النشاط الاقتصادي

د - حرية انتقال رؤوس الأموال .

3 - تشجيع القطاع الخاص على اقامة مشاريع مشتركة ،لربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات .

4 - السعي الى توحيد الانظمة والقوانين والمتعلقة بالاستثمار

5 - تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية .

6 - تنسيق سياسات تقديم المعونات الدولية والاقليمية للتنمية .

وبذلك تقترب الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الى مايشبه مستوى الاتفاقيات المنظمة للأسواق المشتركة ،وهو أمر يعكس مدى رغبة أطرافها المتعاقدة في تحقيق أهدافها ،ولا شك أن التجربة الخليجية تحتاج الى مزيد من

الوقت والممارسة حتى يمكن الحكم على مدى نجاحها ، وان بدي من الملاحظة العابرة لمنجزاتها ، أن القائمين عليها يحرصون على انجاحها والسير بها قدما بخطوات متأنية ، بعيدا عن الحماس الزائد الذي صاحب التجارب العربية السابقة وأدى الى الحد من نتائجها وعدم تحقيقها لكثير من أهدافها .

2 - " اتحاد المغرب العربي : مقومات الاتحاد وأهدافه :

اقامة مجموعة مغاربية مقوماتها الحرية والتضامن والوحدة ، ويتجلى هذا في انشاء مجال اقتصادي متكامل وتحقيق حرية تنقل الأفراد وتملكهم واقامتهم حيث سعى قادة دول المغرب العربي الى تحقيق هذا الحلم الذي طالما راود سكان المنطقة منذ مايزيد عن ربع القرن من هذا القرن ، اذ تم التوصل الى رؤية واضحة حول تكوين الاتحاد المغاربي خلال القمة المغاربية في مدينة مراكش 1989/03/15 بناء على المجهودات التي بذلت انطلاقا من قمة زرالدة الخماسية التحضير جوان 1989 التحضيرية حيث تبين المعاهدات في البداية طبيعة الاتحاد وأهدافه للمجموعة الأهلية القانونية والشخصية الاعتبارية التي تمكنها من عقد الاتفاقية مع الدول الأعضاء أو مع الدول الأخرى أو مع المنظمة والمجموعات الدولية : -

وتتلخص أهداف هذا الاتحاد فيما يلي : -

1) اقامة مجتمع مغاربي يجسم حرية وتضامن شعوب المنطقة ويعمل على تحقيق وحدتها كخطوة أولى في طريق الوحدة العربية الشاملة .

2) العمل على توحيد السياسات الخارجية للدول الأعضاء .

3) تطوير ومضاعفة التعاون بين الدول الأعضاء في الميادين الاقتصادية والاجتماعية للوصول الى التكامل والتوحيد كما كان ذلك متأتيا .

4) تنسيق السياسات الاقتصادية عن طريق وضع خطط تنموية تكملية تستهدف الوصول الى خطة اقتصادية اندماجية .

5) العمل على انشاء مجال اقتصادي متكامل تلغي فيه مراحل الحواجز الجمركية وغير الجمركية ويطبق فيه مبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع والخدمات لعناصر ذات المنشأ المغاربي .

6) توحيد المناهج التعليمية والتربوية .

7) توحيد سياسة البحث العلمي

8) السعي الى توحيد السياسات الاعلامية والثقافية والتكوينية

9) العمل على توحيد النظام المالية والاجتماعية

10) العمل على تحقيق حرية تنقل المواطنين عبر مختلف أقطار المغرب العربي وتمكينهم من التطلك والاقامة حيث شاؤا .

كما يشكل مؤسسات والتي تتشكل في مجلس الرؤساء الذي يضم رؤساء الدول الأعضاء في المجموعة وهذه هي الهيئة العليا التي ترسم للمجموعة سياستها العامة وتوجه نشاطها وتضع القواعد التي تسير عليها في جميع المجالات قصد تحقيق وحدة المغرب العربي .

ورئاسة المجلس بالتناوب وهو يجتمع مرة كل ستة أشهر ويجوز له أن يجتمع في دورات اذا دعت الى ذلك الضرورة وتصدر قرارات ولوائح بالاجماع بالاضافة الى مجلس الشوري سيكون بمثابة برلمان للاتحاد يتشكل أيضا مجلس للوزراء وهذا من وزراء خارجية الدول الأعضاء مرتين في السنة وتكون رئاسته بالتناوب، ويقوم بتنسيق خطط التنمية وتقديم المشاريع والتوصيات والدراسات الى مجلس الرؤساء كما يسهر على تحقيق قرارات هذا المجلس .

أما الهيئة الرابعة فهي اللجنة التنفيذية (أو اللجنة العليا) وهي تتألف من خمسة أعضاء وتكون رئاستها بالتناوب وتقوم هذه اللجنة تحت اشراف مجلس الوزراء وفي اطار التوجيهات الصادرة عن مختلف الهيئات المغاربية باعداد الدراسات والخطط التنموية اعتمادا على اعمال اللجان المتخصصة (المتشكلة من وزراء قطاعات معينة) كما تتولى اللجنة متابعة تنفيذ قرارات مجلس الرؤساء ومجلس الوزراء ومقرها متنقل مع مجلس الوزراء والرؤساء .

وتضم وثيقة الاتحاد هيئة أخرى ذات أهمية هي الهيئة القضائية من عضوين من كل دولة وتنتخب رئيسا لهما كل سنة وتخص بالمهام التالية :-

1) - مهمة استشارية في المسائل القانونية التي تعرضها عليها مجلس الرؤساء وهيئات المجموعة .

2) - مهمة تحكيمية في النزاعات الناشئة بين الدول الأعضاء التي تحال عليها من مجلس الرؤساء والأطراف اذا اتفقت على ذلك .

3) - مهمة قضائية تتمثل في البت في النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف في تفسير أو تنفيذ المعاهدة أو الاتفاقيات المكملة لها وقرارات الرئاسة ،وأحكامها هنا ملزمة .

4) - تبت كذلك في النزاعات التي يمكن أن تقوم بين مؤسسات الاتحاد

3 - مجلـــس التعـــاون العربـــي :

تم التوقيع على اتفاقية انشاء مجلس التعاون العربي في بغداد بتاريخ 16/02/ 1989 من طرف كل من العراق ومصر العربية والأردن والجمهوريـــة العربية اليمنيـة ،حيث أعلنت هذه الدول التزامها بموجب هذا التوقيع لميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك .

وأن الباب مفتوح للدول العربية التي ترغب في الانضمام الى هذا المجلس كما أن الأهداف التي ترمي الى تحقيقها هي تقريبا نفسها ترمي اليها الاتفاقات السابقة كاتفاقية قرار السوق العربية المشتركة وكذلك الاهداف التي يهدف الي تحقيقها اتحاد المغرب العربي ،ولذلك لم اتطـرق اليهـــا .

وفي الأخير ننـوه بالمجهودات العربية المبذولة في هذا الميدان لتقريـــب وجهات النظر حول التنمية الاقتصادية والتخلص من كابوس الهيمنة الذي يطارد الاقتصاد العربي ويهدده من حين الى آخـر ،ولذلك فان الاتحادات الاقليميـــة التي تسعى لاقامة بناء اقتصادي قوي ولكن تنجح هذا المساعي الحميدة يجب توفـر عنصر هام وهو الارادة السياسية كمدخل رئيسي لأي تكامل اقتصادي . لأن تحـيـــد السياسة ليس بالأمـــر الهـــين .

الخاتمة :

الأستنتاجات :

1 ـ أن التكامل الاقتصادي يعتبر ضرورة اقتصادية ،كما أن التكتلات الاقتصادية أصبحت سمة العصر ،وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي كان من نتائجها حصول أغلب دول العالم المستعمرة آنذاك على استقلالها السياسي ولكن الاستقلال الاقتصادي بقي مقيدا بشروط التعامل مع الدول الرأسمالية المتقدمة تطبيقا لنظرية التخصص وتقسيم العمل الدولي .

حيث نجد أن دول العالم الثالث قد تخصصت في انتاج وتصدير المواد الأولية الى العالم المصنع ،وتخصصت الدول المتطورة في القطاع الصناعي وتصدير السلع الصناعية الى العالم الثالث ،ولذلك أن نجد هذه الصفة لصيقة بالاقتصاد العربي باعتباره جزء من الدول النامية .

2 ـ وأن وسائل تحقيق التكامل الاقتصادي تكمن في العمل على فرض رسوم جمركية موحدة ازاء السلع المستوردة ،وهذا من ضمن السياسات المهمة كالغاء الرسوم الجمركية بين الدول المتكاملة بالاضافة الى توحيد السياسات الاقتصادية المختلفة ،ويتم هذا على مراحل ،حتى يتم التنسيق بين كافة القطاعات الاقتصادية في البلدان الاطراف في التكامل ،حتى تصبح في الأخير كاقتصاد البلد الواحد ،اذ تزول كل الصفات التي كان يتميز بها قبل التكامل ،وان هذا الهدف يعتبر بعيد المنال . حتى في الدول المتطورة نفسها كبلدان السوق الأوروبية المشتركة .

3 - أن الوحدة الاقتصادية العربية مرحلة حتمية تفرضها طبيعة الأشياء وآية ذلك أن الشعوب منذ فجر التاريخ وجدت أنه لا سبيل عن التعاون لمواجهة متطلبات الحياة ، وبالنظر الى الطبيعة الاجتماعية للانتاج فان القوى الانتاجية تجد نفسها مرتبطة بعضها مع البعض الآخر بصورة أو بأخرى ، بحيث يصبح عمل كل عامل انتاجي جزء من العمل الاجتماعي ، ويلاحظ أنه كلما ازداد تقسيم العمل الاجتماعي تعاظم الترابط بين وحدات القوى الانتاجية ، ولذلك فان التكامل الاقتصادي العربي ليس مجرد محصلة رغبات الدولة العربية وانما هو مرحلة حتمية تفرضها الروابط الطبيعية الوثيقة بين الروابط بين عناصر الانتاج بالاضافة الى التقارب في النواحي الاجتماعية والثقافية وتزداد أهمية التكامل الاقتصادي العربي أهمية حين النظر الى خطورة الوجود الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة (فلسطين وأرض الجولان) .

اذ يتعين على الدول العربية متجمعة أن تواجه صفا واحدا لذلك كان لزاما على على الدول العربية أن تدعم فكرة التنسيق الصناعي وخاصة في مجال الصناعات الحربية من أجل توفير وتنظيم الصناعات الاستراتيجية للوفاء بالاحتياجات التنموية .

- كما أن الاعتماد على العلاقات الاقتصادية الدولية لا يكون الا لصالح الدول الأجنبية الأكثر تقدما ، وليس ببعيد احديثنا عن التبعية الاقتصادية التي لا زال يعاني منها الاقتصاد العربي والمتمثلة في الهيمنة الاقتصادية الناتجة عن الهيمنة الاستعمارية والذي عمل على ربط الاقطار العربية بفلك الاقتصاد والرأسمالي .

4 - أن وفرة الموارد العربية الاقتصادية وتعددها وتنوعها وتكاملها في الوطن العربي ، ومن ثم فانه تتوافر امكانيات الاقتصاد العربي في مختلف المجالات الاقتصادية

(الزراعية والصناعية ... الخ) حتى وأن كان ثمة عقبات سياسية واقتصادية تقف عائقا أمام تحقيق مثل هذه المشاريع الاقتصادية التي تطامح لتحقيق الاقتصادية بين الدول العربية .

5 - أن ضيق السوق العربية وقف حائلا أمام تطور القطاع الصناعي نظرا لارتفاع تكاليف الحجم الاقتصادي للوحدة الانتاجية ، ولانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل ، ولذلك فاننا نرى أن حل هذه المشكلة على الصعيد العربي يكمن في التغلب على العامل الأول والمتمثل في ارتفاع تكاليف الحجم الاقتصادي للوحدة الانتاجية يكمن في تكامل المشروعات الصناعية العربية وبالاكثار من المشروعات العربية وبدعم السوق العربية المشتركة وتعجيل تنفيذ بنودها وانجاز مانصت عليه من حرية انتقال عوامل الانتاج بين الدول العربية الاطراف كخطوة أولى ومحاولة تعميم الفائدة على باقي الدول العربية كخطوة ثانية .

6 - ضرورة تغيير الطرق والاساليب المستخدمة الانتاجية المستخدمة في الدول العربية والتي نقلتها عن الدول المتقدمة جدا ، حيث يجرى فيها التركيز على عنصر رأس المال أكثر من عنصر العمل فتزيد التكاليف على عكس ما تمليه مصلحة وظروف الدول العربية الداعية الى التركيز على عنصر العمل المتوفر والتخفيف من عنصر رأس المال ، مما يؤدي الى خفض تكلفة انتاج السلع وخفض سعر البيع وبالتالي تتسع السوق بالنظر الى مستوى الدخل ، كما يمكن العمل على حل هذه المشكلة في اتباع لسياسة النمو المتوازن بحيث تقام عدد من المصانع في وقت واحد يكون بعضها عميلا للبعض الآخر وبالتالي فيخلق الطلب العرض الخاص به .

كما أن مسألة ضعف مستوى الدخل الفردي يأتي عن طريق زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتعجيلها في الدول العربية الاضافة الى الرفع من متوسط الدخل

القومي فانه العمل على علاج العوامل النفسية لدى المواطن العربي بصفة عامة والتي تفضل المنتوج الأجنبي مهما كان مصدره عن المنتوج المحلي ..

7 - أن من أهم النتائج الايجابية لقيام الاتحاد الجمركي هو توسيع تجارة العالم نتيجة رفع الحواجز الجمركية في وجه المنتجات الخارجية ، ولكن هذه النظارة مشبوهة بالحذر لأن دول العالم الثالث لا خيار لها أمام المنتجات الصناعية الواردة من الدول المتطورة لأن التنمية الاقتصادية المحلية في حاجة الى هذه التجهيزات الصناعية وبأثمان مرتفعة جدا في الوقت الذي وجدت أن صادرات دول العالم الثالث من المواد الأولية بأبخس الأثمان ، وبالتالي نجد أن رفع الحواجز الجمركية هي لمغالطة الدول العربية او دول العالم الثالث بأكمله لأنه لا يقوي علي منافسه الصناعات الغربية المستفيدة من وارداتها من العالم النامي خيذ مثلا قضية اسعار البترول كم هي محاروحة وبحدة على الساحة العالمية بينما العالم المتطور يغض الطرف عن ارتفاع منتوجاته الصناعية ..

ولذلك نجد أن الدول المتطورة تحاول دائما إفشال كل من شأنه تقوية أواصر الترابط الاقتصادي العربي والتقليل من أهمية التكامل الاقتصادي العربي بحجة تباين الأنظمة السياسية وتشابه وتنافس الانتاج العربي ، وبالتالي العمل على خلق بؤر التوتر والمشاكل الهامشية للدول النامية حتى تبعدها عن التنمية الحقيقية والمتمثلة في التغلب على مشاكل التخلف والتبعية الاقتصادية . وبالتالي تبقى دول العالم الثالث كسوق لمنتوجات الدول الرأسمالية المتقدمة من جهة ، ومن جهة أخرى المصدر الرئيسي لتزويدها بالمواد الأولية بأرخص الاثمان دون شرط أو قيد باعتبار أن الاقتصاد العربي يتصف بالتبعية وبالتالي لا يملك قراره . لأنه لا يملك القوة التفاوضية (ضعف الانتاج ، وعدم توفر النوعية المطلوبة ، ارتفاع تكاليف الانتاج) ، وبالتالي

ما يمكن أن التكامل الاقتصادي العربي هو القوة التفاوضية والحصول على شروط أفضل لمبادلاتها الشروط ناهيك عن القوة السياسية التي تحصل عليها الدول المتكاملة .

8 - ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول المتكاملة هي مشألة توزيع المنافع والأعباء بطريقة ترضي كل الأطراف وهي مهمة صعبة للغاية وعوامل الاستقطاب وعوامل الانتشار والتي غالبا ماتكون في صالح الأكثر تقدما في دائرة التكامل بالاضافة الى مسألة السيادة الوطنية التي تعتبر من أصعب المشاكل ولا يمكن تجاوزها .

9 - ان انضمام الاقتصاديات الصغيرة الى دائرة التكامل تؤدي الى تحسين مستوى الكفاءة الانتاجية ، وأن المنافع تزيد حسب الاتساع النسبي في حجم السوق ، أي أنه يؤدي الى توسيع السوق بالاضافة الى ذلك، فانه سيغني الدول المتكاملة عن اقامة مشاريع استثمارية متماثلة قد تفتقر الى الاطارات الفنية والادارية اضافة الى هدر الموارد الاقتصادية عن طريق انشاء صناعات ضعيفة لا تقوى على المنافسة ولا يمكن لها العيش الا في كنف الحماية بالاضافة كله الاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد الاقتصادية المتاحة .

10 - الشيء الذي جلب انتباهي أن مايميز الاقتصادي العربي لا يختلف حوله اثنان في كونه اقتصاد متخلف رغم الموارد الاقتصادية التي يزخر بها العالم العربي - من البترول والغاز والحديد وبعض المعادن الأخرى - وهذه الميزة قد اكسبها اياه الاستعمار الاستيطاني ، ولا يمكن التخلص منها بسهولة وخاصة اذا علمنا أن الدول العربية تعمل في اطار التنمية الانعزالية في عصر التكتلات الاقتصادية ، وذلك نتيجة لتخصص العالم العربي كغيره من الدول النامية في انتاج المواد الأولية ، بحيث أصبحت البنية الاقتصادية العربية بنية غير مستقلة ، حيث تحدد أولويات المبادرات الاستثمارية

داخلها على أساس تلبية الطلب الخارجي وليس بناء على متطلبات الطلب المحلي ، ولذلك نجد أن الوطن العربي في وقتنا الراهن مرتبط بالعالم الرأسمالي الذي سبق له أن استعمر بلداننا العربية فنجد أن مجموعة بلدان المغرب العربي مرتبط بفرنسا ويتجلى هذا من هجرة اليد العاملة الى فرنسا وتفضيل التعامل معها لاعتبارات منها اعتبارات اقتصادية كالقرب مثلا ، وتوجه البلدان العربية النفطية الى زيادة صادراتها من هذه المادة الخام للحصول على عوائدها لتمويل التنمية الاقتصادية .

11 - ضعف المؤسسات القاعدية على المستوى العربي حيث تكاد تنعدم وخاصة في الستينات لأن هذه المؤسسات القاعدية تتطلب الأموال الضخمة لاقامتها كشق الطرق وبناء الجسور واقامة المنشآت الزراعية والصناعية وذلك لعدم توفر المتطلبات الأساسية لاقامتها والتي أدت بدورها الى استمرار ، بقاء جزء من الموارد الاقتصادية معطلة أو غير مستغلة الاستغلال الأمثل وما يؤكد هذه الوضعية الغير لائقة .

ففي المجال الزراعي وجدنا أن الأراضي الصالحة للزراعة لا تتعدى نسبتها 6 ، 10٪ من مجموع 442226 هكتار ، ضف الى ذلك النظام المستخدم (التبوير) في الكثير من الدول العربية ، ناهيك عن اعتماد الزراعة العربية في غالبية البلدان العربية على الأمطار المتميزة بعدم انتظامها مما يخلق عدم استقرار الانتاج الزراعي ، كما أن الأراضي المروية لا تتجاوز 3 ، 22٪ من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة ، وهذا ماجعل الدول العربية تعاني من مشكلة نقص الأمن الغذائي زد على ذلك ، أن الزراعة العربية تتميز بضعف الانتاجية والتي تعود الى معوقات تنظيمية كنظام حيازة الأراضي الزراعية وتوزيعها وتقاسم عوائدها وسياستها السعرية للمنتجات الزراعية بالاضافة انظمة التخزين والنقل والتوزيع .

12 - نتيجة لما تعاني الزراعة في الوطن العربي فقد تنظمت الدول العربية في بداية الثمانينات في اعطاء أولوية لهذا القطاع ويتجلى ذلك في القفزة التي عرفتها مخصصات هذا القطاع ، حيث كانت المخصصات المالية للزراعة في الوطن العربي تقدر بحوالي 26 مليار

دولار من اجمالي الاستثمارات البالغ 284 مليار دولار في الفترة (76- 80) فأصبح يقدر بحوالي 36 مليار دولار من اجمالي 685 مليار دولار للفترة (81 / 85) والتي تقدر نسبتها 55 ، 12 ٪

ورغم هذا التطور ، الا أنها ظلت منخفضة مقارنة بالمجموع الكلي للاستثمار بالاضافة الى ذلك ، وجود التباين في توزيع الاستثمارات بين مجموعات الدول العربية ، ولكن اذا اجرينا مقارنة داخلية في القطاع نفسه لوجدناه قد تطور تطورا ملموسا ، اذ نجد أن الموارد المخصصة للتنمية الزراعية في المرحلة الثانية قد تجاوزت ثلاثة اضعاف هذه الموارد في المرحلة الأولى ثم اصبحت في المرحلة الثالثة تعادل أكثر من عشرة أضعاف ما كانت عليه في المرحلة الأولى ، وهذه التطورات التي عرفها قطاع الزراعة تجعلنا نتفاءل بالمستقبل العربي في مجال تأمين حاجيات المجتمع العربي من الغذاء ولكن دراسة توزيع هذه الموارد بين اقطار البلدان العربية تجعلنا نحجم عن تفاؤلنا هذا نتيجة تركيز هذه الاستثمارات في عدد محدود من الدول العربية وأغلبها ذات امكانيات زراعية محددة .

13 - أما الوضع المتعلق بالصناعة في الوطن العربي فانه هو الأخر لم ينبع من المشاكل التي منها القطاع الزراعي ولكن من طبيعة أخرى .

حيث يتميز القطاع الصناعي بوجود جل المعادن الطبيعية بالاضافة الى الوشروة البترولية والغازية التي يتربع عليها العالم العربي .

وبالتالي نجد أن الصناعة الاستخراجية هي من الصناعات الرائدة في الدول العربية النفطية ، ولعل أهم متطلبات استغلال هذه الثروات هو البدء بتنفيذ برنامج شامل لمسح هذه الثروات من الناحية الجيولوجية ثم تحديد أولويات الاستثمارات اللازمة لاستغلالها التجاري .

ولذلك نقول أن الصناعة في الوطن مازالت في بداية الطريق ، وان كانت هي موجودة في بعض الدول العربية كالجزائر ومصر والعراق، وبعض الدول العربية الأخرى ، لا تتعدى كونها صناعات خفيفة أو صناعات تجميعية ، لم تحصل على استقلا لها الصناعي .

14 - ان موقع الوطن العربي الاستيراتيجي جعلتي أركز أسلوب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية لحل الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها هذه الدول والمتمثلة في التخلف الاقتصادي والتبعية الناتج عن نقص التمويل وضعف الانتاج ، حيث أن الظروف الطبيعية متوفرة وتساعد على انجاح التكامل الاقتصادي بينها بغية تحقيق مكاسب أكثر من جراء الترابط الاقتصادي عن طريق توفير عناصر الانتاج الضرورية .

وأن المقولة التي تشكك في عدم فعالية التكامل الاقتصادي العربي بحجة تشابه اقتصاديا تها هن حيث اعتماد اغلبها على القطاع الفلاحي وعلى مجموعة من الصناعات أمر لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال ، لأن هذا الرأي يعتمد على تجاهل مايمكن تحقيقه من خلال التنمية المشتركة من تغير في الصورة الراهنة للاقتصاد العربي ولذلك نجد أن الجامعة العربية تسعى باستمرار لايجاد صيغة ملائمة لخدمة الأقطار العربية مثل ازالة الحواجز الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينها ، بغية التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية والوصول الى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية عن طريق توحيد الجهود المبذولة وتنسيق المشاريع الاقتصادية والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير نتيجة فتح الحدود أمام المنتوجات العربية أي العمل على توسيع السوق التي يعتبر ضيقها عائقا أمام تطور الانتاج الصناعي أو الزراعي وهو ما يدعم ويعمق عملية التعويض الاقتصادية للدول الرأسمالية المتطورة .

أن الوسيلة الرئيسية لبلوغ التكامل الاقتصادي تتركز اساسا في تطوير الأجهزة المشرفة على الوحدة الاقتصادية العربية ، وبالتالي اعادة النظر في السوق العربية ودفعها الى التطبيق في الميدان عن طريق تنفيذ البنود الواردة في اتفاقية السوق .

15 - أن عملية التكامل الاقتصادي العربي لا تعتبر عملية جديدة وانما يعود تاريخها الى عهد الخمسينات من القرن الحالي على أساس أن الاتفاقيات المبرمة عام 1953 المتعلقة بتسهيل وتنظيم التجارة ومعاهدة الدفاع المشترك تعتبر الخطوة في اتجاه التكامل الاقتصادي بين الدول العربية . ولكن نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية المهلهلة لم يكتب للتكامل النجاح حسب الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية ، سواء ماتتعلق بمجلس الوحدة الاقتصادية أو السوق العربية المشتركة . لأنها لم تأخذ في الحسبان الظروف الموضوعية لتطبيقها .

16 - رغم النتائج المتواضعة التي حققها التكامل الاقتصادي العربي الا أنها تعتبر خطوة ايجابية نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية المنشودة ، على أن الف متر تبدأ الواحد وهكذا ، ولذلك فان انجازات التكامل الاقتصادي والمتمثلة في المؤسسات العربية القائمة تعتبر بمثابة اللبنة الأولى والأساسية لضمان تحقيق التكامل واستمراره على أرض الواقع .

وفي هذا الاطار تشير استراتيجية العمل الاقتصادي العربي الى التأكيد على أهمية التنسيق فيما بين الأطر المؤسسية للعمل العربي المشترك ، وتنشيط لجنة الجامعة العربية للتنسيق بين المنظمات وتمكينها من أداء الدور الموكول اليها بفعالية ، ولذلك نقول أن جامعة الدول العربية قد لعبت دورا ايجابيا للوصول الى تجسيد التكامل الاقتصادي العربي ويتضح هذا من خلال المجهودات المبذولة والمساهمات المالية في المؤسسات الاقتصادية ، مما يثبت أن الارادة السياسية للحكام العرب متوفرة ولكن تنقصها الجدية والحزم .

كما - اعتقد أن كل عملية ومهما كان نوعها لا تخلو من مشاكل تعترض تطبيقها ولذلك فان عملية التكامل الاقتصادي لها أيضا مثل هذه المشاكل التي تقف حائلا أمام تطبيقها والتي تتمثل اساسا في تماثل الاقتصاديات العربية وتناسقها مما يباعد بين تكاملها ، فنجد

أن الدول العربية مصدرة للمواد الأولية كالنفط مثلا وبالتالي عرضة للمنافسة في الأسواق الخارجية والمستفيد الأول هو الدول الرأسمالية الصناعية كما أن ارتباط الدول العربية بالخارج اكثر من ارتباطها بعضها البعض .

- بالاضافة الى المشاكل الاقتصادية نجد أن الشركات متعددة الجنسية تعتبر من اخطر المشاكل التي تعاني منها التكامل الاقتصادي العربي ، اذ تعمل هذه الأخيرة على أن تتكامل القطاعات الاقتصادية كالصناعة مثلا مع القطاعات الصناعية المتواجدة خارج الوطن العربي ، وتعتبر الوطن العربي حلقة وسيطة للانتاج فقط بينما المنتوج النهائي يتم خارجه .

ولذلك نجد أن نمط التنمية بمساهمة (ش ع ج) وما يترتب عليه من حرمان الدول العربية غير النفطية من استثمار عوائد النفط داخل الوطن العربي سيعمق التفاوت القائم بين الدول العربية ، مما يؤدي الى المزيد من التباعد في الوقت الذي يتطلع فيه الشعب العربي الى قيام تكامل اقتصادي فعال الى الوحدة المنشودة .

- من أهم الوسائل العملية التي تبنتها الدول العربية لحد الآن هو السوق العربية المشتركة رغم ضآلة النتائج المحققة في هذا الاطار ، ورغم قلة الدول الاعضاء فيها ، الا أنها تعتبر عملية موضوعية وقابلة لتجسيدها على أرض اذا ماتوافرت الشروط الموضوعية لها كتطوير الانتاج بالدرجة الأولى وتنسيق خطط التنمية الاقتصادية القطرية تماشيا مع الطموحات الأمة العربية ، ولكن بالرجوع الى نصوص السوق أنفسها نجدها تركز على التحرير المبادلات التجارية دون أن تأخذ بعين الاعتبار ضعف الانتاج نفسه وهو مايصعب من تجسيدها في الميدان نتيجة تشابه الانتاج من جهة وضعفه من جهة أخرى .

- ان الظروف التاريخية التي دعت الى قيام السوق هي الظروف المتشابكة والمعقدة التي رافقت نشوء الاقتصاد العربي وتطورة في مختلف الدول العربية اثر حصولها على الاستقلال السياسي ، والتي حددت ارتباط العالم الخارجي ففي الوقت الذي ابقت روابطه مفككة مع

الأقطـار العربية نفسهـا .

17 - بالنظر الى أهداف السوق العربية المشتركة نجدها أنها عبارة عن اعادة جديدة لصياغة اتفاقية تسهيل التبادل التجاري المبرمة عام 1953 ويختلف السوق عنها في كونها تهدف الى تحقيق هدف بعيد والمتمثل في تحقيق الوحدة الاقتصادية طبقـا لما قررته الوحدة الاقتصادية ، وبالتالي فان السوق العربية المشتركة تعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأطراف فيها ، هذا وان قرار انشاء السوق العربية لا ينشىء سوق مشتركة بالمفهوم الصحيح وانما ينشيء منطقة جمركية حرة بين الدول الأطراف وذلك عن طريق تحرير التبادل التجاري على مراحل اعتماد على أجهزة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

التوصيــــــــــات :

1) - يجب على الدول العربية في اطار الوحدة الاقتصادية العربية أن تقيم علاقــات اقتصادية خارجية وثيقة ذات منافع متبادلة لاقتصادياتها ، شريطة أن تربط بينها بروابــط عضوية تعتمد بعضها على البعض الآخر وعلى نحو يجعلها تضمن من خلال التخصص الناجم عن الظروف القومية الطبيعية للانتاج وتنمية اقتصادية عربية شاملة متكاملة كفيلة بتحقيــق الاستغلال الامثل لمختلف أنواع الموارد المحلية والتوظف الكامل للقوى العاملة المتاحــة مع تنمية الفروع الصناعية الاساسية المتقدم الفني مع صناعات التشييد الخفيفة والصناعات الغذائية مما يتضمن تنمية نسبية للزراعــة ، الأمور التي تؤدي جميعا الى رفع المستويات المعيشية في مختلف الدول العربية ، ولا شك أن السبيل الى ذلك شاخص في توحيد وتنسيق خطــط التنمية الاقتصادية في الدول العربية .

2) - لكي تؤتي التنمية الاقتصادية العربية من خلال عملية التكامل الاقتصادي العربــي أفضل ثمارها يتحصل في تقييم المشاريع الاستثمارية تقييما اقتصاديا ذاتيا ومحليا دون اغفال النظرة العربية الشاملة تماشيا مع روح الوحدة الاقتصادية العربية والتنسيق الصناعي توصلا الى أحسن استغلال للموارد الانتاجية العربية المتاحة وشريطة الاهتداء بالمزايا النسبية للانتاج ، ويجب في هذا الصدد دعم الزراعة القطانية في السودان مثلا والاستفادة من الامكانات الزراعية فيها وهذا بتشجيع هجرة اليد العاملة من مصر على أساس الفائض منها . مما يقلل من تكاليف انتاج القطان مثلا ، وبالاستناد على التمويل العربــي المشترك من أجل اقامة المزيد من مشروعات عربية مشتركة بدول الخليج زيادة عن انشــاء صناعات قطانية في السودان ، وذلك للافادة من وفرة ورخص الايدي العاملة الصناعية .

وقد تثور منازعات بين الدول العربية حول توطين المشروعات الاستثمارية الجديدة ، ولكن نرى أن اكتمال الوحدة يصبح عاملا ملطفا قبيل الاهتمام بمواطن الاستثمارات ، طالمــا

أنه سوف ينشأ طلب جديد على العمل من لدن الصناعات الجديدة وسيلبي ذلك الطلب في مختلف ارجاء الوطن العربي ،فترتفع الأجور لا سيما عند زيادة انتاجية الصناعة المحماة كذلك فان اقتصاديات التركيز تؤدي الى زيادة السكان في مواطن الصناعات الجديدة ، بحيث يتزايد سكانها نسبيا مع باقي البقاع العربية . كما يمكن أن تفضي حرية انتقال العمال الى الحد من تفاقم الفجوة بين المنافع داخل وخارج البؤر الصناعية المستحدثة استنادا الى جاذبية تلك الفجوة الى حركة سيولة الأيدي العاطلة العربية وتيسير تحقيق هذه النتيجة بتخفيض تكاليف الهجرة العالمية .

3) - يجب على الدول العربية تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية وابعاده عن الهزات السياسية الطارئة ،باعتباره الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربي عن طريق المصالح المتبادلة ونسج الصلات العضوية . ولهذا فانه يجب أن تلتزم حكومات الدول العربية بما ورد في ميثاق العمل الاقتصادي القومي الصادر عن مؤتمر القمة العربي بتاريخ نوفمبر 1980 .

4) - دعم السياسات العربية المشتركة في كافة المجالات الاقتصادية .

5) - العمل على تطبيق البنود الواردة في اتفاقية السوق العربية المشتركة لأنها الأرضية الصلبة لتحقيق التكامل الاقتصادي شريطة تطوير وتنشيط قطاع الانتاج وذلك بعد تزويده بالوسائل الضرورية لـه .

6) - وضع برامج تهدف الى تأمين المواد الأولية المناسبة للصناعات العربية وتأمين أسواق لمنتجاتها داخل السوق العربية وخارجها .

7) - ضرورة تجنب الارتجالية في اتخاذ القرارات المصيرية والمتعلقة بقضية التكامل الاقتصادي العربي وعليه فان الاعتماد على الدراسة العلمية المبنية على المعلومات الخاصة بالموارد الاقتصادية لازمة لتحقيق برامج التكامل الاقتصادي ومايطمح اليه بغية التخلص من الهيمنة الأجنبية .

8) - أن تخضع الدول العربية الى تقسيم العمل الدولي والتخصص لما لها من امكانيات مادية وبشرية ، حتى يتسنى استغلال هذه الموارد وفق منظور شامل في اطار خطط طويلة الأمد تشمل كافة الدول العربية ، وأن التخصص يعمل مع الزمن من الطاقة الانتاجية دون استنزاف الموارد الطبيعية وحتى لا تتنافس فيما بينها في انتاج منتوجات متشابهة مثل صناعة القطن والصناعات البتروليـة .

الجـدول ـ 1 ـ

تطـور التعليـم في الوطـن العربـي ومقارنتـه ببعض الدول الصناعية المتقدمة

...دان	عدد المسجلين في المدرسة الابتدائية من مجموعة عمر بنسبة – الاجمالي 1965	الاجمالي 1983	ذكـور 1965	ذكـور 1983	انـاث 1965	انـاث 1983	نسبة المسجلين في التعليم ـ مجموعة عمرية 1965	1983	التعليـم العالي (24/20) 1965	1983
...ل	10	21	16	28	04	15	3	22	(.)	1
...ن	29	50	37	59	21	42	4	18	1	2
...يا	13	37	19	:45	6	29	1	12	–	–
...ورية	9	65	16	107	1	21	1	9	–	1
...ورية الديمقر...ية	23	67	35	97	10	36	11	19	–	–
...وب	57	59	78	98	35	61	11	29	1	6
...ر	75	88	90	101	60	76	26	58	7	16
...س	91	113	116	125	65	102	16	33	2	5
...يا	78	105	103	114	52	96	28	56	8	16
[illegible]	106	—	118	115	93	–	26	–	14	–
...زائر	68	94	81	106	53	82	7	43	1	5
...راق	74	106	102	113	45	99	28	53	4	10
...ن	–	83	—	94	—	72	—	28	–	–
...ا	78	–	111	–	44	–	14	–	1	11
...ويت	116	95	129	96	103	94	52	83	–	14
...ية	24	69	36	81	11	56	4	36	1	9
...ت	–	95	–	94	–	95	22	54	(.)	6
...ن	134	108	135	109	133	107	56	89	18	28
...ا	112	103	113	103	110	102	47	75	11	26
...ات ...ة الامار...ة	–	100	–	100	–	100	—	—	40	56
...ريطانيا	92	101	92	100	92	101	66	85	12	20
...بان	100	100	100	100	100	1000	82	94	13	30

...بنـك العـالمـي 1986.

جدول رقم (2)

الاكتفاء الذاتي العربي من السلع الغذائية الرئيسية

المجموع السلعية	متوسط صافي الواردات [1] 82 _ 80	متوسط صافي الواردات [1] 79_77	متوسط الانتاج 82 _ 80	متوسط الانتاج 79_77	اجمالي الطلب 82 _80	اجمالي الطلب 79 _ 77	نسبة الاكتفاء الذاتي (%) 82_80	نسبة الاكتفاء الذاتي (%) 79_77	متوسط النمو السنوي للطلب	متوسط النمو السنوي للانتاج
الحبوب	24267	17047	25173	22725	49440	39772	51	57	1.72	3.69
(القمح)	(16646)	(13325)	(9519)	(8226)	(26165)	(21551)	(36)	(38)	(2.46)	(3.29)
السكر	3755	2954	1406	1259	5161	4213	27	30	1.86	3.44
البطاطا	379	203	3201	2581	3580	2784	89	93	3.65	4.28
المحاصيل الزيتية	1560	700	976	1075	2536	1775	38	61	1.6	6.1
الفواكه والخضار	1623	1120	31229	25639	32852	26759	95	96	3.34	3.48
المنتجات الحيوانية	2715	1498	12688	11231	15403	12729	82	88	2.05	3.23
(اللحوم الحمراء)	(972)	(440)	(1717)	(1681)	(2689)	(2121)	(64)	(79)	(0.35)	(4.03)
(لحوم الدواجن والبيض)	(696)	(335)	(1062)	(835)	(1758)	(1170)	(60)	(71)	(4.09)	(7.02)
(الالبان)	(1047)	(723)	(9909)	(8715)	(10956)	(9438)	(90)	(92)	(2.52)	(2.16)
البن والتبغ والشاي	530	033	63	56	593	386	11	15	1.98	7.24
القطن والألياف النباتية	994	344	784	781	210	437	373	179	11.50	0.06

1) الواردت مطروحة عنها الصادرات.

2) الانتاج + صافي الواردت

المصدر : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

جدول (3) الانتاج الغذائي للفرد مقارنا بنصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي

المجموعات العربية	الانتاج الغذائي للفرد 78/75 % من فترة الاساس 1971/69	النسبة المئوية لسكان الدولة الى سكان الاقليم	الناتج المحلي للزراعة الى الناتج المحلي الاجمالي % 1960	1979
المجموعة الاولى : الجزائر	82	11.5	21.0	7.4
العراق	84	8.2	17.0	6.3
المجموعة الثانية : السعودية	135	5.2	6.0	0.9
الكويت	000	0.8	0.5	0.2
ليبيا	123	1.7	3.0	2.5
دول اخرى	000	1.0	3.0	1.0
المجموعة الثالثة : المغرب	80	12.7	20.0	18.1
تونس	128	4.1	24.0	13.3
مصر	93	25.5	30.0	26.2
سوريا	150	5.3	23.0	19.8
لبنان	85	2.1	12.0	8.5
عمان	—	0.5	16.0	2.8
الاردن	77	2.0	14.0	83
المجموعة الرابعة : السودان	108	11.0	58.0	41.4
الصومال	87	2.3	67.0	31.5
موريتانيا	71	1.0	59.0	31.4
اليمن الشمالي	98	3.8	54.0	40.1
اليمن الجنوبي	108	1.2	19.0	16.6

لعام 1969   ت:1980

تقديرية

جدول رقم (4) متوسط معدل النمو السنوي

الدولة	الناتج المحلي الاجمالي 60 _ 70	الناتج المحلي الاجمالي 70 _ 81	الصناعة 60 _ 70	الصناعة 70 _ 81	الصناعة التحويلية 60 _ 70	الصناعة التحويلية 70 _ 81
الجزائر	4.3	6.9	11.6	7.6	7.8	11.6
العراق	6.1	...	4.7	...	5.9	...
ليبيا	24.4	2.3	...	3.11	...	14.7
الكويت	5.7	2.3	...	2.2	...	9.2
السعودية	...	16.6	...	10.2	...	6.5
تونس	5.1	5.7	8.2	9.3	7.8	11.7
سوريا	4.6	10.0	...	9.8	...	8.2
لبنان	4.9	5.4	4.5	...	5.0	...
مصر	4.3	8.1	5.4	7.6	4.8	8.7
المغرب	4.4	5.2	4.2	5.8	4.2	5.4
الصومال	1.0	3.9	3.4	...	4.0	...
موريتانيا	6.7	1.7	14.1	4.0	9.2	4.6
اليمن الشمالي	...	8.7	...	13.9	...	12.1
اقتصاديات الدخل المنخفض	4.6	4.5	6.6	3.6	5.4	2.9
اقتصاديات الدخل المتوسط	6.0	5.6	7.4	6.8	6.7	5.9
اقتصاديات السوق الصناعية	5.1	3.0	5.7	2.9	5.9	3.1

المصدر:

: البنك الدولي للانشاء والتعمير _ تقرير عن التنمية في العام 1983.

الجـــــــــــدول رقـــــم (5)

انتـاج والاستهلاك منتجـــات الصناعيـة الغذائيـة الاساسيـة في الدول العربية

(ألـف طـــن)

	1980					1981				
	الانتاج	الاستهلاك	السعر	الاستيراد	التصدير	الانتاج	الاستهلاك	السعر	الاستيراد	التصدير
...ل مجلس التعاون الخليجي										
...اعة السكر	—	39.4	39.0	41.5	2.1	—	42	42.0	50.0	8.0
...بدة والسمن	3.6	40.4	37.0	38.2	1.7	3.5	33.6	30.0	31.2	1.4
...جبـان	-	53.7	53.0	55.2	2.3	-	54.0	54.0	56.0	2.7
...يوت والدهون النباتية	-	169.1	169.0	174.2	5.1	-	137.7	138.0	141.8	4.1
...طحين ومشتقاته	187.0	864.5	498.0	536.9	39.4	231.0	433.8	202.0	213.6	10.8
...ول النفطية الرئيسية الاخرى										
...اعة السكر	78.0	821.9	774.0	773.9	-	35.0	624.9	590.0	589.1	-
...بدة والسمن	15.5	77.7	62.0	58.7	-	18.1	76.2	58.0	64.0	-
...جبـان	44.1	87.0	43?3	43.3	-	50.5	103.1	52.0	49.1	-
...يوت والدهون النباتية	257.0	545.6	89.0	288.6	-	259.0	587.1	328.0	358.1	-
...طحين ومشتقاته	1260.0	1926.8	667.0	666.8	-	778.0	1148.9	370.0	370.1	-
...ول ذات الدخل متوسط										
...اعة السكر	1063.0	1435.5	373.0	372.8	-	1170.0	1614.2	444.0	444.5	-
...بدة والسمن	95.8	196.1	100.0	100.6	0.2	96.3	184.8	89.0	88.8	-
...جبـان	313.0	356.9	44.0	44.7	0.4	317.9	363.6	46.0	46.4	-
...يوت والدهون النباتية	521.0	806.4	285.0	248.0	62.6	253.0	535.7	283.0	351.9	-
...طحين ومشتقاته	5625.0	6118.4	494.0	498.3	4.9	6417.0	7646.0	1229.0	6.8	-
...ول ذات الدخل المنخفض										
...ة السكر	173.0	173.6	0.6	294.6	-	273.0	273.0	-	18[illegible]	-
...بدة والسمن	18.3	25.8	7.6	7.6	0.1	18.4	25.5	7.0	5.1	-
...جبـان	76 .5	77.2	0.7	0.7	-	78.2	79.6	1.4	1.4	-
...يوت والدهون النباتية	82. 0	129.0	45.0	13.1	33.8	85.0	[illegible]	13.0	[illegible]3.3	-
...طحين ومشتقاته	222.0	276.5	55.0	45.5	-	145.0	185.7	41.0	40.7	-
...مـوع الكلي للدول العربية										
...اعة السكر	1284.0	2470.7	1186.6	1482.8	2.1	1478.0	2554.1	992.0	1271.7	8.0
...دة والسمن	133.2	340.0	206.5	205.1	2.0	136.3	320.1	184.0	189.1	1.4
جبـان	433.6	574.8	140.7	143.9	2.7	446.6	600.3	153.4	152.9	3.2
...ر يوت والدهون النباتية	860.0	1650.1	496.0	823.9	101.5	597.0	1332.5	762.0	855.6	90.2
...طحين ومشتقاته	7294.0	9006.2	1714.0	1756.5	44.3	7571.0	9413.6	1842.0	1853.4	17.6

المصـــدر :
بيـــانــات منظمـــة الاغـــذيـــة والـــزراعـــة الدوليـــة .

جـــدول رقـــم (6) نسبـــة مسـاهمة الصناعة في النـاتـج المحلي للدول العربية

بتكلفـــة عـوامـل الانتـاج والاسعـار الجـاريـــة 1972 ـ 1981

الدولـــــة	الناتج المحلي الاجمالي مليــون دولار			نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية والتحويلية			نسبة مساهمة الصناعة التحويلية %		
	1972	1981	1983	1972	1981	1983	1972	1981	1983
الجـزائـر	6361	3885	39753	22.6	44.6	36.6	14.2	11.7	13.4
العـراق	4172	32151	33578	39.4	30.1	29.3	10.1	6.3	6.9
ليبيـا	5329	30344	32939	54.9	56.3	52.2	1.8	2.8	3.5
مجموع جـزئـي	15862	102380	106270	41.0	43.5	39.1	9.0	6.7	8.3
الامـارات	1470	32750	30128	66.3	64.6	50.3	2.7	6.8	9.0
قطـر	510	8717	6385	60.3	68.3	52.1	2.7	4.7	6.0
الكـويـت	4424	23906	21077	67.3	55.9	59.4	4.5	5.1	6.5
السعـوديـة	6722	153119	119215	68.1	71.1	53.1	7.1	5.0	5.8
البحـريـن	367	6939	8317	54.4	62.7	50.9	0.2	1.1	1.5
عمـان	303	4276	4920	70.5	41.5	32.3	4.5	14.5	11.1
مجمـوع جـزئـي	13796	229707	190042	67.3	68.9	2.4	5.4	5.3	6.4
الاردن	512	3255	3631	10.1	19.7	19.5	8.3	15.6	15.4
تـونـس	1985	7190	6748	16.1	27.5	30.3	10.4	14.2	14.6
سـوريـا	2411	16942	20494	19.5	21.1	18.9	10.5	9.9	10.0
لبنـان	2086	3774	2393	13.9	13.1	13.1	13.9	13.1	13.1
مصـر	6787	27718	32871	19.9	28.9	29.2	16.3	13.7	13.4
المغـرب	4940	14835	13337	19.9	23.0	20.6	16.5	17.5	16.2
مجموع جـزئـي	18741	73714	79474	18.5	24.6	24.3	13.5	13.0	13.2
السـودان	2390	9930	6695	9.2	7.6	8.0	8.9	7.5	7.7
الصـومـال	377	1895	1346	9.0	7.7	6.3	8.9	7.1	5.8
موريتانيـا	237	600	653	31.2	16.4	15.6	5.0	6.4	7.4
اليمن الشمـالـي	369	2518	3104	5.9	8.8	9.5	5.0	7.4	8.2
اليمـن الجنـوبـي	171	692	828	16.3	10.2	.1.0	16.2	10.2	11.0
جيبـوتـي	105	335	423	7.2	8.3	9.4	7.2	8.3	9.4
مجمـوع جـزئـي	3642	15970	13049	10.55	8.4	8.8	8.54	7.7	7.9
الجمـوع الكلـي	52041	421771	388835	37.7	52.8	41.6	9.63	7.07	8.3

المصدر:
الصندوق العربي الانماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، باستثناء أرقام الصناعة في لبنان فهي تقديرية وأرقام الصناعة في سوريا من البنك عن التنمية الولية والمجموعة الاحصائيــــة .

جـدول رقـم (47/4)

مساهمة الصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج والاسعار الجارية ومتوسط نصيب الفرد منها العامي 1981 و 1983

الدولة	مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي 1981	1983	عدد السكان (مليون) 1981	1983	نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية (بالدولار) 1981	1983
الجزائر	4461	5311	19.60	21.00	238	253
العراق	2014	2316	13.53	14.47	149	160
ليبيا	861	1162	3.10	3.36	278	346
مجموع جزئي	7336	8789	36.23	38.83	202	227
الامارات	2229	2711	1.05	1.10	2123	2464
قطر	410	382	0.22	0.23	1861	1661
الكويت	1208	1375	1.46	1.90	828	724
السعودية	7611	6840	9.30	9.90	818	701
البحرين	622	547	0.358	0.36	1736	1518
عمان	76	124	0.92	0.98	83	127
مجموع جزئي	12156	12080	13.308	14.78	913	835
تونس	1020	983	6.51	6.69	157	147
سوريا	1678	2050	9.32	10.00	180	205
لبنان	494	313	2.70	2.80	183	112
مصر	3807	4417	43.30	45.10	88	98
المغرب	2593	2251	20.65	21.85	126	103
الاردن	507	560	3.40	3.70	149	151
مجموع جزئي	10099	10574	85.88	90.14	118	117
السودان	744	517	19.20	20.30	39	25
الصومال	135	79	4.40	4.60	31	17
موريتانيا	39	48	1.60	1.70	24	28
اليمن الشمالي	187	256	7.30	7.70	26	33
اليمن الجنوبي	71	91	2.03	2.15	35	42
جيبوتي	28	40	0.362	0.385	77	104
مجموع جزئي	1204	1031	34.892	36.892	35	28
المجموع الكلي	30795	32474	170.310	180.275	181	180

المصدر : نفس مصادر الجدول (3/4).

جدول رقم (8)

القيمة المضافة للصناعات التحويلية في بعض الدول العربية ونصيب الفرد بأسعار 1975 بالمقارنة مع بعض الدول

(القيمة بملايين الدولار ونصيب الفرد بالدولار)

الدولة	القيمة المضافة (بليون دولار) 1970	1980	متوسط معدل نمو القيمة المضافة سنويا في الفترة 1970-1980	نصيب الفرد (دولار) 1970	1980	متوسط معدل نمو دخل الفرد من الصناعة التحويلية سنويا في الفترة 1970 - 1980
أ- دول عربية :						
الجزائر	1030.0	3030	11.4	72.0	159.5	8,3
ليبيا	154.0	632	15.2		210.6	10.6
الكويت	1726.0	976	9.5	498.6	672.8	3.0
السعودية	1726.0	3378	6.9	278.4	379.6	2.0
تونس	222.0	727	12.6	43.3	114.5	10.2
سوريا	575.0	1318	8.6	91.9	146.4	4.8
مصر	1835.0	4204	8.6	55.0	100.2	6.2
المغرب	1138.0	1960	5.6	74.3	96.6	2.7
السودان	266.0	284	0.7	18.9	15.4	2.0
اليمن الشمالي	25.0	83	12.7	5.2	14.1	10.5
ب- دول أجنبية						
جمهورية كوريا الجنوبية	2346.0	9843	15.4	73.3	259.0	13.5
البرازيل	18819.0	44733	9.0	196.0	379.0	6.8
اليابان	1184.3	224036	68.9	1127.6	1194.8	5.4
هولندا	1684.0	24245	30.6	1437.2	1731.8	1.9

المصدر :

: تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ، 1983 (الجدول رقم 7).

جـــــدول (9) القـــوى العاملة في [illegible]
ومعـــــــدل نمـوهـــابيـــــــن 1971 ـ1981 والمقـــدر بيـــن 1980.

الدول	النسبة المئوية لمجموع القوى العاملة 1980	المعدل السنوي للنمو 1970 ـ 1980	1980 ـ 2000
الجزائر	25	3,6	4,7
العراق	26	2,9	4
ليبيا	28	3,7	3,9
السعودية	14	4,4	3,5
الكويت	--	4,5	0,8
الاردن	34	3,1	4,3
تونس	20	3,0	3,2
سوريا	32	3,4	4,7
لبنان	31	1,0	2,8
مصر	27	2,5	2,4
المغرب	30	3,1	4,2
السودان	21	2,7	3,1
الصومال	10	3,0	2,0
اليمن الشمالي	11	1,8	3,4
اليمن الجنوبي	15	1,8	3,6
موريتانيا	8	2,0	2,5
متوسط الدول العربية	28	2,9	2,6
متوسط اقتصاديات السوق الصناعية	38	1,2	0,7
متوسط الدول ذات الدخل المتوسط	28	2,0	2,6
متوسط اقتصاديات اوروبا الشرقية	44	1,1	0,6

جـــــدول رقــــــــم ([illegible])

قيمـــــة صـــادرات الدول العربيـــة مـــن السلـــع المصنـوعة

ونسبتهـــا الى مجموع الصـــادرات

الدولـــــــة	قيمـــة الصادرات من السلـــع المصنـــــوعـــــة 1970	1975	1980	النسبـــــة الى مجمـــوع قيمـــــة الصـــادرات 1970	1975	1980
الجـــزائـــر	43.19	59.21	26.56	4.28	1.38	0.17
العـــراق	10.50	18.55	53.11	0.96	0.22	0.48
ليبيـــــا	-	-	-	-	-	-
مجموع جـزئـــي	53.69	77.76	79.67	1.2	0.40	0U30
الامـــارات	13.00	157.35	180.93	2.35	2.58	1.98
البحـريـــن	37.50	93.70	105.88	15.89	8.17	2.79
السعـوديـة	242.40	29.66	698.32	0.10	0.58	0.64
عمـــان	-	-	2.52	-	-	0.08
قطـــر	20.09	83.93	366.27	4.64	7.66	0.18
الكـــويـــت	-	-	-	-	-	10.0
مجمـــوع جـــزئـــي	312.99	364.64	1353.92	5.44	0.73	2.78
الاردن	42.1	25.8	128.84	16.18	19.91	32.50
تـــونـــس	26.17	166.6	796.19	14.38	19.40	35.64
ســـوريـــا	22.04	72.26	124.30	10.86	7.77	7. 54
لبنـــان	112.80	-	285.65	56.97	-	72.50
مصـــر	198.91	451.30	317.08	26.07	32.19	10.41
المغـــرب	47 .09	192.10	564.70	9.65	12.45	23.50
مجمـوعجـــزئـــي	449.11	906.80	2216.49	24.15	18.67	21.89
الســـودان	2.04	0.55	4.96	0. 70	0.13	0.85
الصـــومـــال	1.51	2.62	0.68	4. 87	2.94	0.51
مـــوريتـــانيـــا	0.75	0.71	-	0. 84	0.41	-
اليمـــن الشمـــالـــي	0.42	0.78	9.80	0.14	6.82	42.63
اليمـــن الجنـــوبـــي	7.45	0.45	0.79	5.21	0.22	0.39
جيبـــوتـــي	-	-	-	-	-	-
مجمـــوع جـــزئـــي	11.75	5.08	16.23	2.10	0.58	1.58
المجمـــوعالكلـــي	827.54	1354.28	3666.31	6.5	1.80	1.75

المـــــلاحظـــات :

: أرقام (1)عـام 1972 (2) 1969 (3)1976 (4)1977(5)1978(6)1979.

- اشـــارة (-) تعنـــــي غيـــــر متـــوفــــراومهمـــــل.

المصـدر: مـــؤتمـــــر الامـــم المتحـــدة للتجـــارة والتنميـــة - احصـــاءات التجـــارة الدولية والتنميـــة 1983.

جـــــــدول رقـــــم 11

قيمـــة واردات الدول العـــربيـــة مـــن الالات ونسبتهـــــا

الـــى مجمـــوع الواردات

(القيمـــة بمـــلاييـــن الدولارات الامـــريكيـــة والنسبـــة بـــالمـــائــــة)

الدولـــة	قيمـــة المستـوردات مـن الالات 1970	1975	1981/1980	النسبـــة الى مجموع قيمة المستـوردات 1970	1975	1981/1980
الجـزائـــر	467	2386	3879	37.13	39.94	36.86
العـــراق	147	1724	2260	28.84	41.01	53.65
ليبيـــا	164	1214	3198	29.65	34.27	38.15
مجموع جـزئـي	778	5324	9337	33.53	38.8	40.4
الامـــارات	69	1108	13140	25.59	40.22	[1] 35.68
البحـريـن	70	217	523	23.15	18.77	15.02
السعـــوديـة	226	1700	14150	32.73	+44.05	40.D8
عمـــان	3	278	1122	16.91	41.42	41.82
قـطـــر	21	210	632	30.80	51.69	41.61
الكـــويـت	224	1089	2369	35.86	45.62	36.15
مجمـــوع جـزئـي	613	4602	21936	31.02	39.96	37.8
الاردن	31	232	1026	16.91	31.76	32.50
تـونـس	80	457	1025	26.24	32.45	27.17
ســوريـــا	63	481	762	18.14	28.79	22.92
لبنـــان	113	828	414	19.90	35.50	24.49
مصـــر	156	805	1808	26.56	20.46	28.16
المغـــرب	217	732	807	31.66	28.74	18.53
مجمـــوع جـزئـي	660	3535	5842	22.95	27.99	23.25
الســـودان	83	307	334	26.57	32.3	22.00
الصـومـال	7	49	123	16.52	31.70	3526
موريتـانيـا	21	58	57	37.92	35.00	30.10
اليمن الشمالي	3	46	514	8.60	15.62	27.73
اليمـن الجنوبي	13	59	123	6.07	14.36	22.65
جيبـوتـي	ـ	47	-	-	32.48	-
مجمـوع جـزئـي	127	566	1151	19.18	26.60	26.870
المجموع الكلـي	2178	14027	38266	27.80	35. 7	34.60

...ات: أرقام 81/80 هي أرقام 1981 ما لم يكن مؤشرا عليها خلاف ذلك. (1) عام 1982.

...: احصـــاءات التجـارة الدولية والتنمية 1983 .

الجدول رقم 12 (أ) صادرات الاردن الى دول السوق العربية المشتركة وباقي العالم

البيان	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
دول السوق العربية المشتركة	9,92	12,24	17,72	21,67	29,85	38,60	49,41	85,31	141,64	241,60	219,07	82,65
باقي الدول العربية	15,43	17,97	39,22	30,72	39,26	65,77	82,33	99,60	101,95	109,33	109,52	141,79
باقي العالم الخارجي	241,45	300,58	431,18	680,2	952,82	1277,27	1367,02	1763,11	2145,45	2861,74	2842,34	2811,32
نسبتها الى باقي العالم العربي	64,29	68,11	45,18	70,54	76,03	57,77	60,01	85,65	138,9	220,9	200,02	58,29
نسبتها الى باقي العالم الخارجي	4,10	4,07	4,10	3,18	3,13	2,97	3,61	4,80	6,60	8,44	7,70	2,93

واردات الاردن من السوق العربية المشتركة وباقي العالم

البيان	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
دول السوق العربية المشتركة	20,49	37,76	42,52	41,34	53,58	65,13	70,27	79,34	64,07	55,38	45,45	63,96
باقي الدول العربية	25,44	31,58	39,86	103,41	114,66	158,72	211,27	351,78	513,27	679,45	753,49	656,47
باقي العالم الخارجي	220,87	261,45	405,74	587,84	853,69	1157,19	1217,22	1516,9	1811,7	2477,84	2371,99	2315,33
نسبتها الى باقي العالم العربي %	80,54	119,56	106,67	39,97	46,72	41,03	33,26	22,55	12,48	8,15	6,03	9,74
نسبتها الى باقي العالم الخارجي %	9,27	14,44	10,47	4,84	62,76	5,72	5,77	5,23	3,53	2,23	1,91	2,76

الجدول رقم 12 (ب) صادرات سوريا الى الدول السوق العربية المشتركة وباقي العالم

البيان	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
السوق العربية المشتركة	20,69	28,02	32,98	50,38	49,60	47,76	55,96	91,71	63,29	76,94	71,67	37,64
باقي العالم العربي	49,97	45,83	72,25	35,06	66,19	90,33	86,37	92,34	98,75	125,45	124,83	112,99
باقي العالم الخارجي	216,4	277,18	679,08	844,55	949,27	925,03	917,53	1460,17	1945,69	1899,55	1824,03	1785,61
نسبتها الى باقي % العالم العربي	41,40	61,13	45,64	143,69	74,90	52,89	64,79	99,31	64,09	61,33	57,41	33,31
نسبتها الى باقي العالم الخارجي %	9,56	10,10	4,85	5,96	5,22	5,16	6,09	6,08	3,25	4,05	3,92	2,10

واردات سوريا من دول السوق العربية المشتركة وباقي العالم

البيان	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
السوق العربية المشتركة	37,85	44,68	58,68	61,31	79,01	47,63	237,59	539,89	885,29	1008,46	338,37	17,26
باقي العالم العربي	37,49	42,54	110,96	87,13	219,19	348,71	140,69	130,85	130,59	511,78	315,52	57,51
باقي العالم الخارجي	464,19	526,03	1060,06	1536,99	2064,03	2261,05	2880,38	2658,43	3100,29	3488,00	3360,87	4457,62
نسبتها الى باقي العالم العربي	100,96	105,03	52,88	70,36	36,04	13,65	168,87	412,60	677,91	197,04	107,24	47,40
نسبتها الى باقي العالم الخارجي	8,15	8,49	5,53	3,97	3,82	2,10	8,24	20,30	28,59	28,91	10,06	0,61

الجدول رقم 12(ج) صادرات العراق الى دول السوق العربية المشتركة وباقي العالم

مليون دولار

البيان	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
السوق العربية المشتركة	33,80	28,20	45,40	17,70	29,70	38,20	168,50	442,50	677,60	860,30	272,00	12,20
باقي العالم العربي	35,70	76,70	108,60	237,50	259,60	292,80	213,20	392,20	390,60	77,40	177,30	167,60
بقي العالم الخارجي	1141	1703,2	5631,4	6932,3	7874,9	9773,8	11227,9	19042	26915,20	8973,9	8716,4	7291,8
نسبتها الى باقي % العالم العربي	94,67	36,76	41,80	7,45	11,44	6,21	79,03	112,8	173,47	878,94	153,41	7,74
نسبتها الى باقي % العالم الخارجي	2,96	1,65	0,80	0,25	0,37	0,18	1,50	2,32	2,51	9,58	3,12	0,16

واردات العراق من دول السوق العربية المشتركة وباقي العالم /

مليون دولار

البيان	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
السوق العربية المشتركة	15,60	17,50	30,40	40,80	28,40	29,20	36,40	117,10	137,30	215,90	209,70	82,40
باقي العالم العربي	28,20	20,20	57,40	65,80	41,40	38,40	34,50	285,10	556,50	1260,60	1144,90	18,10
باقي العالم الخارجي	673,40	867,20	2276,6	4096,3	3829,7	4413	4141,5	9142,1	12696,5	18543,7	19319,1	9039,9
نسبتها الى باقي العالم العربي %	55,31	86,63	52,96	62,00	68,59	76,04	105,5	41,07	24,67	17,12	18,31	455,24
نسبتها الى باقي العالم الخارجي	2,31	2,01	1,33	0,99	0,02	0,66	0,88	1,28	1,08	1,06	1,08	0,91

الجدول رقم 12 (ل) صادرات ليبيا الى دول السوق العربية المشتركة وباقي العالم الخارجي

البيان	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
السوق العربية المشتركة	0,60	46,90	20,0	5,10	14,40	2,60	3,30	7,70	193,5	25,40	15,8	9,70
باقي الدول العربية	4,30	4,30	3,30	1,30	3,10	4,50	38,70	25,60	2,70	78,80	9,80	26,40
باقي العالم الخارجي	2303,84	3945,1	8237,5	6092,5	8287,5	9752,3	9864,7	16051,5	21722,8	15471,2	12608,8	11175,5
نسبتها الى باقي العالم العربي	1,39	1090,69	606,06	392,30	464,51	57,77	8,52	30,07	7166,66	32,23	161,22	36,74
نسبتها الى العالم الخارجي	0,002	1,18	0,24	0,08	0,17	0,02	0,03	0,04	0,89	0,16	0,12	0,06

واردات ليبيا من السوق العربية المشتركة وباقي العالم الخارجي

البيان	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
السوق العربية المشتركة	15,50	24,80	24,20	27,40	18,60	28,90	12,0	7,40	3,00	14,90	44,70	3,50
باقي الدول العربية	52,30	92,90	133,40	134,80	25,20	36,40	84,50	63,60	41,80	81,20	8900	62,00
باقي العالم الخارجي	976,7	1605,2	2605,2	3380,8	3168,2	3716,7	4504,6	5240,4	6731,2	8285,6	7806,7	7042,8
نسبتها الى باقي العلم العربي %	29,63	26,69	18,14	20,32	73,80	79,39	14,20	11,63	7,17	18,34	50,22	5,64
نسبتها الى باقي العلم الخارجي %	1,58	1,54	0,92	0,81	0,58	0,77	0,26	0,14	0,04	0,17	0,57	0,04

الجدول رقم 12 "هـ" صادرات مصر الى دول السوق العربية المشتركة وباقي العالم .

البيان	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
دول السوق العربية المشتركة	34,31	41,28	50,59	54,19	64,34	77,99	93,46	77,7	254,14	14,96	11,79	7,86
باقي الدول العربية	26,39	73,45	63,92	65,88	78,50	101,41	114,81	135,89	110,20	143,39	212,03	142,26
باقي العالم الخارجي	764,55	1009,92	1401,77	1283,84	1378,87	1520,96	1628,91	1626,07	2681,32	3074,25	2896,33	2622,12
نسبتها الى باقي العالم العربي %	130,01	56,20	79,14	82,25	81,96	76,90	81,40	57,17	230,61	10,43	5,56	5,52
نسبتها الى باقي العالم الخارجي %	4,48	4,08	3,60	4,22	4,6	5,12	6,11	4,77	9,47	0,48	0,40	0,29

واردات مصر من دول السوق العربية المشتركة وباقي العالم

البيان	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
دول السوق العربية المشتركة	19,95	13,66	25,47	39,33	53,06	50,90	63,44	18,83	10,87	11,36	1,72	4,03
باقي الدول العربية	54,32	40,70	119,84	238,99	154,76	97,05	127,18	78,02	95,09	142,26	143,64	369,43
باقي العالم الخارجي	814,58	853,94	2206,38	3654,24	35,99,72	4667,4	6536,08	3739,96	4753,84	8628,42	8931,86	9669,41
نسبتها الى باقي العالم العربي %	36,72	33,56	21,25	16,45	34,28	52,44	49,88	24,13	11,43	7,98	1,19	1,09
نسبتها الى باقي العالم الخارجي	2,44	1,59	1,15	1,07	1,47	1,09	0,97	0,5	0,22	0,13	0,01	0,41

جـــدول رقـــــــم 13 (1)

التـــوزيـــع الجغـــرافي النسبـــي للتجارة الخارجية العربية (77/1981)(دولار الامـــريكـــي)

البيـــــــان	1977		1978		1979		1980		1981	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صـــادرات	واردات	صـــادرات	واردات
قيمة صادرات وواردات العـــالـــم	101926	62696	101379	79348	150052	85366	231639	116683	215946	142517
الـــدول العربيـــة	5	9	5	7	5	8	5	9	6	9
الدول الصنـــاعيـــة										
المجموعة الاقتصادية الاوروبيـــــة	33	40	34	44	34	46	32	41	33	42
- الولايات المتحدة	14	12	16	14	17	13	16	12	14	13
- اليـــابـــان	15	11	15	12	15	12	16	12	16	12
- دول صناعية أخـــرى	..	..	..	..	..	..	20	10	10	11
مجموعة الدول الصناعية	62	63	65	70	66	71	70	75	74	78
مجمـــوعـــة الكوميكون	1	4	1	4	1	4	1	4	1	4
باقـــي العـــالـــم	32	24	29	19	28	17	19	11	20	10
العـــالـــم	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

1 ـ التقـــريـــر الاقتصـــادي العـــربـــي المـــوحـــد ص 231 (1983).

جـــــدول رقـــــم 14

التـــوزيـــــع الجغـــرافـــي للتجـــارة العـــربيـــــة البينيـــــــــــة 1977/ 1981

(مليون دولار)

	1977		1978		1979		1980		1981	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
مجمـــــوعـــة دول المغـــرب العربـي (1)	94.9	403.0	181.6	492.1	188.0	935.3	311.9	1235.7	401.7	1737.5
مجلـــس التعـــاون الخليجــــي	3514.4	3768.8	3073.6	2498.8	5167.9	3606.9	7603.8	4985.9	9000.0	6333.8
الســـــوق العربيـــة المشتـركـة	879.7	838.7	1037.9	920.6	1643.7	1564.4	2256.1	2332.6	1232.0	2670.2
المجمـــــــــــــوع	5271.1	5922.3	5154.9	4820.4	7886.4	7414.2	11405.0	10993.9	11915.5	2690.6

التقـــريـــر الاقتصـــادي العـــربـــي المـــوحـــد ص 237 (1983).

قائمـــــة المـــراجـــع

1) مراجـع اللغـة العربيـــة :

أولا : كتـــــب

1) - أحمد الغندور : الاندماج الاقتصادي العربي ، معهد البحوث العربية المطبعة العالمية القاهرة - 1974 .

2) - عبد الوهاب حميد رشيد : التنمية العربية ومدخل الى المشروعات المشتركة المؤسسة العربية للنشر والدراسات .

3) - مجموعة من المؤلفين منهم : اسماعيل صبري : - دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي - مركز دراسات الوحدة العربية .

4) - بلابلاسا (ترجمة راشد البراوي) نظرية التكامل الاقتصادي - دار النهضة العربيـــة - بيـــروت .

5) - أحمد يونس البطريق : الملامح الرئيسية في اقتصاديات الوطن العربـــي دار النهضـــة العربيـــة - بـــيروت .

6) - محمود عبد الفضيل : الفكر الاقتصادي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة - مركز دراسات الوحدة العربيـــــة

7) - محمد عبد الشفيع : قضية التصنيع في اطار النظام العالمي الجديـــد - دار الوحـــدة

8) - هيكل عبد العزيـز : الاطار النظري للتكتلات الاقتصادية - معهد الانماء العربي

9) - حكمت النشاشيبي - استثمار الأرصدة وتطوير الأسواق المالية العربيـــة المؤسسة العربية للدراسات والنـــــشر

10)- محمد اسماعيل هاشم : الوحدة الاقتصادية وامكانية تحقيقها في الوطن العربي دار النهضة العربيـــة بـــيروت .

11)- علي نصار : الامكانات العربية - مركز دراسات الوحدة العربيـــة

12)- وهبي غبريال : حول التكامل الاقتصادي العربـي دار الثقافة دمشـق

13)- شجاع مصطفى لحزامي : الاندماج الصناعي بين بلدان المغرب العربي دار البـــلاغ - تونـــس 1981 .

14)- حجير مبـارك : التنسيق الصناعي بين الدول العربية - مكتبة الانجلو المصرية .

15)- حجير مبارك : التنمية النموذجية لاقتصاديات الدول العربية - مكتبة الأنجلـو المصريـــة 1969 .

16) - حجير مبارك : التفسيرات والحلول الاقتصادية الكلية للدول العربية
مكتبة الانجلو المصرية - 1968 .
17) - فتح الله ولعلو : الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية دار الحداثة .
18) - مجموعة من المؤلفين منهم : أحمد يونس البطريق ، اقتصاديات البلاد العربية
دار النهضة العربية - بيروت .
19) - سيد أحمد عبد القادر : المفاوضات بين الشمال والجنوب - ديوان المطبوعات
الجامعية - الجزائر .
20) - عبد الوهاب حميد رشيد : التكامل الاقتصادي العربي - المعهد العربي
للتخطيط - الكويت .
21) - محمود حسن صوان : مشاكل التنمية الاقتصادية - القاهرة .
22) - الجمال غريب : اقتصاديات الوطن العربي ، مؤسسة سجل العرب - مصر .
23) - عبد المجيد التكريتي : التكامل الاقتصادي العربي مصر .
24) - عدنان كركور : التنمية الصناعية وتحليل التكنولوجيا وتأثيرها - مكتبة الشعب .
25) - راشد البراوي : اقتصاديات العالم العربي من المحيط الى الخليج -
مكتبة النهضة العربية .
26) - يوسف صايغ عبد الله : الاقتصاد العربي منذ الخمسينات (ج 1 ، ج 2)
مركز دراسات الوحدة العربية .
27) - يوسف صايغ عبد الله : الاقتصاد العربي : انجازات الماضي واحتمالات
المستقبل ، دار الطليعة بيروت .
28) - أحمد دغيم : السوق العربية المشتركة وأثرها على الاقتصادي القومي
المصري جامعة منستر ألمانيا الغربية - 1964 .
29) - أنطوان زحلان : البعد التكنولوجي للوحدة العربية - مركز دراسات
الوحدة العربية - بيروت .
30) - اسماعيل العربي : التنمية الاقتصادية في الدول العربية وفي المغرب -
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر .
31) - عبد الحميد ابراهيمي - ابعاد الاندماج العربي واحتمالات المستقبل -
مركز دراسات الوحدة العربية .
32) - عبد الحميد ابراهيمي - أفاق عربية مركز دراسات الوحدة العربية .
33) - أحمد جلال أمين : النفط العربي والغرب مركز دراسات الوحدة العربية .
34) - حجير مبارك : المستقبل الاقتصادي والمالي للدول العربية :
مكتبة الانجلو المصرية - 1969 .
35) - أحمد يونس البطريق : التطور الاقتصادي في أوربا والوطن العربي -
دار النهضة العربية بيروت .

36) - مشعل محمود : تشجيع وتنسيق الاستثمار الصناعي في الدول العربية - مركز التنمية الاقتصادية للدول العربيـــة .

37) - سعد الدين ابراهيم : النظام الاجتماعي العربي الجديد ، مركز دراسات الـوحـــدة العـربيـــة .

38) - مركز العالم الثالث للدراسات والنشر (لندن) : بعض المسائل في الاقطار النامية . المؤسسة العربية للدراسات والنشـــر

39) - مركز العالم الثالث للدراسات والنشر (لندن) : مسائل في الاقتصاد العالمي ، المؤسســة العربية للدراســات والنشـــر .

40) - جامعة الدول العربية (الامانة العامة) المنظمات العربية المتخصصة .

41) - رياض الشيخ وآخرون : تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي العربي : معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة : 1978 .

42) - الفريد ج مصري : السوق العربية المشتركة ترجمة فليب بطرس - دار المعارف - القاهـــرة ـــ 1975 .

43) - علي لطفي : التخطيط الاقتصادي : دراسة نظرية وتطبيقيـــة 1976

44) - عمرو محي الدين : التنمية والتخطيط الاقتصادي : دار النهضة العربية بـــيروت 1972

45) - محمود الحمصـي : خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافريـــة مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة 1980

46) - محمد صبحي الاتربي : مدخل الى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات ، مجلة النفط والتنمية بالاشتراك مع دار الثورة والصحافة بـغــــداد ـــ 1977 .

47) - محمود عبد الفضيل : النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية - عـالم المعرفة 1979 الكويـــت .

48) - مصطفى كامل السعيد : الشركات متعددة الجنسيات والوطن العربي - معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة - 1973 .

49) - محمد هشام خواجكية : التكتلات الاقتصادية الدولية : جامعة حلب سوريـــا .

50) - محمد الجبـــابـي : السوق الافريقية المشتركة (بين السياسة والاقتصاد) مـــن الشـــرق والغــــرب .

51) - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية : الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في السوق المشتركة ودور المشروعات المشتركة (نـــدوة 1974) .

52) - عبد الهادي يموت : أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية - معهد الانماء العربي

53) - اسماعي صبري : صور المستقبل العربي - مركز الدراسات العربيـــة .

54) - أحمد عتيقة : الطاقة من أجل التنمية في الوطن العربي - منظمة الأقطار المصدرة للبترول - الكويت .
55) - اسماعيل العربي : التكتل والاندماج الاقليمي - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (ش و ن ت)
56) - عدي قصور : مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر .
57) - عبد الوهاب هشام : التكامل الاقتصادي العربي .
58) - صندوق النقد العربي : التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة دائرة الابحاث والاحصاء (1972 - 1983) .
59) - سعيد النجار : تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى التقليديين دار النهضة العربية - 1973 .
60) - لبيب شقير : تاريخ الفكر الاقتصادي - دار النهضة العربية
61) - محمد عبد العزيز : العالم والسوق الاوربية المشتركة - الدار القومية القاهرة - 1965 -
62) - لبيب شقير : مفهوم التخصصية في ضوء الفكر التنموي المعاصر - صندوق النقد العربي - 1981 .
63) - لبيب شقير : تشجيع التجارة بين البلدان العربية - صندوق النقد العربي .
64) - مجموعة من المؤلفين : الموارد الاقتصادية في الوطن العربي دار القلم 1966 منهم : محمد صبحي عبد الحكيم .
65) - غالب الخمود عربيات : تخلف العرب والعالم الثالث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
66) - أحمد جلال أمين : المشرق العربي والغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية .
67) - سمير أمين : المغرب العربي الحديث ، ترجمة كميل . ق . داغر . دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر - 1981 .
68) - عبد المنعم فوزي : دعم التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية ، منشأة للمعارف - الأسكندرية - 1966
69) - عبد الرحمن يسري وعبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية .
70) - دارين نيسترم وبيترمالون - السوق الأوربية المشتركة ، ترجمة صلاح الدين نامق ،
71) - وديع شرايحية : دراسات اقتصادية مع التركيز على الاقتصاد العربي . الجامعة الاردنية .

ثانيـــا : الدوريات والتقارير والمواثيـــق

72) - مجلة العلوم الاقتصادية - العدد 01 (ماي 1982) معهد العلوم الاقتصاديـــة ـــ جامعـــة قسنطينـــة .

73) - المستقبل العربي العدد 4/ 1986 - مركز دراسات الوحدة العربية .

74) - دراسات عربية العدد 12 / 1985 ص 13 / 15 .

75) - صامـــد الاقتصادي العدد 60 - مارس 1986

76) - تقرير البنـــك الدولي 1978

77) - تقريـــر البنـــك الدولي 1981

78) - تقرير البنك الدولـــي 1986

79) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1980

80) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1982

81) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1983

82) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1984

83) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1986

84) - ميثاق العمل العربي المشترك

85) - ميثـــاق جامعة الدول العربية

86) استيراتيجية العمل العربي المشترك عمـــان 1980

87) - المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد العدد 11
مقال : اشكالية العلاقات بين العالم العربي والسوق الأوربية المشتركة
- عبد العزيـــز بـــلال .

88) - مجلة التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي العدد 2 - 1978
مقـال : سمـير أمـين .

89) - التقرير الموسع لندوة التنسيق الصناعي العربي - الاسكندرية جوان 1976

90) - عالم المعرفة - التنمية في مجلس التعاون - محمد الصادق - الكويـــت .

91) - مقالات للدكتور - عمر صخري - 1987 منظمة العمل العربية
- حول التكامل الاقتصادي العربي - المعهد العربي للثقافة العماليـــة وبحـــوث العمل الجزائـــر .

2 : المـــراجــع بـــاللــغــة الاجنبيـــة :

1- KAHNERT ET D'AUTRE : L'intégration économique entre pays en voie de developpement centre de l'organisation de coopération et developpement.

2 -D. RICARDO : Principe de l'économie politique 1817.

3 -A. SMITH : Recherche de la nature et les causes de la richesse des nations 1776.

4- E. FRANK : Le développement du sous-developpement la Mérique,latine, paris. presses Universitaire de France (1954).

5- A. EMMANUEL : l'échange inégale (paris Mas péro 1969)

6- MAMMERI ALI : Possibilité et formes d'intégration économique régionale arabe (D.È.S 1978)

7- MUSTAPHA BENALLAG : l'intégration économique internationale ,politique et théorie.
Le cas des MAGHREB (MAGISTER 1987).

8- AMIN (S):le développement inégal E.D. menuit paris 1973.

9- AMIN (s) : L'Economie Arabe contemporaire ED. de minuit.

10 - A. MARCHAL : la théorie pure du commerce internationale 1879.

11 - MEAD (JAMES E) : les problèmes du l'union économique.

12- ROBERT.ERBUS : l'intégration économique internationale paris 1966.

13- A. BARRER : tiers monde et developpement (recherche sociale N° 6 Sept. Oct : 1966.

14- Sid Ahmed A : sous developpement, industrialisation Revues africaines sept. 1976 N°3.

15- Africain of intégration and desintégration .

16- BELLA BLASSA : La théorie de l'intégration économique.

17- François perroux : l'Europe sans rivage 1954.

18- United nation : Year book of internationale trade statistics newyork 1976.

الجـــداول الملحقـــــــــــة

البيــــــــــــــــــــــــــــان

تطـور التعليـم فـي الوطـن العربـي ومقارنتـه ببعــض الدول الصنـاعيـــة المتقدمـــة

الاكتفـــاء الذاتـي العــربـي مــن السلــع الغـــذائيـة الـــرئيسيـــة

الانتـــاج الغــذائـــي للفــرد مقــارنــا بنصيـــب قطـــاع الزراعـــة مـــن النــاتـــج المحلي الاجمالي.

متـوسـط معـــدل النمـــو السنـــوي

انتـــاج واستهـــلاك منتجـات الصناعـات الغذائيـة الاساسيـة فـي الدول العربيـــة

نسبـــة مساهمـة الصناعـة مـن الناتج المحلـي للدول العربيـة بتكلفـة عـوامـل الانتـــاج والاسعار الجار يـــة 1972 - 198.

مســاهمـــة الصنـاعـــة التحـويليـــة في الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج والاسعار الجارية ومتوسط نصيب الفـرد منهـا العالمي 1981 /1983.

القيمـــة المضافـة للصنـاعـــات التحـــويلية في بعض الدول العربية ونصيب الفرد بأسعار 1975 بالمقارنة مـــع الدول الا جنبيـــــــة .

القـــوى العاملـــة في الصناعة لدى بعض الدول العربية ومعـــدل نموهـــا بين عـامي 1971- 1981 والمقدر بين عـــامـــي 1980 - 2000.

قيمـــة صـــادرات الدول العربية من السلع المصنوعة ونسبتهـــا الـــى مجمـــوع الصـــادرات.

قيمـــــة واردات الدول العـــربيـــــة مـــن الالات ونسبتهـــا الى مجمـــوع الـــواردات.

صــــادرات البينيـــة دول الســـوق العـــربيـــة المشتـــركـــة وباقـي العـــالم الوحدة .

التـــوزيـــع الجغـــرافـــي النسبـــي للتجـــارة الخـــارجيـة العربيـة (1977/1981).

التـــوزيـــع الجغـــرافـــي للتجـــارة العربيـــة البينيـــة 1977/1981.

الفهــــــــــــــرس

٢٩٦٦٥٩